جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية



السـيبرانية وتحـولات منظومــة القـيم الاجتمـاعية
دراسة حالة المجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣م.

أطروحة دكتوراه تقدم بها الطالب

أســـــــامة عبد الكاظم مري

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل
شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية / النظم السياسية

بأشراف

أ . د . عـامـر حسـن فيـاض
أ . د. عادل عبد الحمزة ثجيل

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بِسْـــــمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْـــمِ

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة: أية ١١

الإهداء

الى الروح التي لازلت اسعى لنيل رضاها

الى روح أمي رحمها الله

الى كل من ساندني بكلمة تشجيع

الى من كان يقول لي لا يزال في الوقت متسع لتحقق ما أمنت به

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

الشكر والعرفان

لحمد الله حتى يبلغ الحمد منتهاه

اللهمّ لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا ولك الحمد على كل حال

والصلاة والسلام على خير الأنام النبي محمد (ص) وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين المتجبين.

ورد في الأثر أنه " من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق "

لذا أجدني ملزم بتقديم جزيل الشكر والامتنان الى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا متمثلة بالأستاذ الدكتور زيد عدنان محسن العكيلي.

كما أتقدم بالشكر الى رئاسة قسم العلوم السياسية والمتمثلة بالأستاذ الدكتور محمد ياس خضير رئيس قسم العلوم السياسية لما يبذله من جهوده كبيرة في تسهيل الصعاب.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى الأستاذ الدكتور عامر حسن فياض

و الأستاذ الدكتور عادل عبد الحمزة ثجيل

على قبولهما الاشراف على اطروحتي ولما ابدياه من جهد في وضعها بالشكل الصحيح فجزاهما الله خير جزاء المحسنين.

ملخص:

لم تعد السيبرانية مجرد طفرة تقنية أو أداة من أدوات التواصل المجردة، بل تحولت إلى بيئة تفاعلية موازية ومؤثرة، تُعيد تشكيل العلاقات داخل المجتمع. وفي السياق العراقي، فقد واجهت منظومة القيم الاجتماعية المحملة بإرث التحولات السياسية والاجتماعية فيما بعد العام ٢٠٠٣م. سيلاً سيبرانياً هائلاً من دون وجود المصدات التشريعية أو ثقافية" الكافية، الامر الذي جعل المجتمع العراقي يعيش حالة المواجهة المباشرة مع قيم العولمة الرقمية.

أما ما يخص التطور النوعي في استراتيجيات الجماعات الإرهابية والمتطرفة، فلم يعد التهديد مقتصراً على المواجهات العسكرية التقليدية، بل انتقل إلى "حروب الجيل الخامس" عبر الفضاء السيبراني.

لقد شكل الإرهاب السيبراني أداة خطرة للإخلال بالسلم الأهلي والاستقرار السياسي في العراق، وذلك من خلال بثه للشائعات، والتحريض الطائفي، وتجنيد الخلايا، وايجاد المنصات الخاصة الموجهة للرأي العام.

و لم يعد الأمن الوطني العراقي ينفصل عن الأمن السيبراني (Cybersecurity)، ذلك أن أي ثغرة في الدفاعات الرقمية الخاصة بالدولة أو في وعي المواطن تمثل ما قد يشكل تهديداً مباشراً للاستقرار السياسي والمجتمعي.

أما تأثير الفضاء الرقمي على منظومة القيم العراقية، فأنه يتوزع بين مسارين هما:

التداعيات السلبية: والتي تمثل تآكلاً تدريجياً لبعض القيم الاجتماعية التقليدية، مما يفسح المجال لظهور أنماط سلوكية غريبة على البيئة العراقية، على سبيل المثال تنامي الفردية، وتراجع العلاقات الأسرية المباشرة، بالإضافة الى انتشار الجريمة الإلكترونية، وظواهر أخرى مثل الابتزاز الرقمي، وتزييف الوعي الجماعي، مما يهدد التماسك القيمي للمجتمع.

الآثار الإيجابية: وفي المقابل ما سبق فقد وفرت السيبرانية، مساحات غير مسبوقة لتنمية الوعي المعرفي، والتمكين الثقافي، كما سهلت عملية الانفتاح على التجارب العالمية. كذلك فقد ساهمت في تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدى الفرد العراقي، وأتاحت المنابر للتعبير عن الرأي ، مما يمثل رافداً إيجابياً مساعدا في تطوير الوعي السياسي والاجتماعي للمواطن العراقي إذا ما أُحسن توجيهه.

قائمة المحتويات

المقدمة	١
الفصل الأول: ماهية السيبرانية والقيم الاجتماعية	٨
المبحث الاول: السيبرانية والقيم المفهوم والدلالة	٨
المطلب الاول: مفهوم السيبرانية والمفاهيم ذات الصلة	١٠
الأمن السيبراني (Cyber security)	١١
الفضاء السيبراني (Cyberspace)	١٤
الحروب السيبرانية Cyber wars	١٧
الهجمات السيبرانية	١٨
الجريمة السيبرانية	٢١
الإرهاب السيبراني Cyber Terrorism	٢٢
المطلب الثاني مفهوم منظومة القيم الاجتماعية والمفاهيم ذات الصلة	٢٥
القيم (Value)	٢٦
تصنيف منظومات القيم	٣٠
النسق القيمي	٣١
مصادر القيم	٣٣
المفاهيم المقاربة للقيم	٣٤
المبحث الثاني العلاقة بين السيبرانية والقيم الاجتماعية	٤٤
المطلب الأول العلاقة بين التكنولوجيا والقيم الاجتماعية	٤٦
تغيير القيم	٤٨
أثر الاعلام الرقمي على منظومة القيم	٥٠
أثار التقنيات التكنلوجية على المجتمع	٥٣
المطلب الثاني العلاقة بين الامن السيبراني والمواطنة والانتماء الوطني	٥٨
المواطنة Citizenship	٥٩
المواطنة الرقمية	٦١
الانتماء الوطني	٦٢
الأمن السيبراني والأمن القومي	٦٤
الفصل الثاني / المنظومة القيمية للمجتمع العراقي	٧١
المبحث الاول / المنظومة القيمية للمجتمع العراقي ما قبل ٢٠٠٣م	٧٣
المطلب الاول العناصر الأساسية المؤثرة في تكوين المجتمع العراقي	٧٤
النظم الاجتماعية	٧٥
هوية المجتمع	٨٣
المطلب الثاني مقومات المنظومة القيمية للمجتمع العراقي	٩٧
المقومات التكوينية	٩٧
المقومات الوظيفية	١٠٦
الحكم الرشيد	١١٣
المبحث الثاني/ المنظومة القيمية للمجتمع العراقي ما بعد ٢٠٠٣م.	١١٩
المطلب الاول النواتج الحاصلة من دخول العوامل الجديدة على المنظومة القيمية للمجتمع العراقي	١٢٠

أسباب التغير القيمي في المجتمع	١٢٣
القيم الوافدة على المجتمع العراقي	١٢٧
الصراع القيمي	١٢٩
المطلب الثاني كيفية النهوض بمنظومة القيم العراقية	١٣٤
التنشئة السليمة	١٣٥
الامن الفكري	١٣٦
الأعلام	١٣٨
الفصل الثالث/ تداعيات الارهاب السيبراني على الامن والاستقرار الدوليين ودور السيبرانية في انتشار الارهاب والطائفية في العراق بعد العام ٢٠٠٣م.	١٤١
المبحث الاول/ تداعيات الارهاب السيبراني على الامن والسلم الدوليين وسبل مواجهته.	١٤٣
المطلب الاول/ تداعيات الارهاب السيبراني على الامن والسلم الدوليين.	١٤٣
اشكال التهديدات السيبرانية:	١٥٢
انتهاك الحقوق المدنية للأفراد	١٥٦
المطلب الثاني التدابير التشريعية والامنية الدولية والاقليمية لمواجهة الارهاب السيبراني.	١٦١
أولا ـ أستراتيجية الامم المتحدة في مواجهة الهجمات السيبرانية	١٦٢
أستراتيجية المملكة العربية السعودية في مواجهة الهجمات السيبرانية	١٦٧
المبحث الثاني / دور السيبرانية في انتشار ظاهرتي الارهاب والطائفية في العراق بعد العام ٢٠٠٣م.	١٧٠
المطلب الاول/ دور السيبرانية في انتشار ظاهرة الارهاب في العراق بعد العام ٢٠٠٣م.	١٧٠
توظيف الجماعات المتطرفة للفضاء السيبراني	١٧١
أسباب أنتشار الارهاب السيبراني	١٧٢
مخاطر الارهاب السيبراني	١٧٤
المطلب الثاني/ دور السيبرانية في انتشار ظاهرة الطائفية في العراق بعد العام ٢٠٠٣م.	١٨٦
استغلال الجماعات المتطرفة لتنوع النسيج الاجتماعي	١٨٧
استغلال الجماعات المتطرفة للخطاب المتطرف	١٩٠
الفصل الرابع التأثير الإيجابي والسلبي السيبراني على المنظومة القيمية في العراقي	١٩٣
المبحث الاول/ التأثير الايجابي للسيبرانية	١٩٥
المطلب الاول/ مؤشرات ومظاهر التأثير الإيجابي للسيبرانية على المجتمع العراقي	١٩٦
حماية الأصول الرقمية والبيانات	١٩٦
تعزيز المواطنة الرقمية	٢٠١
الحكومة الرقمية	٢٠٦
بناء الثقة الرقمية	٢١١
المطلب الثاني/ التأثير المستقبلي للسيبرانية على المنظومة القيمية في العراق	٢١٥
الهوية الافتراضية	٢١٦
المجتمعات الافتراضية (القبيلة الالكترونية)	٢٢٠
السيبرانية والأمن الأسري	٢٢٥
المبحث الثاني/ التأثير السلبي للسيبرانية وطرق وأليات مواجهته في العراق	٢٢٨
المطلب الاول/ الطرق والآليات التشريعية لمواجهة التأثير السيبراني السلبي	٢٢٨
الانتهاكات السيبرانية للقانون الدولي	٢٢٩
التكييف القانوني للهجمات السيبرانية	٢٣٠

المطلب الثاني / الطرق والآليات السياسية والفكرية لمواجهة التأثير السيبراني السلبي	٢٤٢
حوكمة ادارة المخاطر السيبرانية	٢٤٣
الدبلوماسية السيبرانية	٢٤٧
تعزيز المواطنة الرقمية	٢٥٠
الخاتمة	٢٥٨
الاستنتاجات	٢٥٩
التوصيات	٢٦٠
المصادر	٢٦٢
الملخص باللغة الانكليزية	٢٨٥
العنوان باللغة الانكليزية	٢٨٧

المقدمة:

يمثل الأمن السيبراني اليوم واحدة من أهم الظواهر العالمية، ذات الأبعاد التقنية والاجتماعية المتداخلة التي تتجاوز الأطر البرمجية الصرفة لتمس جوهر السياسات الحكومية، والأمن القومي. وعلى الرغم من أن الأمن السيبراني اضحى يتصدر قائمة الأولويات الأستراتيجية للدول المعاصرة . الا ان هنالك فجوة لا تزال قائمة بين الرؤية الرسمية للدولة من جهة، وبين الوعي المجتمعي من جهة أخرى، وذلك بسبب أن السواد الأعظم من مستخدمي شبكات الاتصال ينظر الى الفضاء السيبراني على أنه بيئة أمنة.

في حين أن واقع الفضاء السيبراني غير ذلك. فهي بيئة تشهد تصاعدا مطردا في عدد الهجمات اليومية التي تستهدف المؤسسات والأفراد على حد سواء. الأمر الذي يضاعف من التكلفة الأقتصادية والسياسية التي تتطلبها عملية معالجة الاثار المترتبة عن تلك الهجمات. وبسبب الأعتماد بصورة كبيرة على أستخدام الأنظمة الرقمية فأن ذلك ادى بالنتيجة الى ظهور أنماط متعددة ومتطورة من التهديدات السيبرانية، والتي تشمل الهجمات الخبيثة واختراق المعلومات و الأبتزاز الإلكتروني. مع ملاحظة أن تلك التهديدات لا تقتصر على المستخدمين من الأفراد وحسب بل تمتد ليصل خطرها بالتأثير على سيادة الدولة. وتزداد خطورة تلك التهديدات بسبب الصعوبة التي تواجهها الدول في تتبع ومعرفة مصدرها أو الجهة المنفذة الها. الأمر الذي يجعل من مهمة التصدي الأستباقي لهذه التهديدات من الصعوبة بمكان. يضاف الى ما تقدم النقص الكبير في الكفاءات البشرية المؤهلة للتصدي ومعالجة هذه التهديدات. والى النقص الكبير أو عدم وجود التشريعات القانونية التي يتم اللجوء اليها في حالة التعرض لهكذا تهديدات. أما من المنظور الاجتماعي والقانوني فان القدرات العلمية والمادية المتاحة والتي واكبت التقدم التكنلوجي المتسارع فأنها ساعدت وبقوة على أحداث التحولات الأجتماعية الكبيرة التي يشهدها المجتمع اليوم. وقد طالت تلك التحولات المنظومة القيمية والأخلاقية والإنسانية للمجتمع.

أن التصدع القيمي الذي يعيشه الكثير من أفراد المجتمع، لم يقتصر على سلوك الفرد، بل أنه تحول الى ظاهرة مجتمعية تتمثل في تراجع العديد من المفاهيم والقيم الأصيلة كالأمانة والتكافل والمصداقية والاحترام، لتصعد محلها مجموعة من القيم الدخيلة على المجتمع العراقي كالاحتيال والابتزاز والتضليل. وغيرها من القيم والظواهر الدخيلة على المجتمع. وبطبيعة الحال فأن هذه القيم الدخيلة ستلقي بضلالها على نواة المجتمع، وهي الاسرة مما يهدد بتفككها. لذا فأن هنالك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الفرد، كما تقع على عاتق الدولة، وهي

العمل على استعادة القيم الأصيلة للمجتمع، من خلال الحملات التثقيفية والتوعوية بمخاطر ما يأتي من ثقافات وأعراف، من خلال الفضاء السيبراني. والعمل من قبل الحكومات على سن التشريعات القانونية التي تواكب المخاطر التقنية. والانضمام الى الاتفاقيات الدولية التي تعمل على محاربة والحد من المخاطر السيبرانية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تحاول أن تلقي الضوء عليه، والمتمثل بالمتغيرات والتحولات التي طرئت على منظومة القيم الاجتماعية في المجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣م.

لذا فأن هذه الدراسة تتمثل أهميتها في السعي لمعرفة وتسليط الضوء على المتغيرات السلبية التي طرأت على منظومة القيم الاجتماعية، ومحاولة أيجاد الحلول الناجعة التي من شأنها توفير نوع من الحصانة التي تمكن الفرد العراقي من التصدي للعادات والتقاليد الدخيلة على ثقافته. كذلك يمكن القول بأن أهمية هذه الدراسة تكمن في التأكيد على حاجة المجتمع الماسة للتحديث المستمر لمنظومة الدفاع السيبراني وذلك لبروز آثار سلبية جديدة على المجتمع تتعلق بالأسرة والثقافة العامة والمجتمع، وتحفيز الجهات المعنية لاتخاذ القرارات المناسبة حيال تلك الظواهر السلبية الطارئة على قيم المجتمع العراقي وكما يلي :

١ ـ تسليط الضوء على التحولات الاجتماعية: برصد وتحليل المتغيرات والتحولات الجوهرية التي طرأت على منظومة القيم الاجتماعية في المجتمع العراقي، وتحديداً في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣م.

٢ ـ تشخيص الظواهر السلبية: السعي نحو فهم طبيعة المتغيرات السلبية التي واجهت المنظومة القيمية، ومعرفة أبعادها لضمان التعامل السليم معها.

٣ ـ تقديم حلول ومعالجات ناجعة: محاولة إيجاد حلول عملية وفعالة تسهم في بناء حصانة مجتمعية تمكن الفرد العراقي من مواجهة والتصدي للعادات والتقاليد الدخيلة التي تهدد أصالة ثقافته.

٤ ـ مواكبة التحديات الرقمية الحديثة: التأكيد على الحاجة الماسة والمستمرة لتحديث منظومة الدفاع السيبراني، وذلك بالنظر إلى بروز آثار وتحديات سلبية جديدة تمس الأسرة، والمجتمع، والثقافة العامة في الفضاء الرقمي.

٥ ـ دعم صناع القرار: تحفيز واستنهاض الجهات المعنية والمؤسسات ذات العلاقة لاتخاذ القرارات والسياسات المناسبة للحد من الظواهر السلبية الطارئة وحماية قيم المجتمع العراقي

أهداف الدراسة:

أدى الانتشار الواسع في استعمال المواطن العراقي لشبكات الانترنت في العراق بعد العام ٢٠٠٣م.

إلى إحداث نقلة كبيرة تركت أثارها على كثير من جوانب الحياة ومن بين تلك الجوانب هي المنظومة القيمية.

لذا ولكي لا يكون المواطن العراقي ضحية للهجمات السيبرانية الموجهة ضده كان لابد تحديد أهداف الرسالة بما يأتي :

١ ـ التعرف على السباق الالكتروني الذي يشهده العالم من طرف الأنظمة الدولية.

٢ ـ التعرف على إمكانية الحد من هذه الهجمات السيبرانية في الفضاء السيبراني.

٣ ـ التعرف على الآليات التي يمكن تفعيلها من قبل الأنظمة الدولية لتجسيد الأمن السيبراني الدولي.

٤ ـ التعرف على أهم التدابير الوقائية ضد الهجمات السيبرانية المتبعة

٥ ـ حجم التهديد السيبراني على المواطن وعلى الدولة وأخطر أنواع التهديدات السيبرانية، مجالات التهديدات الإلكترونية، كذلك يهدف إلى كيفية تحقيق الامن السيبراني.

اشكالية الدراسة:

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من الأدوات الحيوية الفاعلة في مجالات التنمية الاقتصادية و السياسية والاجتماعية للدول النامية، إلا أن هذه الدول تواجه تحديات كبيرة، في مجال الأمن السيبراني. ذلك أن التهديدات الإلكترونية في تزايد مستمر و بشكل متسارع. وتشمل تلك التهديدات على اختراق الحسابات وسرقة البيانات الشخصية والتجسس الإلكتروني والهجمات الإلكترونية المدمرة. وتشتمل كذلك على الاحتيال الإلكتروني وابتزاز الأفراد الإلكتروني. أما على الجانب الإجتماعي فقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما توفره من اختلاط بين الثقافات. الى دخول العديد من التقاليد والقيم الدخيلة على المجتمع والتي لا تمت الى ثقافة المجتمع بصلة. مما أدى بدوره الى التأثير على نواة المجتمع وهي الأسرة. الأمر الذي يؤشر الى الإشكالية المركزية وهي :

التحولات الاجتماعية والظواهر السلبية، ما بعد العام ٢٠٠٣م.حيث يمر المجتمع العراقي بظروف استثنائية جعلت بنيته القيمية هشة أمام الاختراق الرقمي.

التحديات الرقمية الحديثة: تم إبرازها كـ "المتغير المستقل" أو المحرك الأساسي للمشكلة، فالأمن السيبراني هنا ليس مجرد تقنية، بل هو جدار حماية قيمي وثقافي.

كذلك هنالك اشكاليات تثيرها هذه الدراسة والتي تقتضي البحث وهي:

ما هي طبيعة وأبعاد التحولات الجوهرية التي طرأت على قيم المجتمع العراقي نتيجة الانفتاح الرقمي بعد العام ٢٠٠٣م.

ما هي أبرز التحديات والظواهر السلبية في الفضاء السيبراني التي تستهدف الأسرة والثقافة العامة في العراق؟

ما هي حدود وكفاءة "منظومة الدفاع السيبراني" الحالية في مواجهة هذه التهديدات ذات الأبعاد الاجتماعية؟

كيف يمكن لصناع القرار صياغة سياسات وإجراءات عملية تحقق "الحصانة المجتمعية" المطلوبة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية محورية، مفادها ان الفجوة القائمة فيما بين التسارع المضطرد في التحولات السيبرانية، وبين عجز أليات الدولة وسياساتها العامة . الأمر الذي ادى الى ايجاد حالة من التشظي القيمي بين صفوف المجتمع، حيث ساهم غياب الإرادة السياسية الرادعة والسياسات الدفاعية الاستباقية الرادعة للتهديدات السيبرانية الى ضعف في الوازع الاخلاقي الرقمي، وقد شهد المجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣م. بروز العديد من الظواهر التي تعد دخيلة عليه مثل ظاهرة التطرف الديني، وظاهرة الإرهاب المسلح، وظاهرة التهجير القسري والذي لم تسلم منه طائفة دون أخرى، وغيرها من الظواهر التي لم تكن موجودة وأن وجدت بعض من تلك الظواهر في المجتمع العراقي قبل العام ٢٠٠٣م. فأنها ليست بالشكل الذي هي عليه الان. وذلك لعدم وجود تغطية قانونية كفيلة بمواكبة وردع التهديدات السيبرانية لذا يتحتم على صناع القرار في الحكومة العراقية الاحتياط وايجاد الاستراتيجيات الحديثة التي تضمن سلامة الامن السيبراني في البلد .

منهجية الدراسة:

من أجل التحقق من فرضية الدراسة ولكون الدراسات الإنسانية والتي منها العلوم السياسية تنطوي في طبيعتها على التنوع في مناهج البحث العلمي. لذا تم الأعتماد على عدة مناهج لغرض الاحاطة الشاملة لموضوع الدراسة. ومن المناهج المتبعة في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي، لكون هذا المنهج يستند بطبيعته على العقل والتفكير المنطقي، لأجل استنباط المعلومة ومن ثم الوصول الى النتائج والحقائق العلمية. كذلك تم الاستناد المدخل التحليلي والذي يعتمد على تفكيك العناصر الأساسية للموضوع محل البحث، الامر الذي يسهل دراسة الظاهرة موضوع الدراسة بأسلوب معمق، للوصول الى أفضل الحلول.

اما المدخل الاستشرافي فقد تم الاستفادة منه لمعرف ما يمكن أن تؤل اليه الظاهرة موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

١ ـ دراسة بعنوان الأمن السيبراني وحقوق الإنسان الرقمية من أعداد مصطفى كامل قرطاس وتتناول الدراسة تسليط الضوء على الامن السيبراني والتحديات السيبرانية التي تواجه الدول والمؤسسات والوقوف على مواجهة هذه التحديات وكيفية التصدي لها للحماية وتحقيق الامن السيبراني كما تهدف الى التركيز على معرفة حقوق الانسان الرقمية ومراعاتها عند القيام بعمليات الامن السيبراني .

٢ ـ دراسة بعنوان الأبعاد الاجتماعية للجرائم الإلكترونية من أعداد وفاء محمد علي محمد وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على الأسباب الكامنة وراء اقتراف الجريمة الإلكترونية .وأشكال الجريمة الإلكترونية المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومعرفة الأساليب المتاحة لاقتراف الجريمة الإلكترونية وتأثير الجريمة الإلكترونية المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي علي الأفراد.

والتعرف علي الأحكام الجنائية الصادرة للجرائم المرتكبة ووضع حلول للحد من ظاهرة الجريمة الالكترونية المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

٣ ـ دراسة بعنوان الإرهاب الإلكتروني: الظاهرة والتداعيات "الاستخدام من قبل التنظيمات الجهادية".

من أعداد إنجى المهدى وفي هذه الدراسة تعمل الباحثة على محاولة فهم أعمق لظاهرة الإرهاب الإلكتروني، وكيف يمكن استخدامه من قبل التنظيمات المتطرفة، من خلال دراسة نقاط عديدة: كالمفهوم والخصائص،

وأسباب تصاعد انتشار الظاهرة، وما يمثله الإرهاب الإلكتروني من مخاطر وتهديدات، وأخيرا استغلال الجماعات المتطرفة له، وذلك لوضع النقاط على الحروف في طريق المواجهة والتصدي لمثل هذا الخطر الكبير على السلم والأمن الدوليين.

٤ ـ دراسة بعنوان الإرهاب السيبراني والأمن الدولي: التهديدات العالمية الجديدة وأساليب المواجهة. من أعداد غريب حكيم. و تهدف هذه الدراسة إلى معالجة ظاهرة الإرهاب السيبراني التي استفادت بشكل كبير جدا وخطير أيضا من الثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال، بحيث أصبح للتطور التكنولوجي في عصرنا دور استراتيجي بالغ الأهمية وربما حيوي أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي، ذلك على مختلف الأصعدة وفي شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها.

وفي المقابل نجد تفشي ظاهرة الاستخدام غير الشرعي للفضاء الرقمي في ظل معادلة تزاوج ما بين تكنولوجيات الاتصال والمعلومات والإرهاب والأشكال الجديدة من الحروب.

٥ ـ دراسة بعنوان عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣م. دراسة تحليلية في التحديات المجتمعة ... والآفاق المستقبلية. من أعداد أحمد فاضل جاسم داود.

وتهدف الدراسة الى تسليط الضوء على حالة عدم الاستقرار المجتمعي في العراق والتي عاني ومازال يعاني، منها المجتمع هل جاءت بدوافع وأسباب سياسية بحتة أم أن هناك أسباب اقتصادية واجتماعية أسهمت وتضافرت مع الأولى في إحداث عدم الاستقرار . كما وتهدف الدراسة أيضا إلى استقراء محدد لمستقبله وفقا لمشاهد وسيناريوهات تحدد المستقبل القريب والمتوسط والبعيد .

هيكلية الدراسة:

استنادا الى الفرضية التي طرحت ولحل اشكالية هذه الدراسة فأن الدراسة تنقسم الى أربعة فصول، فضلا عن المقدمة. يبدأ كل فصل منها بتوطئة وعدة مباحث، وكل مبحث يحتوي على عدة مطالب، كما وستضم الدراسة خاتمة واستنتاجات ومقترحات.

وقد جاء الفصل الاول بعنوان: ماهية السيبرانية والقيم الاجتماعية.

ويضم مبحثين هما:

أ ـ السيبرانية والقيم المفهوم والدلالة

ب ـ العلاقة بين السيبرانية والقيم الاجتماعية

اما الفصل الثاني فهو بعنوان : المنظومة القيمية للمجتمع العراقي.

ويضم مبحثين أثنين هما:

أ ـ المنظومة القيمية للمجتمع العراقي ما قبل ٢٠٠٣م.

ب ـ المنظومة القيمية للمجتمع لعراقي ما بعد ٢٠٠٣م

والفصل الثالث بعنوان: تداعيات الارهاب السيبراني على الامن والاستقرار الدوليين ودور السيبرانية في انتشار الارهاب والطائفية في العراق بعد العام ٢٠٠٣م.

ويضم مبحثين هما:

أ ـ تداعيات الارهاب السيبراني على الامن والسلم الدوليين وسبل مواجهته.

ب ـ دور السيبرانية في انتشار ظاهرتي الارهاب والطائفية في العراق بعد العام ٢٠٠٣م.

وأخيرا الفصل الرابع بعنوان: التأثيرات السيبرانية على المنظومة القيمية في العراق.

ويضم مبحثين هما:

أ ـ التأثير الايجابي للسيبرانية على المنظومة القيمية في العراق.

ب ـ التأثير السلبي للسيبرانية وطرق وأليات مواجهته في العراق.

الفصل الأول:

ماهية السيبرانية والقيم الاجتماعية

المبحث الاول:

السيبرانية والقيم المفهوم والدلالة

المبحث الثاني :

العلاقة بين السيبرانية والقيم الاجتماعية

شهد العصر الراهن تحولاًت جذرية في طبيعة العلاقات الإنسانية والبنى الاجتماعية، مدفوعاً بالقفزة التكنولوجية الهائلة التي أنتجت الفضاء السيبراني (Cyberspace). حيث أن هذا الفضاء لم يعد مجرد بيئة تقنية خاصة أو أداة تعمل على تداول المعلومات، بل لقد تحول هذا الفضاء إلى واقع موازٍ، يعيد تشكيل تفاصيل الحياة اليومية، ويفرض بدوره أنماطاً جديدة من التفاعل تجاوزت الحدود الجغرافية والزمنية التقليدية.

ومع هذا الانتشار المتسارع للسيبرانية في عمق المجتمعات، برزت الحاجة وبصورة ملحة لإعادة قراءة وفهم طبيعة العلاقة فيما بين ما هو تقني سيبراني وبين ما هو اجتماعي قيمي. فمنظومة القيم الاجتماعية، التي تمثل صمام الأمان لأي مجتمع، والموجه الرئيسي لسلوك أفراده، لم تعد بمعزل عن التأثيرات التي أحدثها الفضاء الرقمي، بل أنها أصبحت تواجه تحديات حقيقية نتيجة لتدفق الأفكار، وانفتاح المجتمع على ثقافات جديدة، وظهور مجموعة من السلوكيات الافتراضية التي بدأت تلقي بظلالها على أرض الواقع.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى تفكيك ماهية السيبرانية كظاهرة بنيوية مركبة، وتتبع جذورها المفاهيمية، والبحث في أبعادها الأمنية والتقنية. ومن ثم، ينتقل الفصل لربط هذه الماهية بالمنظومة القيمية والاجتماعية، مستكشفاً طبيعة التحولات التي طرأت على القيم بفعل التفاعل السيبراني، ومحللاً الفجوة الناشئة بين السلوك الرقمي المعاصر والمحددات القيمية التقليدية للمجتمع، وصولاً إلى فهم أعمق للتحديات التي تواجه الأمن المجتمعي والمنظومة الأخلاقية

المطلب الاول: مفهوم السيبرانية والمفاهيم ذات الصلة

يعيش العالم في تطور متسارع منذُ منتصف القرن العشرين والى عصرنا الراهن وذلك بسبب النقلة الكبيرة التي حصلت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلك الثورة شاملة لجميع نواحي الحياة، فعلى المستوى الاجتماعي كان لها الوقع الكبير فيما يخص سلوكيات المجتمع وهويته، والانتشار لآليات التواصل بين المجموعات البشرية والمتمثلة في وسائل التواصل الاجتماعي، بمختلف مسمياتها مثل اجهزة الحاسوب والهواتف المحمولة، الآمر الذي ترتب عنه تغيرات كبيرة في المرتكزات الأجتماعية كالخصوصية، والثقافة، والإعلام، وبناء العلاقات الأجتماعية.

ومع تطور تكنولوجيا الاتصالات وانتشار الإنترنت، ظهرت الحاجة وبصورة ملحة لحماية البيانات والمعلومات سواء كانت الحكومية أو الشخصية منها من خطر التهديدات الإلكترونية. لذا صارت السيبرانية اليوم جزء أساسي من البنية التحتية الرقمية في الكثير من البلدان، حيث تشتمل السيبرانية على تقنيات التشفير، اضافة للجدران النارية، وأيضا الذكاء الاصطناعي من أجل توفير الحماية للأفراد والمؤسسات الحكومية من الهجمات السيبرانية المتطورة.

١ ـ الأمن السيبراني (Cyber security):

رافق التطور الكبير الحاصل في العالم الرقمي ظهور عدة مصطلحات ومن هذه المصطلحات مصطلح السيبرانية (Cyber) حيث " تشير المراجع العلمية الى أن عالم الرياضيات (نوربرت وينر) (Norbert wiener) هو أول من استخدم مصطلح السيبرانية وذلك في عام ١٩٤٨م. في أثناء دراسته لموضوع القيادة والسيطرة والاتصال في عالم الحيوان، فضلا عن حقل الهندسة الميكانيكية "١ ومما تجدر الإشارة اليه هو أن كلمة سايبر(cyber) مشتقة من كلمة هي في الاصل يونانية (kybernetes) والتي تعني ذلك الشخص الذي يدير دفة السفينة (steersman) ٢ في حي ان بعض المختصين يرتأى بأن كلمة (سايبر) مأخوذة من كلمة (cyber) وتعني صفة لأي شيء مرتبط بثقافة الحواسيب أو تقنية المعلومات أو الواقع الافتراضي٣ أما في قاموس المورد (للبعلبكي منير) فقد جاء تعريف كلمة (سايبر) بأنها " كومبيوتري cyber tall أو عصري جدا "٤ أما فيما يخص تعريف السيبرانية (Cybernetic) كمصطلح حديث فقد تنوعت التعريفات التي تناولت هذا المصطلح شأنها شأن باقي المصطلحات التي لم يتم أيجاد تعريف وافي وشامل للإحاطة بكافة جوانب المصطلح. لذا نجد هنالك من يعرفها بكونها " ترجمة للفظة الاجنبية (cyber) ومعناها الافتراضي او المتخيل، وقد اشتقت منها الفاظ شتى لها دلالات متنوعة وفي طليعتها من حيث فعالية المدلول وتأثيره في الفضاء السيبراني وهو ذلك الحيز الذي تتم فيه ومن خلاله مجمل الانشطة السيبرانية "٥

---

١ ـ أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، الهجمات السيبرانية دراسة قانونية تحليلية بشأن تحديات تنظيمها المعاصر، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، العراق، بغداد، ط١، ٢٠١٨م، ص١١.

2 Norbert Wiener, The Human Use of Human Beings: Cybernetics and Society.

.London : Free Association Books, 1989, P.15

٣ ـ صالح بن علي بن عبد الرحمن، الأمن الرقمي وحماية المستخدم من مخاطر الإنترنت: رؤية ٢٠٣٠م، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، السعودية، ٢٠١٧م، ص ٦.

٤ ـ منير البعلبكي، قاموس المورد: قاموس انكليزي عربي، دار العلم الملايين للترجمة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م، ص ٣٠٧.

٥ ـ محمود بري، السيبرانية علم القدرة على التواصل والتحكم والسيطرة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ط ١، بيروت، لبنان ، ٢٠١٩م، ص ١٠.

وفي تعريف أخر فأن السيبرانية هي " مجموعة من الممارسات التي ترمي الى حماية الانظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الرقمية أيا كان نوعها، وهذه الممارسات متنوعة الى تدابير احتياطية قبل وقوع الخلل، وعلاجه بعد وقوع الخلل"١. في حين تعرف السيبرانية بحسب قاموس مصطلحات الأمن المعلوماتي " بأنها هجوم عبر الفضاء الإلكتروني يهدف إلى السيطرة على مواقع الكترونية او بنى محمية الكترونياً لتعطيلها او تدميرها او الأضرار بها "٢. أما الوكالة الفرنسية الوكالة الفرنسية لأمن أنظمة الإعلام ANSSI* فقد عرفت السيبرانية بأنها " فضاء التواصل المشكل من خلال الرابط البيني العالمي للمعدات المعالجة الآلية للمعطيات الرقمية، وأنه لا يقتصر ذلك فقط على شبكة الإنترنت، إنما يشمل شبكات عالمية وخاصة مثل ("Gps / AcARs / swift / psth") ٣. وبالعودة الى قاموس المورد للبعلبكي نجد بأن كلمة (Cybernetic) تعني "علم الضبط الفضاء الكومبيوتري عالم الاتصالات المستخدمة للكمبيوتر وبخاصة الانترنت"٤. في حين " يرى البعض أنّ السيبرانية تعني: فضاء الإنترنت أو العالم الافتراضي"٥.

---

١ ـ حسين بن سليمان بن راشد الطيار، الأمن السيبراني في منظور مقاصد الشارع، دراسة تأصيلية، المملكة العربية السعودية، جامعة الطائف، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، المجلد ٦، العدد ٢١، ٢٠٢٠م، ص٢٦٤.

٢ ـ احمد عبيس الفتلاوي، الهجمات السيبرانية: مفهومها والمسؤولية الدولية الناتجة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٨ ، العدد٤ ، جامعة بابل، ٢٠١٦م، ص ٦١٣.

* ـ الوكالة الوطنية الفرنسية لأمن أنظمة المعلومات (ANSSI) هي الهيئة الرسمية المسؤولة عن الأمن السيبراني في فرنسا، وتلعب هذه الوكالة دوراً كبيرا في حماية البنية التحتية الرقمية للبلاد من التهديدات الإلكترونية المتنامية. وقد تأسست الوكالة عام ٢٠٠٩م.وتعمل تحت إشراف الأمانة العامة للدفاع والأمن الوطني التابعة لرئيس الوزراء الفرنسي. وتتمتع ANSSI بصلاحيات واسعة في مجال الأمن السيبراني وتعد من بين أكثر الوكالات تقدماً في هذا المجال على المستوى الأوروبي.

٣ ـ تغريد صفاء، لبنى خميس مهدي: أثر السيبرانية في تطور القوة، مجلة حمورابي للدراسات بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد ٣٣، السنة ٨، ٢٠٢٠م، ص١٤٩.

٤ ـ منير البعلبكي، قاموس المورد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٧.

٥ ـ صالح بن علي بن عبد الرحمن الربيعة، الأمن الرقمي وحماية المستخدم من مَخاطر الإنترنت، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨م، ص: ٦.

أما في اللغة العربية ومحاولة تعريب مصطلح السيبرانية (Cyber) فيلاحظ بأن المختصين كانوا قد واجهوا تحدياً في اختيارهم لمصطلح مقارب لما موجود في اللغة الانكليزية، لذا فقد تم اعتماد تسمية الجريمة الإلكترونية للدلالة على السيبرانية. كما في ترجمة نص عبارة اتفاقية مجلس أوربا المتعلقة بالجريمة السيبرانية Convention on (Cybercrime) الى (الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الالكترونية)١.

مما سبق من تعاريف يتضح ان مصطلح السيبرانية يعني شبكات الاتصالات وشبكات الحاسوب والشبكات الالكترونية، وقد تطور هذا المصطلح بتطور تقنيات الاتصال وشبكات المعلومات المستخدمة لشبكة الانترنت، مما أدى لضهور مجموعة من المصطلحات التي ترتبط به مثل الفضاء السيبراني والارهاب السيبراني والهجمات السيبرانية والتهديدات السيبرانية والحرب السيبرانية، الى ما غير ذلك من المصطلحات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالشبكات الإلكترونية والشبكة العنكبوتية (الانترنت).

---

١ ـ ينظر: مجلس أوربا،" اتفاقية مجلس أوربا المتعلق بالجريمة الالكترونية"، مجموعة المعاهدات الأوروبية رقم ١٨٥ ، بودابست عام ٢٠٠١م.

٢ ـ الفضاء السيبراني (Cyberspace) :

ما أن عرف العالم الفضاء السيبراني حتى صار يشكل مصدر قلق كبير للكثير من البلدان، وذلك نتيجة للتوسع المتسارع والمستمر، الامر الذي بات يشكل تهديدا حقيقيا لأمن الدول القومي، فالفضاء السيبراني هو البعد الجديد في مجال الحروب، البعد الذي لا توقفه الحدود الدولية، الامر الذي أضطر الكثير من الدول لإعادة النظر في سياساتها الأمنية والدفاعية. لقد تم تعريف الفضاء السيبراني في قاموس أكسفورد بأنه " البيئة التي يتم عبرها إتمام عملية الاتصال عبر شبكة الكمبيوتر"١. في حين عرفته الوكالة الفرنسية (الفضاء السيبراني) لأمن أنظمة الاعلام بكونه " فضاء التواصل المشكّل من خلال الربط البيني العالمي لمعدات المعالجة الآلية للمعطيات الرقمية "٢. أما (دانيال كويل) فهو يعرف الفضاء السيبراني بكونه "مجالًا عالميا داخل بيئة المعلومات يجري تأطير طابعه المميز والفريد، من خلال استخدام الإلكترونيات والطيف الكهرومغناطيسي لإنشاء المعلومات وتخزينها وتعديلها وتبادلها واستغلالها عبر الاعتماد المتبادل والشبكات المترابطة باستخدام المعلومات وتكنولوجيات الاتصال "٣. ويعرف كذلك بأنه "عالم افتراضي يتشابك مع عالمنا المادي يتأثر به ويؤثر فيه بشكل معقد أذ تقوم العلاقة بين العالمين على نظرة تكاملية تحمل في طياتها مزايا ومخاطر لا تتوقف، بيد أن طبيعة ذلك الفضاء كساحة عالمية عابرة لحدود الدول جعل الأمن السيبراني يمتد من داخل الدولة إلى النظام الدولي ليشكل نوعاً من الأمن الجماعي العالمي لاسيما مع وجود مخاطر تهدد جميع الفاعلين في مجتمع المعلومات العالمي"٤. وفي تعريف اخر يلاحظ تركيز بعض المختصين على المنظور العسكري في تعريف

---

١ ـ محمود بري، السيبرنيطيقا (السيبرانية): علم القدرة على التواصل والتحكم والسيطرة، منشورات المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، لبنان، ٢٠١٩م، ص١٥.

٢ ـ لطفي لمين بلفرد، الفضاء السيبراني: هندسة وفواعل، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ٣ (العدد الأول)، ٢٠١٦م ،ص١٤٧.

٣ ـ دانيال ت. كويل، من الفضاء السيبراني إلى القوة السيبرانية: تحديد المشكلة، تحرير: كرامر وستار ووينتز، القوة السيبرانية والأمن القومي، ص ٢٧ .

٤ ـ ايهاب خليفة، القوة الالكترونية كيف يمكن ان تدير الدول شؤنها في عصر الانترنيت، مطبعة العربي، القاهرة، ٢٠١٧م.

للفضاء السيبراني، ليؤكد على " أن الفضاء السيبراني هو الذراع الرابعة للجيوش الحديثة "١. أما بالنسبة لإدارة السلامة العامة الكندية فأنها تعرف الفضاء السيبراني بأنه " العالم الالكتروني الذي تم إنشاؤه بواسطة شبكات مترابطة لتكنولوجيا المعلومات، والمعلومات متاحة على تلك الشبكات أي انها مشاعة عالميًا حيث يرتبط الناس معا بتبادل الأفكار والخدمات والصداقة. علما ان الفضاء السيبراني ليس ثابتا، بل هو نظام بيئي ديناميكي ومتطور ومتعدد المستويات للبنية التحتية المادية والبرمجيات واللوائح والأفكار والابتكارات والتأثيرات التي يتأثر بها عدد متزايد من المساهمين الذين يمثلون النوايا لمجموعة من البشر" ٢.

وهنا يمكن القول بأن فالفضاء السيبراني (Cyberspace) " مصطلح حديث، ظهر نتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات. ويشمل جميع الحواسيب والمعلومات التي بداخلها والأنظمة والبرامج والشبكات المفتوحة لاستعمال الجمهور العام أو تلك الشبكات التي صممت لاستعمال فئة محددة من المستعملين ومنفصلة عن شبكة الإنترنت العامة "٣. وفي تعريف أخر يوصف الفضاء السيبراني بكونه ذلك المدى المفتوح المشترك لجميع الافراد في المجتمعات الذين لهم القدرة في الدخول لشبكة الانترنت والذي يتيح لهم الحصول على المعلومات وأجراء مناقشات مع الاخرين وحرية التعبير عن الرأي دون التقيد باللقاء المباشر او بالزمان والمكان" ٤.

كذلك يعرف الفضاء السيبراني بأنه " مجال شامل على مستوى البيئة الرقمية يتشكل من شبكات مرتبطة

---

١ ـ عباس بدران، الحروب الإلكترونية، الاشتباك في عالم متغِّير، مركز دراسات الحكومة الإلكترونية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م، ص ٤.

٢ - Dan Craigen and Nadia Diakun-Thibault and Randy Purse, Defining Cybersecurity, Technology Innovation Management Review (Ottawa: Technology Innovation Management, October 2014), .p.p. 13 – 14

٣ ـ محمود محارب، إسرائيل والحرب الالكترونية، قراءة في كتاب حرب في الفضاء الالكتروني: اتجاهات وتأثيرات على إسرائيل، سلسلة مراجعة كتب صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١م، ص ١.

٤ ـ رمضان قطبي، شبكات التواصل الاجتماعي والفضاء العمومي في المغرب، مجلة الدراسات الاعلامية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، العدد ٤، شهر اب، ٢٠١٨م، ص ١.

ومتواصلة بينياً بالمنشآت وتكنولوجيات الإعلام بما فيها الإنترنت، شبكات الاتصال، الحواسيب، وسائل الرقابة وغيرها"١. أما الاتحاد الدولي للاتصالات والوكالة المتحدة المختصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فأنه يعرف الفضاء السيبراني بأنه " الحيز المادي وغير المادي الذي ينشأ أو يتكون من جزء أو من كل العناصر التالية حواسيب أجهزة ممكنة وشبكات ومعلومات محوسبة وبرامج ومضامين ومعطيات مرور ورقابة والذين يستخدمون كل ذلك"٢. أما وزارة الدفاع اليابانية فأنها تعرف الفضاء السيبراني على أنه تلك المساحة الافتراضية التي تتضمن شبكات الأنترنت التي يتم فيها تبادل تكنولوجيا المعلومات، فهو البنية التحتية الأساسية التي تحتضن عمليات مختلفة في جميع المجالات في البر والبحر والجو والفضاء، ومجالاً يتم فيه القيام بمختلف الأنشطة على غرار الجريمة والتجسس والبيع والشراء ومختلف أنواع المعاملات، وتشكل هذا المجال نتيجة للنمو و التطور في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على غرار الحواسيب والهواتف المحمولة حتى أصبح الفضاء السيبراني جزءا لا يتجزأ من الحياة البشرية "٣.

لذا وبعد ما أوردنا من تعاريف تتناول الفضاء السيبراني يمكن القول بأن الفضاء السيبراني والذي وجد في بادئ الأمر كمصطلح في عالم افتراضي قد أصبح الساحة الخامسة من ساحات المعركة بعد كل من الساحة البرية والساحة البحرية والجو والفضاء الخارجي، للصراع فيما بين القوى العالمية، ذلك أن التعرض بالهجوم على البنية التحتية المعلوماتية لأي دولة قد يؤدي الى حدوث ضربةً قاضيةً لاقتصاد تلك الدولة، أو أي قطاع أخر من قطاعات الدولة سواء كان القطاع العسكري أو القطاع المدني، أوقد يتسبب لها بأضرار كارثية أو تهديدًا وجوديًا حقيقيا.

---

١ ـ يوسف بوغرارة، الأمن السيبراني: الاستراتيجية الجزائرية للأمن والدفاع في الفضاء السيبري ، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل-المركز الديمقراطي العربي، المجلد الأول، العدد الثالث، جامعة مستغانم، الجزائر، أيلول ٢٠١٨م، ص١٠٣.

٢ ـ خالد وليد محمود، الهجمات عبر الإنترنت، ساحة الصراع الإلكتروني الجديدة، سلسلة دراسات ودراسة السياسات ـ المركز العربي للأبحاث، قطر، ٢٠١٣م. ص ٤.

٣ ـ حنان دريسي، الحروب السيبرانية : تحول في أساليب القتال وثبات في المبادئ والأهداف، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس العدد الأول ، ٢٠٢٢م. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي – الأغواط، الجزائر ،ص ٩١٣.

٣ ـ الحروب السيبرانية Cyber wars:

يشهد عالمنا المعاصر بين الحين والاخر اندلاع الحروب السيبرانية فيما بين الدول أو بين الدول واحد الفواعل ففي الحرب السيبرانية ما عادت الحرب مقتصرة على الدول مع بعضها البعض فقط بل يمكن ملاحظة تعدد الفواعل والاطراف في الحروب السيبرانية ويرى الجنرال كارل فون كلاوزفيتز أن كل عصر يخوض الحروب بأساليبه الخاصة، وهذا ما يفسر لنا أن لكل زمن من أزمنة الحرب سماته المميزة له"١. وتعرف الحرب السيبرانية بأنها " توظيف التطبيقات العسكرية في بعدها الإلكتروني، حيث تعني قيام دولة أو فواعل من غير الدول بشن هجوم إلكتروني في إطار متبادل، أو من قبل طرف واحد. وبرغم شيوع مسمى الحرب الإلكترونية، فإنه يُعد مصطلحاً قديما كان بالأساس مقصورا على رصد حالات التشويش على أنظمة الاتصال والرادار وأجهزة الإنذار، بينما يكشف الواقع الراهن في الفضاء الإلكتروني عن دخول شبكات الاتصال والمعلومات الى بنية ومجال الاستخدامات العسكرية "٢. أما وزارة الدفاع في الولايات المتحدة الامريكية فأنها تعرف الحرب السيبرانية بكونها " توظيف القدرات السيبرانية حيث يكون الهدف الأساسي هو تحقيق الأهداف والآثار العسكرية في الفضاء السيبراني أو من خلاله، وهي أيضاً نشاط مماثل أو غير متماثل دفاعي كان أم هجومي على الشبكة الرقمية من قبل فواعل دولية أو غير دولية الغرض منها هو إلحاق الضرر بالبنى التحتية الحيوية والأنظمة العسكرية "٣. وتعرف الحرب السيبرانية كذلك " الحرب السيبرانية كإطار عام للمفهوم فإنها تُشن ضد كيانات محددة بهدف تعطيلها والحفاظ على مجال المعلومات من أي اعتداء سيبراني من طرف الخصم باستخدام الوسائل التكنلوجية والمعلوماتية المتطورة"٤. أما (ريتشارد كلارك) و (روبرت كناكي) فأنهما

---

١ ـ كريستوفر كوكر، الحرب في عصر المخاطر، ط ١، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١م، ص٩.

٢ ـ عادل عبد الصادق، حروب المستقبل .. الهجوم الإلكتروني على برنامج إيران النووي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام العدد ١٧٦، ابريل، ٢٠١١م.

٣ ـ زينب شنوف، الحرب السيبرانية في العصر الرقمي: حروب ما بعد كلاوزفيتش، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد ٩، العدد ٢، جويلية (يوليو)، الجزائر، ٢٠٢٠م، ص ٩١.

٤ - Michael Robinson, Kevin jones, helge janicke, cyber war fare: issues and challenges, Article in computer and security, Elsevier ,volume – 49 -, march, united kingdom, - 2015, p – 24

يعرفان الحرب السيبرانية بأنّها: أعمال تقوم بها دولة تحاول من خلالها اختراق أجهزة الكمبيوتر والشبكات التابعة لدولة أخرى بهدف تحقيق أضرار بالغة أو تدميرها، ويعرّفها كذلك (بولو شاكريان) بأنها: استمرار او امتداد للسياسة عن طريق الاجراءات المتخذة في الفضاء السيبراني من دول أو فاعلين غير دوليين، إذ تشكّل تهديداً خطيراً للأمن القومي "١. وتعرف الحرب السيبرانية كذلك بأنها: " كل فعل فردي أو جماعي مخطط له يهدف إلى المساس بوحدة وسلامة النظام المعلوماتي لمؤسسة أو منظمة أو دولة معينة، باستخدام كل أو جزء من شبكة الاتصالات سواء الإنترنت أو أنواع من الشبكات الاتصالية الرقمية "٢. أما الباحث الأمريكي "جون روب (John Robb) فقد قال متحدثا عن حروب الجيل الخامس بأنها حرب " جنودها عبارة عن أفراد لا يرتدون الزي العسكري، وأنها حرب أفكار، وأنها تطلق دوامة من العنف، وتدار بأسلوب التدمير الفجائي لقوى الخصم معنويا ونفسيا، بإطلاق عملية من شأنها إشاعة الإحباط لدى الخصم، وأن ميدانها هو الفضاء الإلكتروني"٣.

٤ ـ الهجمات السيبرانية:

ما دمنا نعيش في عالم تهيمن فيه تكنلوجيا الاتصالات الحديثة على الكثير من المفاصل فأن التعرض للهجمات السيبرانية امر ليس مستبعد سواء كانت تلك الهجمات من قبل أشخاص أو مؤسسات أو حتى من قبل حكومات وكل بحسب غاياته فالأشخاص قد تكون دوافعهم للجوم هو اثبات القدرات أو الابتزاز المالي، في حين ترتفع غاية الجمات الى اسقاط نظام، كما في الهجمات التي تشنها الدول، ويعد (جون اركويلا) (John Arquila) و(ديفيد رونفيلد) (David Ronfeld) أول من تناولا مصطلح الهجمات السيبرانية وذلك في العام ١٩٩٧م " في كتابهما الموسوم الحرب السيبرانية قادمة (Cyber war is Coming). حيث أشارا فيه إلى أنظمة

---

١ ـ إسماعيل زروقة، الفضاء السيبراني والتحول في مفاهيم القوة والصراع، مجلة العلوم القانونية والسياسية، منشورات جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، المجلد ١٠، العدد ١، الجزائر، ٢٠١٩م، ص١٢.

٢ - Lehu jean marc (2018). cyberattaque : la gestion du risque est elle encore possible. la revue des siences de gestion .numero 291/292 p. 42

٣ ـ محمود محمد علي، إشكالية حروب الجيل الخامس، مصر، ٢٠٢١م، ص٥١.

الاتصال، الالكترونية ودورها في النزاعات المسلحة مستقبلاً"١ . و يعرف الهجوم السيبراني بأنه " تصرف يدور في عالم افتراضي قائم على أستخدام بيانات رقمية، ووسائل اتصالات جراء اختراق مواقع الكترونية حساسة، عادة ما تقوم بوظائف تُصنف بأنها ذات أولوية كأنظمة حماية محطات الطاقة النووية أو الكهربية أو المطارات ووسائل النقل الأخرى "٢. أما البروتوكول الاضافي والملحق باتفاقية جنيف للعام ١٩٧٧م. فقد عرف لهجمات السيبرانية بكونها " أعمال العنف الهجومية والدفاعية ضد الخصم بالرغم أنه لا يُشترط بالهجمات السيبرانية أن يرافقها أعمال عنف مسلح بشكل ملموس ومباشر، إلا أنه لا يمكن التسليم بأن كل عمل على شكل قرصنة سيبرانية لا يشكل عمل عنف مسلح حيث بالنظر إلى الآثار التي ترتبها تلك الأعمال السيبرانية، قد تتجاوز في تأثيرها وجسامتها الهجمات العسكرية التقليدية "٣. أما شميت Schmitt فقد عرف الهجمات السيبرانية بأنها " مصطلح حديث نوعا ما، ينطوي على التسلل الى مواقع الكترونية غير مرخص بالدخول اليها، بهدف تعطيل أو اتلاف البيانات المتوفرة أو الاستحواذ عليها، وهو فعل دولة، عرفه بأنه مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة على نظم المعلومات المعادية بهدف التأثير والاضرار بها، أو للدفاع عن نظم المعلومات الخاصة بها"٤. أما المستشارة القانونية في اللجنة الدولية لصليب الأحمر (كورديلا دورغيه) فأنها تعرف الهجمات السيبرانية بأنها " هجمات لاستغلال الشبكات التي تنفذ لأغراض جمع المعلومات غير المشروعة وتحصل خارج نطاق النزاعات المسلحة غير أنه في حالة النزاعات المسلحة عندما تلجأ

---

1 Arquilla, J and D.Ronfeld," In Athena's Camp: Preparing for Conflict in the Information Age, Rand Publishing, Santa Monia, CA, USA, 1997, P.59.

٢ ـ انظر مفهوم الهجمات السيبرانية والمسئولية الناشئة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر: العدد الرابع، السنة الثامنة ٢٠١٦م. ص٦١٥.

٣ ـ انظر المادة (٤٩ / ١) من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧م. الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة ١٩٤٩م.

٤ ـ أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، الهجمات السيبرانية دراسة قانونية تحليلية بشأن تحديات تنظيمها المعاصر، مصدر سابق. ص ١٦.

الأطراف إلى الحرب وتعتمد العمليات السيبرانية فيها فيكون القانون الدولي الإنساني هو الواجب التطبيق "١.

أما المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية *. فقد عرف الهجمات السيبرانية بكونها " استخدام متقن للطاقة موجهه لمهاجمة الأفراد والمؤسسات من أجل إضعاف قدرة المستهدف. كما أن هذه الهجمات تؤدي إلى تدمير قطاعات مهمة في الدولة ولا يمكن أن تحدث بصورة عرضية لذلك سميت بالهجمات أي انها عملية اعتداء واضحة وليست حادث طارئ " ٢. وتعرف الهجمات السيبرانية أيضا بأنها تلك الهجمات التي تستخدم الفضاء الإلكتروني بالأسلحة ذات التعطيل الشامل لقدرات العدو، وتستخدم بذاتها للتسلل إلى أنظمة إلكترونية معدة لحماية أو تنظيم سير عمل منشآت حيوية كمحطات تزويد الطاقة الكهربائية، أو معامل تحلية المياه والمطارات والسدود بهدف تطويعها والسيطرة عليها ومن ثم جعلها خارج الخدمة "٣.

وغالبًا ما تنجح الهجمات السيبرانية بسبب بعض الاخطاء البشرية، من قبل أفراد ليسوا على دراية أو معرفة بإجراءات السلامة ، كما في الوقوع في فخ رسائل وروابط البريد الإلكتروني الاحتيالية،

---

١ ـ زهراء عماد محمد، المسؤولية الدولية الناشئة عن الهجمات السيبرانية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون/ جامعة الكوفة، ٢٠١٦م، ص١١.

* ـ تأسس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بجمهورية مصر العربية في أعقاب سنة ٢٠٠٧م، وهو شركة ذات مسئولية محدودة خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة٨١، ولائحته التنفيذية تحت رقم١٧٦٢ لسنة ٢٠٠٧م. استثمار . وبعد سنوات من العمل أسس المركز مقر رئيسي في برلين – ألمانيا . يهدف المركز من خلال عمله في انشطته المختلفة الى نشر الوعى والبحث العلمي في مجال العلوم السياسية والقانون وعلوم الاجتماع والاقتصاد والأعلام لدى الجماهير العربية وذلك من خلال مجموعة الدراسات النظرية والمعرفية التي يقوم بها.

٢ ـ علي فاضل علي سليمان، حق الدفاع الشرعي عن الهجمات السيبرانية، مجلة جامعة تكريت للحقوق السنة٤، المجلد٤، العدد٤، الجزء الأول، ٢٠٢٠م، ص ٢٤٩.

٣ ـ أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، الهجمات السيبرانية دراسة قانونية تحليلية بشأن تحديات تنظيمها المعاصر، مصدر سابق.، ص٢١.

٥ ـ الجريمة السيبرانية:

تعد الجريمة السيبرانية من الاخطار المتنامية في العصر الرقمي، والتي يتطلب الكثير من الوعي والتعاون لمواجهتها. لقد جاء في إرشادات الإسكوا (ESCWA)* للتشريعات السيبرانية فيما يخص تبيان مفهوم الجريمة السيبرانية " إن الجريمة السيبرانية تنقسم على نوعين أساسيين :النوع الأول هو الذي يكون فيه الحاسوب أداة تنفذ بواسطتها الجريمة، والنوع الثاني هو الذي يكون فيه جهاز الحاسوب وشبكات الحواسيب وبرامجها موضوعا للجريمة، أي إن الفعل الجرمي ارتكب على هذا الجهاز"١. ولقد جاء في التوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة بخصوص منع الجريمة ومعاقبة المجرمين والمنعقدة في فينا ـ النمسا للعام ٢٠٠٠ م تعريف الجريمة الإلكترونية بما يلي " هي أي جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية أو داخل نظام حاسوبي، و الجريمة تلك تشمل من الناحية المبدئية جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في بيئة إلكترونية "٢. وتعرف الجريمة السيبرانية ايضا بأنها " كل فعل أو امتناع عن فعل باستعمال نظام معلوماتي معي للإضرار بمصلحة أو حق يحميه القانون من خلال جزاء جنائي، سواء كانت هذه المصالح أو الحقوق المحمية جنائيًا تمثل نماذج معلوماتية مُستحدثة، أو كانت تدخل في نطاق المصالح أو الحقوق المحمية جنائيا فيما سبق بالطرق التقليدية، وسواء كان الاعتداء واقعًا داخل حدود الدولة أو يتجاوزها إلى مجموعة من الدول "٣.

---

* ـ الإسكوا هي واحدة من اللجان الإقليمية الخمس. تأسّست في ٩ آب/ أغسطس ١٩٧٣م. لتتولّى مهام الأمم المتحدة في التنمية والتكامل الإقليمي على مستوى المنطقة العربية. نشأت اللجنة في بيروت (١٩٧٤-١٩٨٢)، ثم انتقلت إلى بغداد (١٩٨٢-١٩٩١)، فعمّان (١٩٩١-١٩٩٧)، لتعود إلى بيروت وتتخذ منها مقراً دائماً. وهي جزءاً من الأمانة العامة لأمم المتحدة تعمل بإشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي جزء من رؤية الأمم المتحدة العالمية لعالم يسوده السلام والازدهار ولا يُهمل فيه أحد.

١ ـ إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية ، مشروع تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية، بيروت، ٢٠١٢م، ص ١١٧.

٢ ـ سليمة ذياب و بلال بوترعة، الجريمة الإلكترونية: الأسس و المفاهيم، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، العدد ٠١، ٢٠٢٠م.ص٢٠.

٣ ـ عبد اللاه أحمد هلالي، جرائم الحاسب والإنترنت بين التجريم الجنائي وآليات المواجهة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١٥م، ص ١١٧.

تعد الجريمة السيبرانية من الجرائم المستحدثة، والتي يعتمد مرتكبيها على الوسائل التقنية الحديثة، ولا بد من ان يتمتع من يرتكب الجريمة السيبرانية بقدر كاف من المعرفة والخبرة في مجال استخدام النظم المعلوماتية.

كما وتعرف الجريمة السيبرانية بانها " نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ الفعل الإجرامي المقصود "١.

بعد ما ذكر من تعاريف تناولت الجريمة السيبرانية (Cybercrime) يمكن القول بأن الجريمة السيبرانية هي كل نشاط إجرامي يرتكب باستخدام الشبكات الرقمية المتصلة بالإنترنت، حيث تكون الأجهزة الإلكترونية أداة لتنفيذ الجريمة أو الهدفً منها، وقد تستهدف هذه الجرائم الأفراد، المؤسسات، أو الحكومات، وتتفاوت الجريمة بين سرقة بيانات، او احتيالًا ماليًا، أو هجمات إلكترونية تسبب أضرارًا كبيرة.

٦ ـ الإرهاب السيبراني Cyber Terrorism:

تتنوع مخاطر الإرهاب السيبراني مع تنوع السيناريوهات المحتملة والتي يستهدف من خلالها الإرهابيون البنى التحتية للدول، وأنظمتها المعلوماتية، وقواعدها العسكرية ومع تزايد اعتماد تلك التنظيمات الإرهابية على الفضاء السيبراني لنشرهم للدعاية الإرهابية وذلك، لتبرير ما تقوم به من أفعال في إطار حرب المعلومات والحرب النفسية. لقد ورد في معجم لسان العرب (لآبن منظور) في تعريفه للإرهاب " رهب بالكسر رُهب رهبة، ورهبًا بالضم، ورهبًا بالتحريك، اي خافه "٢. كما يعرف الارهاب السيبراني بأنه " نشاط إجرامي مخطَّط ومنظَّم مخالِف للقانون، يقوم به التنظيم الإرهابي بواسطة التقنية الإلكترونية الرقمية، لتحقيق غرض معين تحت تغطية "٣. وتعرف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الإرهاب السيبراني بأنه

---

١ ـ محمود أحمد القرعان ، الجرائم الإلكترونية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٧م ، ص ١٩.

٢ ـ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، معجم لسان العرب، دار صادر، لبنان، ٢٠٠٣م. الجزء السادس، ص٢٤١.

٣ ـ حسين المحمدي بوادي، الارهاب الدولي بين التجريم والمكافحة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٦م، ص٥٤.

" أي هجوم تحضيري ذي دوافع سياسية موجهة ضد نظم معلومات الكمبيوتر وبرامجه والبيانات والمعلومات والتي تنتج عن عنف ضد الأهداف المدنية عن طريق جماعات دون قومية أو عملاء سريين"١. أما تعريف " (دورثي دايينج) Dorthy Dayang " . للإرهاب السيبراني فأنه يعد من أشمل التعاريف التي تناولت مصطلح الإرهاب السيبراني حيث قال "إنه التقاء وتزاوج الإرهاب مع الفضاء السيبراني، وهو يعني التهديدات غير القانونية ضد الحاسبات الآلية أو الشبكات الإلكترونية والمعلومات المخزنة، وذلك لإخافة الحكومات أو إجبارها أو حتى الناس على اتخاذ مواقف معينة لتعزيز أهداف سياسية أو اجتماعية، وهو عنف ضد الأفراد أو الممتلكات ويسبب أذى لدرجة كافية لخلق الخوف، وانعكاساته يمكن أن تسبب خسائر مادية أو اقتصادية وقد تصل إلى بشرية إذا استهدفت العمليات الإرهابية شبكات الصناعة النووية والمصانع الكيميائية "٢. ويعرف الارهاب السيبراني ايضا بأنه " كل نشاط إجرامي يتم من خلال شبكة الإنترنت، بهدف بثِّ الأفكار المتطرِّفة، سواء كانت سياسية أو دينية أو عنصرية للسيطرة على وجدان الأفراد، وإفساد عقائدهم، وإذكاء تمردهم، واستغلال معاناتهم في تحقيق مآرب خاصة تتعارض مع مصالح المجتمع "٣. كذلك يعرف الإرهاب السيبراني بأنه: " تعبير يشمل مزج مصطلح التبديد بنظام المعالجات التهديد بنظام الكتروني والآلي للمعلومات او باستخدام تقنية اتصالات حديثة، ويعرف بأنه العدوان أو التخويف أو التهديد ماديا أو معنويا باستخدام الوسائل الإلكترونية "٤. اما فيما يخص وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون فأنها تعرف الإرهاب الإلكتروني (السيبراني) بأنه " عمل إجرامي يتم الإعداد له باستخدام الحاسبات ووسائل الاتصالات ينتج عنها عنف وتدمير أو بث الخوف تجاه تلقي الخدمات

---

١ ـ رفعي ربيع، الإرهاب الدولي وعلاقته بالجريمة المنظمة: الإرهاب الإلكتروني نموذجا، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد ٠٧ ، العدد ٠١ ، ٢٠٢١م، ص ٧٠ .

٢ ـ ذياب موسى البداينة، الإرهاب المعلوماتي (التعريف المفهوم المجالات النتائج)حلقة علمية حول الأنترنت والإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: السعودية، ٢٠٠٨م، ص١٢.

٣ ـ حسين المحمدي بوادي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

٤ ـ سلمان عبدالستار شاكر ، جرائم الامن السيبراني واثر الجهود الدوليه في مكافحتها، ط ١، هاتريك للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣م، ص ١٥.

بما يسبب الارتباك وعدم اليقين وذلك بهدف التأثير على الحكومة أو السكان لكي تمتثل لأجندة سياسية أو اجتماعية أو فكرية معينة "١. و" تعود أولى الجهود الدولية لمواجهة الجريمة السيبرانية والإرهاب الرقمي إلى ثلاثة عقود مضت، حين ناقش الإنتربول الدولي في العام ١٩٨١م. إمكانية إيجاد تشريع قانوني خاص بالجريمة الالكترونية. وقد كان التقدم بطيئا، لكنه أخذ في التسارع المطرد بعد انتهاء الحرب الباردة، ولعل إنشاء معهد قانون الفضاء السيبراني في جامعة جورج تاون الأمريكية عام ١٩٩٥م. يدل على نمط المشكلة، بحيث تواجد فيه ثلاثون متخصصا من الذين يعملون على كيفية التعامل مع مشكلات الفضاء السيبيري"٢.

لم يعد الإرهاب يقتصر في وقتنا الراهن على النمط التقليدي، والذي يمكن تتبعه للوصول إليه ومن ثم استهدافه، بل أن الإرهاب بات عابرًا للحدود والأوطان، على النحو الذي يصعب فيه السيطرة عليه بغلق الحدود، أو تأمينها. فالإرهاب اليوم أصبح يخترق الحدود الدولية من خلال أجهزة الحاسوب والفضاء السيبراني.

واصبح الإرهابيون يستهدفون البنى التحتية، وقواعد البيانات في أي مكان في العالم، من خلال أجهزة الحاسوب.

---

١ ـ صلاح مهدي هادي الشمري، زيد محمد علي اسماعيل، الأمن السيبراني كمرتكز جديد في الاستراتيجية العراقية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، العدد ٦٢ ، ٢٠٢٠م، ص ٢٨١.

2 Adam Peake, Internet governance and the World Summit on the Information Society WSIS) .Prepared for the Association for Progressive Communications (APC), June 2004, P: 3

المطلب الثاني مفهوم منظومة القيم والمفاهيم ذات الصلة

لطالما كانت منظومة القيم تمثل الركيزة الأساسية، التي توجه السلوك الإنساني لأفراد المجتمع، وتُشكل الهوية لتلك المجتمعات، ذلك أن منظومة القيم تعد بمثابة الموجه المعياري، والبوصلة الأخلاقية، التي يرتكز افراد المجتمع عليها في تقييم الأفعال وتحديد الغايات. ولن تكتمل دراسة منظومة القيم بمعزل عن مجموعة المفاهيم ذات الصلة بالمنظومة القيمية والتي تتداخل معها وتُكملها، وفي مقدمة تلك المفاهيم هي الأخلاق، ذلك أنها تُمثل الممارسة التطبيقية، والامتثال السلوكي لتلك القيم، والمعتقدات، وذلك بوصفها البيئة الفكرية، والروحية التي تتولد منها مجموعة القيم وتكتسب مشروعيتها. وبالإضافة إلى ذلك، فأن المنظومة القيمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المعايير الاجتماعية، فهي القواعد غير المكتوبة، التي تحكم مقبولية سلوك الفرد داخل الجماعة، فضلاً عن ما تمثله من اتجاهات نفسية تعكس بدورها ميول الأفراد ومواقفهم الوجدانية، تجاه قضايا المجتمع المختلفة. إنّ التداخل المفاهيمي هذا انما يؤكد على أن القيم ليست وحدات معزولة عن بعضها البعض، انما هي نسق متكامل يؤثر و يتأثر بالتحولات الثقافية والاجتماعية، ويؤدي دوراً محورياً كبير في تحقيق التماسك الاجتماعي واستقرار البناء الأسري والحضاري.

١ - القيم (Value):

تلعب القيم دورا محوريًا في حياة الأمم والشعوب، ذلك أنها تعد الإطار الذي يُنظم العلاقات الإنسانية ويحدد أنماط التفاعل فيما بين الأفراد في مختلف المجالات. كذلك فأن القيم تسهم في حفظ كيان المجتمع وضمان استمراريته، إلى جانب دورها في الحفاظ على هويته وتميزه عن غيره من المجتمعات. فالتمايز فيما بين المجتمعات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأصول الثقافية والمعايير القيمية التي تتبناها تلك المجتمعات، الامر الذي يجعل الحفاظ على تلكم القيم هو الضمانة للحفاظ على الهوية المجتمعية. وتعرف القيم بأنها " الأداة التي تعتمد عمى فكرة الخير والشر والتي تبين علاقة الشخص ببيئته فتقود إلى المستوى الثقافي وتحكم سلوكه واهتمامه واتجاهه وتعرف اجرائيا بأنها القواعد والأنظمة الي يتفق عليها المجتمع، ويتفق أو يرفض سلوك الافراد بناء على مدى التزامهم بضوابطها "١. أما اصطلاحا فتعرف القيم بأنها " هي الأهداف المرغوبة او المكروهة من متغيرات معينة مثل الامن والديمقراطية والمساواة والحرية او هي المعايير التي تستخدم من اجل تحديد قيمة الأهداف او أختيار الأهداف او رفضها ووسائل تحقيقها، ويشار الى مجموعها بانه (نظام قيم) وهو تماسك المعايير التي يعتنقها فرداً او مجموعة وترتبط بالتحليل السياسي كونه يتولى تحليلها وتحديد علاقتها وارتباطها بالسلوك السياسي وارتباطها بالهياكل السياسية، والقيم حالات ذهنية تستنتج من السلوك سواء كان شفهياً او غير شفهي "٢. كذلك تعرف القيم بكونها هي تلك المجموعة من الأحكام العقلية التي تقوم بالعمل على توجيهنا نحو رغباتنا واتجاهاتنا والتي تكون نتيجة الاكتساب الفرد من المجتمع المتعايش به وهي تعمل على تحريك سلوكياته، حيث تعتبر القيم هي ذلك البناء الشخص الذي ينشأ في داخل الإنسان ومن خلال حياته وتجاربه الحياتية التي مرت به وخاصتها والتي نشأ فيها داخله تلك القواعد الحاكمة لشخصية وأسلوبه وصفاته الشخصية وسلوكياته ومن المعروف أن الحكمة وفلسفة التعامل مع الآخرين تأتي كنتيجة نضوج الفرد العقلي والذي يكون من نتائجه انصهار المبادئ والتجارب الخاصة والمفاهيم التي انتقلت إليه من المحيطون به" ٣.

1Veugelers, W. (2003). Moral Education from A Humanistic Perspective.In The Annual Conference of AERA. Chicago, April 2003 (pp. 3-18). AERA

٢ ـ روبرتس، جيفري و اليستر ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي. سمير عبد الرحيم الجلبي(مترجم) . بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩م ، ص٤٧٤.

٣ ـ قصوه صلاح ، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، بيروت التنوير للطباعة والنشر ، ٢٠١٠م ، ص٣٢ .

وكما في تعريف منظومة القيم سالف الذكر تعرف اقيم بأنها " ليست مجموعة من الثوابت التي ترسم معايير لتقييم الأفعال والأقوال والحكم عليها، بل هي متغيرة تتحرك مع الزمن وفق معايير خاصة تواكب حركة التطور، وما يكتسب قيمة الآن لا يعني أبدا أنه سيحتفظ بها مستقبلا. وهو ما يشير إليه المفكر المغربي المهدي المنجرة بقوله " إن القيم تتحرك على سلم زمني مختلف تماما عما نعيشه في حياتنا اليومية "١.

وهنالك من المختصين من يعرف بأنها " المسؤولة عن الأحكام التي يصدرها الإنسان على موضوع أو موقف ما ويراعي فيها شيئا من الحق أو الخير أو الجمال، فمن الواضح أن استجابة الفرد لموقف معين أو إصداره حكما على قضية معيارية إنما ينبغ أساسا من القيم التي يؤمن بها "٢.

مما تقدم من تعاريف لمفردة القيم يرى الباحث بإمكانية القول بان القيم هي مجموعة من الأفكار والقناعات التي يتبناها الانسان تجاه الأشياء والممارسات المختلفة، والتي تلعب بدورها الدور الكبير في توجيه رغباته واتجاهاته. كما وتحدد له معايير السلوك المقبول والمرفوض، والتميز فيما بين الصواب والخطأ، وتتميز ايضا بدرجة عالية من الثبات النسبي. والقيم تمثل جملة من المقاصد التي يسعى الانسان السوي إلى إحقاقها، وهي في ذات الوقت، عبارة عن منظومة القواعد التي تستقر من خلالها حياة الإنسان.

---

١ ـ المهدي المنجرة، قيمة القيم، الدار البيضاء ـ بيروت : المركز الثقافي العربي، ط ٤، ٢٠٠٨م، ص١.

٢ ـ عماد الدين سلطان وآخرون: صراع القيم بين الآباء والأبناء، المجلة الاجتماعية القومية، كانون الثاني، ١٩٧٢م، ص ١٢.

٢ ـ منظومة القيم:

هي مجموعة المبادئ والمعتقدات والأخلاقيات التي تنظم سلوك الأفراد والمجتمعات والمؤسسات، على حد سواء وتشكل بمجموعها إطاراً مرجعياً يعود اليه أفراد المجتمع لتحديد الخطأ من الصواب، وتقييم الأفعال والأهداف. وتعكس القيم الأولويات الثقافية والدينية والاجتماعية، وتختلف من مجتمع لآخر أو حتى من فرد لآخر من أفراد المجتمع الواحد. يتكون مصطلح منظومة القيم من منظومة والتي تعرف لغة بأنها صيغة مؤنث لمفعول نظم، " وأصلها من الفعل الثلاثي نظم ونظم الأشياء بمعنى ألفها وضم بعضها إلى بعض بترتيب، أما إسم المفعول منه فهو (منظوم) بمعنى منسق ومرتب. وتأتي بمعاني متعددة منها مجموعة الأفكار والمبادئ المرتبطة والمنتظمة بتناسق فيما بينه"١. وتعرف كذلك منظومة القيم بكونها " مجموعة القيم المنظمة هرميا وفقاً لاحتياجات الفردية او المجتمعية والتي تشكل عاملا حاسما في معتقدات وسلوك الفرد والمجتمع وتمتاز بالثبات النسبي، وهناك منظومات قيمية متعددة منها (الغائية ، والوسيلية) "٢. ويعرف (دور كايم) منظومة القيم بأنها " هي حقائق موضوعية وهي أشياء حقيقية، وهي أحكام وتفضيلات للحقيقة التي تبدو أنها أسست على التقدير. وميز (دوركايم) بين القيم في المستوى الشخصي، وبين القيم كأشياء موضوعية مستقلة. فالحكم الفردي أو التفضيلات الفردية لا تكون موضوعية، وهي داخل الأفراد أما الأحكام والتفضيلات الاجتماعية فهي موضوعية وتوجد خارج الأفراد، وعنده الدين، والاخلاق، والقانون، والاقتصاد، والجمال هي أنساق من القيم والمثل العليا التي يجب أن تكون مرجعا لأحكامنا "٣. وتعرف منظومة القِّيم ايضا بأنها " قوالب تنظيمية للأحكام العقلية العاطفية تجاه الأشخاص والأشياء والمعاني وجوانب النشاط، وتعبر عن دوافع الشخص وتوجه رغباته وتوجهاته، والقيمة مفهوم تجريدي ضمني يعبر عن الجدارة أو الامتياز الذي يربط بين الناس والأشياء والمعاني أو جوانب النشاط"٤. من خلال مجموعة التعاريف الخاصة بالمنظومة القيمية يلاحظ الارتباط الوثيق بين منظومة

---

١ ـ احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٨م، ص ٢٢٣٥.

٢ ـ عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم : دراسة نفسية ، الكويت: عالم المعرفة، ١٩٩٢م، ص٥٣.

٣ ـ أرمان كوفيليه ، مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة: السيد بدوي وعباس الشربيني، القاهرة: دار المعارف،١٩٨٠م، ص ٧٢.

٤ ـ إحسان محمود، نجلاء فتحي عبدالوهاب عبدالعال، أثر استخدام طلاب الجامعة لمواقع التواصل الإجتماعي على اكتساب بعض القيم الاجتماعية، مصر، ٢٠١٥م، ص٢٥.

القيم والمجتمع وهذا الامر أن دل على شيء انما يدل على ان المنظومة القيمية ليست مجموعة من القوانين التي يلتزم بها الشعوب باختلاف توجهاتهم بل هي منظومة تتسم بخصوصيات المجتمع. وهذا يعني بان " منظومة القيم يتم تصنيفها وفقا لمحددات آنية تتعلق بإطار مكاني وزماني يختص به مجتمع بعينه ويختلف عن غيره من المجتمعات وهذا ما يدعم فكرة أن القيم مصدرها المجتمع وحركة تطوره، فالمجتمع يفرض قيما واتجاهات من خلالها تنفذ الأدوار بطريقة ديناميكية تبعا لمراكز موزعة عل مجموعة من الأفراد وفقا لمجموعة من الواجبات و الحقوق، بالنظر إلى أنماط متبادلة من السلوك، وهذا كله يتم بين الافراد فيما بينهم كمجموعة وفيما بين هذه المجموعة ككل وفق النسق الثقافي أو الظاهرة الثقافية في المجتمع "١. أما كانت فأنه يعرف منظومة القيم بأنها " تنقسم إلى قسمين: أنساق نظرية تتناول شئون المعرفة وتحدد اليقين الحقيقي بالتجربة العلمية ومعطيات العقل، وأنساق عملية تتناول الجانب العملي من الوجود، وهو السلوك والأخلاق، وتتجلى وظيفة هذه الأنساق في توجيه أعمالنا وأفعالنا "٢. في حين ان (ماكس فيبر) يعرف منظومة القيم بأنها " هي سبب ومرجع للسلوك البشري، فهي تقوم بتوجيه وتحديد السلوك. وقد ربط بين الممارسة الفعلية للسلوك والأخلاق الثقافية البروتستانية المتمثلة في مذهب كالفن التي كانت سببًا في ظهور التجمعات الرأسمالية في المجتمعات الغربية المعاصرة "٣.

لذا فأن القيم هي الركيزة الأسمى التي يمكن أن يقوم عليها وجود الفرد وسلوكه في هذا الكون، فهي البوصلة التي توجه له فكره وافعاله نحو الخير، والعدل والحق. ومنذ بدء الخليقة، ارتبطت القيم بالإنسان، لتكون هي الانعكاس للفطرة السليمة، والاستعداد الداخلي للتمييز فيما بين الصواب والخطأ. ومع التطور الحضاري، وتسارع التغيرات، صارت القيم تواجه الكثير من التحديات غير مسبوقة، والتي تهدد استقرارها واستمرارها.

---

١ ـ نادية رضوان، الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم، دراسة عن بوادر ومحاور أزمة الشباب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٧م، ص١١٧.

٢ ـ عادل العوا، العمدة في فلسفة القيم، دمشق، طلاس للنشر، ١٩٨٦م، ص ٩٢.

٣ ـ ماكس فيبر ، ترجمة أبو بكر با قادر الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، جدة ، مكتبة مصباح، ١٩٨٥م، ص ٢٥.

٣ ـ تصنيف منظومات القيم:

تستند منظومات القيم على مجموعة من الابعاد منها الجمالية ودينية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفلسفية وغيرها من الابعاد، لذا تم تصنيف منظومات القيم بحسب المختصين الى عدة اقسام منها.

أ ـ منظومة القيم الشخصية:١

وهي مجموعة القيم التي يتبناها الفرد من تلقاء نفسه، وهو الراعي لها، وهي في الغالب منظومة افتراضية قد لا يعبر عنها الفرد، ولا يعدد مكوناتها، لكنه يعتقد بها، ويدافع عنها، وتظهر على سلوكه، ويختلف عدد القيم في داخلها ونوعها وترتيبها من فرد إلى آخر.

ب ـ منظومة القيم الأسرية:

و لمسؤول عن هذه المنظومة هما الوالدان أو من في حكمهما، الذين يسعون إلى التأثير على أفراد أسرهم، ويبنون قيم منظومتهم، ومن ثم يعملون على تمكينها في البيئة الأسرية. وتصنف الاسرة بأنها " أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في تنشئة أفرادها حيث يحاول الوالدان تشكيل شخصية الأبناء وفقاً لنموذج الثقافة السائدة ، حيث تشرع الأسرة في توجيه سلوكيات الابناء لما يتفق مع قيمها ومعاييرها"٢.

ت ـ منظومة القيم الوطنية:

القيمة الوطنية هي القيمة التي تُظهر التفاعل العاطفي والولاء لامة محددة بصفة خاصة واستثنائية عن البلدان الأخرى.

ث ـ منظومة القيم العالمية:

العالم بأسره يضم كل البيئات الداعمة، وفيه عدد من المنظمات الدولية التي تفرض قيمها على الدول التي تنضوي تحت رعايتها، وقد تتجاوزها إلى الدول غير المنضوية تحت رعايتها. والذي يكون منظومات القيم تلك هم قادة المنظمات ومجالسها التنفيذية.

---

١ ـ سعد بن إبراهيم الخلف، القيم فلسفة الفهم ومنهجية البناء، الرياض، دار الرواد للنشر، ٢٠٢٠م،ص٦٤ـ ٦٥.

٢ ـ نوال مصطفي رمضان، التنشئة الاجتماعية والقيم السياسية لدى الطفل المصري ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ٣٤.

ومما يجدر الاشارة اليه هو امتياز القيم بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المفاهيم الاخرى " فهي تتميز بانها ذاتية تتعلق بالطبيعة الانسانية والسيكولوجية للإنسان التي تشمل الرغبات والميول والعواطف وغيرها، كما انها تتميز بالنسبية، اي تختلف من شخص لأخر ومن ثقافة لأخرى، فضلا عن كونها تتصف بالثبات النسبي لأنها من موجهات السلوك، والقيم التي يتبناها الفرد شعوريا منذ طفولته، ويرتبط بها يصعب عليه التحرر منها، كما انها تمتلك القيم صفة الضدية، فلكل قيمة ضدها ما يجعل لها قطبا ايجابيا واخر سلبيا، والقطب الايجابي هو وحده الذي يشكل القيمة وغيرها من الخصائص الكثير"١.

٤ ـ النسق القيمي:

يعرف النسق القيمي بأنه " أي تنظيم على شكل أجزاء مترابطة تتميز بالاعتماد المتبادل وتشكل وحدة واحدة، على أ ن النسق يعتبر نموذجًا تصوريًا يستخدم لتيسير فحص الظواهر المعقدة وتحليلها. وعلى الرغم من أن النسق يمثل تجريدًا من نسق أكبر منه، فإنه يعالج كما لو لم يكن جزءًا من الكل "٢ وهنالك من المختصين من يعرف النسق القيمي بكونه " يتكون من مجموعة القيم– المرتبطة في نسق متماسك، بحيث كل قيمة حسب أهميتها، ويتم الترتيب بناءً على الثقافة الشخصية للفرد، وثقافة المجتمع، وتعكسها المعايير السلوكية السائدة في المجتمع، وكما يتميز بالوضوح، والتكامل، فهو يتغير نتيجة خبرة الفرد وتفاعله مع بيئته ومجتمعه، إلى جانب تميزه بالمرونة والوظيفة، حيث يتشكل وفقًا لواقع الفرد وامكاناته "٣ " القيم والأعراف الاجتماعية التي تسود في الثقافة السائدة فتسمى سلوكيات محمودة وسوية، أو تأتي عكس ما هو متعارف عليه في الواقع المعاش فتوصف بكونها سلوكيات منحرفة، لأنها خرجت عن الإطار المعياري الذي رسخه العرف والقانون الاجتماعي، ما يبرز الدور الذي يلعبه المجتمع في تحديد السلوكيات والمعايير التي تتوافق مع قيمة وثقافته، وهذا

---

١ ـ علي احمد الجمل، القيم ومفاهيم التاريخ الاسلامي، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٦م، ص ٢٠.

٢ ـ محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٤٢٣.

٣ ـ علي بن سعد مطر الحربي ، أهمية دور معلمي العلوم الطبيعية في تنمية القيم العلمية لدى طلاب الصف الثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، كلية، التربية، جامعة أم القرى، الرياض،٢٠١٠م، ص ٢٥.

ما تحدث عنه السوسيولوجي الفرنسي (إميل دور كايم) بقوله بأن الظواهر الاجتماعية الكبرى من دين أو أخلاق وقانون واقتصاد وجماليات، ليست سوى أنساق قيم، ومن ثم فهي أنساق مثاليات إذ يصف البيئة الاجتماعية في كتابه "الانتحار" وصفها وحداة من الأفكار والمعتقدات والعادات والتوجهات العامة"١ أما النسق القيمي للمجتمع، الذي يعبر عنه روشيه بأنه يمثل النموذج أو مثل عليا في نظر الفرد والجماعة، " فيستمد منه كل شخص توجهه نحو سلوكهِ منحنى معين، كما ذكر دوركايم أن النسق القيمي للمجتمع يتسم بالموضوعية والعمومية، باعتباره أن القيم تشكل البناء ا لاجتماعي وتثبت وجوده وتأسسه قيميا، بمعنى أن النسق القيمي من أهم أسس بناء الإطار المرجعي والارتكاز ا لاستدلالي للفرد والمجتمع " ٢ كما يعرف النسق القيمي كذلك بحسب قاموس علم الاجتماع " بأنه نموذج منظم للقيم في مجتمع أو جماعة ما، وتتميز القيم الفردية فيه بالارتباط المتبادل الذي يجعلها تدعم بعضها البعض وتكون كلا متكاملا. هذا ويحدد النسق القيمي لتحديد المعايير والمثل والمعتقدات والسلوك الاجتماعي"٣. ويوضح مفهوم النسق القيمي ترتيب القيم بحسب أهميتها،" فعلى قدر ما يوجد تعدد في مجالات الحياة والسلوك، يوجد تعدد في نظم القيم الموجهة لسلوك الفرد، ولا يعكس النسق القيمي لنا قيم فرد بعينه، ولكنه عبارة عن إطار تحكيمي يضم مجموعة القيم المتنوعة للأفراد والجماعات كعناصر ومكونات متكاملة ومكونة لنسق واحد. وتتفاوت القيم في أهميتها، بحيث يمكن في معظم الحالات ترتيبها تنازليا أو تصاعديا في مجتمع معين وتتواجد القيم في أنساق مترابطة، فلكل مجتمع قيمه التي يحكمها اتساق داخلي يساعد أفراده على النظرة المشتركة للأمور وعلى حد أدنى من وحدة السلوك والاستجابة المنظمة للمنبهات نفسها، وهذا ما يسمى بالنسق القيمي "٤والنسق القيمي بصورة عامة ما هو الا مجموعة القيم التي ترتبط مع بعضها البعض، ويتم ترتيب هذا النسق بناء الثقافة السائدة في المجتمع.

---

١ ـ جيتيفرم ليمان، تفكيك دور كهايم نقد ما بعد بنيوي، ترجمة : محمود أحمد عبد الله، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣م، ص ٦٩.

٢ ـ مخلوف بومدين، المنظومة القيمية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، جامعة سطيف ٢، الجزائر ، ٢٠١٦م.، ص٦٤.

٣ ـ محمد عاطف سبت، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م ، ص ٥٦.

٤ ـ إبراهيم سعيد الدين، دراسات ميدانية في التنمية والتغير الاجتماعي بمصر، معهد الانماء العربي،١٩٧٨م. ص ٤٢.

٥ ـ مصادر القيم:

يبدا الفرد في اكتساب القيم منذ الصغر ويتأثر بالوالدين كمرحلة اولى ،ذلك ان الفرد يعتمد وبصورة كبيرة في بدايات حياته علي الوالدين في تكوين ذاته المثالية، ولا يقتصر اكتساب الفرد للقيم على الوالدين او الاسرة التي ينشا فيها بل هنالك مصادر متعددة لاكتساب القيم منها:

أولا ـ المجتمع:

أن المجتمع هو الذي يعمل علي انتقاء وغرس القيم في الأفراد وذلك من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة لان القيم من خصائص النوع البشري ولها علاقة وطيدة بحياة الإفراد والجماعات والناس يتمسكون بالقيم لأنها تميز هم عن غيرهم من الكائنات الأخرى .

ثانيا ـ التقاليد:

تعمل التقاليد كمصدر للقيم حيث يتميز الإنسان بأنه كائن حضاري يحترم التقاليد وهذه السمة تميز حضارة عن أخر بالاختلاف القيم التي تعبر عنها العادات والتقاليد.

ثالثا ـ الدين:

يعد الدين مصدر كل القيم لأنه دستور المسلمين الجامع والشامل حتى بالنسبة للقيم التي تطلبها الحياة المتجددة ويتم تلقين القيم الدينية في دور العبادة .

رابعا ـ الثقافة:

هي مجموعه من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي توثر في الفرد مند ولادته حتى تصبح جزءا لا شعوريا من سلوكه وتربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي يعيش فيه و يمكن القول أن المصدر الرئيسي لاكتساب القيم الخاصة بالفرد هو ثقافة المجتمع .

خامسا ـ الجماعة المرجعية:

أن مصدر القيم للفرد هي جماعته المرجعية التي يرجع إليها في كل الأمور، واهم هذه الجماعات هي الأسرة والمدرسة، وكلاهما يعمل علي تزويد الفرد بالقيم ومن الواجب أن تتفق المدرسة مع الأسرة علي نوعية القيم المراد تعلمها حتى لا يحد ث تعارض بينهما١.

---

١ ـ محمد زكريا، القنوات الفضائية والقيم الاجتماعية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص ٥٥.

٦ ـ المفاهيم المقاربة للقيم:

تتميز القيم بكونها ظاهرة متعددة الأبعاد، تجمع ما بين الطابع الإنساني والاجتماعي والثقافي. فمن الناحية الإنسانية تتجلى القيم في سلوكيات الأفراد وتوجهاتهم، كما وتشكل معيارًا أساسيا يستند إليه في اختيار السلوكيات والممارسات. أما البعد الاجتماعي، فيظهر أن القيم ظاهرة تنشأ داخل المجتمع وتتفاعل مع الظواهر الاجتماعية الأخرى، كما وتعد القيم عنصرا جوهريا في تشكيل الثقافة، حيث تحمل سمات يقدرها المجتمع ويسعى أفراده إلى تبنيها والالتزام بها. وهنالك مفاهيم مقاربة لمفهوم القيم ومن تلك المفاهيم.

أ ـ الاخلاق:

في ظل الواقع المعاصر، اصبح أفراد المجتمع يعانون من التشتتٍ في الأهداف وغياب الرؤية الواضحة، مما أدى إلى اهتزاز الأسس القيمية والأخلاقية الراسخة منذ زمن ليس بالقليل. وقد نتج عن هذا الاهتزاز ضعف في ترجمة المُثل العليا إلى ممارسات فعلية، الامر الذي ادى الى تفاقم أزمة القيم التي دفعت ببعض افراد المجتمع إلى التمرد على الثوابت المجتمعية الأصيلة. كما أسفر هذا الوضع ايضا عن انفتاح غير واع أو مدروس على الثقافات الغربية، مصحوبًا بتباعد واضح عن هموم الأمة وقضاياها الاساسية. وتعرف الاخلاق بأنها " إحدى جوانب الرؤية للجهد الإنساني للتعبير عن ذاته في العالم وهي الرغبة في تحقيق الاتساق بين وجوده ووجود الآخرين في النظام الاجتماعي بأسره مهما اختلف شكله وتهدف الى فهم السلوك الإنساني بما يشكل نسقاً لتعامل الفرد من ذاته ومع الكون بأسره بمكوناته كافة"١. أما (أرسطو) (ت ٣٢٢ ق. م) فأنه يرى بأن الإنسان لابد له من الاخلاق كونه كائن أخلاقي حيث يقول " أن الإنسان كائنٌ أخلاقيٌ ولكن بالمعنى العملي، فهو يقول: ليس الذي يخضع لنسق الأخلاق هو من يعيش في عالم الفكر فحسب، بل الذي يمارسه بالعمل، ويكون لرغبته وانفعالاته عليه سلطان"٢ وتعرف الاخلاق ايضا بأنها " العلم المعياري الخاص بالسلوك الانساني أو العلم الذي يحكم على السلوك بأنه صائب أو خاطئ خير أو ضار"٣.

---

١ ـ عادل العوا، القيمة الاخلاقية، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٠م، ص ٣٥.

٢ ـ أحمد بن محمد مسكويه، دراسة وتحقيق عماد الهلالي، تهذيب الأخلاق، بيروت، ٢٠١١م، ص ٢١٤.

٣ ـ رمضان الضباع، الأحكام التقويمية في الجمال والاخلاق، ط١و الناشر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٩٨م، ص ١٩٣.

ب ـ التقاليد:

تعدُ التقاليد احدى المكونات الأساسية من مكونات البناء الاجتماعي والثقافي للفرد، ذلك أنها تمثل مجموعة من الممارساتِ والقيم والمعتقدات التي تتناقل فيما بين الأجيال، لتشكل الهويةَ للجماعة الإنسانية ، ويمكن تصنيف التقاليد كظاهرة مركبة تتفاعل مع العوامل التاريخية والدينية والاقتصادية، ليظهر دورها فيما بعد في تقوية التماسك الاجتماعي .

وتعرف التقاليد بأنها " المعايير التي تتضمنها الاعمال المؤداة بكيفية معينة او تلك الاعمال التي تجسد عناصر من ثقافة او مؤسسة معينة ،ولعل أهمها هي الدولة التي تمثل الوعاء الذي يتضمن جميع المؤسسات وتتأثر بالقيم الرسمية وغير الرسمية إذ تشكّل بالنسبة لها ديناميكيات وتوازنات أن تكون فرصاً أو مخاطر للدولة ومواطنيها"١.

"وتعني التقاليد من منظور علم النفس الاجتماعي مجموعة الأنماط الجمعية السلوكية التي يتوارثها افراد الجماعة من جيل لأخر وهي ذات اثر كبير في نشاط وتفاعل وموجه أساسي لعلاقة الفرد تلك بالجماعة التي ينتمي اليها وتعد مصدرًا أساسياً للتشريع والالزام جنبا الى جنب مع القيم كما إنها قاعدة أساسية للحكم على سلوك الاخرين بالصحة او السوء او التجريم أو الشذوذ" ٢.

كما وتعرف التقاليد بأنها " التقاليد عادات مقتبسة اقتباسا رأسيا من الماضي إلى الحاضر ثم من الحاضر إلى المستقبل، فهي تنقل وتورث من جيل لأخر و من السلف الى الخلف وعلى مر الزمن"٣.

وفي تعريف اخر تعرف التقاليد بأنها " عناصر الثقافة التي تنتقل من جيل إلى جيل عبر الزمن وتتميز بوحدة أساسية مستمرة. وهي نمط سلوكي يتميز عن العادة بأن المجتمع يقبله عموما دون دوافع أخرى، عدا التمسك بسنن الأسلاف"٤.

---

1 Hameed, Muntasser Majeed.2022. "State-buliding and Ethnic Pluralism in (Iraq after 2003." Politeia Journal, No.1(104

٢ ـ السيد فؤاد البهي، وسعد، عبد الرحمن، علم النفس الاجتماعي : رؤية معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي ، ١٩٩م، ص ٥١.

٣ ـ فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠م،ص ١٦٤.

٤ ـ أيكة هولتكراس، قاموس مصطلحات الأنثروبولوجيا والفلكلور، ترجمة محمد الجوهري، و حسن الشامي، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٧٣م.ص ١١٣.

ت ـ العادات:

مفردة العادات هي وكما يلاحظ جمع لكلمة عادة وعادة بحسب لسان العرب لابن منظور هي " وتعود الشيء وعاده وعاوده معاودة وعوادا واعتاده واستعاده وأعاده أي صار عادة له "١.

و عليه فهي (العادات) تعني كل ما تعود الناس ودرجوا على فعله والقيأم به، وتكرر عمله حتى أصبحوا يألفونه وتعودوا عليه حيث من كثرة تكراره لا يجد المرء فيه غرابة فتقول عود فلانا كذا اي صيره، يعتاده وعاود الشيء جعله من عادته و العادة ما إعتاده الإنسان إن يعود إليه مرارا وتكرارا"٢.

" هي تكوين مختلط من الأفعال والسلوكيات التي تنشأ بصورة تلقائية لغرض تنظيم المجتمع ومحاولة للتعبير عن أفكار الجماعة وحتى مشاعرهم وتحقيق طموحاتهم وادراكهم لغاياتهم المنشودة، وتعرف أيضا أنها أنماط لسلوك معين تستقر ثم تنتقل من جيل الى آخر ولكن عبر مدة زمنية طويلة ويتم التمييز بين نوعين من العادات الأولى هي الفردية التي تكون تلقائية ومختلفة من شخص لآخر لأنها تتبع أمزجة فردية بعكس النوع الثاني من العادات وهي الجماعية او ما يطلق عليها الشعبية (Folk Ways) وهي ما يشير الى مظهر جمعي للعادات في ممارستها"٢. أما (مالينوفسكي) (Malinowski) فأنه يعرف العادة بكونها " روتين الحياة الذي يشهدها الأفراد، ذلك الروتين الذي يتعلق بطبيعة اللهجة واللغة التي تستعمل في الحيأة اليومية، والتي تتفاعل مع الرموز السلوكية فتكون جملة ظواهر اجتماعية معقدة، يصعب على العالم تدوينها أو وصفها أو تحويلها إلى أرقام لكن يمكن مشاهدتها وقت حدوثها أو التكلم عنها "٤. كما تعرف العادات الاجتماعية "أنها سلوك متكرر يكتسب اجتماعيا ويتعلم اجتماعيا ويمارس اجتماعيا، وأنها تتميز بخصائص اجتماعية معينة كالتلقائية والجبرية أو الإلزام، والاتصال بنواحي وعناصر خرافية وتتسم بالتنوع والنسبية وتؤدي وظائف كثيرة في المجتمع من أبرزها الوظيفة الاقتصادية، الوظيفة الضبطية"٥.

---

١ ـ ابن منظور، لسان العرب ، مصدر سبق ذكره، ج ٣ ، الصفحة ٣١٧.

٢ ـ فؤاد إفرام البستاني، منجد الطلاب، دار المشرق ، بيروت ، لبنان، ١٩٧٣م ،ص ٥٠٤.

٣ ـ ابراهيم عبد الله ناصر، علم الاجتماع التربوي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١١م، ص ١٢٥.

٤ ـ ميشال دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة وانشر ، بيروت، ص ١٥٧،

٥ ـ فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٦١.

ث ـ العرف :

" ان دلالة العرف تشير الى سلوك غير مدون بالقانون او الدستور، يتشارك به الافراد في المجتمع وهي مجموعة من الافكار والا راء والمعتقدات التي تنشأ وسط الجماعة او تمثل مقدساتها ومحرماتها، ويعتبر العرف وما يتصل به من العقائد الشعبية اهم جزء في دستور الامة غير المكتوب حيث يرقى الى قوانين وتشريعات اجتماعية ترفض بشكل او باخر من يحاول الخروج عنه او التصدي بالاستياء والنبذ من طرف الجماعة، فيعد مخالفاً عن العادات والتقاليد من حيث الارتباطات العقائدية والعقلية الجمعية"١.

أما ناظم عبد الواحد الجاسور فأنه يعرف العرف في موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية بأنه " تطبيق او ممارسة اجتماعية يكتسبها الفرد باعتبارها عادة اجتماعية ويمارسها افراد المجتمع كافة بوصفها جزءا من التقاليد وتفرض عليهم عقوبات معنوية لأي خروج عليها مما جعل الدول تعده احد مصادر تشريعاتها القانونية سيما المصادر الاساسية لدساتيرها "٢. وهنالك من المختصين من يعرف العرف بأنه " طائفة من الأفكار والآراء والمعتقدات التي تنشأ في جو الجماعة وتمثل مقدسات الجماعة ومحرماتها وتنعكس فيما يزاوله الأفراد من أعمال وما يلجؤون اليه في كثير من مظاهر سلوكهم الجمعي "٣. وفي تعريف أخر يعرف العرف بكونه " هو تلك العادات والممارسات الجماعية المتكررة والرتيبة التي يعتقد أفراد الجماعة أنها ضرورية وجوهرية لاستمرار حياة الجماعة كجماعة وهذه العادات هي الصواب"٤.

تعددت التعاريف التي تناولت مفردة العرف أو الاعراف والملاحظ من مجمل ما اتفقت عليه تلك التعاريف هو ان العرف هو تلك العادات التي تتميز بشدة التزام افراد المجتمع بها حرصا منهم على كيانهم الموحد.

---

١ ـ حنان عبد الحميد العنابي، تنمية المفاهيم الاجتماعية والاخلاقية والدينية في الطفولة المبكرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، اربد، ٢٠١٠م ، ص ١٨٦.

٢ ـ ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م، ص ٤١٠.

٣ ـ حسن عبد الحميد أحمد رشوان ، التربية والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع التربية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥م. ص ١٧٤.

٤ ـ فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات، مصدر سابق ،ص ١٩٢.

ج ـ العقيدة:

" تمثل القيم مجموعة من المعتقدات الشائعة بين أعضاء المجتمع الواحد وخاصة فيما يتعلق بما هو حسن وقبيح، وبمعنى آخر هو نظام معقد يتضمن أحكام اً تقييمية ذات طابع فكري ومزاجي نحو الأشياء وموضوعات الحياة المختلفة بل ونحو الأشخاص، فالقيمة إذن متضمنة للاعتقاد بأن موضوعاً ما يرضي أو يشبع رغبة معينة لدى الفرد، وتختلف القيمة عن المعتقد في أن القيمة تشير غالباً إلى ما هو حسن وما هو غير حسن في حين ترتبط المعتقدات غالباً بما هو صحيح أو زائف" ١. " فالمعتقد كما يرى (غوستاف لوبون) " هو إيمان ناشئ عن مصدر لا شعوري يُكره الإنسان على تصديق فكر أو رأي أو تأويل أو مذهب جزافًا وهناك فرق بين المعتقد والمعرفة فيجب أن نصف بالمعتقد كلّ ما هو من عمل الإيمان، ومتى استعان المرء في تحقيق صحة المعتقد بالتأمل والتجربة لا يظل المعتقد معتقدًا، بل يصبح معرفة فالمعتقد والمعرفة أمران نفسيان يختلفان من حيث المصدر اختلافًا تامًا، إذ المعتقد كناية عن إلهام لا شعوري ناشئ عن علل بعيدة من إرادتنا، والمعرفة عبارة عن اقتباس شعوري عقلي قائم على الاختبار والتأمل"٢. وتعرف العقائد كذلك بكونها " عبارة عن أحكام أو اتجاهات تتعلق بالواقع الإجتماعي، حيث تعتنقها الجماعات باعتبارها صحيحة، ويختلف هنا مفهوم المعتقدات عن مفهوم القيم التي تعرف بأنها أنساق شبه مقننة تستخدمها الجماعات في قياس وتقدير المواقف الاجتماعية ، ويعتمد تحديد المعتقدات على الملاحظة التجريبية والمنطق، ويشار الى المعتقدات بأنها أحكاماً تتناول الواقع"٣

---

١ ـ مثيب بن محمد بن عبدالله البقمي، اسهام الاسرة في تنمية القيم الاجتماعية لدى الشباب" تصور مقترح"، جامعة ام القرى، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩م ، ص ٣٢.

٢ ـ غوستاف لوبون، الآراء والمعتقدات، ترجمة عادل زعتير، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، ط١ ، ٢٠١٤م، ص ١٧.

٣ ـ زكريا ابراهيم ، مشكلة الفلسفة ، دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٢م، ص١٩٢ .

ح ـ الاتجاه:

" يعرف الاتجاه بأنه عبارة عن نزعة أو ميل إلى القيام أو رد فعل إيجابي أو سلبي أو محايد نحو الأشخاص أو الأفعال أو القيم والأفكار أو المعلومات أو الأحداث أو الأوضاع، فالقيم أعم وأشمل من الاتجاه والقيم هي المكون الأساسي للاتجاهات فمجموعة الاتجاهات التي بينها علاقة قوية تظهر من خلالها قيمة معينة، وأيض اً فالاتجاهات أكثر قابلية للتغيير من القيم، وكذلك العلاقة بين القيم والاتجاهات ليست متسقة، فقد تتضمن قيمة معينة اتجاهات متعارضة ، فقيمة الإنجاز على سبيل المثال قد تعني اعتقاد الفرد العمل من خلال التنافس، وقد تعني اعتقاده للعمل من خلال التعاون مع الفريق"١.

وبصورة عامة فأن الاتجاهات " لا يمكن ملاحظتها بأسلوب مباشر، ولكن يمكن استنتاجها من خلال مجموعة تصرفات الفرد الظاهرة أثناء مواجهته لموقف أو حدث من واقع بيئته التي يتفاعل معها، وتعتبر بيئة الفرد هي المحيط الثقافي الذي يمده بالمعلومات التي تساعده على تكوين اتجاهاته نتيجة لتفاعل الأفكار والمعتقدات والعادات والقيم التي اكتسبها الفرد من تلك البيئة. ويعرفه (أورد البروت) (Alloport) الاتجاه بأنه أمر مكتسب لدى الأشخاص عن طريق التعلم من واقع المحيط الاجتماعي والثقافي لهم "٢.

ويعرفه (ترندس) (Trindis) أيضاً " بأنه نزعة أو قابلية الفرد للاستجابة إما ايجابية أو سلبية نحو الأشياء أو الأماكن أو الظروف المحيطة به "٣.

لذا يمكن القول بأنه ليس من السهولة ملاحظة اتجاهات الفرد بصورة مباشرة، وإنما يتم استنتاجها من خلال السلوكيات التي تظهر أو يظهرها الفرد أثناء تعامله مع المواقف والأحداث التي تحدث في بيئته. وتعد البيئة التي يعيش فيها الفرد، بما تحتويه من عناصر ثقافية، بمثابة المصدر الأساسي والمعتقدات والعادات والقيم التي اتجاهاته. ويحدث هذا التكوين نتيجة للتفاعل فيما بين مجموعة من الأفكار

---

١ ـ زكريا عبد العزيز محمد، التلفزيون والقيم الاجتماعية للشباب والمراهقين، مركز الاسكندرية، مصر ، ٢٠٠٢م، ص ٣١.

٢ ـ شعبان على حسين، علم النفس ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ٢٠٠٢م ، ص ١٦٦.

٣ ـ شعبان على حسين، المصدر السابق، ص ١٦٦.

والاتجاه هو كما يقول بيتي وبحسب تعريف أخر هو " الوحدة الأساسية التي تتكون منها القيمة، وذلك يعني أن طبيعة القيم جزء من طبيعة الاتجاهات، ويعتمد وجود القيمة على تكوين عدد من الاتجاهات نحو موضوعات ذات صلة، فأي تغيير في أحد الاتجاهات التي ترتبط بقيمة معينة سيؤدي إلى تغير في تلك القيمة، ولذلك قلنا إن القيمة عبارة عن اتجاه مركزي"١.

خ ـ المعايير:

" يعرف المعيار بأنه قاعدة أو مستوى لعمل ما، وهناك رأيان في علاقة القيم بالمعايير، فأصحاب الرأي الاول يرون ان هناك فرق بين القيم والمعايير في ضوء عمومية وخصوصية الممارسة، فما يُعد مرغوباً فيه من أعضاء المجتمع ويحدد على أساس مقولات عامة يدخل في نطاق القيم، وما يحدد في ضوء مقولات خاصة تدخل في نطاق المعايير، ومعنى ذلك أن كلاً من القيم والمعايير بمثابة نموذجين مختلفين من الموجهات الرمزية للفعل، فالقيم تحدد التفضيلات الاجتماعية، والمعايير تحدد الالتزامات الاجتماعية، وعلى ذلك تكون القيم هي العنصر العام الذي يحقق الصلة بين الأنساق الاجتماعية والأنساق الثقافية، بينما تكون المعايير ذات طابع اجتماعي خالص له فعاليته في الحكم على العمليات الاجتماعية في مجالاتها المتعددة الأوجه، اما الرأي الثاني فيرى اصحابه أن القيم والمعايير شيئاً واحداً ولا يمكن الفصل بينهما"٢. وهنالك من المختصين من يعرف المعايير بكونها " تعبر عن مجموعة القواعد الملزمة لأفرادها، فهي الإطار المرجعي للعلاقات بين أعضاء الجماعة الواحدة، وتزداد قوة الجماعة وتماسكها بقدر انصياعهم لمعاييرها، ولا هوية بدون انتماء للجماعة، فالهوية تنشأ من الانتماء الذي يؤكد وجودها، ويسمح بتميز وفردية أعضائها. وتمثل قيم الجماعة مصدرا للضغط على الأفراد، كي تتشابه أهدافهم المختلفة مع أهداف الجماعة، وهي:

" القواعد، والتقنيات الاجتماعية، والاتجاهات السائدة والمعترف بها، التي تعد مرشدا للفرد داخل الجماعة،

---

١ ـ فلاح محروت العنزي، علم النفس الاجتماعي، الرياض، مطابع التقنية للاوفسيت،٢٠٠١م، ص٢٣٥.

٢ ـ حسين حسين شحاتة، القيم التربوية والضوابط الشرعية للسلوك الاستهلاكي الإسلامي، بحث مقدم إلى ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، جامعة الازهر، كلية التجارة، مصر، يوليو ٢٠٠٢م ،ص١١.

تحدد سلوكه المقبول فيها، فهي التي تحدد ما هو صواب وما هو خطأ، وما هو جائز وما هو غير جائز، يكون الفرد مقبولا من الجماعة ملتزما بسلوكها، ومسايرا لقواعدها "١.

د ـ السلوك:

يعرف السلوك بحسب المعجم الوسيط بانه " سيرة الإنسان ومذهبه واتجاهه، يقال فلان حسن السلوك، أو سيء السلوك، وفي علم النفس، الاستجابة الكلية التي يبديها أي كائن حي إزاء موقف ما يواجهه"٢

اما (أحمد عزت راجح) عرف السلوك بانه " كل ما يفعله الإنسان ظاهرا كان أم غير ظاهر، وينظر إلى البيئة على أنها كل ما يؤثر في السلوك"٣، فالسلوك إذن هو عبارة عن مجموعة من الاستجابات، وإلى البيئة على أنها مجموعة من المثيرات. تنطلق بعض السلوكيات من قيم معينة مترسخة في ذهن الفرد، وقد تساهم بعضها في تكوين الاتجاهات التي تحدد مسار الفرد ضمن اطار الجماعة، فتنقسم بذلك الى اتجاهات ايجابية واتجاهات سلبية، حيث يتمثل الاتجاه الايجابي كمثل في الانفتاح الذي حصل بالمجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣م. في مختلف المجالات سواء كانت اقتصادية او سياسية حيث الغيت الحدود والغيت الحواجز وسياسة تكميم الافواه من خلال فتح قنوات الاتصال بين الحكام وافراد المجتمع وكذلك المساهمة من خلال اختيار الحكام بطريقة ديمقراطية وانتقال السلطة وفق سقف زمني محدد واصبح التعبير عن الراي متاح للجميع، حيث يتأثر سلوك بتلك الحالة من التفاعل بين الكائن الحي ومحيطه بيئته، وهو في غالبيته سلوك مُتعلَم مكتسب، يتم من خلال الملاحظة والتعليم والتدريب، ونحن نتعلم السلوكيات البسيطة منها والمعقدة. وانه كلما أتيح لهذا السلوك أن يكون منضبطاً وظيفيا ومقبولا، كلما كان هذا التعلُم إيجابياً، وأننا بفعل تكراره المستمر نحيله إلى سلوك مبرمج الذي سرعان ما يتحول

---

١ ـ أمل أنور عبد العزيز، برنامج مقترح قائم على تدريس منظومة القيم والوعي بالذات في تنمية الهوية الثقافية والأمن التربوي لدى طلاب كلية التربية، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد ٣٨ ، العدد الأول ، يناير، ٢٠٢٣م ،ص٦٧١.

٢ ـ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط ، القاهرة، مكتبة الشروق، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥م، ص٤٤٥.

٣ ـ أحمد عزت راجح، اصول علم النفس، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م، ص ١٢.

إلى " عادة سلوكية تؤدي غرضها بيسر وسهولة وتلقائية" ١ كذلك يعرف السلوك بكونه " أي نشاط يصدر عن الإنسان سواء كان فعَالاً يمكن ملاحظته وقياسه كالنشاط الفسيولوجية والحركية أو نشاطات تتم على نحو غير ملحوظ. والسلوك هو نشاط يعبر عنه الفرد من خلال علاقاته بمن حوله "٢.

ذ ـ المبادئ:

جمع مبدأ، وهو القاعدة الأولى الأساس للشيء والقواعد الحاكمة لأي مجال، مثل مبادئ التفكير أي : القواعد التي تحكم عملية التفكير، ومبادئ العلم أو النظرية، ويستخدمها بعض الباحث مرادفًا للقيم، خاصة في المفهوم الفلسفي إذن تعرف بأنها كل ما يعتقده المرء ويكون مؤثرا في توجيه عمله في السياسة أو الأخلاق أو الفنّ أو أيّ عمل من الأعمال، والفارق الأساس بينها وب القيم أن الأولى تختص بالجانب الفكري المعتقدي فقط وتكون على شكل جمل وليست كلمات مفردة؛ فالمبادئ قوالب فكرية، تطورت بتراكم الخبرة، ومصادرها متنوعة الدين، التربية، العادات، القناعات الشخصية، الخبرة ... وهي تشكل نظرتنا الكلية للحياة وتعمل على تفسير الواقع واكسابه معنى، كما تتدخل في صياغة قيمنا وترتيبها"٣.

وفي الفلسفة الإسلامية،" تُعرَّف المبادئ بأنها القواعد الأساسية التي يُبنى عليها التفكير العقلي والمنطقي، وتُستخدم كمرتكزات لفهم الوجود والكون والإنسان. يُشير الدكتور عبد الجبار الرفاعي في كتابه مبادئ الفلسفة الإسلامية إلى أن هذه المبادئ تُستمد من مصادر متعددة، منها العقل، والتجربة، والنصوص الدينية، وتُستخدم لتفسير الظواهر وتوجيه السلوك الإنساني"٤.

---

١ ـ منى خضر الحبش، المشكلات التربوية والسلوكية، قسم الدراسات التربوية، الجامعة العربية المفتوحة، ٢٠٠٨، ص ٣.

٢ ـ حمدي عبد الله عبد العظيم، برامج تعديل السلوك وطرق تصميمها، مجموعة برامج عملية ونماذج تطبيقية، الجيزة، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ط ١ ، ٢٠١٣م، ص ٢١.

٣ ـ سعد ابراهيم الخلف، فلسفة الرواد في فهم القيم ومنهاجيتها في تمكينها، دار الرواد للنشر، الرياض، السعودية، ٢٠١٨م، ص ٥٨.

٤ ـ عبد الجبار الرفاعي، مبادئ الفلسفة الإسلامية، دار الهادي للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ج٢، ص ١١٨.

يمكن القول بأن التحديد المفاهيمي الدقيق، يشكل مدخلاً اساسيا لفهم طبيعة العلاقة الجدلية فيما بين عالمين كان ينظر لهما في وقت سابق على أنهما منفصلان، والعالمان هما عالم تقنية المعلوماتية، وعالم المعايير والأخلاق الاجتماعية.

وفي المطلب الأول من هذا المبحث تبين أن السيبرانية ليست مجرد تطور تقني معزول، أو أداة تقنية صماء، بل هي بيئة تفاعلية شاملة، اعادت صياغة الكثير من المفاهيم ومنها مفاهيم القوة، والاتصال، والسيطرة، وهذه المفاهيم تتداخل بشكل وثيق، مع مفاهيم مقاربة أخرى كالفضاء الرقمي والأمن السيبراني، مما جعلها مفاهيم لا تحدها للحدود المادية أو التقليدية.

وفي المطلب الثاني من هذا المبحث، اتضح بأن منظومة القيم الاجتماعية، ومحدداتها المقاربة، كالأعراف والتقاليد والمبادئ الأخلاقية، تمثل خط الصد أو الدفاع الأول، عن هوية المجتمع وتماسكه الداخلي، وهي في الوقت نفسه تؤثر وتتأثر بالمتغيرات المحيطة بها صعوداً ونزولاً، وتستمد منظومة القيم ديمومتها من قدرتها على التكيف والضبط السلوكي.

إن القيمة العلمية لتفكيك تلك المفاهيم تكمن في الأدراك بأن منظومة القيم الاجتماعية ليست بمعزل عن تأثيرات الفضاء السيبراني. فلقد أثبت الفضاء السيبراني بانه لم يعد مجرد "لوحة مفاتيح"، أو أداة تواصل فقط، بل تحول إلى بيئة حاضنة وموجهة، لها القدرة على إحداث تحولات جذرية في بنية القيم الاجتماعية، تارة في تعزيز بعضها، وتارة أخرى في تفكيكاً البعض الآخر من القيم.

المبحث الثاني

العلاقة بين السيبرانية والقيم الاجتماعية

المطلب الأول

العلاقة بين التكنولوجيا والقيم الاجتماعية

المطلب الثاني

العلاقة بين الامن السيبراني والمواطنة والانتماء الوطني

لقد شكّلت خدمة الإنترنت والفضاء السيبراني المفتوح، نقلة نوعية على مستوى تدفق المعلومات، والاطلاع على مختلف الثقافات، وفتحت أيضاً آفاقاً جديدة حول الحريات الشخصية للفرد. ولم يكن المجتمع العراقي بمنأى عن تلكم التحولات المتسارعة، حيث شهدت العقود الأخيرة، اتساعاً ملحوظاً في زيادة عدد مستخدمي الشبكة العنكبوتية الإنترنت ، الأمر الذي أعاد طرح مسألة الثقافة المحلية، والقدرة على التمسك بهويتها في ظل التدفق الهائل للقيم الجديدة التي أفرزها الإعلام الرقمي. وتتجلى هذه التحولات بوضوح، في الممارسات اليومية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، الامر الذي يستدعي التساؤل حول ما هو مصير القيم والثقافات المحلية أمام زخم الثقافات الافتراضية الوافدة. وهو ما يعود بالضرورة إلى جدلية (الموروث والوافد من القيم)، حيث صار الإعلام الرقمي يحمل في طياته رهانات حقيقية تساهم في إعادة البناء للمنظومة القيمية للمجتمع، في مواجهة ثقافة أو ثقافات افتراضية وافدة، من رحم فضاء سيبراني لا تحده حدود الزمان والمكان.

المطلب الأول

العلاقة بين التكنولوجيا والقيم الاجتماعية

منذ انطلاق الثورة الصناعية، أحدث التقدم التكنولوجي تأثيراً عميقاً ومتعدد الأبعاد في حياة الإنسان اليومية. وقد شمل هذا التأثير جوانب المجتمع المختلفة، أبتدأ من التعليم والعمل، مروراً بالترفيه، ليصل إلى طبيعة العلاقات بين الأفراد. وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل ومعرفة كيفية تفاعل التكنولوجيا الحديثة مع القيم الأخلاقية والاجتماعية، والسعي لفهم السبل التي تحقق التوازن فيما بين ما تقدمه هذه التكنولوجيا من فوائد وما قد تتسبب به من أضرار محتملة.

لقد أتاح التقدم التكنولوجي فرصة واسعة للإبداع والابتكار، حيث ساعدت الأدوات الرقمية الأفراد للوصول إلى المعلومات بشكل أسرع وأوسع مما كان مقارنة مع ما كان يمكن الحصول عليه في السابق من معلومات.

لقد أصبح الإنترنت فضاء مفتوحاً للتبادل المعرفي والثقافي، مما يساعد في تعزيز التسامح والتفاهم بين الشعوب على اختلاف جنسياتهم وثقافاتهم.

لكن وفي الوقت ذاته، تثير التكنولوجيا الحديثة المخاوف، خاصةً ما يتعلق منها بتأثيرها على منظومة القيم الاجتماعية التقليدية. ذلك أن وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى سبيل المثال، قد تؤدي إلى زيادة الشعور بالوحدة والعزلة بالنسبة للفرد نتيجة الإفراط في استخدام تلك التكنولوجيا الحديثة ، كما أنها تستخدم أحياناً كمنصة لنشر الشائعات والمعلومات المضللة. ولا تقل قضايا الخصوصية والأمن أهمية، إذ تتزايد المخاوف بشأن سرقة البيانات واستغلالها بطرق ضارة أو غير قانونية.

١ ـ التكنلوجيا (Technology):

التكنولوجيا وتعني هذه الكلمة استخدام المعرفة العلمية والمهارات والأدوات لتطوير الحلول المبتكرة وتحسين العمليات في المجالات المختلفة وكلمة تكنلوجيا هي كلمة يونانية الاصل مكونة من مقطعين " هما تكنو وتعني حرفة أو مهارة أو فن، وكلمة لوجيالتي وتعني علم او دراسة، ليصاغ الكل في كلمة تكنولوجيا بمعنى علم الاداء او علم التطبيق"١.

" التكنولوجيا هي تطبيق المعرفة العلمية لأغراض عملية في الصناعات المختلفة. تشمل التكنولوجيا الأدوات، الآلات، التقنيات، الأنظمة والأساليب التي تستخدم لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة وحل المشكلات.

يمكن تقسيم التكنولوجيا إلى عدة أنواع، منها ٢

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : تتعلق بأنظمة الحوسبة، البرمجيات، والشبكات .

التكنولوجيا الحيوية : تتعلق بتطبيقات البيولوجيا في الطب والزراعة .

التكنولوجيا الصناعية : تشمل الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج .

التكنولوجيا الخضراء : تتعلق بتطبيقات الطاقة المتجددة وحماية البيئة".

والتكنولوجيا هي عنصر ذو ثلاثة أبعاد.٣ :

١ـ البُعد الفني وهو متمثل في العلم والمعرفة المتاحة.

٢ـ البُعد التنظيمي والمتمثل في توفير كافة احتياجات المجتمع من سلع وخدمات كما تساعد الإنسان على التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجهه.

٣ـ البُعد التطبيقي والمتمثل في قدرة الإنسان على الاستفادة من المعرفة المتاحة، وهي تتم بالديناميكية والتطور المستمر، وتلعب دورًا أساسيًا في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

وبصورة عامة يعد مفهوم التكنولوجيا " من المفاهيم التي ناقشها الكثير من الباحثين والمفكرين، واختلفوا في نظرتهم له بسبب اختلاف تخصصهم وتطور خصائص التكنولوجيا نفسها، ولكن من الأمور المتفق عليها أن

---

١ ـ ايمان احمد يوسف، تقنيات التكنولوجيا الحديثة، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان ، ط١، ٢٠٢١م، ص١٦.

٢ ـ فارس البياتي، التكنولوجيا والهوية البشرية دراسة فلسفية للعلة والمعلول في تشكيل الذات ، ط١، ٢٠٢٤م ،ص٥٠.

٣ ـ أشرف السعيد احمد، تكنولوجيا المعلومات في المجال الامني، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، ط١ ،٢٠١٣م،ص١٣.

ماهية التكنولوجيا قديمة قدم المخترعات البشرية نفسها، حيث كانت تعتبر وسيلة من الوسائل التي اكتشفها الإنسان عند تطويعه البدائي للطبيعة، وبعدها أصبحت أداة يستعملها لخدمته ومساعدته لقضاء حاجياته المتنامية، ثم تطور استعمالها وعم لدرجة أصبحت مهمة جدا في حياته العامة والخاصة. مما جعل البعض من المفكرين يعتقدون بأنها المسئولة عن معظم التغيرات التي تحدث داخل المجتمع المعاصر"١.

٢ ـ تغيير القيم :

أن التغيير الحاصل في القيم الاجتماعية الموروثة هو رهين بالمستجدات التي تطرا على المجتمع، لذا يلاحظ بأن المجتمعات المغلقة او البعيدة نوعا ما عن المراكز الحظرية كما في القرى والارياف، هي الاماكن الاكثر التزاما ومحافظة على القيم الموروثة، وهذا انما يدل على ان هنالك قيم قابلة للتغيير في حالة وجود المؤثر القوي.

أما الثبات الذي تتمتع به القيم فهو ثبات نسبي كما في التعريف " ويقصد بالقيم الاجتماعية مجموعة من الأحكام والمعايير والمبادئ والعادات والأعراف الاجتماعية والمعتقدات والمثل العليا التي تُوجه سلوكيات الأفراد وتضبط أفعالهم، حيث تُمثل المحك والخلفية المرجعية التي يستند إليها الأفراد عند المفاضلة بين بدائل السلوكيات الاجتماعية في شتى المواقف، كما أنها نتاج اجتماعي مكتسب ومتوارث بين الأجيال ويكون ثابتًا نسبيا، ويعد بمثابة دستور اجتماعي للأمة "٢. لقد" اختلفت الآراء في الأساس الذي تقوم عليه قيم الأشياء هل هو حقائق ذاتية، أو اعتبارات ذهنية ترجع إلى تقدير الفرد أو إلى ظروف المجتمع وكأن ذلك موضوع أخذ ورد بين الأفلاطونيين الذين يجعلون قيم الأشياء في مقدار محاكاتها للعالم العلوي. والمشائين الذين يرون أسس القيم في التطابق بين الإرادة والعقل والرواقيين الذين يرجعونها إلى موافقة الطبيعة والأبيقوريين الذين يحكمون فيها

---

١ ـ فضيل دليو، التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، المفهوم – الاستعمالات- الآفاق، دار الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ٢٠١٠م، ص ١٩.

٢ ـ احلام أوغيدني ، القيم الاجتماعية المحلية وتأثيرها على الالتزام التنظيمي " دراسة ميدانية بالمؤسسة الاستشفائية العمومية بمدينة عزابة ولاية سكيكدة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر –بسكرة. ، ٢٠١٦م، ص ٣٠.

مقياس اللذة. وفي منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين فقد ولت فلسفة القيم كتيار فكري خاص، في مناخ الفكر النفعي الأنجلو سكسونية، ثم ظهرت ميادين الانتقاد من رواده (نتشه)و(سيقمون) و(فرويد)، و(جون بول سارتر) وتلميذه (بولان هيدريجر)١. " لقد توالت التغيرات الاجتماعية والثقافية على المجتمعات في العقود القليلة الماضية وخاصة على المجتمعات العربية ولعل من أبرز هذه التغيرات ظهور ظاهرة العولمة وما رافقها من ثورة معلوماتية حيث أحدثت تغيرا في المواقف والاتجاهات والقيم الإنسانية لدى أفراد المجتمع التي وساهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات وهي التي نقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة وبالتالي في دخوله إلى عصر العولمة. ان هذه التغيرات كان لها دور في تغير الثقافة الموروثة للمجتمعات أن ثورة المعلومات والاتصال قد أثرت وستؤثر في حياة الأفراد وهي اليوم من أهم العوامل التي تعقد تشكيل خبرات وثقافة وأذواق وسلوكيات الأفراد والمجتمعات"٢ " ويعني التغير القيمي هو ذلك التغير الذي يصيب الأفراد في وضعهم الاجتماعي وقد يكون من أعلى إلى - أسفل أو بالعكس وهو نوع من الانقلاب في الطبقات الاجتماعية والسلم الاجتماعي"٣.

وفي التعريف التالي نجد بأن القيم عبارة عن " ظاهرة دينامية متطورة لذلك لابد من النظر إليها من خلال الوسط الذي تنشأ فيه والحكم عليها حكما موقفيا، وذلك بنسيبتها إلى المعايير التي يضعها المجتمع في زمن معين، وبإرجاعها إلى الظروف المحيطة بثقافة المجتمع"٤.

---

١ ـ جان بول رزفبر، ترجمة عادل العواط : فلسفة القيم، ط. ١، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان،، ٢٠٠١م، ص١٠٩.

٢ ـ عبد الله عبد الخالق، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفك، مجلد ٢٨ ،العدد ٢ ،الكويت ، ١٩٩٩م، ص ٣٩.

٣ ـ شاكر مصطفى سليم، الجبايش ، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦م،ج١، ص ١٩٩.

٤ ـ يوسف عبد الفتاح دويدار، العوامل المحددة لدافعية الإنجاز في ضوء بعض التغيرات لدى الموظفين- والموظفات في المجتمع المصري، بحوث المؤتمر السابع لعلم النفس، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر،١٩٩٠م، ص٥٨.

٣ ـ أثر الاعلام الرقمي على منظومة القيم:

للإعلام الرقمي التأثير العميق والمتشعب على منظومة القيم في المجتمعات، سواء كان هذا التأثير إيجابي أو سلبي، ويتوقف أثر الإعلام الرقمي في منظومة القيم، على كيفية استخدامه ومدى وعي المستخدمين به. لذا من الاهمية بمكان تنمية الوعي الرقمي لدى افراد المجتمع وخاصة الشباب منهم، وترسيخ القيم الأصيلة بالتوازي مع الانفتاح على العالم الرقمي.

" وتسهم وسائل الإعلام الرقمي اليوم بنشر قيم جديدة وتحولها إلى جزء ثابت من المنظومة القيمية للمجتمع عن طريق تنمية أنماط تفكير وعلاقات وبنى اجتماعية جديدة وتنمية قدرات وطموحات الأفراد والجماعات، عن طريق عملية تكوين الصور « معاني، ومفاهيم، وتعاليم » من اجل خلق قيم معينة لدى الفرد"١.

وهذا ليس بالغريب على وسائل الاتصال الحديثة كما في الاعلام الرقمي فلقد " مهدت شبكات الانترنت الطريق امام المجتمعات كافة للتقارب والتعارف من خال ربط اجزاء العالم بفضائها الواسع، وتبادل الآراء والافكار والثقافات، وتشير الدراسات الحديثة الى ان هذه التقنية الحديثة قد فتحت مجالات التواصل المعلوماتي، وساعدت على ظهور ما يسمى اليوم القرية الكونية الصغيرة التي تختفي فيها عناصر الزمان والمكان والحدود"٢.

ويعرف الاعلام الرقمي بأنه " البيئة الإعلامية القائمة على تكنولوجيا الاتصالات، والمستخدمة في الحواسيب الشخصية، والصحف الإلكترونية، وتلفا ز الواقع، ومواقع التواصل الاجتماعي، مثل تويتر وغيرها"٣

أما عن أثار الاعلام الرقمي فهنالك رأي يقول لقد " ساعد الإعلام الرقمي على إظهار الكثير من الهويات النائمة فقد صعدت اليوم إلى السطح وأصبحت تبحث عن مكان لها إذ يمكن القول أن الهويات الهامشية أو تلك التي تقع على الأطراف أصبحت اليوم تريد اقتحام المركز وهي تنافسه وتهزمه في الكثير من المجالات والجولات"٤.

---

١ ـ عناد ابراهيم احمد، محمد المهدي الشافعي، علم الاجتماع التربوي، الأنساق الاجتماعية التربوية، ليبيا،، ٢٠٠١م،ص ٢٧١.

٢ ـ وليد ابراهيم المهوس، اثر منتديات الشبكة العالمية في رفع مستوى القراءة الحرة لدى طاب وطالبات المرحلة الثانوية، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد٩٦، ٢٠٠٩م، ص ٢١.

٣ ـ تمارا الرمحي، توظيف الإعلام الرقمي في إنتاج الأخبار في التلفزيون الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، ٢٠١٨م، ص ١٤.

٤ ـ جيلالي، كرايس وجمال الدين، دور مواقع التواصل الاجتماعي في حراك ٢٢ فبراير ـ الفيسبوك من التنظير والتأطير إلى المرافقة والاستشراف ، مجلة الدراسات الإعلامية ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، ع ٨ ، ٢٠١٩م ، ص ١٦.

٤ ـ شبكات التواصل الاجتماعي :

شبكات التواصل الاجتماعي هي منصات تفاعلية تُمكن المستخدمين من التواصل بسهولة وفي أي وقت ومكان حول العالم. وقد شهدت انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة، لا سيما مع ظهور منصات بارزة مثل فيسبوك وتوتير ويوتيوب. " وتعد حقبة التسعينيات من القرن الماضي البداية الحقيقية لظهور شبكات التواصل الاجتماعية على الانترنت، حيث صمم (راندي كونرادر) موقعا للتواصل مع أصدقائه وزملائه في الدراسة في مطلع عام ١٩٩٥م ، وقد أطلق عليه اسم (Classmates) ، وبهذا الحدث تم تسجيله أول موقع تواصلي إلكتروني افتراضي بين سائر الناس "١. ومن ثم تمكنت هذه الشبكات في وقت قياسي من تجاوز الحدود الجغرافية والثقافية، مما عزز من وتيرة العولمة وحركة التبادل الفكري والاجتماعي على نطاق غير مسبوق. وأصبح أي حدث أو تفاعل في منطقة ما من العالم ينعكس تأثيره بشكل فوري على مناطق أخرى، مما يبرز مدى الترابط والتداخل في المشهد العالمي المعاصر. وتعرف شبكات التواصل الاجتماعي بأنها "تركيبة اجتماعية إلكترونية تتم صناعتها من أفراد أو جماعات أو مؤسسات، وتتم تسمية الجزء التكويني الأساسي (مثل الفرد الواحد) باسم العقدة– بحيث يتم إيصال هذه العقد بأنواع مختلفة من العلاقات كتشجيع فريق معين أو، الانتماء لشركة ما أو حمل جنسية لبلد ما في هذا العالم. وقد تصل هذه العلاقات لدرجات أكثر عمقاً Node كطبيعة الوضع الإجتماعي أو المعتقدات أو الطبقة التي ينتمي إليها الشخص"٢. كما وتعرف أيضا شبكات التواصل الاجتماعي بأنها " مجموعة هويات اجتماعية ينشئها أفراد أو منظمات لديهم روابط نتيجة التفاعل الاجتماعي، ويمثلها هيكل أو شكل ديناميكي لجماعة اجتماعية، وتعتمد دراسة الشبكات الاجتماعية على نظرية الشبكات مستخدمة بذلك المنحنيات، والتحليل السوسيولوجي هو مجال دراسة الشبكات الاجتماعية، وهي تنشأ من أجل توسيع وتفعيل العلاقات المهنية أو علاقات الصداقة"٣.

---

١ ـ مراد السبعي، ، استخدام التواصل الاجتماعي وأثره على القيم، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ٢٠١٤، ص ٢٣ .

٢ ـ حسن السوداني ـ محمد المنصور، شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على جمهور المتلقين، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان ، ط١، ٢٠١٦م ، ص٢٥.

٣ ـ مرسي مشري، "شبكات التواصل الرقمية نظرة في الوظائف"، المستقبل العربي، العدد ٣٩٥، ك٢، ٢٠١٢م، ص ١٥٠.

وتعرف شبكات التواصل الاجتماعي كذلك بأنها " مجتمعات يتفاعل فيها الناس من خلال المحادثات، والأكثر من ذلك أن الأفراد يستطيعون أن يتحدثوا إلى بعضهم البعض، وأنه هذه الشبكات لا تستخدم فقط لحاجات الأفراد بل تستخدم أيضا للعلاقات وشركات التسويق فضلا عن المؤسسات غير الربحية وغيرها من المنظمات"١.

كما تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي منظومة من الشبكات الإلكترونية عبر الإنترنت تتيح للمشترك فيها إنشاء موقع خاص به ومن ثم ربطه من خال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات نفسها أو تجمعه مع أصدقاء الجامعة أو الثانوية أو غير ذلك، وهو أيضا مصطلح يطلق على مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت ظهرت مع الجيل الثاني «للويب »، الذي يتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أو شبكات انتماء بلد، جامعة، شركة،...، كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر من إرسال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض"٢.

---

١ ـ نورا بنداري عبد الحميد فايد، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تجنيد أعضاء التنظيمات الإرهابية : دراسة حالة داعش ٢٠١٣ ـ ٢٠١٦ نقلا عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ببرلين، ألمانيا.

٢ ـ ليلى أحمد الجرار، الفيس بوك و الشباب العربي، عمان: مكتبة الفلاح، ٢٠١٢م، ص٣٤.

٥ ـ أثار التقنيات التكنلوجية على المجتمع:

" من الواضح حجم التغير الحاصل على الأطر الاجتماعية، فالمجال الاجتماعي ليس بمنأى عن المجالات الأخرى التي تطورت بفضل التكنولوجيا كالصناعة والتجارة والاقتصاد والتعليم، ما يحتم تأثر النظم الاجتماعية بهذه الموجة التكنولوجية. غير أن ما يثير الدهشة هو السرعة في هذا التحول، فالبشرية لم تعرف طفرات اجتماعية مماثلة من حيث السرعة والتكيف كما عرفته مع تكنولوجيا المعلومات الجديدة. فعلى مر العصور وعلى مختلف الحضارات التي عاشتها البشرية، كان تقبل هذه الأخيرة من طرف المجتمعات يتم على مراحل، وكان التغير يقتضي سلسلة من التحديثات البسيطة التي تحترم المبادئ الوظيفية في المجتمع، فكانت في معظم الأحيان لا تلغي العناصر الفاعلة في المجتمع، وتمزج القيم الأساسية للمجتمع مع العناصر الجديدة الوافدة في سيمفونية متناغمة بدل استبدالها وإلغائها نهائيا. هذا ما لا يحدث مع الموجة الأخيرة للتكنولوجيا الحديثة التي بدت في منظور معارضيها كموجة التسونامي التي تظهر صدفة ولا تمنح الوقت للتفاوض منذرة بتغييرات جذرية قد لا تخطر على البال. في حين يراها مؤيدوها أنها مرحلة عادية ضمن التغيرات الطبيعية للأنظمة الاجتماعية التي عرفتها البشرية منذ البدايات القبلية لها"١.

وتعمل تكنولوجيا الحديثة وخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة " على تقديم المعلومات المتعددة والمتنوعة والتي من ابرز ميزاته الضخامة على أن هدا الاتصال الرقمي والانفجار ألمعلوماتي والمعرفي جاء نتاجا للتطور الغير مسبوق في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي استفاد منها الاتصال الرقمي وساهم في تعميم من ثورة المعلومات وانتشارها والتي غطت كل المجالات"٢

---

١ ـ أحمد رمزي، تطور التقنيات من الوجود البشري إلى عصر التكنولوجيا، دار القلم، المملكة المغربية، ٢٠١٥م. ص٢٦.

٢ ـ محمد شطاح ،القنوات الفضائية وتأثيرها على القيم الاجتماعية والثقافية والسلوكية لدي الشباب الجزائري ،دراسة ميدانية، دار الهدى، ٢٠٠٢م، ص٢٩.

٦ ـ العولمة ومنظومة القيم:

شكلت العولمة واحدة من أهم التحولات البنيوية في العصر الحديث، ذلك انها غيرت أنماط التفاعل فيما بين الدول والمجتمعات والاقتصادات على المستوى العالمي. وتعرف العولمة بأنها عملية تعزيز الترابط والاعتماد المتبادل بين دول العالم من خلال التبادل السلعي، ورؤوس الأموال، والمعلومات، والأفكار عبر الحدود الوطنية. وعلى الرغم من الجدل الدائر حول ايجابياتها وسلبياتها، تظل العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد تؤثر في الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية.

ولمعرفة ظاهرة العولمة بصورة جيداً لابد من تعريفها، كي لا نختلط المفاهيم. " العولمة هي الترجمة لكلمة Globalization والمشتقة من كلمة Globe أي الكرة، والمقصود هنا الكرة الأرضية، ويتحدث علماء الاجتماع في مجال التحدث عن Global Culture "الثقافة العالمية"، و"Globalization" اصطلاحاً باللغة اللاتينية تدل على مشروع لمركزة العالم في حضارة واحدة.

واصطلاحا تشير العولمة إلى شيئين معاً، انكماش العالم وازدياد الوعي بالعالم ككل، وحسب تعريف روبرتسون للعولمة فإنها تعني تشكيل وبلورة العالم له بوصفه موضعاً واحداً، وظهوراً لحالة إنسانية عالمية واحدة"١.

أما صندوق النقد الدولي فأنه يعر العولمة بأنها " التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله"٢.

وتعرف العولمة كذلك بأنها " هي مرحلة من مراحل التفكير الانساني في العالم المعاصر بدأت بالحداثة، ما بعد الحداثة، العالمية، ثم العولمة ونحن الان في مرحلة الامركة، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الكوكبة، نسبة الى كوكب الارض ثم يتطلعون بعد ذلك الى مرحلة الكونية"٣. وتعرف العولمة ايضا " العولمة مجموعة الظواهر

---

١ ـ بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة رؤية نقدية، العربي للنشر والتوزيع ، ص٩٢.

٢ ـ فضل الله محمد اسماعيل، العولمة السياسية انعكاساتها وكيفية التعامل معها، بستان المعرفة، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٠م ،ص١١.

٣ ـ عبد الرحمن خليفة، العولمة وعصر متغير، الاسكندرية، ١٩٩٨م، ص٣٣.

والمتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية التي تمتد تفاعلاتها وأبعادها وتأثيراتها لتشمل مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة"١.

وتتخذ العلاقة فيما بين العولمة والقيم بصورة عامة ثلاثة مسارات رئيسة على مستوى الرؤية النظرية:

١. مسار الانفصال:

حيث تفهم العولمة كنظام منفصل عن القيم، أي نظامًا لا قيميًا. يُستدل على هذه الرؤية من خلال خطاب الأزمة السائد، الذي يتضمن مفاهيم مثل: أزمة القيم، انعدام المعايير، انحدار الحضارة الغربية، أزمة المعنى، موت الإنسان، نهاية العقل، وصدام القيم. تعكس هذه المصطلحات ما يُعرف بـ"الخواء القيمي" الذي يتسم به نظام العولمة. في هذا السياق، لا تُعتبر العولمة نظامًا معرفيًا أو حضاريًا جديدًا، بل تُوصف كحالة تاريخية طارئة، إذ أن انعدام القيم الجوهرية فيها يجعلها مناقضة لفلسفة الحضارة ذاتها، التي تقوم بالأساس على منظومة قيمية متكاملة. حتى أن بعض المختصين يعرف العولمة فيقول " العولمة تتعامل مع الإنسان كفرد مقطوع الجذور والصلة بينه وبين أي انتماء إلى أي دين أو قومية، وهي تريد أن تتعامل مع وكلائها من السماسرة "٢.

ومن جهة أخرى نجد أن " الطرف القوي يحاول نشر مفاهيمه القيمية الخاصة وفرضها على الطرف الضعيف، غير آبه بخصوصية الآخر. بل يحاول إخضاع أفكاره، عبر الأجيال الناشئة، إلى ما يريده، ويحاول التسلل إلى العقول والمناهج والقناعات التي يؤمن بها وتغييرها، والتدخل في مسارها، لأن ثقافة الأمم وأفكار شعوبها وقناعات أبنائها هي اللبنة الأساسية في صنع حضارته"٣.

---

١ ـ حسنين توفيق ابراهيم، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسية، عالم الفكر، العدد ٢، مجلد ٢٨، ١٩٩٩م، ص ١٨٦.

٢ ـ محمد إبراهيم مبروك (مؤلف جماعي)، الإسلام والعولمة ،الدار القومية للنشر، مصر، ١٩٩٩م، ص٦٤.

٣ ـ ياسين السيد، العالمية والعولمة، القاهرة، دار نهضة مصر، ٢٠٠٠م،ص٤٧-٤٨ .

٢. مسار الاتصال:

ترى هذه الرؤية أن العولمة نظام متكامل مع منظومة قيمية محددة، أو حامل لقيم مميزة. وقد تتجسد هذه القيم في :

- قيم الحضارة الغربية (كالعلمانية، الليبرالية، والفردانية).
- القيم الأمريكية بشكل خاص (في إطار مفهوم "الأمركة").
- القيم الكونية التي نتجت عن التطور التاريخي للإنسانية (ضمن إطار "الكوكبة").

وبحسب (فيليب مورو ديفارج)(Moreau Defarges Philippe)

" أن العولمة غرور العالم وتضع جميع المعتقدات موضع المنافسة، وتقيم سوقاً كوكبية للقيم والمعتقدات والإيديولوجيات وتقضي على كل مصادر التعصب وتتيح لكل شخص أن يصلح معتقده "١.

اما المفكر الفرنسي (برتران بادي) فأنه يرى " أن العولمة عملية تؤدي إلى قيام نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع توقع إدماج مجموع الإنسانية ضمنه" ٢.

وهنالك من المختصين من يستند على بعض الايجابيات التي تتمتع بها العولمة للأثبات بأنها نظام يتحلى بالقيم يسعى لآن يكون نظاما قيميا متكاملا . " ان أبرز ايجابيات العولمة هي التركيز على قيم العدل وحقوق الانسان والقانون والشرعية الدولية في سياق التوجهات العالمية الجديدة. وكل المواقف المؤيدة للعولمة أو المضادة لها تحمل جزءا من الحقيقة، أن العولمة تؤدي الى تعظيم الانتاج، كما تمثل العولمة تقدما في بعض القدرات الانسانية في المعرفة والسيطرة على الطبيعة، وفي بعض انواع التنظيم السياسي والاجتماعي، وفي بعض أنواع الإنتاج العالمي والفني"٣.

---

١ ـ محمد غربي،« تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي » ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، ص ٢٣.

٢ ـ محمد غربي، المصدر السابق، ص ٢٢.

٣ ـ مصطفى دسوقي كوسية، العولمة وأثرها عمى التنشئة الاجتماعية في العالم الأسلامي، في: مجلة الوعى الإسلامي ، شركة المنى للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت، السنة ٣٥ ، العدد ٣٩٨ ، ١٩٩٩م ،ص ٥٤.

٣. مسار التوسط:

تجمع هذه الرؤية بين عناصر من الرؤيتين السابقتين، حيث تعترف بوجود نظام قيمي مرتبط بالعولمة، لكنها تشدد على ضرورة إصلاح هذا النظام وتخليقه أخلاقيًا. تُعرف هذه المقاربة ضمن الخطاب الفكري بـ" أخلاقيات العولمة"، التي تتبناها النخب الدينية وبعض الفلاسفة الغربيين.

وبقدر ما ساهمت العولمة " في تحلل الدولة الوطنية وتفكيك برامجها التقليدية في المنطقة العربية من دون أن تقدم بديلا آخر لها سوى الفوضى، وسطو كل صاحب سلطة أو موقع في الدولة والمجتمع على ما يقع تحت يديه من موارد مادية ومعنوية، وتجييرها لحسابه الخاص وحساب عائلته وعشيرته، فتحت الباب أيضا أمام تحلل مماثل لثقافة الحداثة الوطنية وانحسار مضطرد للنفوذ الواسع الذي كانت القيم المرتبطة بها قد أحرزته في العقود الطويلة السابقة. ولا شك أن انتشار أفكار الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم العربي، بعد غياب طويل، يدين بقسط كبير منه إلى انحسار هذه الثقافة الوطنية ـ القومية وقيمها التي تحدثنا عنها. وقد شكلت استعادة الفكرة الديمقراطية نافذة للتواصل مع العالم وجزئا من العولمة الثقافية التي ساهمت في وضع العالم العربي على المستوى نفسه من تبدل التوجهات الفكرية العالمية"[١].

سرعان ما تحول مصطلح العولمة من مجرد مصطلح في عالم السياسة، الى ظاهرة عالمية أعادت ترتيب خرطة العالم الجيوسياسية، ليكون لها التأثير الاكبر في بنية العالم الاساسية، مما استلزم تغيير الكثير من المفاهيم الية كبيرة والاساسية في حقل العلوم السياسية، وذلك جراء ظروف موضوعية استوجبت اعادة فهم مجموعة من المفاهيم مثل الدولة، والسيادة، والمواطنة. ومن البديهي أن هكذا نظام أحدث ثورة في عالم السياسة أن تكون فيه مجموعة من الثغرات والسلبيات كما أن فيه الايجابيات.

لذا لا يمكن أن يتم تصنيف العولمة على انها خير محض أو شر مطلق، بل هي نظام فيه من النقيضين نصيب.

---

١ ـ مايك فيذرستون، ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحداثة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٧٨.

المطلب الثاني

العلاقة بين الامن السيبراني والمواطنة والانتماء الوطني

لقد أحدثت الثورة في تقنيات المعلومات والعولمة، تحولاً جذرياً في المفهوم التقليدي السائد للمواطنة، لتنتقل من فضاء الحدود الجغرافية المتعارف عليها منذ زمان، إلى رحاب المواطنة الرقمية. مواطنة الفضاء المفتوح وفي الوقت الذي كانت فيه المواطنة في أصلها تُعنى بمنظومة الحقوق، الواجبات، والولاء للدولة فهي رابطة قانونية واجتماعية بين الفرد والدولة، بما يحقق التوازن والتنمية، فإن المجتمعات الافتراضية فرضت محددات جديدة للمواطنة لتكون القدرة على بناء وايجاد مجتمعات افتراضية إيجابية يسود فيها الحوار المنظَّم، واحترام الرأي والرأي الآخر، وتهدف المواطنة إلى تمكين الأفراد على شبكات التواصل من استخدام التقنيات المتاحة بوعي ومسؤولية. وهنا تبرز أهمية الالتزام بالأمن السيبراني لكونه أحد أهم الواجبات الوطنية الحديثة، ذلك أن القدرة على المحافظة وحماية البيانات الافتراضية، والتصدي لما يمكن التعرض له من تهديدات رقمية، لم تعد مجرد مهارة تقنية، بل أنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ابجديات الولاء والانتماء ولحماية أمن الوطن في العصر الفضاء المفتوح.

المواطنة Citizenship:

المواطنة اصطلاحا هي" الانتماء إلى طبقة اجتماعية أو جماعة مصالح أو طائفة دينية أو عضوية في أي مجتمع سياسي مستقل، التي تسهم في فكرة المشاركة السياسية، وحق المساهمة في تشكيل الإرادة العامة" ١.

أما الموسوعة العربية فأنها تعرف المواطنة بأنها: تعبير قويم يعني حب الفرد واخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن، ويوحي هذه المصطلح بتوحد الامة "٢. في حين أن الموسوعة الامريكية تعرف المواطنة بكونها " علاقة بين فرد ودولة تتضمن العضوية السياسية الكاملة للفرد في الدولة وولاءه التام لها "٣. وفي تعريف ثاني للمواطنة هنالك من يعرفها " بأنها الشعور الجمعي الذي يربط بين ابناء الجماعة ويملا قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل اقصى الجهد في سبيل بنائها والاستعداد للموت دفاعا عنها"٤.

كذلك هنالك من يعرف المواطنة بأنها " هي قيم وسلوك أي تربية وأدأب، وأخلاق وتكوين وذوق حضاري وتراث، مرتبط بقيم وثوابت المجتمع وفلسفته في الحياة فهي تتضمن حب الوطن والتعلق به، والفرد مدني بطبعه، يميل الى غيره وهو أبن بيئته، ومجتمعه فالمواطنة بهذا المعنى تتضمن التزامات اخلاقية، واجتماعية تجاه المجتمع والامة. فهي حقوق و واجبات ومبادرة الانسان ومسؤوليته تجاه نفسه وتجاه الجماعة التي ينتمي اليها، وهذه الحقوق والواجبات لا تمارس الا في مجتمع عادل وديموقراطي، يحرص على المساواة وتكافؤ الفرص وتحمل أعباء التضحية من أجل ترسيخ هذه المبادئ وحمايتها وفتح أفاق تحسين ممارستها، برؤية تتطلع الى المستقبل وبحماس لا تطغى فيه العاطفة، على العقل والحكمة"٥. وفي نهاية المطاف فأن المواطنة

---

١ ـ سيف محمد ولديب ، الدولة واشكالية المواطنة، دار المعرفة، عمان ، الأردن، ٢٠١٠م، ص٤٧.

٢ ـ محمود داود الربيعي ، المناهج التربوية المعاصرة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦ ، ص٣٥.

٣ ـ مجموعة المؤلفين، المواطنة والهوية العراقية عصف احتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجية، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ط ١، بيروت، لبنان، ٢٠١١م، ص١٣٣.

٤ ـ عبير بسيوني رضوان، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠.

٥ ـ تامر المغاوري الملاح، المواطنة الرقمية، السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧م ،ص٢٢.

هي " مجموعة القيم الانسانية والمعايير الحقوقية والقانونية المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، التي تمكن الفرد من الانخراط في مجتمع، والتفاعل معه ايجابا والمشاركة في أدارة شؤنه، وهو ما نطلق عليه مصطلح المواطنة العضوية"١. وتعرف المواطنة ايضا بأنها " اكتساب جملة من الحقوق مقابل اداء جملة من الواجبات، تقوم بين شخص طبيعي وأخر معنوي ممثلا في الدولة بكل أركانها، بمعنى انها الترجمة الواقعية لأحاسيس مشاعر الولاء والانتماء وفهم المواطن لحقوقه وواجباته"٢.

اذن وبعد ما تقدم من تعاريف للمواطنة وكما ورد في كتاب المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية " فإن المواطنة هي عملية مشاركة المواطنين جميعاً في الحياة السياسية العامة ، لمجتمعهم ودولتهم ، وتشكل بالتالي البنية الأساسية في النسيج الاجتماعي (المجتمعي) المتكامل ، بغض النظر عن الاختلافات بين المواطنين من حيث الطبقية والثقافية والسياسية والعقائدية ، يكون تماسك النسيج الاجتماعي في المجتمع ،عن طريق التقيد التام في الأنظمة والقوانين، وتحمل المسؤوليات، بما يسهم في استمرار وتقدم وازدهار هذا الوطن، وتضمن المواطنة في التالي الحقوق كل الافراد في العمل ، والعيش المشترك الآمن، في اطار التأخي والتعاون، والمساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية والجنسية"٣ ومع التوسع المتزايد الذي حصل في استخدام التقنيات الرقمية وتسارع تطور لأنظمة الاتصالات والمعلومات، ولا سيما ما يخص وسائل التواصل الاجتماعي، فقد أخذت أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي بالظهور، والتي عُرفت في الأدبيات المعاصرة بـ المجتمعات الافتراضية أو الرقمية. وفي هذا السياق برز مفهوم المواطنة الرقمية والذي يمثل امتداداً لمفهوم المواطنة التقليدية، لكنه تأسس على أبعاد مختلفة فهي ترتبط بالفضاء السيبراني. حيث ينظر إلى المواطنة الرقمية على أنها شكل من أشكال الهوية الاجتماعية المشتركة التي تتجاوز الكثير من الاعتبارات مثل الانتماء

---

١ ـ محمد عابد الجابري، الهوية .. العولمة .. المصالح القومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١١م، ص٢٧.

٢ ـ أماني غازي جرار، المواطنة العالمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١١م، ص ٤٢.

٣ ـ عيسى الشماس ، المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية، اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٨م، ص٤٣.

العرقي أو الديني أو النوعي، وتقوم المواطنة الرقمية على منظومة متكاملة من الحقوق والواجبات. ومن ثم فإن المواطن في العصر الرقمي اصبح مطالباً بامتلاك المهارات والمعارف الرقمية التي تؤهله للممارسة الواعية والرشيدة لأدواره الاجتماعية والسياسية، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات الانفتاح التكنولوجي والحفاظ على ثوابت الهوية والانتماء الوطني.

المواطنة الرقمية:

يعد المختصون المواطنة الرقمية إطارا مرجعياً ومحورياً في عملية إعداد أفراد يمتلكون القدرة على ادراك والالمام بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والإنسانية المتصلة بالتقنيات المعاصرة. ويتحقق ذلك كله من خلال الالتزام بالممارسات الآمنة، والاستخدام الواعي الرشيد الذي يقوم على الالتزام بالضوابط القانونية والمعايير الأخلاقية في التعامل مع المعلومات الرقمية. كما وتسهم المواطنة الرقمية في ترسيخ الأنماط السلوكية الأيجابية في توظيف التكنولوجيا الحديثة، لتتجلى في تنمية روح التعاون، وتعزيز ممارسات التعلم المستمر، والرفع من معدلات الإنتاجية، مع ما له من غرس الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية، الامر اذي يؤدي في المحصلة النهائية إلى المساهمة الفاعلة في بناء المجتمع وتطوير مقومات نهضته. وتعرف المواطنة الرقمية بكونها" مجموعة من القيم المتبعة في الاستخدام الأمثل والإيجابي للأدوات التكنولوجية الَّتي يحتاج إليها الطلبة بغض النظر عن فئاتهم العمرية ومستوياتهم الثقافية صغاراً وكباراً من أجل المساهمة في رقي أوطانهم وحمايتهم من سوء استخدامها"١. كما وتعرف المواطنة الرقمية ايضا بأنها "مجموعة من المعايير والمهارات وقواعد السلوك التي يحتاجها الفرد عند التعامل مع الوسائل التكنولوجية، لكي يحترم نفسه ويحترم الأخرين، ويتعلم التواصل مع الأخرين، ويحمي نفسه ويحمي الأخرين "٢. وتعرف المواطنة الرقمية ايضا بأنها " قواعد السلوك المعتمدة في استخدامات التكنلوجيا المتعددة مثل استخدامها من أجل التبادل الاليكتروني للمعلومات والمشاركة الالكترونية

---

١ ـ هادي طوالبة، المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية- دراسة تحليله، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد١٣، مايو، ٢٠١٧م، ص ٢٩١.

٢ ـ تامر الملاح، المواطنة الرقمية تحديات وآمال، مجلة كلية التربية جامعة الإسكندرية، ٢٠١٦م، ص٢٦.

الكاملة في المجتمع وشراء وبيع البضائع عبر الانترنت وغيرها"١ لذا فأن الباحث يرى بأن المواطنة الرقمية هي منظومة من القيم والضوابط التي ترشد الأفراد، صغارًا وكبارًا، إلى الاستخدام الواعي والمسؤول للتكنولوجيا. فهي تسعى إلى تعزيز استفادة المجتمع من فرص وإمكانات التقنيات الحديثة من جهة ، ومن جهة أخرى فأنها تسعى للحد من التحديات والمخاطر التي قد تترتب على سوء توظيفها. وبهذا المعنى، تمثل المواطنة الرقمية أداة لبناء علاقة متوازنة بين الفرد والتكنولوجيا، تُسهم في تقدم المجتمع وتنميته.

الانتماء الوطني:

يعتبر مفهوم الانتماء الوطني من المفاهيم التي يتم تداولها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، لما يحمله هذا المفهوم من دلالات سياسية واجتماعية وثقافية متشابكة. وبفعل التباين الثقافي والفوارق الاجتماعية بين الشعوب، فقد تعددت المؤشرات والمعايير التي تم اعتمادها في التعبير عن هذا الانتماء وتحديد مستوياته.

وعلى رغم ما يشهده المفهوم من تنوع في مظاهره وتجلياته، فإن هنالك حد أدنى من القيم والمعايير المشتركة التي غالباً ما تُشكل الأساس الجامع بين مختلف الثقافات، بما يضمن الحفاظ على وحدة الهوية الوطنية وتعزيز الروابط الجامعة بين أفراد المجتمع. ويعرف الانتماء الوطني بأنه "العلاقة الايجابية والحياتية التي تؤدي إلى التحقق المتبادل، تنتفي منها المنفعة، وترتقي إلى العطاء بالحد الذي يصل إلى التضحية عندما يتعرض الوطن لأي اعتداء"٢. وهنالك من يعرف الانتماء الوطني بأنه " اتجاه إيجابي مدعم بالحب، يستشعره الفرد تجاه وطنه، مؤكدا وجود ارتباط وانتساب نحو هذا الوطن، بأعتباره عضوا فيه، يشعر نحوه بالفخر، والولاء، ويعتز بهويته، وتوحده معه، ويكون منشغلا ومهموم بقضاياه، محافظا على مصالحه وثرواته، مراعيا الصالح العام،

---

١ ــ ناصر محمد عبيد الساعدي، هناء علي الضحوي، المواطنة الرقمية استراتيجية تعزيز المواطنة والاعتدال باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ٢٠١٨م، ص٢١.

٢ ـ أشرف أبو السعود، مشكلة الانتماء والولاء مظاهرها، أسبابها-علاجها، مكتبة الثقافة، القاهرة ،٢٠٠٦م، ص١٩٥.

ومشجعا ومسهما في الأعمال الجماعية، ومتفاعلا مع الاغلبية، لا يتخلى عن وطنه حتى وان اشتدت به الازمات"١. كذلك يعرف الانتماء الوطني "الانتساب لكيان ما، يكون الفرد متوحدا معه، مندمجا فيه بصفته عضو مقبول، وله شرف الانتساب إليه، ويشعر فيه بالأمان"٢ ويعرف الانتماء الوطني ايضا بأنه " الانتساب الحقيقي من الشخص لوطنه فكرًا من خلال التصرفات والأفعال، وقد يوصف أو يُعبر عنه بالجنسية، لأن الانتماء الوطني يرتكز على أساس فكرة التبادل بين الفرد والدولة في الحقوق والواجبات، مما يؤدي إلى إحساس روحي لدى الشخص أو المواطن بالرغبة في الانتماء إلى هذه الدولة قولًا وفعلًا، ونصرتها والدفاع عنها بكل ما يملك"٣.

أما العوامل التي تؤدي الى ضعف روح الانتماء الوطني فيما بين أفراد المجتمع فهي:٤

١ ـ " عدم توفر البيئة الآمنة للشباب لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

٢ ـ غياب المناخ الديمقراطي الحقيقي لمشاركة الجميع في تحقيق التنمية.

٣ ـ سيادة النزاعات السياسية المستمرة وما ينج عنيا ـ من ضعف لمبنية الاقتصادية.

٤ ـ عدم إشباع حاجات الشباب ماد يا واجتماعيا.

٥ ـ الفراغ الذي يتعرض له الشباب خاصة ذوي المؤهلات العلمية، الأمر الذي يجعله يعيش في حالة من الفراغ والصدمة والرفض للواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه.

٦ ـ فقدان الثقة من قبل الشباب بالسلطة السياسية الحاكمة.

---

١ ـ عثمان صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة، دراسة استكشافية، ٢٠٠٦م، ص ٧٣.

٢ ـ محمد قاسم عبدالله، الهوية الوطنية والانتماء وسلوك المواطنة الاساس النفسي التربوي في تشكلها، مركز الدراسات دمشق، ٢٠١٨م، ص ٥.

٣ ـ سميح الكراسنه ووليد مساعدة وعلي جبران وألاء الزعبي، الأنتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة النبوية، عمان، الاردن،٢٠١٠م، ص٣.

٤ ـ حسن مختار، قضايا واتجاهات معاصرة في المناهج وطرق التدريس، ط ١، مكة المكرمة، مطبعة بيادر، ٢٠٠٠م، ص٤.

٧ ـ الإحساس بالانتقاص والمهانة نتيجة عدم تقدير إمكانياتهم وقدراتهم. في الوقت الذي يتم فيه توفير بيئة آمنة ومشجعة لأصحاب النفوذ في السلطة وكذا لأبنائهم.

٨ ـ تناقض المفاهيمي والشعارات الوطنية التي يبثها الإعلام الرسمي مع الواقع الاجتماعي في ظل المعاناة والحرمان والقهر الذي يحيا فيه الشباب.

٩ ـ غياب الفرص المتساوية في الحقوق، مما شكل حدة في التفاوت الطبقي بين بعض الشباب، الأمر الذي خلق موقفا عدوانيا تجاه المجتمع والبيئة والأسرة والمحيط الذي يعيشه الشاب عامة".

إنّ الانتماء الوطني لا يمكن اختزاله في كونه شعوراً وجدانياً عابراً أو خطاباً إنشائياً يُرفع في المناسبات، بل يُمثل بُنية سياسية واجتماعية متكاملة، ترتبط بشكل مباشر بقدرة الدولة على استنهاض طاقات مواطنيها وتوظيفها في خدمة المصلحة العامة. فالانتماء الوطني لا يقاس بالانتساب اللفظي أو الادعاء الشكلي، وإنما يُترجم إلى التزام فعلي يُمارس عبر المشاركة الإيجابية في مؤسسات الدولة، وتحمل المسؤوليات الوطنية، والالتزام بالقوانين والأنظمة التي تُنظم العلاقة بين المواطن والدولة.

وعليه، فإن الانتماء الوطني يُمثل مسؤولية سياسية في جوهره، تتجاوز حدود الشعور الفردي لتُجسد في سلوك عملي يضمن استمرار الدولة ويعزز فاعليتها في تحقيق الأمن والتنمية والعدالة. ومن ثم، فأن أي قصور في ترجمة هذا الانتماء إلى التزامات واقعية، يعني خللاً في منظومة المواطنة ومخاطرة بمصالح الدولة العليا.

١ ـ الأمن السيبراني والأمن القومي:

أدى التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الى حدوث تشابك واسع في مختلف المجالات مما أدى إلى نشوء فضاء جديد للتفاعل بين الأفراد والمجتمعات والدول، عُرف بالفضاء السيبراني.

ويتسم هذا الفضاء بالسرعة في التطور وغموض في طبيعته، ليشكل مصدراً للمخاطر والتهديدات ذات الأبعاد الاستراتيجية، والتي انعكست بدورها على الأمن القومي للدول. ولقد أسهمت هذه التحولات في إعادة صياغة مفاهيم القوة والصراع والحرب، وربطها بالبعد السيبراني بوصفه الساحة الجديدة للتنافس والمواجهة. ومع بروز الأمن السيبراني كعنصر محوري في بنية الأمن القومي، سارعت الكثير من الدول، إلى إنشاء مؤسسات وهيئات مدنية وعسكرية متخصصة، كما وعمدت الى سن التشريعات القانونية، وصياغة الاستراتيجيات الوطنية لمواجهة التهديدات الحالية والمحتملة في هذا المجال. كما وعملت الدول على تعزيز

التعاون على المستويين الإقليمي والدولي من أجل إرساء فضاء سيبراني يتسم بالأمن والاستقرار.

" إن العلاقة بين الأمن السيبراني والأمن القومي تزداد كلما زاد نقل المحتوى المعلوماتي والعسكري والامني والفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والخدمي والعلمي والبحثي إلى الفضاء السيبراني، خاصة مع التسارع في تبني الحكومات الإلكترونية والمدن الذكية في العديد من الدول، واتساع نطاق وعدد مستخدمي الأنترنت في العالم، والثورة الكبرى في أنترنت الأشياء، حيث أصبحت قواعد البيانات القومية في حالة انكشاف خارجي، اضافة الى حملات الدعاية والمعلومات المضللة ونشر الشائعات أو الدعوة لأعمال تحريضية أو دعم المعارضة أو الأقليات، مما يساهم في تلاشي سيادة الدولة ويشكك في. قدرتها على الحفاظ على أمنها القومي"١.

١ ـ التهديدات السيبرانية على السياسة الدولية:

" تحولت المخاطر السيبرانية بما تمثله من تهديد لفرد والمجتمع والدولة إلى مسألة تدرج على لوائح الطوارئ الدولية، وكان الاتحاد الدولي للعلماء قد أدرجها على لائحة اهتماماته، كواحدة من المسائل التي لابد من معالجتها قبل أن تتحول إلى سبب لاندلاع حروب ووقوع كوارث تهدد الإنسانية جمعاء ودون تمييز بين الدول المتقدمة تكنولوجيا أو تلك الأقل تقدما"٢. ومع تنامي" الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم برز الفضاء الإلكتروني أو السيبراني (Cyber Space). كساحة للصراع العالمي، ومع ظهور هذا الفضاء واجهت المفاهيم التقليدية، مثل الصراع، وأمن الدولة، والقوة الكمية، والسيادة، تحديات واضحة، خاصة من جهة تعاملها مع طبيعة التفاعلات في هذا الفضاء الافتراضي"٣ لقد اصبحت الدول والحكومات تنظر للأمن السيبراني " كرافد جديد للأمن القومي وجزء من الأمن الإقليمي، بما أن العلاقة بين الأمن والتكنولوجيا علاقة متزايدة مع إمكانية تعرض المصالح الأستراتيجية ذات الطبيعة الإلكترونية إلى مخاطر إلكترونية، الأمر الذي يهدد بتحول الفضاء الإلكتروني لوسيط ومصدر لأدوات جديدة للصراع الدولي المتعدد الأطراف ودورها

---

١ ـ إيهاب خليفة، القوة الإلكترونية: كيف يمكن ان تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنت، دار العربي، ٢٠١٧م، ص ٥٤.

٢ ـ منى الأشقر جبور، " السيبرانية هاجس العصر" جامعة الدول العربية ،مجلس وزارة العدل العرب، ص ٤٨.

3 Cyber Troops And Net War : The Profession Of Arms In The Information Age ،Arsenio Gumhad .War College Series , New York ,2015,p55-57،

في تغذية التوترات الدولية، و ارتبط الأمن السيبراني بالأمن الإقليمي فلكما زادت الدولة تطورا قل احتمال تعرضها للتهديد"١ في ظل هذه التهديدات المستحدثة، أصبحت الدول ترى بأن الأمن السيبراني لا بد أن يكون جزءاً أساسيا من استراتيجيات الأمن القومي، الامر الذي أدى الى تزايد الاهتمام به على الساحة الدولية، لأن الامن السيبراني لم يعد يقتصر على الجرائم الإلكترونية العادية وحسب، بل تحول إلى أداة فاعلة ومؤثرة في فرض النفوذ والتأثير على السلم والأمن العالميين.

٢ ـ التهديدات السيبرانية عسكريا :

أضحت الحروب السيبرانية في عصر المعلومات أداة للصراع والمواجهة ووسيلةً لفرض الإرادات السياسية والعسكرية، حيث يشكّل الفضاء السيبراني الميدان الرئيس لهذا النمط من النزاعات. ورغم ما يتسم به هذا النوع من الحروب من تطور تقني وطابع معلوماتي وإلكتروني يميزه عن الأشكال التقليدية من حيث أساليب المواجهة ووسائلها، فإنّه ما يزال محتفظًا بالمبادئ والأهداف والخلفيات السياسية ذاتها التي تقوم عليها الحروب التقليدية. حتى" أصبح الفضاء السيبراني لا يختلف عن الفضاءات الأخرى الجوية والبرية والبحرية والفضائية فيما يتعلق بمبادئ الحرب وخصائص القوة، بحيث أصبحت العقيدة العسكرية هي السارية ضمن نطاقه، والتي ترتكز على اللامركزية في التنفيذ والمركزية في السيطرة"٢. ومن تداعيات التهديدات السيبرانية.

أ ـ " اتلاف المعلومات او تغييرها: ويقصد به القدرة على الوصول الى المعلومات التي يمتلكها الخصم من. خلال شبكة الانترنت والقيام بعمليات تغيير لتلك البيانات او إتلافها دون علم الخصم وهذا النوع يهدف الى تضليل الخصم.

---

١ ـ نورة شلوش ، القرصنة لإلكترونية في الفضاء السيبراني التهديد المتصاعد من الدول، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد (٨) ، العدد ٩، ٢٠١٨م ، ص ١٧٩.

٢ ـ بهاء عدنان السعبري، العناصر التقنية للتهديد الإلكتروني. مجلة مركز دراسات الكوفة. العدد ٥٧، ٢٠٢٠م، ص٤٢٣،

ب ـ تدمير المعلومات: وهو أشد أنواع التهديد إذ يتم مسح وتدمير كافة المعلومات والبيانات الموجودة على الشبكة او الأجهزة"١.

ت ـ التجسس: تعني التجسس على شبكات الخصم دون أن يصاحب ذلك تدمير ويكون الهدف من ذلك الحصول على المعلومات المهمة. " فالتجسس السيبراني يعتبر من الأساليب التي تلجأ إليها التنظيمات الإجرامية والإرهابية لجمع معلومات حول المؤسسات والقطاعات الحكومية ليتم استخدامها بهدف الإضرار بالمجتمع ومصالحه"٢.

كما و" يشهد الفضاء السيبراني محاولات سيطرة واسعة على المؤسسات الحيوية للدولة عن طريق أستخدام أسلحة معلوماتية ضد المنشآت المدنية والعسكرية وأنظمة الدولة ومؤسساتها، بهدف تعطيل عملها بشكل يمثل تهديدا مباشرا بأمنها القومي، من خلال تدمير بنيتها التحتية المعلوماتية العسكرية والمدنية والاقتصادية والسياسية، فتشل عن القدرة على صنع القرار والسيطرة والهجوم على الأنظمة الدفاعية للدولة المهاجمة"٣.

ث ـ هجمات الحرمان من الخدمة: " حيث يتم إطلاق حزمة كبيرة من الطلبات والمهمات على خوادم الضحية بصورة تفوق قدرة الخادم أو الجهاز على معالجتها والاستجابة لها، مما يؤدي إلى توقفه بصورة جزئية أو كلية أو إبطاء عمله، وهذاما يسبب ضرر للمستخدم النهائي"٤.

---

١ ـ محمد مختار، "هل يمكن أن تتجنب الدول مخاطر الهجمات الإلكترونية ؟، مفاهيم لمستقبل"، ملحق شهري يصدر مع دورية اتجاهات الاحداث، العدد٦، مركز المستقبل للأبحاث الدراسات المتقدمة، ابوظبي، يناير ٢٠١٥م، ص ٥.

٢ ـ أميرة عبد العظيم محمد عبد الجواد، المخاطر السيبرانية وسبل مواجهتها في القانون الدولي العام، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، المجلد ٣٥ ، العدد ٠٣ ، مصر، ٢٠٢٠م، ص ٤١٥.

٣ ـ نورة شلوش، القرصنة الإلكترونية في الفضاء السيبراني التهديد المتصاعد لأمن الدول. مجلة مركز بابل للدراسات الأساسية. المجلد ٠٨، العدد ٠٢، ٢٠١٥م، ص١٩٩.

٤ ـ محمد مختار، "هل يمكن للدول أن تتجنب مخاطر الهجمات الإلكترونية؟"، مفاهيم المستقبل، العدد ٦، مركز المستقبل للأبحاث والتطوير، ٢٠١٥م، ص ٥.

٣ ـ التهديدات السيبرانية الاقتصادية:

إن التنامي المتسارع في الطلب على السلع والخدمات في مجال الأمن السيبراني انعكس وبشكل مباشر على شركات الإنتاج ومنها شركات تصنيع الأسلحة والخدمات العسكرية، مما أسهم في نشوء ما يُعرف بـ "سوق الأمن السيبراني". ويشتمل هذا السوق على تطوير منتجات وخدمات موجهة للتطبيقات الهجومية والدفاعية، حيث توظَّف هذه التطبيقات بصورة أساسية في الأنشطة الحكومية والعسكرية، ويشار إليها في بعض الأحيان بمصطلح "الأسلحة الإلكترونية". " لقد أصبحت الأنترنت أساساً للمعاملات التجارية والدالية والاقتصادية، كما يتم استعمال الحواسيب في تسيير وتطوير الصناعات وتحريك الاقتصاد، وأصبح الكل مترابط عبر شبكات الكمبيوتر، لشا يستدعي الحديث عن أهمية برقيق الأمن السيبراني في المجال الاقتصادي" ١

كذلك " يتضمن الأمن السيبراني القدرة على التحكم في الوصول إلى نظم الشبكة والمعلومات التي تحتوي عليها، كما يعني أيضاً القدرة في الحفاظ على سرية الفضاء الإلكترونية وسلامته وتوافره، وضمان حماية نظم الكمبيوتر والبيانات من التداخل عبر الأنترنت. وبالتالي قد يكون لانعدام الأمن السيبراني تأثير على الاقتصاد ككل، لذلك ينطوي الأمن السيبراني على أبعاد أمنية وطنية ودولية"٢

٤ ـ التهديدات السيبرانية السياسية:

تزداد حدة الصراع السيبراني يوما بعد اخر ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل الرئيسة، أبرزها التنامي المستمر لارتباط العالم بالفضاء السيبراني، وما يترتب على ذلك من ارتفاع احتمالية تعرض البنى التحتية العالمية للمعلومات الى هجمات سيبرانية، ومن جهة أخرى، فأن دخول الفاعلين من غير الدول إلى هذا المجال وتوظيفهم للأدوات الرقمية اسهم وبشكل كبير في تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية، وإحداث تحولات جوهرية في طبيعة التهديدات. يُضاف إلى ذلك كله أن هذه التطورات اصبحت تشكل تحدياً مباشراً لمفهوم السيادة الوطنية، حيث أصبح الفضاء السيبراني المجال الذي تتقاطع فيه مصالح الدول والجهات غير

---

1 Felici, Massimo & Wainwright, Nick & Cavallini, Simona & Bisogni, Fabio, What's New in the Economics of Cybersecurity?, IEEE Security & Privacy, V14, N 3, 25 May 2016, p.p.11-13.

٢ ـ حسين قوادرة ، منى كحلوش، التداعيات الاقتصادية لحرب المعلومات السيبرانية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة خيدر، بسكرة، المجلد ٠٥، العدد ٠١، الجزائر، أفريل ٢٠٢١م، ص. ٢٢٥.

الحكومية على النحو الذي يقلل من قدرة الدولة في فرض سيطرتها بصورة كاملة على فضائها المعلوماتي.

هذا " وقد أثرت المتغيرات الإقليمية والدولية على مصادر قوة الدولة وأشكالها، فإلى جانب القوة الصلبة والتي تتمثل في القدرات العسكرية والاقتصادية، تزايد الاهتمام بالأبعاد غير المادية للقوة، ومن ثم برز مفهوم جديد للقوة ألا وهو القوة الناعمة التي تعتمد على جاذبية النموذج والتأثير، ومع ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظهر شكل جديد من أشكال القوة وهو القوة السيبرانية وهي أحد العناصر الأساسية للأمن السيبراني والتي أصبح لها تأثير كبير على المستوى الدولي والمحلي. نظراً لانتشار هذه القوة بين عدد أكبر من الفاعلين من الدول ومن غيرها، وهو ما أدى إلى حدوث تغيرات استراتيجية في موازين القوى في العلاقات الدولية"١

وذات السياق " يجب أن ال ننسى استخدام هذه المواقع من طرف الحركات الإرهابية لتجنيد أفرادها وجمع التمويل لعملياتها، وآلية الاتصال بينها كأفراد وكجماعات، وهو ما استوجب على الدول لعمل على حماية أمنها من التهديدات والمخاطر لتي قد تتعرض لها من خلال شبكة الأنترنت"٢.

التهديدات السيبرانية المجتمعية:

"تتجسد التهديدات السيبرانية في تأثير المخاطر الأجتماعية وفي تشكيل بنية المجتمع ابرزها زيادة الجرائم المستحدثة و استهداف الأمن القومي وهز الثقة في الحكومة واجهزة الدولة المختلفة عبر تهديد البنى التحتية والقيم والأخلاق، كما أن انتشار المخاطر في مختلف الدول يجعلها تنتشر وتتمدد دون القدرة على إخضاعها للسيطرة بواسطة العو لمة وانسيابية التدفق وتخطي الحدود القومية التي عملت على تو سيع نطاق عدم الامان المصطنع، ومع تفاقم المخاطر مقابل الفرص فإن مجتمع المخاطر بات يعيش حالة من الشك و عدم الامان

---

١ ـ محمود أحمد جلال، أثر التهديدات غير التقليدية للأمن على العلاقات الدولية المعاصرة: الأمن السيبراني في الشرق الأوسط حالة دراسة من ٢٠٢٠ ـ ٢٠١٠ ، المؤتمر الدولي الموسوم ب مستقبل منطقة الشرق الأوسط رؤية مصر، ٢٠٣٠ ، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، القاهرة، مصر، ٢٠١٩م، ص٨٣.

٢ ـ سمير بارة، الأمن السيبراني (Security cyber) في الجزائر: السياسات والمؤسسات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد ٠٤ ،جويلية ٢٠١٧م، ص٢٦٣.

وفقدان اليقين بإمكاناته ومقدرته على مواجهة تلك المخاطر والتحكم فيها"١ " لقد ازداد اهتمام دول العالم بدور المؤسسات التربوية نظرا لدورها في إعداد المعلمين بشكل يمكنهم من التعامل و التطورات التكنولوجية كافة التي من المتوقع ان تصل إلى آفاق أبعد، وما يتطلبه هذا التعامل من ادراك وافي بالأمن السيبراني، إذ هناك مسؤولية مزدوجة تقع على عاتق المعلمين في عصر الثورة المعلوماتية يتعلق الأول منها بضرورة الوعي بالأمن السيبراني بوصفه من الأمور اللازمة لكل مستخدم للإنترنت بشكل عام، أما الثاني يتعلق بدور المعلم المهم في إعداد الطلبة وتوعيتهم بمخاطر الأمن السيبراني وانتهاكاته"٢ " يرتبط الأمن السيبراني بالخصوص بشبكات التواصل الإجتماعي التي تسمح وتتيح جمع المعلومات المتعلقة بالأفراد والتي تسمى "الهندسة الأجتماعية" من خلال معرفة تطلعاتهم السياسية والاجتماعية واستغلالها"٣ تُصنف الهجمات السيبرانية بكونها من الجرائم المستحدثة التي برزت نتيجة للتطور التكنولوجي المتسارع، حيث أصبحت تمثل ظاهرة يومية في واقعنا المعاصر. ولقد اعتمدت الدول على هذه الهجمات كأداة هجومية تستهدف من خلالها انظمة المعلومات للخصم بهدف إضعافها أو التأثير فيها، وفي ذات الوقت يتم اللجوء الى الهجمات السيبرانية كوسيلة دفاعية لحماية أنظمتها المعلوماتية الوطنية. غير أن هنالك اشكالية اساسية تتمثل في صعوبة تكييف هكذا نوع من الهجمات ضمن الإطار التقليدي لقانون الحرب أو قانون النزاعات المسلحة، فضلاً عن التعقيدات في تحديد النظام القانوني الواجب التطبيق، سواء تعلق امر الهجمات السيبرانية بالقانون الدولي المنظم للعلاقات بين الدول، أو تعلقها بالقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، لاسيما في ضوء تحديد المسؤولية الدولية الناشئة عن تلك الهجمات.

---

١ ـ أوليرش بك، مجتمع المخاطر العالمي بحث عن الأمان المفقود. ترجمة: علاء عادل. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣م، ص٢٣.

٢ ـ فاطمة يوسف المنتشري ورنده الحريري، .درجة و عي معلمات المرحلة المتوسطة بالأمن السيبراني في المدارس العامة بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمات. المجلة العربية للتربية النوعية. العدد (١١٥) الرياض، السعودية: المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب،٢٠٢٠م، ص ٢٩.

٣ ـ حسين ربيعي ، الحروب السيبرانية "المخاطر واستراتيجيات تحقيق الأمن السيبراني الدولي والداخلي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة الخوة منتوري، قسنطينة، المجلد ٠٧ ،العدد ٠٢ ،٢٠٢٢م، ص ١٨٠.

الفصل الثاني / المنظومة القيمية للمجتمع العراقي

المبحث الاول / المنظومة القيمية للمجتمع العراقي ما قبل ٢٠٠٣م

المبحث الثاني / المنظومة القيمية للمجتمع العراقي ما بعد ٢٠٠٣م

لطالما كان المجتمع العراقي يمثل نموذجاً استثنائياً في التمازج الحضاري والإنساني، فمنذ فجر التاريخ، كانت ارض العراق مهداً لأعرق واقدم الحضارات وموطناً للتعددية القومية والأثنية، حيث تلاحمت على ضفاف نهريه دجلة والفرات خطى الآشوريين والبابليين والكلدانيين. وعلى الرغم من تعاقب العصور وتبدل الخارطة السياسية والجغرافية للبلد، فقد واصل النسيج الاجتماعي في العراق تطوره متأثراً بالتحولات الكبرى التي مر بها، لا سيما بعد دخول الإسلام لهذا البلد، الامر الذي أدى الى ان يغتني المجتمع العراقي بتنوع مذهبي وقومي ولغوي، ومن رحم ذلك التنوع الثري، انبثقت المنظومة القيمية والأخلاقية لهذا المجتمع، والتي لم تكن وليدة الصدفة، بلهي منظومة استمدت صلابتها من روافد أساسية هي الارث الحضاري والإرث الاسلامي والاعراف والتقاليد المتوارثة. ولم تكن المنظومة القيمية في المجتمع العراقي يوماً عبارة عن تقاليد وأعراف عابرة، بل لطالما كانت تلك المنظومة بمثابة الدرع الحصين والقوة التي ساعدت في بناء الإنسان العراقي، والعمل على صقل شخصيته، ومنحته القدرة على الصمود، وتحدي، مختلف الظروف وأصعب التحديات التي مرت على البلد عبر تاريخه الطويل.

المبحث الاول / المنظومة القيمية للمجتمع العراقي ما قبل ٢٠٠٣م

يمثل المجتمع العراقي في المرحلة التي سبقت العام ٢٠٠٣م. نموذجاً متميزا للمجتمعات، التي واجهت مجموعة من الظروف التاريخية والسياسية بالغة التعقيد، من دون أن تفقد هويتها الجامعة أو تماسكها الإنساني. فعلى الرغم من التنوع القومي والديني والمذهبي الذي يتميز به المجتمع العراقي ، إلّا أن الإطار العام الضابط للعلاقات الاجتماعية، كان محكوم برابطة وطنية متينة، وثقافة مجتمعية عابرة لحاجز الانتماءات الفرعية. فلقد عاش الشعب العراقي في الأحياء المدنية وفي القرى والأرياف كنسيج موحد تتداخل فيه الأواصر، وتغيب عنه مظاهر الانقسام الحاد، لقد كانت الهوية "العراقية" هي الهوية والمظلة المشتركة والجامعة للكل أطياف الشعب العراقي.

وبعد دخول البلاد في مجموعة من ألازمات المتلاحقة، من حروب طويلة إلى حصار اقتصادي خانق وما تلاها من فرض عزلة دولية قاسية على المجتمع في تسعينيات القرن الماضي، كانت البنية المعيشية للمواطن العراقي قد تعرضت الى ضغط غير مسبوق، إلّا أن المنظومة القيمية للمجتمع العراقي أبدت كفاءة كبيرة في المواجهة من خلال.

ما كانت تتمتع به من العادات والتقاليد، التي كانت ضابطاً إيجابياً لسلوك المواطنين، وحامية للأمن المجتمعي على الرغم من التراجع الذي منيت به المؤسسات الخدمية والاقتصادية.

لقد شكلت حقبة ما قبل العام ٢٠٠٣م. اختباراً عسيراً للمنظومة القيمية العراقية، فعلى الرغم من كل المحاولات الإنهاك وتجويع الشعب والتضييق عليه، أثبت المجتمع العراقي قبل عام ٢٠٠٣م. أن ما يمتلكه من مخزونه الأخلاقي وإرث الحضاري، كانتا هما الركائز الأساسية التي حفظت للمجتمع العراقي كرامة الإنسان وحفظت السلم الأهلي الداخلي، وسط كم كبير من التحديات.

المطلب الاول / العناصر الأساسية المؤثرة في تكوين المجتمع العراقي:

ينطوي تكوين المجتمع، أيا كان نوعه، على مجموعة من الحقائق الموضوعية التي تمثل مرتكزات أساسية في بنيته، ويُشار إليها بالعناصر الجوهرية. وتُعدّ العناصر الطبيعية أو الجغرافية، والعنصر الزمني أو التاريخي، بالإضافة إلى العامل البشري، من أبرز هذه المرتكزات. إذ تسهم هذه العوامل مجتمعة في تشكيل الشخصية الجمعية للمجتمع وتحديد ملامحها النفسية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فإن فهم الشخصية الجمعية للمجتمع العراقي يتطلب تحليلًا منهجيًا لطبيعة العوامل الموضوعية المؤثرة فيها، مع التركيز على أبرزها من حيث التأثير "إن ما مر به المجتمع العراقي من أزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية وأمنية قد انعكست و بشكل جلي في شخصية أبناءه ونفسياتهم من جهة، وهويتهم الوطنية والثقافية من جهة أخرى، الأمر الذي أصابهم بالاغتراب والتهميش نتيجة لتلك الأزمات آنفة الذكر، كل ذلك جعلت من الا معيارية ضيفاً دائماً ومرافقاً له"[١].

ويعد المجتمع العراقي من أكثر المجتمعات تنوعاً وتعقيداً في المنطقة، إذ تداخلت في تكوينه عوامل تاريخية، وجغرافية، وثقافية، واجتماعية، وسياسية، جعلت منه مجتمعاً فريداً من نوعه من حيث التركيب البنيوي والهوياتي. وقد مر هذا المجتمع بتحولات عميقة عبر العصور، أسهمت في بلورة خصائصه الراهنة، التي تجمع بين الوحدة والتعدد، والتقاليد والحداثة، والاستقرار والتقلب في آن واحد.

إن المجتمع العراقي هو نتاج تفاعل طويل ومعقّد بين عوامل داخلية وخارجية، تاريخية ومعاصرة، تقليدية وحديثة. وهذه العناصر لم تترك أثراً واحداً أو موحّداً، بل شكّلت فسيفساء اجتماعية غنية ومتشابكة. وإن فهم هذه العناصر أمر أساسي لأي مقاربة تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء مستقبل أكثر استقراراً وعدلاً لجميع العراقيين.

---

١ ـ مازن مرسول محمد، سوسيولوجية الأزمة، المجتمع العراقي أنموذج دراسة نظرية، العارف للمطبوعات، ٢٠٠٨م،ص٦٥ .

١ ـ النظم الاجتماعية:

تصنف النظم الاجتماعية على أنها أنساق من السلوكيات المنظمة والعلاقات المؤسسية التي تعمل على تلبية احتياجات الأفراد والجماعات داخل المجتمع. وبالنظر لحاجة المجتمع المستمرة إلى التجديد وضمان نقل الثقافة السائدة لأفراد المجتمع بصورة عامة، وتوفير الرعاية اللازمة خلال مراحل التنشئة، بالإضافة الى تلبية الاحتياجات العاطفية والنفسية والجنسية للأفراد، عندها تبرز الأسرة بوصفها أحد أهم النظم الاجتماعية الأساسية. ويُعد هذا النظام ضرورة مشتركة بين جميع المجتمعات الإنسانية على السواء، بغض النظر عن درجة تطور تلك المجتمعات، سواء كانت مجتمعات بدائية أم مجتمعات حديثة، ذلك انه يشكل الإطار الأولي الذي تُبنى من خلاله العلاقات الاجتماعية ويُعاد كذلك من خلاله إنتاج الثقافة والقيم المجتمعية.

وتعرف النظم الاجتماعية بأنها " التركيب الاجتماعي والآلة التي من خلالها ينتظم المجتمع الانساني كما يوجه ويتخذ اوجه النشاطات المتعددة المطلوبة لا شباع الحاجات الانسانية"١.

"أن النظم الاجتماعية والوظائف المرتبطة بكل منها، مسائل تخضع لاختلافات متعددة في المجتمعات المختلفة، تبعاً للمكان والزمان والظروف. والتغير في الوظائف وفي العلاقات المتبادلة للنظم الاجتماعية. ويقول تشابين (Chapin): "إننا نعيش الآن في عصر يتكون من توازن دقيق لعلاقات اجتماعية شعورية ومتساندة"٢

وتعرف النظم الاجتماعية كذلك بكونها " مجموعة من الأعراف والعادات والتقاليد التي تسود داخل مجتمع أو جماعة معينة وتُعتبر لهذا المجتمع أو لهذه الجماعة بمثابة دستور غير رسمي، ومن يخالفها يُعتبر خارج عن عرف الجماعة. وتعد النظم الاجتماعية بشكل واضح في المجتمعات القبلية سواء في حياة البادية أو في المجتمعات الريفية، وقد تنشأ هذه الأعراف على أساس الدين أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو المستوى الاقتصادي، والأغرب من ذلك هو وجود بعض هذه الأعراف التي تقوم على أساس القوة البدنية، وهو ما يتفق مع مبدأ البقاء للأقوى"٣.

---

١ ـ ماكيفر ، ر . م ، شارلز بيج، المجتمع، ج ١ ، ترجمة د. علي احمد عيسى، مكتبة النهضة، المصرية ، القاهرة، ١٩٦١م، ص٥٣.

٢ ـ عبد الله العبد النبالي، علم الاجتماع، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ط١ ،٢٠٢٠م، ص ٦٦.

٣ ـ خالد عواد صابر، محمد حمدي، دليل الاخصائي الاجتماعي للتعامل مع المعاقين ذهنيا، دار العلوم للنشر، القاهرة ، ط٢، ٢٠١٧م، ص ١١.

أما الباحث الأنثروبولوجي الوظيفي البريطاني (مالينومسكي). (Maliowski) فأنه يعرف النظم الاجتماعية بأنها " مجموعة من الذين يشتركون في عمل معين يتعلق بناحية معينة من البيئة التي يعيشون فيها، وهم يستعينون في ذلك بأساليب فنية مرسومة، كما يخضعون لفئة معينة من الضوابط والقواعد والقوانين. في حين يذهب (هاري بارنز) (H. Barnes) في دراسة له بعنوان "النظم الاجتماعية" إلى أن النظم الاجتماعية تضم أو تمثل البناء الاجتماعي والأساليب الفنية التي يستطيع المجتمع الإنساني من خلالها تنظيم وتوصية وتنفيذ الأنشطة المتعددة المطلوبة لإشباع الحاجات الإنسانية"١.

مما تقدم فأن الباحث يرى بأن النظم الاجتماعية هي مجموعة من الأطر المؤسسية والتنظيمية التي تنشأ داخل المجتمع بهدف تنظيم العلاقات والتفاعلات بين أفراده، وتوجيه سلوكهم ضمن معايير وقواعد محددة. وتعد هذه النظم ضرورة أساسية في كل مجتمع معاصر، لما تقوم به من أدوار حيوية في تلبية حاجات الإنسان المتنوعة، والعمل على ضبط السلوك الاجتماعي، وتنسيق الأدوار الاجتماعية، فضلاً عن المساهمة في تحقيق التكامل بين مكونات البناء الاجتماعي، وضمان استقراره ووحدته.

انواع النظم الاجتماعية:

تتسم النظم الاجتماعي بدرجة من الاستمرارية والثبات النسبي، ذلك إن الأنساق العقائدية وأنماط السلوك لا تكتسب صفة النظام الاجتماعي إلا عندما تحظى بالقبول الجماعي، وهذا يتطلب مرور فترة زمنية كافية لتتيح ترسيخها في الوعي الجمعي. و"يكشف تاريخ النظم عن معنى تطور النظم بصفة عامة، والنظم القانونية بصفة خاصة، منذ الماضي البعيد. ذلك انه يتعين علينا ان نبدأ بادئ ذي بدء وهما شائعا بين العامة، وهو أن قواعد القانون واضحة وأنها تفرض نفسها وان العقل المجرد يكتشفها ويعمل على تطبيقها. ان التطور، كما يوضحه لنا تاريخ النظم، بطيء، وفي غالب الأحيان غير ملموس، ويصاحبه في مراحله كثير من المقاومة والعقبات. والقاعدة القانونية التي نسلم بها في الوقت الحاضر ونقتنع بأنها من البديهيات لم تتقرر إلا بعد مشقة وجهد كبيرين. فالقانون، مثله في ذلك مثل كل مظاهر الحضارة الإنسانية، مرتبط تماما بماضيه. فتاريخ النظم يرجع

---

١ ـ نبيل السمالوطي، بناء المجتمع الاسلامي ونظمه، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، ط٢، ١٩٨٨م ،ص٥٧.

إلى عصور سحيقة في القدم ليظهر الأصول التاريخية للقواعد والنظم القانونية في الوقت الحاضر"١.

يقسم المختصون اشكال النظم الاجتماعية على عدة مستويات منها.

١ ـ النظم التلقائية والنظم المقننة:

أ ـ نظم تلقائية: وهي النظم التي تتكون بشكل تلقائي من دون أن يتم التدخل أو التخطيط في ايجادها.

" فلا يستطيع احد الزعم بأن نظام الدين أو الآسرة أو الزواج ظهرت نتيجة لجهد بشري واع ومقصود، ذلك لأنها كلها نظم ظهرت بشكل تلقائي استجابة لحاجات بشرية ملحة، وللفطرة الانسانية التي فطر الله سبحانه الناس عليها"٢.

ب ـ نظم مقننة: " وهي النظم التي يسعى المجتمع لوجودها والتخطيط المسبق لخدمة أهداف وأغراض اجتماعية معينة"٣ وهنالك من المختصين من يقسم النظم الاجتماعية الى:

٢ ـ نظم عامة ونظم ضابطة:

أ ـ نظم عامة: " وهي النظم التي تكون وظيفتها الأساسية هي لتنظيم نماذج من التصرفات التي تعتبر ممارستها ضرورية لتحقيق ما يسعى إليه النظام من أهداف، بل لبقائه أيضا، كالنظم الصناعية مثلا، اي انها النظم التي تتبنى ضبط وتنظيم الممارسات السلوكية وكذلك تنظيم العلاقات الاجتماعية وفقا لمعايير محددة.

ب ـ نظم ضابطة: هي التي وجدت لضبط عدد من العادات ونماذج التصرف التي لا تعتبر في حد ذاتها جزءا من النظام ننفسه كما هو الحال في النظم القانونية"٤.

٣ ـ نظم عامة الانتشار ونظم محدودة الانتشار :

النظم العامة : "منتشرة في جميع انحاء المجتمع وبين جميع فئاته مثل النظام الديني والاقتصادي.

النظم المحدودة : تقام في مكان محدد من المجتمع او بين فئة معينة مثل الكشافة والمرشدات "٥.

---

١ ـ عبد المجيد محمد الحفناوي، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، دار المطبوعات الجامعية، بيروت، ١٩٩١م ،ص٦.

٢ ـ نبيل السمالوطي، بناء المجتمع الاسلامي ونظمه، مصدر سابق،ص٦٤.

٣ ـ احمد صلاح رفقي، فن الممكن، دار دون للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠١٧م،ص٤٧.

٤ ـ عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢م، ص ٦٠.

٥ ـ عرفات عبد الخبير الرميمة، النظم الاجتماعية في الإسلام ، ٢٠٢٣م،ص٢٦.

٤ ـ النظم الاختيارية والنظم الإجبارية:

وفي هذا التصنيف الذي يقدمه (هيوز) (Hughes). يلاحظ بأنه في " النظم الإجبارية لا يكون للفرد حرية الالتزام بها أم لا – مثل الأسرة والمواطنة في الدولة والذكورة والإناث... أما النظم الاختيارية، فهي تلك التي يشارك الفرد فيها، وعليه الانسحاب منها، كالنظم المهنية والتعليمية والرياضية. وقد استخدم (ميريل) (Merill) نفس الأساس وهو الاختيارية والإجبارية عند تصنيف النظم، لكنه اعتمد في التصنيف على فكرة حقوق النظم على الأفراد أو واجبات والتزامات الأفراد إزاء النظم. فبعض النظم تفرض واجبات إجبارية لا مناص منها، وليس للفرد حتى في العضوية داخلها خيار، وبعضها ذات صفة اختيارية كالنظم المهنية والرياضية"١.

كما ويضيف بعض العلماء " مثل (بارترز) (Barter)شكلين من أشكال النظم وهي أشكال تصنيفية حيث يصنف النظم إلى : النظم الأولية Primary Institutions والنظم الثانوية Secondary Institutions. فالنظم الأولية أساسية ثلاثية النشأة، كالدين والأسرة والملكية والحرف والحكومة كتنظيم. ومع تعدد المجتمعات وظهور المخترعات ظهر العديد من النظم الاختيارية، وهي نظم فرعية تتفرع عن النظم الأولية ـ مثل نظم الصناعة، ونظم التعليم المتطور، ونظم العلاج الطبي"٢.

---

1 Francis meril: Sociology and culture: Englewood cliff,new Jersy 1963, .pp.335

٢ ـ نبيل السمالوطي، بناء المجتمع الاسلامي ونظمه، مصدر سابق ،ص٦٦.

٢ ـ القيم العشائرية:

تُعد القيم العشائرية منظومة من التصورات والمفاهيم التي تميز الجماعة العشائرية، حيث تؤثر بشكل مباشر في اختيارات الأفراد ورؤاهم وأساليبهم ووسائلهم، كما تسهم في تحديد ما يُعد مرغوباً فيه اجتماعياً. وتنعكس مظاهر هذه القيم في اتجاهات الأفراد وسلوكياتهم الظاهرة والضمنية. وتُعد هذه التصورات والمفاهيم نتاجاً للحياة العشائرية، التي تفرز بدورها عادات وسلوكيات ومعتقدات ورموزاً اجتماعية خاصة بها، يكتسبها أفراد المجتمع الذين يعيشون ضمن هذا النمط من الحياة. وقد أدت القيم العشائرية دوراً محورياً في تشكيل منظومة القيم داخل المجتمع. وقد تم تعريف العشيرة " هي جماعة من الأفراد ذات الاصل الوراثي الواحد والتي يعتقد افرادها بانتسابهم بالدم لجد مشترك واحيانا يكوف ذلك الجد شخصية اسطورية ،والمفهوم في اللاتينية يقصد به الاطفال المنحدرين من نسب واحد خصوصاً الاب كما يحددها السوسيولوجيون في الغرب"١.

اما عن الدور السياسي والاجتماعي الذي تضطلع به العشائر فأن هنالك من المختصين من يرى بأن " العلاقة بين العشيرة والأوضاع السياسية السائدة ان هذه الاوضاع قد تجعل من العشيرة قوة سياسية قد تحترف العمل السياسية شأنها في ذلك شأف التيارات والاحزاب السياسية والثابت ان العشيرة تركز اهتمامها على الوحدة القرابية والمحافظة على التضامن بين افرادها والاهتمام بشؤنهم ، يبدو ان الاوضاع السياسية الراهنة في المجتمع العراقي هو الذي يمنح العشيرة ومرجعيتها العشائرية صلاحيات العمل السياسي"٢.

هذا فيما يخص الجانب السياسي أما الجان الاجتماعي والدور الذي تقوم به العشائر فهي " العشيرة وحدة اجتماعية يسودها التماسك والتعاون الاجتماعي وحتى السياسي لذلك يسارع جميع افراد العشيرة الى مساعدة العضو الذي يحتاج العون سواء كان مادياً او معنوياً وحتى المساعدة في العملية السياسية من خلال التكاتف والتثقيف لانتخاب العضو الذي يكون تابع لها لأنهم يشعرون بالفخر والأمان في حال فوز العضو التابع لعشيرتهم، فالعلامة ابن خلدون يرى ان من أهم خصائص المجتمع هو التضامن الاجتماعي اذ لا يستطيع الفرد في الطبيعة ان يحيا بمفرده وانما مع الجماعة"٣.

---

١ ـ علي جواد وتوت ،الدور السياسي للعشائر العراقية، بيروت، مركز دراسات المشرق العربي، ٢٠٠٩م، ص٦.

٢ ـ محمود حسن شمال، مرجعيات الجماعات في المجتمع العراقي وأثرها في تقرير توجهات الافراد، ط١، الانتشار العربي، بيروت،٢٠١٠م ، ص١٠٠.

٣ ـ بلقاسم سيد أحمد بن حليمة، ماهية النظام السياسي، الجزائر، ٢٠٢٣م، ص ٥.

اما نظام البعث البائد فلقد اولى اهتمام كبير بالعشائر والعشائرية بعد أن كان يعمل على اضعاف دورها، " لقد اعطى نظام البعث البائد الاهتمام للعشائر وذلك بسبب شعوره بالحرج السياسي بعد العام ١٩٩١م. وهو العام الذي حدثت فيه الانتفاضة الشعبانية التي انطلقت شرارتها من البصرة بعد انسحاب الجيش العراقي من الكويت، وانتشرت بسرعة في اغلب مدن وسط وجنوب العراق. حيث قام المتظاهرون حينها بالاحتجاج على القمع والقهر الذي تعرضوا له تحت حكم البعث، وطالبوا بالديمقراطية والحريات الأساسية وتحسين الأوضاع المعيشية، مما أدى الى اضعاف أجهزة الحكومة وخصوصا الأمنية منها، لذا كان لابد من وجهة نظر النظام من الركون الى العشائر في محاولة لإرجاع هيبة الدولة من خلال الدعم العشائري للحكومة والوقوف الى جنبها في بسط الامن. وهذا الاسلوب الذي انتهجه النظام البائد في تقريب شيوخ العشائر والتقرب منها بالهبات والعطايا، وان كان يدل على الثقل لهذا التركيب الاجتماعي الكبير، والدور الذي يمكنه القيام به، الا أنه ليس بالأسلوب الجديد، فهو يشبه الى حد كبير الاسلوب الذي انتهجته القوات البريطانية في العام ١٩١٥م. عند احتلالها لمدينة البصرة حيث اصدرت ما سمي في حينها بيان العشائر، سار البريطانيون على سياسة تعزيز العشائر ونهجوا الى سياسة توحيد العشائر فاختاروا شيخ لكل منطقة من مناطق العراق ودعموا الشيوخ بالمال والسلاح والنفوذ"١، حتى يكونوا مسولين عن امن المنطقة ان سياسة البريطانيون هذه افادتهم من ناحية واضرتهم من ناحية اخرى

---

١ ـ جاسم حسين الصكر، ،شيخ العشيرة دوره السياسي في العراق،، دار الفكر للطباعة في الحلة ، ٢٠٠٩م، ص٨١.

٣ ـ الدين والعقيدة :

يعرف الدين من الناحية اللغوية في ثلاث معان متلازمة، فإذا أخذت كلمة الدين من فعل متعد بنفسه " دانه يدينه" أي ملكه وحكمه وساسه ودبره وقهره وحاسبه وقضى في شأنه وجازاه وكافأه، فالدين في هذا الاستعمال يدور حول معنى الملك والتصرف بما هو من شأن الملوك من السياسة والتدبير والحكم والقهر والمحاسبة والمجازاة. وفي الحديث الشريف: " الكيس من دان نفسه " أي حكمها وضبطها. والديان الحكم القاضي. أما إذا وردت "دان له" أي أطاعه وخضع له. فالدين يعني الخضوع والطاعة. وإذا قلنا "دان بالشيء معناه اتخذه ديناً ومذهباً، أي اعتقده أو اعتاده أو تخلق به. فالدين يعني المذهب والطريقة التي يسير عليها المرء نظرياً أو عملياً، وعليه فأن الدين في العربية يشير الى علاقة بين طرفين يعظم أحدهما الآخر ويخضع له فإذا وصف بها الطرف الأول كانت خضوعاً وانقياداً، وإذا وصف بها الطرف الثاني كانت أمراً وسلطاناً، وإذا نظرنا بها الى الرباط الجامع بين الطرفين كانت الدستور المنظم لتلك العلاقة، أو المظهر الذي يعبر عنها. فكلمة الدين تدور على معنى لزوم الانقياد سواء أكان بإلزام الانقياد، أو كان بالتزام الانقياد أو المبدأ الذي يلتزم الانقياد له"١.

وفي تعريف أخر للدين فأن هنالك من يعرفه " الدين في اللغة هو العادة والحالة التي يكون عليها الإنسان مطيعًا وذليلً أمام دائنه، ينتظر الجزاء منه بحسب عمله. إنّ الدين إذن حالة المرء إزاء شأنٍ ما، ولا شك أن هذا المعنى بكل اشتقاقاته يجعلنا أمام طرفين، طرف أعلى وطرف أدنى، والدين هو حالةٌ للطرف الأدنى الذي هو محتاج للطرف الأعلى. ومن هنا ارتبط الدين بالاستسلام والطاعة للمعبود، كما يستسلم المرء لمن يدينه، ويستكين طاعةً له وذلً في الطلب. أما في اللغات الغربية الإنجليزية والفرنسية فكلمة Religion مشتقة عن اللاتينية Religio، وهي تعني بشكل عام الإحساس المصحوب بخوف أو تأنيب ضمير، بواجب ما تجاه الآلهة "٢.

" ولا شك في أَن الدين يمثل بعداً استراتيجيا في فهم الإنسان تاريخياً وواقعياً لأنه أي الدين يمثل أحد أهم العوامل في وعي الأنسان وحركته التي تسهم في إرساء الأنظمة الاجتماعية وسيرورته الثقافية، فالدين من جهة يقدم أنموذجاً معرفياً لإدراك الوجود وتفسير العالم ومن جهة أخرى يبين القواعد ومناهج السلوك التي تؤسس لعلاقات مختلفة في السياق الإنساني"٣ .

---

١ ـ محمد عبد الله دراز، الدين، بحوث ممهدة لدراسة الأديان ، الكويت، دار القلم ، ١٩٧٠م، ص ٣٠.

٢ ـ مصطفى النشار، مدخل جديد إلى فلسفة الدين، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م، ص ١٨.

٣ ـ ندى موسى عباس الموسوي، موسوعة مزارات ديالى ، مكتبة المكتبة ، بغداد، ٢٠١٧م، ص٣٣.

" إن الذاكرة الشعبية العراقية ليست وليدة لحظات راهنة ، بل هي إرث تاريخي مترسب في اللاوعي الجمعي، لماضٍ ديني مقدس ملتحم بالواقع الحاضر، يرتسم أمام العراقيين في كل خلجاتهم وفي سردياتهم الشعبية لتاريخهم ودينهم . تروي أحداث مدنهم العريقة كالكوفة والبصرة وكربلاء والكاظمية من وحي ثقافاتهم السياسية والتاريخية التي لها تأثيرات حية نفسية واجتماعية ومنها على سبيل المثال قضية خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وابنه سيد الشهداء الحسين بن علي عليه السلام "١.

" الدين لعب دو اً ر محوريًا في تشكيل الهوية البشرية عبر العصور. في العصور الوسطى، كانت الهوية غالبًا تتحدد من خلال الانتماء إلى دين معين وممارسات دينية محددة. الدين لم يكن مجرد معتقدات فردية، بل كان نظامًا اجتماعيًا وثقافيًا يحدد الهوية الجماعية والفردية على حد سواء"٢ .

وهنا يرى الباحث بإمكانية تعريف الدين بأنه هو الإيمان بالقيم المطلقة والعمل بها، كالإيمان بالعلم أو الإيمان بالتقدم أو الإيمان بالجمال أو الإيمان بالإنسانية، ففضل المؤمن بهذه القيم كفضل المتعبد الذي يحب خالقه ويعمل بما شرعه على غيره، ولا فضل لأحدهما على الآخر إلا بما يتصف به من تجرد، وحب، وإخلاص، وإنكار للذات.

---

١ ـ شاهين شاكر، العقل في المجتمع العراقي بين الأسطورة والتاريخ، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠١٠م ، ص ١٠.

٢ ـ فارس البياتي، التكنولوجيا والهوية البشرية دراسة فلسفية للعلة والمعلول في تشكيل الذات، ط١، ٢٠٢٤م،ص٤٠.

٤ ـ هوية المجتمع:

تعد بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) إحدى أقدم البلدان التي شهدت تشكل هوية حضارية متكاملة منذ فجر التاريخ. وقد لعبت هذه الهوية دورًا محوريًا في تكوين الشخصية الجماعية للسكان في البلد، حيث استمدت تلك الهوية مقوماتها الأساسية من التاريخ العريق الذي يمتد لآلاف السنين على أرضها. وكانت هذه الرقعة الجغرافية الواقعة بين نهري دجلة والفرات، قد شهدت نشئت الحضارات الكبرى مثل الحضارة السومرية، والحضارة الأكادية، والحضارة البابلية، والحضارة الآشورية، والتي شكّلت بدورها إطارًا ثقافيًا متماسكًا متعدد الأبعاد. ولقد تميزت هوية هذه الحضارات بقدراتها الاستثنائية على استيعاب العديد من الشعوب والثقافات الوافدة إليها، حيث اندمجت تلكم العناصر الخارجية الوافدة وتفاعلت مع الهوية الأم، من دون أن تطمسها أو أن تحل محلّها. بل على العكس فلقد أسهم هذا التفاعل والتزاوج في إثراء الهوية الحضارية لبلاد ما بين النهرين وتعزيز تعدديتها الثقافية، من دون أن تفقد شيئا من خصوصيتها التاريخية والجغرافية.

كما وتشير الشواهد الأثرية والفكرية إلى أن هذه الأرض (بلاد ما بين النهرين) عرفت مفاهيم التوحيد وعبادة الإله الواحد في مراحلها المبكرة، وهو ما يعكس عمق التفكير الديني والروحي في الحضارات التي ازدهرت على تلك الارض. وهكذا كانت بدايات تشكل هوية بلاد ما بين النهرين بوصفها نتاجًا للتراكم الحضاري والتاريخي الطويل، الذي يعبر عن تفاعل الأرض والإنسان والثقافة في أطر زمانية ومكانية شديدة الخصوصية، الامر الذي جعل منها إحدى أبرز الهويات الحضارية في التاريخ الإنساني.

وتعرف الهوية (Identita) بأنها " السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات، ولكن هذه السمة ليست ثابتة أو جاهزة او نهائية، كما يفهمها او يعرفها البعض احياناً، ولذلك لا يمكننا صياغة تعريف اجرائي لها ولا توصيفها وتحديد خصائص ذاتية لها لأنها مشروع ثقافي مفتوح على المستقبل. ولكنه مشروع معقد ومتشابك ومتغير من العناصر المرجعية المنتقاة المادية والاجتماعية والذاتية المتداخلة والمتفاعلة مع التاريخ والتراث والواقع الاجتماعي"١. أما عالم النفس اريك أريكسون(١٩٠٢م – ١٩٩٤م) فيعد من الأوائل الذين اشتغلوا على مفهوم الهوية وبيان أزماتها، فالهوية لديه " حاصل تفاعل مراحل عمرية زمنية ومكانية تنمو وتستمر بالنمو

---

١ ـ علي جواد وتوت، لغة التعليم وخلق الهوية الوطنية في العراق. مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ١٦، العدد٢، حزيران ٢٠١٣م.

لتحقق (الأنا) وتؤثر وتتأثر بالتفاعلات الاجتماعية التي تسهم في صيرورتها"١. كما وتعرف الهوية بانها " منظومة من المعطيات المادية والمعنوية والاجتماعية التي تنطوي على نسق من عملية التكامل المعرفية ولا يمكن ان تكون المنظومة في حيز الوجود مالم يكن هناك من يعطيها وحدتها ومعناها ونعني هنا مشاعر وروح الأنتماء والاحساس بالهوية والانتماء لها"٢. فيما يعرف بعض المختصين الهوية الوطنية بكونها" الميزة المشتركة التي تجمع الأفراد الذين ينتمون الى أقليم محدد وتميزهم عن غيرهم من المجموعات، وقد يختلفون من ميزات أخرى لكن اختلافاتهم لا تؤثر على انتمائهم الوطني ووحدته الوطنية فالمشتركات التي تربط مواطني دولة تكون معززا للهوية الوطنية فيها"٣. "واذا كان اجماع الباحثين حول فكرة انه لا وجود لشعب دون هوية، فأنهم اختلفوا في الشكل الذي يحدد الهوية (جامد أم متطور ومرن) والواقع أن مسالة ثبوت الهوية أو تغيرها قد طرحت على محك المساءلة والنقاش، وأثبتت المجادلات العلمية أن هوية أي مجتمع ليست أمرا ثابتا، فالهوية تتغذى بالتأريخ، وتشكل استجابة مرنة تتحول مع تحول الاوضاع الاجتماعية والتاريخية، دون ان تشكل ردا طبيعيا وبذلك فهي هوية نسبية، تتغير مع حركة التاريخ وانعطافاته" ٤.

أما على مستوى الجماعة فأن الهوية هي" تعبير عن صورتهم والخصائص الَّتي تميِّزهم والاختلافات الطبيعة الَّتي أَوجدتهم ليست كيانًا يعطي دفعة واحدة إلى الأبد، إنّها حقيقة تُولد وتنمو، وتتكون وتتغاير، وتشيخ وتعاني من الأزمات الوجودية، والاستلاب"٥.

أما في العراق فلقد شهد المجتمع الكثير من التحديات السياسية والاجتماعية بالغة الخطورة والتي هددت الهوية الوطنية، مما ساعد في تصاعد الهويات الفرعية كالطائفية والقومية والعشائرية والمناطقية.

---

١ ـ كاترين هالبيرن، مفهوم الهوية تاريخه واشكالاته ، ترجمة اليأس بلكا ، مجلة اتجاهات العدد الأول ، ٢٠٠٨م، ص٣١.

٢ ـ اليكس ميكشيلي، الهوية، ترجمة: علي وطفة، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، ط١، ١٩٩٣م، ص١٢٩ .

٣ ـ عماد فوزي شعيبي، المعنى الفلسفي للهوية المفارقات والتناقضات، مؤتمر الهوية الوطنية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، ٢٠٠٨م، ص ٢.

٤ ـ عبير بسيوني رمضان، أزمة الهوية والثورة على الدولة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠١٢م ،ص٨٨.

٥ ـ اليكسي ميكشيللي، مصدر سابق، ص ٦٨.

ويعود ذلك كله بشكل رئيسي إلى تقصير الدولة والنخب السياسية في أداء دورها الأساسي في رسم هوية موحدة للبلد. إنّ مفهوم الهُوية العراقية "هو فضاء ثقافي اجتماعي سياسي واسع ينطلقُ من توليد النزعة الشعوريَّة والروحيَّة الذاتيَّة الدّينيَّة الثقافيّة الَّتي تكتسب وجودها المشترك داخل الأُمّة العراقيّة بخصائصها المشتركة (الدّينيَّة، الاثنيَّة، القوميَّة) الَّتي تُجسد روحَ المواطنة للأُمة والهُوية العراقية، ومن ثمّ يجسد هذا الشعور الروحي بإيجاد تلاحم روحي مشترك للأُمة يعطي إيعازًا للممثلين السياسيّين بناء نظام السِّياسي فعال يُحقّق التوازن والتمثيل المؤسساتي للأُمة العراقيّة داخل الدّولة ومؤسساتها، لتكوين وتمثيل الهُوية الوطنيَّة مؤسساتيا على أساس وطني حُر وخضوع تلك المؤسسات لرقابة الدّولة العراقيّة الوطنية ولم تقتصر آثار هذه الأزمة على فئة اجتماعية بعينها، بل انها طالت مختلف فئات المجتمع العراقي، الامر الذي دفع الكثيرين إلى الاقتناع بأن تحقيق الاستقرار المجتمعي يتطلب تأسيس دولة قادرة على ترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيز الاندماج الاجتماعي، كبديل عن الانقسامات الضيقة التي عجزت عن حماية حقوق المواطنين وضمان مستقبلهم".

---

١ ـ حسين فريجة، المواطنة تطورها ومقوماتها ، مجلة المنتدى القانوني، العدد٧، ابريل، ٢٠١٠م، ص ١٧.

٥ ـ المواطنة:

إن مفهوم المواطنة وتقاليده قد شهدا تفاوتاً ملحوظاً واختلافاً واسعاً بين الدول على مر العصور، وذلك تبعاً لخصوصياتها التاريخية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية. وقد أسهم هذا التباين في تنوع التفسيرات والمعايير المرتبطة بالمواطنة، سواء من حيث الحقوق أو الواجبات أو درجات الانتماء والمشاركة.

ويرجع الأصل التاريخي لمفهوم المواطنة إلى دولة اليونان القديمة، حيث كان يتم منح صفة "المواطن" لفئة محددة من السكان، وهؤلاء السكان هم الذكور الأحرار المولودين في المدينة-الدولة، من الذين يمتلكون الحق القانوني في المشاركة في إدارة شؤون الدولة. أما بقية الفئات، مثل العبيد، والفلاحين، والنساء، والأجانب المقيمين، فلم يكونوا يعدونهم مواطنين بالمعنى الكامل للمواطنة، بل كانوا يعتبرونهم من الرعايا الخاضعين لسلطة الدولة من دون أن يتمتعوا بالحقوق السياسية.

ويعتبر كل من الإغريق والرومان أول من استعمل مصطلح المواطنة، " حيث استعمل الإغريق مصطلح (civis) للدلالة على المواطن ، بينما استعمل الرومان (civitas) للدلالة على المواطنة وكان للتمتع بلقب المواطن أو المواطنة في تلك الحضارات العديد من الحقوق والامتيازات مثل الحق في تقلد الوظائف العامة والعضوية في الجمعيات والتنظيمات، وحق الانتخاب في المؤسسات الرسمية والمشاركة في الدفاع عن الوطن، إلا أن مفهوم المواطنة عندهم كان محصورا على الطبقات العليا من الأرستقراطيين والنبلاء في حين حرم منها العبيد والنساء والأطفال، ثم تطور هذا المفهوم بشكل مستمر إلى أن تراجع بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، وفي فترة الإقطاع وحتى نهاية العصور الوسطى والتي امتدت ما بين (٣٠٠ ـ ١٣٠٠م)"١. أما المختصون في علم الاجتماع فبعضهم يعرف المواطنة بأنها " مجموعة الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين ، وعليه في الوقت نفسه أن يؤدي بعض الواجبات"٢. وفي هذا السياق، لم تعرف المواطنة بوصفها امتيازاً قانونياً وحسب، بل كانت مشروطة بمبدأ "الفضيلة المدنية"، أي ضرورة الالتزام من قبل المواطن بالمسؤوليات العامة وخدمة الصالح العام . ذلك أن المواطنة لم تكن تعد، حقا فقط ، بل هي واجباً أخلاقياً واجتماعياً، حيث كان يُنظر للمواطن غير الفاعل أو الغير ملتزم بواجباته على أنه عنصرا معطل في بنية المجتمع المدني.

---

١ ـ حسين فريجة، المواطنة تطورها ومقوماتها ، مجلة المنتدى القانوني، العدد٧، ابريل، ٢٠١٠م،ص ١٩.

٢ ـ محمد عاطف، مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: النهضة العربية،٢٠٠٦م، ص٥٦.

ومما يجدر بالذكر فأن هذا الفهم الكلاسيكي لمصطلح المواطنة تطور فيما بعد ليأخذ أبعاداً أوسع، لاسيما في العصور الحديثة، حيث ان مفاهيم المواطنة صارت تشمل المشاركة السياسية الفاعلة، والمساواة أمام القانون، والحماية القانونية، وحقوق الإنسان، يضاف إلى ما تقدم الشعور بالانتماء الوطني، مما يضفى على المواطنة الطابع الديناميكي الذي يتغير بتغير السياقات التاريخية والسياسية.

ومصطلح المواطنة " مشتق لغوياً من كلمة الموطن، والموطن في علم البيئة هو الوسط الذى تحتله الجماعة الإنسانية والذى يناسب حياتهم، بذلك فالمواطن هو الذى ينشأ مع أعضاء الجماعة الإنسانية في وطن واحد ويقيم معهم داخل حدود معينة "١. إذن فالمواطنة كلمة لها أصل في اللغة العربية وهو يرتبطٌ بموطن الإنسان ومكان استقراره، وانتمائه الجغرافي، لكنها كمصطلح تم اُستحداثه للتعبير عن الوضعية السياسية و الاجتماعية للفرد في الدولة. والمواطنة مأخوذة في العربية من كلمة "وطن التي تعني موطن الانسان و محله، وطن يطن وطنا أي أقام به، وطن البلد اي اتخذه وطنا، توطن البلد اتخذه وطنا. و جمع وطن أوطان: منزل اقامة الانسان ولد فيه أم لم يولد"٢. كما وتشير المواطنة (Citoyenneté/Citizenship) اصطلاحاً بحسب الموسوعة السياسية للكيالي " إلى مساهمة الأفراد في إدارة الشؤون السياسية للدولة، عن طريق المشاركة في صياغة القرارات والأحكام التنظيمية للدولة، وهي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى وطن، وأهمها واجب الخدمة العسكرية وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة"٣.

اما في قاموس علم الاجتماع فأن المواطنة تعرف بأنها " بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة"٤. في حين تؤكد دائرة المعارف البريطانية أن المواطنة تدل ضمنياً على مساحة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات وعلى الرغم من أن الجنسية غالباً ما تكون مرادفة للمواطنة وتتضمن علاقة بين الفرد والدولة، الا إنها تعنى امتيازات أخرى خاصة، منها الحماية في الخارج، وتختتم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة بأن - المواطنة على وجه العموم

---

١ ـ سعيد إسماعيل علي ، "المواطنة في الإسلام"، دار السلام للنشر، القاهرة، ط١ ، عام ٢٠١١ م ، ص ١٣.

٢ ـ ابن منظور، "لسان العرب" ، الطبعة الثانية، بيروت، دار احياء التراث العربي، ١٩٩٣م ، ص ١٥.

٣ ـ الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، مجلد: ٠٥ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٣ ، ١٩٩٦م، ص ٣٧٣ .

٤ ـ محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،١٩٩٥م، ص٥٦.

تُسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الانتخاب وتولى المناصب العامة"١ ويلاحظ بأن دائرة المعارف البريطانية اختلفت مع موسوعتي الكتاب الدولي وكولير الأمريكية الاتي لم تميزا بين مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية، حيث تعرفان المواطنة بكونها " أن المواطنة أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا ، فالمواطن يدين بالولاء والطاعة لدولته وله حقوق وعليه واجبات ومسئوليات لا يشاركه فيها غيره. أو هي "هي عضويه كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، تمنح المواطنين بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وتفرض كذلك عليه بعض الواجبات والمسئوليات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم "٢. اما في معجم لونغمان الإنجليزي فقد تم تعريف المواطنة بأنها " تلك الحالة التي يعد فيها الفرد مواطنا، كونه يعيش في رحاب دولة معينة ينتمي إليها ويخلص لها ومن ثم يحظى بحمايتها، ويتمتع بعضويتها سواء أكان ذلك بحكم المولد أو باكتساب الجنسية"٣.

لقد " ظهر التعبير عن هذا المفهوم المعاصر للمواطنة في إعلان استقلال الولايات المتحدة عام ١٧٧٦م. وبعدها في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عن القوى التي قادت الثورة الفرنسية في بدايتها عام ١٧٨٩م. وتعتبر هاتان الوثيقتان، حتى يومنا هذا نقطة تحول هامة في تأريخ مفهوم المواطنة حيث نصتا على الحقوق الأساسية والمدنية التي يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة بما في ذلك الحرية المستمدة من العضوية في الشعب صاحب السيادة"٤. وينظر للمواطنة في واحد من التعاريف الشاملة على انها " جملة الالتزامات والحريات التي يتمتع بها الشخص، ويمارسها ضمن بقعة جغرافية محددة تحت مسمى الدولة المستندة الى ضوابط قانونية بحيث أن جميع المواطنين لهم حق التمتع بحرياتهم، وملزمون بتأدية واجباتهم دون تمييز منبثق على أساس

.1 Encyclopedia Britannica Inc The New Encyclopedia , I Britannica , vol 3.2002 ., p. 332

2 World Book international, The World Encyclopedia (London: World Book, Inc., (n. d.) , vol. 4, .2000, p. 568

٣ ـ طارق عبد الرؤوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية ،اتجاهات عالمية وعربية، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م، ص ١٥.

٤ ـ مليكة بن زيان، الانماط التربوية الأسرية و دورها في تربية النشء على المواطنة"، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، ، ٢٠١٥م، العدد ١٠، ص ٢١٤.

المرجعية الدينية أو المكانة الاجتماعية أو البنية الشخصية المستندة للون والعرق والنوع الاجتماعي"١.

كذلك تعرف المواطنة في الاصطلاح " المواطنة بأبسط معانيها هي التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة. الشخص (المواطن) يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين (وطن)، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها"٢ وعلى ضوء ما تقدم من تعاريف يمكن القول بأن المواطنة هي مفهوم مركب يتجاوز مجرد الإقامة في الوطن، فهي تعبير عن الانتماء الفعلي والوجداني إلى كيان سياسي واجتماعي مشترك. وتنبثق المواطنة من العلاقة العضوية بين الفرد والوطن، بوصفها عملية بناء مستمرة ومتجددة، تهدف إلى تحقيق اندماج الأفراد في الإطار العام للهوية الوطنية. كما وتعد المواطنة الإطار الاجتماعي والقانوني الذي يُمكن جميع المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة، ضمن منظومة تقوم على المساواة والانتماء والمسؤولية المشتركة.

أما المواطنة الرقمية فهي "الأفكار والمبادئ والمعايير والأعراف الإيجابية المتبعة في الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا بما يؤدي إلى تمثيل المواطنة الصالحة"٣ وتعرف المواطنة الرقمية أيضا بأنها " جملة الضوابط والمعايير المعتمدة في استخدامات التكنولوجيا الرقمية المتعددة، والمتمثلة في مجموعة من الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها المواطنون صغارا أو كبارا أثناء استخدامهم تقنياتها، والواجبات أو الالتزامات التي ينبغي أن يؤديها ويلتزم بها أثناء ذلك"٤أن المواطنة الرقمية تشتمل على ثلاث دلالات "المواطنة تحدث ضمن مجتمع معين، ولأعضاء هذا المجتمع هناك حقوق معينة، وأن مع هذه الحقوق تأتي مسؤوليات وهي الحدود التي يجب على الأفراد أن يلتزموا بها والمواطنة الرقمية تتطلب العمل بالمبادئ الأخلاقية للعمل بشكل فعال داخل الأنترنت"٥

---

١ ـ سامح فوزي، المواطنة ، سلسلة تعليم حقوق الانسان (١٠)، القاهرة، مصر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ط١، ٢٠٠٧م، ص ٧.

٢ ـ مان ميشال، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري، سعد مصلوح، مكتبة الفالح، الكويت، ١٩٨٤م، ص ٤٤٤.

٣ ـ منصور بن نايف العتيبي، دور الجامعات السعودية في تنمية المواطنة الرقمية. مجلة جامعة بيشة للعلوم الإنسانية والتربوية، العدد ١٠، ٢٠٢٢م، ص ٦٣٣.

٤ ـ جمال علي الدهشان، لمواطنة الرقمية مدخلا للتربية العربية في العصر الرقمي، مجلة نقد وتنوير،ع٥، ٢٠١٦م، ص ٧٩.

٥ ـ أمل القحطاني، مدى تضمن قيم المواطنة الرقمية في مقرر تقنيات التعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مجلد ٢٦ ،ع ١، ٢٠١٨م، ص ٦٠.

قيم المواطنة:

تعد المواطنة واحدة من الركائز الأساسية التي تساهم في بناء المجتمعات الحديثة، فهي لا تقتصر على كونها صفة قانونية أو انتماءً جغرافياً فحسب، بل تمثل سلوكاً تطوعياً واعياً يعبر عن التزام أخلاقي وإنساني تجاه الوطن والمجتمع. وتبنى هذه المواطنة على منظومة من القيم والمبادئ التي يُجسّدها الفرد في ممارساته اليومية وسلوكه العام، مما يجعل منها عنصراً فاعلاً في تشكيل وعيه الاجتماعي وتعزيز ارتباطه بالهوية الوطنية.

ويعد الولاء للوطن ثمرة منطقية لهذا الالتزام، حيث تسعى المجتمعات الواعية إلى ترسيخه في أفرادها من خلال الاعتزاز بالانتماء إلى التاريخ والحضارة المشتركة، لما له من دور جوهري في بناء الذات الجمعية وتعزيز الشعور بالانتماء. ويتحقق هذا الولاء من خلال التفاعل المشترك مع الواقع الثقافي والاجتماعي، بصرف النظر عن تباين درجات الوعي بين الأفراد.

وفي ذات السياق، تبرز القيم كغاية عليا ومصلحة مشتركة، إذ تمثل المرجعية التي تستند إليها الجماعة في تنظيم سلوكها وتحديد أولوياتها، لتكون بذلك أداة فاعلة في ضبط العلاقات الاجتماعية وترسيخ الانتماء الوطني.

أ ـ قيمة المساواة:

تعد قيمة المساواة من القيم الأساسية في المجتمع الإنساني، والتي أكدتها كافة الأديان السماوية دون استثناء، وتتمثل قيم المساواة في حق التعليم، العمل ، الجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون، خاصة وأن كافة المواثيق الدولية المقررة لحقوق الإنسان، والأحكام والدساتير الوضعية الداعية إلى الديمقراطية أكدت على قيمة المساواة لأنها روح الديمقراطية وجوهرها. مبدأ المساواة تتفرع عنه مجالات عديدة مثل المساواة أمام القانون، المساواة في المواقف العامة، المساواة أما المنافع الاجتماعية، والمساواة في تولي المناصب العامة.

ويقصد بمبدأ المساواة كمبدأ من المبادئ الدستورية الحديثة، " ان الأفراد متساوون امام القانون في اكتساب الحقوق وممارستها والتحمل بالالتزامات وادائها ، من دون أي تمييز بينهم بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة أو المركز الإجتماعي"٢.

---

١ ـ عبد الله بن سعيد بن محمد ال عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،٢٠١١م، ص ٨٠.

٢ ـ كريم كشكاش ، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٧م، ص٣٠٣.

كذلك فأن معظم المواثيق الدولية كان قد أقرت بمبدأ المساواة، من تلك المواثيق على سبيل المثال هي الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان حيث جاء فيها " ان الناس جميعا سواسية امام القانون وبالتالي فلهم جميعا الحق في الحماية المتساوية امام القانون من دون أي تمييز"١.

أما إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي صدر عقيب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، والتي نادت بالحرية والإخاء والمساواة، فقد نصت المادة الأولى منه على أنه "يولد الأفراد ويظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق"٢. اما فيما يرتبط بالإعلان العالمي لحقوق الانسان والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٤٨م، فقد ورد في المادة الأولى منه : " يولد جميع الناس أحرارا وهم متساوون من حيث الكرامة والحقوق، وجاء في المادة الثانية: لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تمييز، ولا سيما من حيث العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الاعتقاد السياسي أو أية عقيدة أخرى"٣. وفي موارد اخرى فأن المساواة في الطبيعة " يراد منها أن لكل فرد من أفراد الانسان حقوقه الطبيعية بشكل متساو مع غيره بحكم كونه إنسانا، ومن هذا المنطلق عبر بعضهم عنها بالمساواة النسبية التي لا تنكر الاختلافات بين الأفراد في المواهب والقدرات"٤.

والمساواة " كمقوم رئيسي للمواطنة، تعني أنه لا مجال للتمييز بين المواطنين على أساس الجنس، أو اللون، أو الأصل العرقي، أو المعتقد الديني، أو القناعات الفكرية، أو الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعوي"٥.

---

١ ـ إبراهيم حداد ، الحرية عند العرب ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٢م ، ص ٢٩٣.

٢ ـ إعلان حقوق الانسان والمواطن في فرنسا، راجع: خضر خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الانسان، المؤسسة الحديثة للكتاب، فهرس الملاحق، ص٤٥٣.

٣ ـ محمد علي التسخيري، حقوق الإنسان بين الإعلانين الإسلامي والعالمي، نشر رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران، ١٩٩٧م،ص ٣٠. ٤ ـ عيسى بيرم، الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والواقع، دار المنهل اللبناني، بيروت،١٩٩٨م، ص ١٧٨.

٥ ـ أبوبكر علي محمد امين، العدالة مفهومها ومنطلقاتها، دار الزمان، دمشق، ٢٠١٠م، ص ٥٣.

ويعزى أساس مبدأ المساواة، في أحد اتجاهات الفقه القانوني، إلى القانون الطبيعي، في حين يرى اتجاه آخر أن منشأه يعود بالأصل إلى نظرية العقد الاجتماعي. فوفقاً لنظرية القانون الطبيعي، فإن الأفراد في حالة الفطرة كانوا متساوين في الحقوق بشكل طبيعي وغير منقوص، إذ خُلقوا من أصل واحد، وبطريقة واحدة، وتكونهم الجسدي متماثل، مما يقتضي ضرورة المساواة بينهم. أما من منظور نظرية العقد الاجتماعي، فقد تعاقد الأفراد فيما بينهم للانتقال من حالة الفطرة إلى مجتمع منظم يضمن لهم المساواة والحقوق داخل إطار قانوني.

ووفقاً للفيلسوف جان جاك روسو، فإن الأفراد قد تخلّوا طوعاً عن مساواتهم الطبيعية ليكتسبوا بدلاً منها مساواة قانونية معنوية، تحلّ محل الأولى، بهدف الحفاظ على قيمتي المساواة والحرية التي كانوا يتمتعون بها في الحالة الطبيعية.

ب ـ الولاء للوطن:

تعد ظاهرة الولاء للوطن من المفاهيم الاجتماعية التي تطورت تاريخيا، حيث انها بدأت في نطاق ضيق متمثل بولاء الفرد لأسرته، ثم اتسع هذا المفهوم ليمتد الى القبيلة التي نشأ وترعرع في كنفها. ويترك هذا الولاء بطبيعة الحال أثراً واضحاً في تكوين شخصية الفرد وسلوكياته داخل المجموعة التي ينتمي إليها. ومع تطور احتياجات الإنسان والتعقيدات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية، فقد فرضت عليه ظروف الحياة أن يتحول من حياة الترحال إلى حياة الاستقرار في موطن ثابت يقيم فيه هو وأبنائه من بعده. ومع تقدم الزمن، نشأت علاقة ارتباط عميقة فيما بين الإنسان والأرض التي يسكنها، فقام بتحديد حدودها، واتخاذها وطناً له. ومن هنا، أصبح الولاء لهذا الوطن هو امتداد طبيعي للولاءات السابقة، مشكلاً عنصراً جوهرياً في تكوين الهوية والانتماء. ويُعد امتلاك مقومات الولاء الوطني من العوامل الحاسمة في تعزيز قوة الأفراد والمجتمعات على حد سواء، في حين ان فقدانها يؤدي إلى تهديد الهوية والانتماء الوطني. الولاء لغة " من الولي، القرب، الدنو، ويقال بينهما ولاء أي قرابة. والولي ضد العدو، وهو المحب والصديق والنصير، ووالي فلان فلانا إذا أحبه. والولاية . النصرة"١. أما اصطلاحا فأن الولاء يعني " إخلاص وحب شديدان، وهو ينبثق من التفاعل الدينامي بين الفرد وبيئته

---

١ ـ ابن منظور، لسان العرب، مج ٢ ، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.، ١٩٩٨م، ص ٤١١.

المعاشة، وهذا الإخلاص والحب يوجههما الفرد إلى موضوع معين مثل الذات أو الأسرة أو الوطن أو مذهب ديني أو سياسي معين أو زعيم حزب بذاته، بحيث يضحى الفرد لصالح موضوع ولائه بمصالحه الخاصة، وقد يصل الولاء إلى أن يضحي الفرد بحياته ذاتها لصالح موضوع ولائه أو دفاعه عنه أو الدعوة إليه، والولاء قناعة ذاتية يتبناها الفرد قلبيا وعقليا دون أن تفرض عليه من سلطة لا يستطيع مقاومتها أو الوقوف في وجهها"١.

ويعرف الولاء للوطن بكونه " التفاني الإرادي والعملي والدائم، من قبل فرد ما تجاه قضية معينة. فيتصف الفرد بالولاء، أولاً، إذا كان لديه القضية التي يتجه بولائه لها. وثانياً، عندما يهب نفسه لخدمتها طواعية. وثالثاً عندما يعبر عن هذا الإخلاص والتفاني للقضية، بطريقة عملية مقبولة، وبخدمة القضية بصورة فعالة ودائمة.

ومن أمثلة الولاء، إخلاص المواطن لوطنه، واستعداده للتضحية بحياته من أجله، إخلاص المؤمن لدينه. تفاني قائد السفينة في تأدية وظيفته، فإذا ما واجهت السفينة كارثة، لا يغادرها إلى بعد بذل قصارى جهده لإنقاذها، ومغادرة كل طاقمها وكل من عليها، ويكون مستعداً للغرق معها، إذا اقتضت الضرورة"٢.

وفي تعريف أخر يعرف الولاء للوطن بأنه " اتجاه نفسى اجتماعي ذو جانب انفعالي عاطفي، وجانب سلوكي يدفع الفرد للقيام بسلوك معين نحو مصلحة، تتعلق بانتمائه للجماعة، هذا بالإضافة إلى جانبه المعرفي الذى يتمثل في إدراك الفرد للمفاهيم والقيم، التي يستند إليها شعوره بالولاء"٣.

كذلك يعرف الولاء بأنه " شعور الفرد بارتباطه بفرد أو مجموعة من المجموعات الدينية ، أو الاجتماعية أو الوطن ويعبر الفرد عن ولاءه وانتمائه بالقول والعمل معا فالولاء علاقة أساسية بين المواطن والوطن أو الدولة أو النظام السياسي ولذلك يعد الولاء من أهم مؤشرات تكامل المجتمع السياسي فالمجتمع الذي يتمتع بدرجة عالية من التكامل يتوافر لدى كل أفراده أو غالبهم الإيمان بالولاء القومي . أما المجتمع الذي يعـاني أزمة تكامل فغالبا ما تكون ولاءات أفراده من طبيعة محلية ضيقة"٤ .

---

١ ـ أشرف سيد أبو سعود، مشكلة الانتماء والولاء مظاهرها وأسبابها – علاجها، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر، ٢٠٠٤م ، ص٥٤.

٢ ـ جوزايا رويس، فلسفة الولاء ، ترجمة احمد الانصاري، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٢م ، ص ٣٩،

٣ ـ عبد العال محمد عبد الله، دراسة لبعض جوانب الانتماء وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية لدى عينة من طلاب جامعة أسيوط، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط ، ١٩٩١م، ص٦٣.

٤ ـ عزت عسلية، القيم وعلاقتها بالانتماء لدي طلبة الجامعة، جامعة غزة، غزة ، ٢٠٠٠م، ص ٤٧.

وفي تعريف أخر للولاء يعرف بأنه " الولاء فهو من النصرة والطاعة وخضوع لسلطة ما، بعيداً عن المنطقية والاستقلال الذاتي بقصد المصلحة، فولاء الفرد في المجتمع الأبوي يتجه نحو العائلة أو العشيرة أو المذهب أو الطائفة، وهو جوهر الالتزام، يدعم الهوية الذاتية ويقوي الجماعية، وتأييد الفرد لجماعته يشير إلى مدى الانتماء إليها"١. وفي تعريف أخر للولاء فأنه يعرف " أن للولاء جانباً نفسياً ولا يمكن إدراكه إلا من خلال الواقع المعاش على المستوى السلوكي واللفظي، والولاء في معظمه اتجاه شعوري، إلا أنه ذو أرضية لا شعورية ترتبط بمفهوم الحب، الذى تقوم عليه جميع الاتجاهات النفسية والانفعالية والاجتماعية لدى الفرد"٢.

لذا فأن الباحث يرى بأنه يمكن تعريف الولاء للوطن بكونه. مفهوماً مركزيا يساهم وبشكل فاعل في رسم ملامح العلاقة بين الفرد ومجتمعه، حيث يعكس انتماءه لهذا الوطن. ويتجلى هذا الولاء في شعور الفرد بالفخر والانتماء والأمان، وهذا مما يدفعه إلى العمل من أجل مصلحة وطنه والدفاع عنه، والاعتزاز بانتمائه له.

كما ويظهر هذا الولاء من خلال سلوكيات الفرد وتفاعله الإيجابي مع القضايا في مجتمعه، والتزامه بالقيم والمبادئ السائدة فيه.

---

١ ـ الشرقاوي، وعي الطلاب ببعض قيم المواطنة دراسة ميدانية، دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي جامعة عين شمس، العدد التاسع، أكتوبر،٢٠٠٥م، ص١٢٦.

٢ ـ عبد العزيز عبد المنعم، تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الولاء للوطن لدى الأطفال في سن السابعة من العمر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩م،ص ٢٠.

ت ـ العدالة :

العدالة هي الركيزة الجوهرية للفكر السياسي في مجمله، وفقاً لما ذهب إليه أرسطو، إذ تعتبر الفضيلة التي تندرج تحتها وتنتظم فيها سائر الفضائل السياسية الأخرى. ويُنظر إلى العدالة بوصفها شرطاً ضرورياً لقيام الدولة بصيغتها القانونية والاجتماعية والسياسية. فحينما يتحقق العدل في مجتمعٍ ما، يمكن اعتبار هذا المجتمع دولةً حقيقية. أما في حال غيابه، فإن الكيان القائم لا يتجاوز كونه شكلاً اجتماعياً، دون أن يرقى إلى مستوى الدولة بمفهومها المؤسسي. وقد تم تعريف العدالة في لسان العرب بأنها " العدل: ما قام في النفوس أنه مستقيم ، وهو ضد الجور والعدل : الحكم بالحق، والعدالة: وصف بالمصدر معناه ذوعدل"١ أما في المعجم الفلسفي فقد تم تعريف العدالة بكونها " احترام الحقوق الطبيعية والوضعية التي يعترف بها المجتمع لجميع أفراده كتنظيم العمل ومنح العمال أجوراً متناسبة مع كفاياتهم ، وتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية التي يحق للأفراد أن يحصلوا عليها "٢ وتعرف العدالة كذلك " العدل فضيلة فردية واجتماعية معا، فهي فردية من حيث أنها تدل على مزاج ذاتي خاص عند الإنسان العادل، واجتماعية من حيث أنها تراعي حقوق الغير، وتفترض بالضرورة تعدد الأشخاص"٣ ومن مراتب العدل احترام الفرد للقانون الذي وضعه بمحض إرادته الحرة، لذا فأن الفيلسوف اليوناني أرسطوطاليس " ٤٨٣ ـ ٤٢٢ ق.م" تعتبر فضيلة العدل فضيلة اجتماعية تتبعها ضرورة كل الفضائل الأخرى"٤ وفي الاصطلاح القانوني تعرف العدالة بأنها " واحدة من المصطلحات القضائية التي تعني إحقاق الحق وابطال الباطل وعدم الانحياز إلى طرف من المتخاصمين دون آخر، ولذا يقوم هذا المفهوم ، على مبدأ الحق والقانون والعقلانية، ويرتبط بالقضاة والمحاكم بشكل أساسي. كما استند تعريف العدالة في موارد أخرى على تقسيمها إلى إصلاحية وتوزيعية، حيث يقصد بالأولى معاقبة المخالفين للقانون، ويقصد بالثانية إعطاء كل فرد ما يستحقه من الأجر بحسب مجهوده "٥.

---

١ ـ محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، الطبعة الأولى، بيروت، ج١١، ص ٤٣٠.

٢ ـ جميل صلبيا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت ، لبنان، ١٩٨٢م، ص ٦٠.

٣ ـ عبد الرحمن بدوي ،الأخلاق النظرية، وكالة المطبوعات، الكويت ،الطبعة الثانية، ١٩٧٦م ، ص١٦٥.

٤ ـ ارسطو طاليس، السياسات، نقله من الأصل اليوناني إلى العربية وعلق عليه الأب أغطينس بربارة ، طبع ونشر اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية ، ١٩٥٧م ، بيروت، ص ١٥٢.

٥ ـ كيسلاسي، إيريك، الديمقراطية والمساواة، ترجمة جهيدة لاوند، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦م، ص ١١٦.

أما أفلاطون فأنه يعرف العدالة فيقول" لتعلم إذن منذ البداية وعندما شرعنا في تأسيس مدينتنا أخذنا على عاتقنا واجباً هو أن نبين ما هي العدالة، ولقد ذكرنا مراراً إن كنت تذكر أنه لا ينبغي لأحد أن يمارس إلا عملاً واحدا في المجتمع، وهو العمل الذي هيأته له الطبيعة، وقلنا إن العدالة تتلخص في انصراف كل إلى عمله وبدون أن يتدخل في أعمال الغير"١.

وتعد العدالة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها النظم القانونية والاجتماعية، حيث تُعرف بأنها الامتثال التام لمقتضيات القانون والتشريعات، سواء كانت تلك التشريعات تستمد شرعيتها من التعاقد والإجماع البشري، أو أنها استندت إلى المعايير والأعراف الاجتماعية السائدة. والعدالة، بصفتها غاية إنسانية نبيلة، تُعد مفهوماً شمولياً وفضيلةً أخلاقية تطمح اغلب الشُعوب إلى إرساء دعائمها، وذلك لدورها الجوهري في صياغة معادلة تكافؤ الفرص وضمان المساواة بين مختلف أطياف المجتمع.

و تقسم العدالة إلى عدة أنواع ومسارات تكاملية، يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

العدالة المساواتية: وهي العدالة القائمة على الاحترام لكرامة الإنسانية المتأصلة، وضمان المساواة فيما بين افراد المجتمع، بغض النظر عن الاعتبارات مثل الجنس، أو العرق، أو الخلفية الدينية.

العدالة السياسية: وتتمثل العدالة السياسية في تمكين المواطن من ممارسة حقوقه السياسية المكفولة دستورياً، كالحق في الترشح، والانتخاب، والمشاركة الفاعلة في صُنع القرار السياسي.

العدالة الاجتماعية: وتُعنى بتلبية الاحتياجات المشروعة والأساسية لأفراد المجتمع، مثل الرعاية الصحية، وضمان تكافؤ الفرص في سوق العمل والمساعدات الإنسانية.

العدالة القضائية: وترتبط العدالة القضائية بضمانات التقاضي، وتوفير المحاكمات العادلة والنزيهة، مع الالتزام بمبدأ التناسبية فيما بين الجرم المرتكب والعقوبة المقررة.

العدالة الاقتصادية: ويرتكز هذا النوع من العدالة، على التوزيع العادل للثروات والموارد، والعمل على تأسيس نظام اقتصادي يحقق بيئة عمل منصفة، تحمي حقوق الشعب المالية، وتوفر متطلبات المعيشية الأساسية لجميع أفراد المجتمع من دون تفرقة.

---

١ ـ أميرة حلمي مطر، جمهورية أفلاطون، القاهرة، مكتبة الأسرة، ط١، ١٩٩٤م، ص٢٥.

المطلب الثاني مقومات المنظومة القيمية للمجتمع لعراقي

يقصد بالمقومات هي تلك الركائز الأساسية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي لأي مجتمع. ذلك انه بوجود هذه المقومات، يتبلور المجتمع بصفته كياناً اجتماعياً واضح المعالم، حيث يتمكن من أداء وظائفه الأساسية، وممارسة عملياته الاجتماعية، مما يضمن له الاستمرار والنمو والتطور. كما وتؤهله تلك المقومات لتلبية احتياجات الأفراد، وتعزيز قدراته على التفاعل وإقامة علاقات بناءة مع المجتمعات الإنسانية الأخرى.

اولا ـ المقومات التكوينية : هي مجموعة العناصر الأساسية التي يجب توافرها في أي مجتمع بشري كي ينتقل ذلك المجتمع من حالة الفوضى أو التنظيم العفوي إلى إطار منظم ومتماسك. وتتمثل هذه المقومات في وجود إقليم محدد (الأرض)، وتجمع سكاني مستقر (السكان)، والامتداد التاريخي المشترك، وغيرها من المقومات التكوينية التي تجمع أفراد المجتمع وتوجه مساره العام. كي يتحول ذلك المجتمع من شكل غير منظم إلى مجتمع منظم.

١ ـ الارض:

يعد الإقليم بحسب المختصين عنصراً جوهرياً في قيام الدولة، وفقاً لما يراه الغالبية من فقهاء القانون، إذ إن الدولة تفهم في جوهرها بأنها جماعة من الأفراد الذين يقيمون معاً بصورة دائمة ومستقرة، وهذا مما لا يمكن تصوره من دون ان يكون هنالك إقليم محدد. ويشكل الإقليم ايضا ركناً أساسياً في تمكين الدولة من ممارسة سيادتها، حيث تقوم السيادة على قدرة الدولة في إخضاع جميع الأشخاص والأشياء الواقعة ضمن نطاق إقليمها لسلطتها. ومن دون هذا الإقليم، تصبح ممارسة السيادة أمراً نظرياً لا يمكن تحقيقه عملياً.

لذا "يمثل الإقليم النطاق الجغرافي الذي يستقر عليه الشعب، وتمارس عليه الدولة سلطاتها وسيادتها، وهذا يعني إن هناك تلازم جدلي بين وجود الدولة والإقليم، فلا دولة دون إقليم، من هنا لا ينطبق على البدو الرحل وصف الدولة وأن توفر فيهم ركنا الشعب والسلطة، كونهم لا يستقرون في رقعة جغرافية محددة. ويترتب على تحديد إقليم الدولة، نتائج بالغة الأهمية، إذ تتحدد سيادة الدولة في حدود إقليمها، وتنتهي سيادتها مع نهاية إقليمها، حيث تبدأ سيادة دولة أخرى، ويترتب على هذه النتيجة، إن قانون الدولة واختصاصها القضائي يتحددان بإقليمها فقط، وفي حدود هذا الإقليم تتحدد ثروات الدولة ومواردها الاقتصادية"١.

---

١ ـ علي يوسف الشكري، اسعد السيد الليثي، النظرية العامة في القانون الدستوري، ط١، ٢٠٠٣م ،ص٢٦.

ولا يقتصر مفهوم الإقليم هنا على الأبعاد المساحية والقانونية وحسب، بل أنه يمتد ليشمل جغرافية العراق السكانية، فالإقليم بمثابة الوعاء المكاني الذي يتوزع فيه سكان العراق ديموغرافياً، بطريقة تتماشى مع البيئة الطبيعية، حيث تتركز الكثافة السكانية العالية عند سفوح الجبال في شمال العراق، وعلى ضفاف نهري دجلة والفرات وسهل الرافدين أو السهل الرسوبي، في حين تقل كثافة السكان في الهضبة الغربية بشكل ملحوظ. وهذا التوزيع السكاني، بتنوعه الاثني والقومي والديني، يفرض على الدولة نمطاً خاصاً في ممارستها لسيادتها وإدارتها الإدارية والتنموية، "وللإقليم بمفهومه المتقدم أهمية كبرى فيما يتعلق بممارسة سلطة الدولة، فهو يحدد النطاق الإقليمي الذي يمكن للدولة أن تحدد شعبها على أساسه تحديداً مادياً واضحاً، ومن ثم تجسيد العلاقة الرعوية بين الدولة وأفراد الشعب، كما يساعد على تحديد نطاق اختصاص الدولة في تطبيق القانون ومدى قدرتها على تنفيذ الأحكام القضائية على الأموال و الأفراد، فكأن تحديد الإقليم يشكل قاعدة الأساس في استقلال الدولة، والمدخل إلى حقها في السيادة"١. أما (جورج بيردو) فأنه يعرف الإقليم بكونه " الإطار العادي لممارسة السلطة من طرف الدولة، حيث تمارس اختصاصاتها في رقعة جغرافية معينة"٢.

ويضم الاقليم الارض" مساحات اليابسة، وما عليها من منشئات وما في باطنها من موارد إلى مركز الكرة الأرضية. ولا يشترط في إقليم الدولة الارض أن يكون متصلة الاجزاء، بل يمكن أن تفصل بين أجزاءه حدود طبيعية كالجبال والبحار والبحيرات والانهيار، أو مصطنعه كالأسلاك الشائكة مثلا، بل أن ركن الأقاليم يتحقق وإن كان يفصل ين أجزاءه أراض دولة أخرى، فوحدة الاقليم قائمة في الباكستان الذي كان يفصل بين قسميه الشرقي والغربي أراضيي الهند، ومثل هذا الامر ينطبق على اليابان وإندونيسيا والولايات المتحدة الامريكية التي يفصل بين أراضيها الاقليم الكندي، وبريطانيا التي يفصل بين أجزاءها البحر الايرلندي، والاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يفصل بين أراضيه جبال الأورال"٣

---

١ ـ علي صادق ابو الهيف، القانون الدولي العام، ص٣٣٠.

٢ ـ محمد مالكي، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ٢٠٠١م، ص ١٣٤.

٣ ـ علي يوسف الشكري، مبادئ القانون الدستوري، مؤسسة دار الصادق الثقافية، العراق ، بابل، ٢٠١١م، ص ٣٧ـ ٣٨.

" ويمثل الإقليم بوصفه النطاق المكاني الذي يقيم عليه شعب الدولة على سبيل الاستقرار والدوام وتباشر فيه الدولة اختصاصاتها وسلطاتها إزاء كافة الأشياء والأشخاص الموجودين عليه – عنصراً لازماً وأساسياً بالنسبة لقيام الدول واكتمال نشأتها السياسية والقانونية، حتى إنه ليصعب على الدولة التي لا يتوافر لها إقليم أن تكتسب صفة الشخصية القانونية الدولية وفي ذلك تقضي المادة الأولى من اتفاقية مونتيفيديو لعام (١٩٣٣م) بين الدول الأمريكية بأنه «لكي تصبح الدولة من أشخاص القانون الدولي يجب أن يتوافر لها شعب دائم، وإقليم محدد، وحكومة، فضلًا عن أهلية للدخول في علاقات مع الدول الأخرى» ولا غرور في اكتساب الإقليم مثل هذه الأهمية بالنسبة لقيام الدولة واكتمال نشأتها القانونية والسياسية. فمن الناحية الاقتصادية نجد أقليم الدولة بما يختزنه من ثروات وما ينمو فوقه من موارد وإمكانات تجعله عنصرا هاما وأساسيا في أدارة العملية الانتاجية داخل الدولة. ويشكل بذلك شرطا من أهم شروط النهضة والتنمية الشاملة. ومن الناحية السياسية ينصرف مدلول الاقليم الى مجموعة من البشر ارتضوا العيش معا في ظل سلطة واحدة وفي نطاق مكاني محدد تربطهم به مصالح مشتركة ويضمهم نحوه شعور بالولاء والانتماء يدفعهم الى الذود عنه ضد أي هجوم أو خطر يتهدده. وأما من الناحية القانونية فأن أقليم الدولة يعتبر دليل استقلال وعنصر سلام وذلك بما ينطوي عليه تعيين حدود الاقليم من تعيين لنطاق لسيادة وتأكيد استقلالها في مواجهة الغير مع التزام الدول الاخرى باحترام هذه الحدود وعدم المساس بسلامة الاقليم وأمنه"[١].

بعد ما تقدم من تعاريف حول الاقليم يرى الباحث بأن الإقليم هو ركن مادي اساسي لقيام الدولة، حيث يقصد به تلك المساحة الجغرافية المحددة التي يستقر عليها السكان ويمارسون عليها أنشطتهم الحياتية والاجتماعية بصورة دائمة ومنظمة. ويعد وجود الإقليم من الشروطً الجوهرية لقيام الدولة، بالنظر لكونه الإطار الذي تمارس فيه الدولة سلطاتها، وتفرض من خلاله سيادتها على الأفراد ضمن حدوده. بالإضافة إلى كونه عاملاً محورياً في ترسيخ استقرار الجماعة السياسية وتماسكها، حيث يسهم في بلورة وعي جماعي مشترك بين أفراد المجتمع. ومن دون إقليم، لا يمكن تصور وجود دولة ذات كيان سياسي وقانوني مستقل.

---

١ ـ عبير بسيوني رضوان، أزمة الهوية والثورة على الدولة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١ ، ٢٠١٢م، ص٣٨.

٢ ـ الشعب:

من الامور المستبعدة هو تصور قيام دولة دون وجود شعب، حيث يعد الشعب الركيزة الأساسية التي تبنى عليها الدولة، وهو من الاركان التي تمنحها كيانها وشرعيتها. أما من الناحية القانونية، فلا يشترط وجود حد أدنى لعدد السكان حتى تعد الدولة قائمة، فهناك دول ذات تعداد سكاني يتجاوز المئات من الملايين كما في جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الهند، وهنالك دول أخرى لا يتجاوز تعداد سكانها المليون نسمة. ومع هذا، فإن الواقع العملي يبين أن الحجم السكاني يؤثر وبشكل كبير في قوة الدولة ومكانتها على الساحة الدولية، فكلما زاد عدد السكان الدولة، ازدادت الموارد البشرية والاقتصادية، مما يعزز من نفوذ تلك الدولة واحترامها ضمن المجتمع الدولي. الا أن الكثافة السكانية لوحدها لا تعد كافية لضمان تلك المكانة، إذ لا بد من توافر مقومات العيش الكريم للسكان، وإلا فأن التزايد السكاني سيتحول إلى عبء على كاهل تلك الدولة. ومن ثم فإن التوازن بين النوعية والكمية في تكوين الشعب يعد ضرورة لتحقيق التكامل الوطني والفعالية الدولية. ويتألف الشعب من " مجموع السكان القاطنين على الإقليم الجغرافي المحدد لنظام سياسي معين ومن دون الشعب لا يمكن ان توجد دولة، كما أنه لا ينبغي، أو يشترط وجود شعب متجانس بوحدةِ اللغة، والدين، والجنس، بل أن الأختلاف سمة عامة لأغلب الشعوب"١ كذلك يعرف الشعب بأنه " مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، وتربط بينهم روابط مشتركة مثل اللغة، والثقافة، والتاريخ، وغالباً ما تجمعهم الرغبة في العيش المشترك ضمن كيان سياسي واحد"٢ ولا يشترط في الدولة الحديثة أن يكون الشعب من اصل واحد أو أن تجمعهم لغة أو دين أو تقاليد موحدة، انما يكفي ان " تقوم بينهم روابط مشتركة تتمثل في وحدة المصالح ، ووحدة الاهداف، ووحدة المصير، مما يؤدي بدوره الى تحقيق التضامن والاتحاد فيما بينهم"٣. والشعب العراقي مثال على الشعوب التي تتمتع بالتنوع الديني والقومي.

---

١ ـ وليد سالم، مأسسة السلطة وبناء الدولة ـ الأمة حالة العراق، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، ط١، ٢٠١٣م ، ص ١٣٦.

٢ ـ شفيق المصري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٤٥.

٣ ـ محمد كاظم المشهداني، القانون الدستوري ـ الدولة ـ الحكومة ـ الدستور، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١١م، ص ٨.

" والجدير بالذكر إن العنصر المميز للشعب، هو تمتع أفراده بجنسية واحدة وخضوعهم لسيادته، دون اشتراط الانتماء لامة واحدة إذ قد يكون شعب الدولة منتميا لامة واحدة ، كالشعب العربي، وقيد يكون منتميا إلى عدة أمم كالشعب السوفيتي سابقا"١. وفي تعريف أخر للشعب، " يجمع الفقه على أنه لقيام الدولة يلزم وجود عدد من الأفراد، فلا توجد دولة بغير جماعة بشرية تخضع لها وتكون فيها عنصراً أساسياً، ذلك أننا إذا تصورنا الكرة الأرضية عبارة عن كوكب غير مأهول لما كان هنالك معنى لفكرة الدولة ولا لغيرها من المعاني التي تدور حول فرض أساس ألا وهو الإنسان. وهذه الجماعة من الأفراد التي يسميها الفقه بشعب الدولة ولا يشترط بداية في هذا الشعب أن يكون على درجة معينة من المدنية أو أن يعيش على نمط معين من الحياة ، فهنالك في العصر الحاضر دول توصف شعوبها بالتخلف في الوقت الذى توجد فيه دول بلغت شعوبها درجة عالية من التقدم والمدنية المادية على الأقل، كما لا يوجد حد أدنى لعدد أفراد الدولة ولا يمكن أن يخضع ذلك لقواعد حسابية فالمهم هو أن يوجد عدد من الأفراد صغيراً كان أم كبيراً يستطيع مباشرة أنشطة الدولة بكفاءة "٢.

كما ولابد من التمييز بين شعب الدولة وسكانها، فشعب الدولة هم الافراد الذين يتمتعون بجنسية الدولة يغض النظر عن محل إقامتهم سواء أكانوا مقيمين في إقليم الدولة أو خارجيه، في حيين ينصرف معنى سكان الدولة إلى الافراد المقيمين على إقليم الدولة من حامل جنسيتها ومن رعايا الدول الاخرى"٣.

"وقد فرق البعض في تعريف الشعب بين مفهومه الاجتماعي ومفهومه السياسي، فقالوا يقصد بالشعب في مفهومه الاجتماعي بأنه مجموعة الأفراد الذين يقيمون على أرض الدولة والذين ينتسبون إليها عن طريق التمتع بالجنسية. أما مفهوم الشعب من الناحية السياسية فانه أضيق من المفهوم الاجتماعي لأنه لا ينصرف إلى كل من يتمتع بالجنسية، ولكنه ينصرف من يتمتع منهم بحقوقه السياسية أي جمهور الناخبين"٤.

---

١ ـ علي يوسف الشكري، مبادئ القانون الدستوري، مصدر سابق،ص٢٩.

٢ ـ الزبير حمزة الزبير، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، دار اريثيريا للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان،ط١، ٢٠٢٣م، ص٩٢.

٣ ـ محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري- ج ١- النظم السياسية، منشاة المعارف – الإسكندرية، سلسلة الكتب القانونية، ١٩٧١م، ص٤٩.

٤ ـ السيد خليل هيكل، الأنظمة السياسية التقليدية والنظام الإسلامي دراسة لأنظمة الحكم المختلفة مقارنة بالشريعة الإسلامية، مكتبة الأثر الحديثة، أسيوط، ١٩٨٤م، ص ١٩.

٣ ـ التاريخ المشترك:

يعتبر التاريخ الركيزة الأساسية التي تحفظ ذاكرة الأمة، فهو سجلّها الحافل بالأحداث والإنجازات والرموز الحضارية، ويشكل مرآة لماضيها، وأساسًا لحاضرها، وموجهًا لمستقبلها. فالتاريخ لا يقتصر على كونه توثيقًا للأحداث، بل يُسهم في تكوين الوعي الجماعي ويعزز الشعور بالانتماء من خلال ما يخلقه من روابط وجدانية بين أفراد المجتمع، لاسيما عندما تتقاطع ذاكرتهم التاريخية في حوادث وتجارب مشتركة، الأمر الذي يفضي إلى تقارب في العواطف وتشابه في الآمال والتطلعات. وفي السياق العراقي، يتميز المجتمع بتاريخ عريق وممتد، اتسم بوحدة المشاعر والمصير المشترك، ما ساهم في ترسيخ عناصر الهوية الجمعية. وتتمثل المقومات التاريخية للمجتمع العراقي في المحطات التاريخية المتعددة، بما انطوت عليه من أحداث إيجابية وسلبية، والتي كان لها الأثر المباشر في بلورة ملامح الشخصية العراقية، وصياغة نمط تفاعلها مع البيئات والمجتمعات الأخرى. و"يعد التاريخ عامل مهما في بلورة وتغذية تجارب الإنسان وتشكيل ذاكرته وإدراكه لوعيه وتمثلاته حول نفسه، لتصب فيه فيما بعد تصورات ذهنية يعيدها عن طريق الذاكرة الجماعية والمخيال " فالمخيال يتشكل تاريخيا في الذاكرة الجماعية أو في الذهن، ويمكن استغلاله سياسيا وإيديولوجيا في اللحظات التاريخية العصيبة، فهو يضرب بجذوره في أعماق اللاوعي عبر تشكله خلال مختلف المراحل التاريخية"١.

ومن وجهة نظر أخرى فأن "التاريخ الذى يستقر في ذاكرة الشعوب ويمدها بالمواقف والتجارب والخبرات التي تساعد في التعامل مع هذا الموقف أو ذاك. وهو التاريخ الذى يربط الأحياء بالأموات، ويوحد بين أبناء الأمة في ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم. ومن ثم فالتاريخ له دور مؤثر في تشكيل الهوية وبلورتها"٢. ولا تقتصر الحاجة للتاريخ بكونه رابطة فيما بين الاحياء والاموات وتوحيد أبناء المجتمع الواحد. بل هو ركيزة وضرورة في بناء المنظومة القيمية للمجتمع العراقي حيث أن "ضرورة التاريخ تقوم على أنه يقوم للإنسان والجماعة البشرية بوظيفة فعلية، بمعنى أنه يسد حاجة المجتمع إلى معرفة نفسه ورغبته في أن يفهم علاقته بالماضي وعلاقته بالمجتمعات الأخرى وثقافتها"٣.

---

١ ـ عماد عبد الغني، سوسيولوجية الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء ،المجلد ١، بيروت مركز الوحدة العربية، ٢٠١٧م،

٢ ـ أحمد مفلح: لهوية القومية في المنهجية اللبنانية الجديدة: مقومات وخصائص مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية أنموذج ، المستقبل العربي، السنة٣٠ ،العدد٣٤٦، ص ٣٦،

٣ ـ رأفت الشيخ غنيمي، تفسير مسار التاريخ، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠م،ص ١٤.

ويعد التاريخ الذاكرة الحية للأمة ايضا، كما ذكره الحصري، بقوله " إن وحدة هذا التاريخ تولد تقارباً في العواطف والنزعات ، إنها تؤدي إلى تماثل في ذكريات المفاخر السالفة، وذكريات المصائب الماضية ، ولأي تشابه في أماني النهوض وأمال المستقبل"١.

كما ويعتبر التاريخ ايضا الركيزة الأساسية التي تحفظ ذاكرة الأمة وتحافظ عليها، فهو سجلّها الحافل بالأحداث والإنجازات والرموز الحضارية، ولطالما كان التاريخ يشكل مرآة لماضي الآمة، وأساسا لحاضرها، وموجهًا لمستقبلها. فالتاريخ لا يقتصر على كونه توثيقًا للأحداث، بل هو يُسهم كذلك في تكوين الوعي الجماعي ويعزز الشعور بالانتماء بين أفراد المجتمع من خلال ما يخلقه من روابط وجدانية ، لاسيما عندما تتقاطع ذاكرتهم التاريخية في حوادث وتجارب مشتركة، الأمر الذي يفضي إلى التقارب في العواطف والتشابه في الآمال والتطلعات. وفي السياق العراقي، يتميز المجتمع بتاريخ عريق يمتد الى الأف السنين، لطالما كان يتسم بوحدة المشاعر والمصير المشترك، الآمر الذي ساهم في ترسيخ عناصر الهوية الجمعية لأفراد المجتمع العراقي.

وتتمثل المقومات التاريخية للمجتمع العراقي في المحطات التاريخية المتعددة، بما انطوت عليه من أحداث إيجابية وسلبية، والتي كان لها أثر مباشر في بلورة ملامح الشخصية العراقية، وصياغة نمط تفاعلها مع البيئات والمجتمعات الأخرى. "لقد ميز تولفنج بين نوعين مختلفين من أنظمة الذاكرة طويلة المدى اعتماداً على طبيعة المعلومات المخزونة فيها، وهي : ذاكرة الأحداث، وذاكرة الدلالات والمعاني، ويعدّ أن لكل نظام من هذه الأنظمة خصائصه المميزة ويعني كل منها بنوع محدد من المعلومات. فذاكرة الأحداث هي بمثابة شخصية تُعنى بالدرجة الأولى بخبرات والذاكرة الشخصية، في حين أن ذاكرة الدلالات تشمل كل المعرفة العامة حول هذا العالم فضلاً عن المعرفة المتعلقة بالمفردات، والمفاهيم، والأفكار، والقواعد اللغوية. ومثل هاتين الذاكرتين مستقلتين عن بعضهما بعضاً رغم وجود نوع من التفاعل بينهما. لقد أصر تولفنج على أن الفرق بين لنظامين لا يتوقف على طبيعة المعلومات المخزنة في كل منهما فحسب، وإنما يمتدّ ذلك إلى اختلاف طبيعة العمليات التي تسيطر على تخزين واسترجاع المعلومات في كل نظام من هذه الأنظمة"٢.

---

١ ـ عبد الحميد بلال، مشاكل المجتمع العربي والتوعية القومية، مطبعة الزهراء ،بغداد ،١٩٦٣م،ص٦٩.

٢ ـ رافع النصير وعماد عبد الرحيم الزغلول، علم النفس المعرفي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،ط١، ٢٠٠٣م، ص ١٨٢.

تقوم هوية الأمم على مجموعة من الركائز الاساسية والتاريخ احد تلك الركائز المهمة والاساسية التي تساعد في الحفاظ وديمومة تلك الهوية، فالتاريخ ليس مجرد سرد لأحداث مضت، انما هو الذاكرة الحية التي تحفظ للأمة تجاربها، ونجاحاتها، وإخفاقاتها. وكما يعتمد الفرد منا على ذاكرته لفهم ماضيه ولتحديد مواقفه في الحاضر ورسم الملامح لمستقبله، فإن الأمم والمجتمعات هي ايضا تستند إلى تاريخها لتدرك من هي، ومن أين اتت، وإلى أين تمضي. اذا وبناء على ما تقدم فأن الباحث يعتقد بأن التاريخ ليس ترفًا فكريًا، بل ضرورة وجودية، تمنح المجتمعات القدرة على التماسك، والفهم العميق لمجريات الواقع، والتخطيط بوعي لما هو آت.

ومن هنا، يصبح التاريخ بمثابة المرآة التي تعكس صورة الأمة عبر الزمن، لتجعل من الذاكرة الجماعية أداة للفهم والبناء، وليست أرشيف للأحداث فقط.

٤ ـ اللغة المشتركة:

تعتبر اللغة مكوناً أساسياً في بنية المجتمع، إذ تحتل مكانة محورية بوصفها أقوى الروابط التي تجمع بين أفراده، كما وتمثل رمزاً لحياتهم المشتركة وضمانة لاستمرارها. ولا تقتصر وظيفة اللغة على توحيد أفراد المجتمع الواحد فحسب، بل تؤدي اللغة أيضاً دوراً جوهرياً اخر في تحقيق الترابط بين الأجيال المتعاقبة، مما يسهم في نقل القيم والمعارف والحفاظ على الهوية الثقافية. وتعد اللغة " وسيلة فذة تخدم المجتمع وتؤدي إلى تجميع ونقل حضارته والمحافظة على وحدته القومية عن طريق المشاركة فيها، وعند علماء اللغة الاجتماعيين يعدونها وظيفيا هي صبغة كلامية عليا توظف في الاتصال الاجتماعي العام بين المتحدثين بلهجات مختلفة وهي روح الأمة وحياتها، وتمثل أهم عناصر القومية، واللغة التي ينشأ عليها الإنسان تكيف عقله وتفكيره وذوقه تكييفا معينا وتوجه عواطفه ومشاعره توجيها خاصا وأجمع العديد من علماء اللغة أنها لها أثرا كبيرا في التفكير وقابلة للتغير والانتقال من حال إلى حال"١ ومن وجهة نظر ثانية تعرف اللغة ودورها في المنظومة القيمية في المجتمع بأنها " هي العنصر الأساسي التي تعمل بوجهين، إما على الحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع من خلال أداء دورها كأداة ربط بين جيل وآخر، والكشف عن عادات وتقاليد المجتمع، ومستوياته الثقافية.

---

١ ـ علي حسين حطيم ، اللغة والجماعات الأجتماعية في سلم التطور الحضاري رؤية أنثروبولوجيا، مجلة آداب المستنصرية، ٢٠١٥م، المجلد ٣٨، العدد٦٨، ص٣.

واما تؤدي إلى انهيار المجتمع نتيجة اشكالية التواصل اللغوي داخل مجتمع يعدها الركيزة الأساسية في عملية التواصل والتفاعل، وعلى اثر ذلك أصبحت اللغة من أكثر الظواهر الإنسانية تشعبا وتقيدا، على اعتبارها نظاما معقدا من الرموز التي تحمل في طياتها معان مختلفة، اذ تعد من أهم المنافذ المستخدمة من أجل الولوج الى عمق الثقافة والبنية الأجتماعية، لتكون بذلك واحدة من أهم العوامل الأساسية في تكوين وبناء المجتمع، فتشارك بدور فعال في تحديد الهوية الجماعية للمجموعة البشرية التي تتحدث بها هذا الذي يؤكد وجود علاقة تكامل بين علم اللغة وعلم الاجتماع، اي بين اللغة والمجتمع، فهما وجهان لعملة واحدة"١ وهنالك من المختصين من يرى بأن اللغة كان لها الاثر الاكبر في وجود الهوية المجتمعية فيعرفها " اللغة هي أول ثابت من ثوابت الهوية المجتمعية، فهي تمثل العنصر المركزية الذي يجعل من جماعة معينة تمتلك خصائص ومميزات تختلف عن باقي الجماعات، هذا لآن اللغة ترتبط بشكل قوي بهوية الإنسان فهي الوعاء الحافظ لتاريخه وتراثه، وبالإضافة إلى هذا تعتبر اللغة هي من ولدت الهوية "٢ اما عن علاقة اللغة بالمجتمع فأن أبن خلدون يؤكد على " العلاقة الوثيقة وعلى التكامل بين اللغة والمجتمع، بحيث تتغير اللغة بتغير المجتمع، كونها شديدة الصلة بالممارسة والاستخدام داخل المجتمع، فهي نتاج اجتماعي إنساني، لتلك تتطور من خلال استعمالها وتختلف باختلاف المجتمعات، فهي بذلك ملكة تكتسب من خلال التنشئة الاجتماعية"٣ ويرى المختصين بأن " اللغة ليست مجرد أداة تواصلية محايدة وسلبية، بل هي كائن إيجابي وفاعل في إعادة إنتاج ذات الهوية، وتطويرها، أو على العكس من ذلك تدهورها وتحللها، فضلاً عن كونها أحد أركانها وأنحائها الكبرى"٤. فاللغة كما يتضح من التعريف

---

١ ـ اسيا عمراني، التكامل المعرفي بين اللغة والمجتمع- دراسة معرفية وصفية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية المجلد ٢٩ ، العدد١، عده خاص بالمؤشر لعام ٢٠٢٢م، ص ٣١٧.

٢ ـ صبرينة مزياني، علاقة اللغة بالمجتمع و إشكالية التواصل اللغوي في المجتمع، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الأقتصادية والسياسية، بيروت ، ٢٠١٧م، ص١١.

٣ ـ فتحية حداد، ابن خلدون وآراؤه اللغوية والتعليمية، مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر، ط١ ، ٢٠١١م، ص٩٠.

٤ ـ رمزي منير بعلبكي، وآخرون، اللغة والهوية في الوطن العرب إشكالية تاريخية وثقافية وسياسية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، قطر،٢٠١٢م، ص ٥٢.

ليست عنصرا هامشيا في تكوين هوية المجتمع والحفاض عليها فقد " ارتبط مفهوم الهوية منذ ظهوره بمصطلح اللغة، فاللغة كانت ولا تزال أبرز علامات الوجود وأهم مظاهر التعبير عن الجماعة، واتفق معظم الدارسين في مختلف التخصصات أن اللغة من أهم العناصر المشكلة للهوية الأجتماعية الثقافية الوطنية"١.

ويرى الباحث فيما يخص دور اللغة كعنصر رئيسي وأساسي من مقومات المنظومة القيمية للمجتمع لعراقي، إلى جانب دورها المحوري كوسيلة للتواصل ونقل المعرفة، فهي أحد أهم الركائز في تشكيل الهوية، حيث تمثل الوعاءً الحضاري والفكري الذي يحمل في ثناياه كم كبير من الخبرات والمعارف عبر الأجيال المتعاقبة. وهي المعيار الذي يقاس به مدى صلابة الهوية وقدرتها على الثبات أو التكيف أمام المستجدات والتطورات.

حيث تبرز أهمية علم اللغة الاجتماعي في قدرته على الكشف عن الطبيعة العامة للغة، وبيان خصائصها ومظاهرها المتميزة، ذلك إن الوعي باللغة يساهم في تعزيز الفهم العميق والدقيق لبنية المجتمع وآليات تفاعله.

ثانيا ـ المقومات الوظيفية : وهي مجموعة الأنساق الموجودة في المجتمع والتي تؤدي أغراض محددة ، وبتكامل هذه الأنساق يتكون البناء الاجتماعي أو النسق الاجتماعي أو النسيج الاجتماعي وتتحدد خصوصياته.

١ ـ المقومات الاقتصادية:

تعتبر المقومات الاقتصادية من الركائز الجوهرية والرئيسية التي تحدد مكانة الدول في النظام الدولي المعاصر، حيث ترتبط قدرة الدولة على تحقيق التنمية الشاملة والاستدامة لمواردها بمدى قوتها الاقتصادية. وفي اغلب الاحيان يصنف المختصون القوة الاقتصادية بكافة جوانبها ومجالاتها كعامل رئيسي من عوامل القوة للدول، فالدول التي تمتلك إمكانات اقتصادية وتكنولوجية متقدمة تتفوق على غيرها من الدول، ويكون لاقتصادها التأثير المباشر في البنية الاقتصادية للدول الأخرى. ومن هنا، فإن دراسة المقومات الاقتصادية للدول لا تقتصر على فهم الموارد المادية والبشرية فحسب، بل تشمل ايضا تحليل قدرتها على توظيف تلك الموارد لتحقيق التفوق والنفوذ على المستويين الإقليمي والدولي.

---

١ ـ أحمد بن نعمان، الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات، شركة دار الأمة، الجزائر ، ١٩٩٦م، ص ٧.

" وعلى الرغم من ان الأقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات المتنوعة لما يملكه من موارد طبيعية وزراعية وبشرية مهمة الا انه ظل يعاني من اختلالات هيكلية في قطاعاته المختلفة، اذ ظل القطاع الاستخراجي يسيطر على الجزء الكبير من الناتج القومي ويشكل القسم الأعظم من حصيلة العراق من العملات الأجنبية بسبب تراجع معدلات نمو القطاعات الأخرى وتواضعها ومحدودية الصادرات"١. كما وان " بناء الدولة بالنسبة للدول المستقلة يعني تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي"٢.

وعند تسليط الضوء على خط مسار النظام الأقتصاد في العراق يلاحظ " انخفاض إنتاجية العمل ورأس المال وضعف الترابط الداخلي بين الفروع الاقتصادية المختلفة وعجز الموازنة العامة بسبب عدم تحقيق التوازن بين إرادات الدولة ونفقاتها، فضلاً عن عجز الميزان التجاري وذلك لاعتماده على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم المديونية الخارجية وتزايد عبء خدمتها، وضعف البنى التحتية والتعليم والصحة وانخفاض مستوى الدخل وغياب الاستراتيجيات الصحيحة وتدهور شروط التبادل التجاري لقد كان لهذه الاختلالات آثار كبيرة في تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي" ٣. الامر الذي أدى بدوره الى ايجاد العديد من المشاكل المرتبطة ارتباطا وثيقا مع عدم الاستقرار الاقتصادي والتي من أهمها :

أ ـ ارتفاع معدلات البطالة:

تعرف البطالة بأنها " أن يكون الفرد في سن العمل، وقادراً عليه جسمياً وعقلياً، وراغباً في أدائه، ويبحث عنه

---

١ ـ محمد علي ابراهيم العامي، نغم حسن نعمة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مجلة فصليه تصدر عن كلية الأدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، المجلد ٤٠ ،العدد ١٥ ، اذار ٢٠٠٧م ، ص٦.

٢ ـ فرانسيس فوكوياما ، بناء الدولة – النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الامام، ط١، العبيكان، الرياض،٢٠٠٧م، ص ١١.

٣ ـ محمد طاقة وآخرون: أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، ط٢ ،إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٩م،ص ٢٤٥.

ولا يجده، مما يترتب عليه تعطله رغم احتياجه إلى الأجر الذي يتقاضاه إذا ما توفرت له فرصة عمل"١.

وتعرف البطالة كذلك بكونها " انها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد لعدم توافر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل مع قدرتهم عليه في مهنة تتفق مع استعداداتهم و خبراتهم "٢ يمثل ارتفاع معدلات البطالة والبطالة بصورة عامة في الوقت الحاضر واحدة من القضايا الجوهرية التي تواجه اغلب دول العالم، اما في الدول النامية فأنها تبرز بوصفها من الإشكاليات المزمنة، ولا سيما في البلدان العربية.

ولمشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها في العراق أهمية خاصة، نظرًا لآن ارتفاع معدلاتها جاء نتيجة عمليات إعادة هيكلة الاقتصاد، وما يترتب عليها من تداعيات متعددة الجوانب. أما الاثار الاجتماعية المترتبة على زيادة نسبة البطالة فهي " قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فوقت البطالة نفسه ربما يقود بعض الأشخاص لارتكاب الجرائم، البطالة تؤدي الى نشوء إحباط نفسي سيء لدى العاطل وتخلق لديه جوا نفسيا مضطربا"٣. لذا يشعر الفرد العاطل عن العمل بحالة من فقدان التقدير والفراغ، الأمر الذي قد يولّد لديه النزعة العدوانية والإحباط النفسي. ومن جهة أخرى فانه يحرم المجتمع من الاستفادة من خبراته وإمكاناته في مجالات التنمية والبناء بصورة خارجة عن أرادته. وتعد البطالة كذلك من العوامل المحفزة على الهجرة والنزوح من البلد، وذلك بحثاً عن فرص عمل تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ب ـ التضخم:

يحظى موضوع التضخم باهتمام واسع النطاق، ليس من قِبل الاقتصاديين وحسب، بل من قبل الأفراد العاديين أيضا، وذلك لما يخلّفه من آثار اجتماعية واقتصادية جسيمة. إذ يؤدي التضخم إلى تشويه عملية تخصيص الموارد، وإحداث توزيع عشوائي للدخل والثروة داخل المجتمع، مما ينعكس سلبًا على مستوى الرفاه الاجتماعي. ويعرف التضخم بأنه " زيادة في كمية النقد المتداولة عن المعروض السلعي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، في حين يعتقد بعضهم أنه ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج،

---

١ ـ هيثم الزغبي، اسس ومبادئ الأقتصاد الكلي، الطبعة الأولى ، عمان، دار الفكر ، ٢٠٠٠م ،ص١٤٩.

٢ ـ طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب و ابعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها، الطبعة الثانية ، مطبعة رشاد برس، بيروت ، لبنان، ٢٠١٥م،ص١٢.

٣ ـ إبراهيم طلعت، البطالة والجريمة، دار الكتاب، الجزائر، ٢٠٠٩م، ص ٢٠٢.

وآخرون يعزوه إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وآخرون يعزونه إلى تغيرات هيكلية تحدث في الأقتصاد والتي الابد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار"١. وبالنظر لأهمية موضوع التضخم فقد اختلفت الاتجاهات النظرية في تعريفه ومن تلك الاتجاهات النظرية التي تناولت موضوع التضخم هي:

- **ـ النظرية الكمية للنقود: (Quantity Theory of money)**

وتعرف هذه النظرية التضخم بحسب (جان بودان) بأنه " الإفراط في عرض النقود الناتج عن توسع الجهاز المصرفي في خلق النقود، فالإفراط في عرض النقود يولد إفراطًا في الطلب، مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار"٢.

- **ـ النظرية الكنزية: (Keynesian Theory)**

وفي النظرية الكنزية التي تأسست على يد العالم (جون مايناردكينز)* يعرف التضخم بأنه " زيادة حجم الإنفاق الكلي وتفوقه على العرض الكلي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى خلق فائض طلب ينعكس على زيادة معدلات التضخم"٣ و تختلف النظرية الكنزية عن النظرية الكمية للنقود في سبب زيادة الطلب، "حيث ترجعها النظرية النقدية إلى زيادة عرض النقود، أما النظرية الكنزية فترجعها إلى زيادة الإنفاق الحكومي"٤.

---

١ ـ محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف، الأقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٩م،ص١٨٠.

٢ ـ جمال محمد حامد، التضخم وآثاره الاجتماعية "دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية"، حوليات آداب عين شمس،٢٠١٤م، ص٥٤.

* ـ ولد كينز في الخامس من يونيو عام ١٨٨٣م. وبعد أن لعب دور ا مهما في تجنب انهيار معيار الذهب في أزمة البنوك في أغسطس عام ١٩١٤م،عمل بوزارة الخزانة في يناير ١٩١٥م، وبقي هناك إلى أن استقال في يونيو ١٩١٩م .في يناير ١٩١٧م. أصبح رئيسا لإدارة جديدة مختصة بتعاملات بريطانيا المالية الخارجية.

٣ ـ سعود جايد مشكو العمري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ط٢ ،٢٠١٤م، ص١٧.

٤ ـ جمال محمد حامد، مصدر سابق ،ص ٥٤.

- **ـ النظرية النقدية الحديثة "مدرسة شيكاغو"(Modern Monetary Theory, Chicago school):**

وفي مدرسة شيكاغو يعرف التضخم بكونه " ظاهرة نقدية بحتة وتعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، وقد اهتم مفكرو تلك المدرسة أمثال "ميلتون فريدمان" و"هاري جونسون " بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها في الأسعار، حيث أوضحا أن عرض النقود نادرا ما يتغير على الأجل القصير، إنما يتغير على المدى الطويل، ويتوقف ذلك على عاملين: المستوى الحقيقي لدخل الفرد وثروته، وعلى كلفة الاحتفاظ بالنقو د، ومن ثم فإن الأفراد في حال وجود زيادة في عرض النقود لديهم تفوق طلبهم، فإنهم يلجئون للتخلص منها عن طريق زيادة الإنفاق، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار"١.

- **ـ نظرية الحرمان النسبي: (Relative Deprivation Theory)**

وفي نظرية الحرمان النسبي يقصد بالحرمان النسبي " شعور ووعي الأفراد المتناقض ما بين القيم وظروف الحياة التي يطمحون إليها ، والتي يعتقدون أن لهم الحق فيها والفرص التي يحصلون عليها والظروف التي يعيشونها فعليا، فكلما زاد هذا التناقض بين توقعاتهم وبين الواقع المعاش زاد معه شعورهم بالحرمان، ولا تتعلق القيم هنا بالأوضاع الاقتصادية فقط بل تتعداها إلى الجانب الاجتماعي والسياسي، ويطلق على حالة التناقض تلك (الحرمان النسبي) لأنه يكون وفق تقدير الشخص، فهو يستند إلى مدركات الشخص لذاته ولمحيطه، وللظروف الخارجية"٢.

- **ـ النظرية الهيكلية: Structural Theor**

في النظرية الهيكلية يوضح "راءول يبيش"* بأن التضخم ناتج عن المتغيرات الداخلية " التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد، ولذلك فإن التضخم يكون حتميًا في اقتصاد يحاول أن ينمو سريعا مع وجود عوائق هيكلية تتمثل في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاقتصاد الوطني وتقف عقبات أمام النمو، والتضخم وفقًا لتلك النظرية يفسر بمجموعة من الاختلالات الهيكلية

---

١ ـ سعود جايد مشكو العمري، مصدر سابق، ص ٢١.

٢ ـ مصطفى خواص ، الحرمان النسبي كمدخل تفسيري للعنف والتمرد داخل المجتمعات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع ١، الجزائر، ٢٠٢٢م، ص ٥٦٠.

(اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية) تكون سببًا في الزيادة غير الطبيعية في كمية النقود وسببًا في الإدارة النقدية والمالية السيئة، وكذلك ربط رواد تلك المدرسة التضخم بعوامل أخرى ، منها تعاظم مشكلة الغذاء لتباطؤ الإنتاج الزراعي، وتزايد اعتماد البلدان النامية على الخارج لاستيراد المواد الغذائية، أي إن الطلب على المنتجات الغذائية يفوق معدلات نمو إنتاجه، مما يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية بتلك البلدان ويعاضد ذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني، وعلى جانب آخر عدم كفاية النقد الأجنبي لمواجهة الزيادة السريعة في الطلب على الواردات وانخفاض عوائد الصادرات، فتنخفض ا لإيرادات الحكومية مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات يترتب عليه هبوط في قيمة العملة المحلية"١.

اما بالنسبة للأثار الاجتماعية السلبية المترتبة عن التضخم والتي يمكن ملاحظتها بصورة جلية في تتغير القيم والأنماط السلوكية بقوة فتكمن في:

١- "تدهور قيمة العمل المنتج: فالتضخم يحقق مكاسب طائلة لبعض الأفراد دون بذل الجهد أو العمل، مما يؤدي إلى تراجع القيمة الأجتماعية للعمل المنتج في المجتمع، ويعمق الشعور بأن العالقة بين العمل والعائد عالقة عكسية، مما يكون له آثار مدمرة في كل من العمل والمجتمع وتقدمه وتنميته.

٢ - انتشار الاستهلاك الترفي في ظل التضخم: يتزايد الطلب على السلع والخدمات للتخلص من النقود الآخذة في التدهور في قيمتها، وذلك خلال مزيد من الإنفاق الاستهلاكي، بخاصة السلع الترفيهية التي يزداد الطلب عليها مع ارتفاع أسعارها، بخاصة لدى الفئات التي تحسن وضعها الإجتماعي من جراء التضخم"٢.

---

* - Raúl Prebisch اقتصادي أرجنتيني (١٩٠١–١٩٨٦)، معروف بمساهماته الكبيرة في الاقتصاد الإنمائي والنظرية البنائية (Structuralist Economics)، ومشاركته الفاعلة في تأليف نظرية Prebisch–Singer حول تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان المصدّرة للمواد الأولية مقارنة بالبلدان المصدّرة للسلع المصنعة. شغل منصب المدير التنفيذي لـ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC) بين ١٩٥٠م و١٩٦٣م. كما كان أول أمين عام لـ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٩.

١ - سعود جايد مشكور العمري و رشم محمد حسن، التضخم الاقتصادي والمعالجات المحاسبية، ط١، دار الطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٢م، ص٢٤.

٢ - دنيا شوقي، الأثار السلبية للتضخم ومواجهاتها الأقتصادية والفقهية، مجلة الأقتصاد الإسلامي، مج ٤٣ ،ع ٥٠٧ ، بنك دبي الإسلامي، الأمارات. ٢٠٢٣م ، ص٢٧.

٣ ـ نتشار الفساد في المجتمع حيث " تعد الرشوة والفساد من أخطر التداعيات الناتجة عن التضخم، حيث يلجأ إليها عديد من فئات المجتمع التي واجهت ضغوطا اقتصادية شديدة فحاولت دفع الرشاوى لمواجهة التدهور المستمر الذي يحدث في دخولها الحقيقية، مما يكون له آثار خطيرة على الحياة العامة ويزيد من عدم عدالة التوزيع ويفاقم من مشكلتي الفقر والبطالة، ويؤدي إلى عدم الأستقرار الإجتماعي وخلل في منظومة القيم المجتمعية "١.

مما تقدم فأن الباحث يعتقد بأنه يمكن تعرف التضخم بكونه الارتفاع المستمر والشامل في المستويات العامة للأسعار الخاصة بالسلع والخدمات ضمن اقتصاد محدد في فترة زمنية معينة. ومما يترتب على هذه الظاهرة هو تراجع القوة الشرائية للعملة المحلية المتداولة، حيث تصبح غير قادرة على توفير الكمية ذاتها من سلع وخدمات بالقيمة النقدية ذاتها. ومن الناحية الاجتماعية، فأن التضخم يقترن بجملة من التداعيات السلبية، والتي من أبرزها تزايد معدلات الهجرة، والارتفاع في نسب الطلاق، فضلاً عن تنامي المشكلات الأسرية والاجتماعية.

ثالثا ـ المقومات السياسية:

المقومات السياسية هي مجموعة الأحكام والمبادئ التي تُنظم الإدارة السياسية في الدولة، وتعمل هذه الأحكام على تحديد الحقوق والواجبات المترتبة على كلٍ من الحاكم والمحكوم، وفي ذات الوقت فأنها تعمل على رسم إطار عمل السلطات الرئيسية الثلاث: وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وتضمن الفصل فيما بين تلك السلطات بما يحافظ على التوازن المؤسسي. وتتمثل السلطة التشريعية بالبرلمان، في حين ان السلطة التنفيذية تتجسد في الحكومة، أما بالنسبة للسلطة القضائية فأن الجهاز القضائي للدولة هو من يمثلها. وعند الحديث عن المقومات السياسية فأن هنالك ثلاثة مقومات رئيسية من المقومات السياسية، والتي لا يمكن تجاوزها وهي الحكم الرشيد والعلاقات السياسية الداخلية والخارجية واداء الدولة.

---

١ ـ شيرة محمد العشري، ظاهرة التضخم وأثرها على نوعية حياة المجتمع المصري "دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة المتوسطة بمدينة طنطا"، مجلة العلوم الأقتصادية، مج ٤٨ ،ع ٣ ،مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٢٠م، ص ١٥٢.

١ ـ الحكم الرشيد.

الحكم الرشيد هو مفهوم إشكالي اتسم بتعدد التعريفات وذلك تبعاً لاختلاف المرجعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. ولقد ارتبط في الغالب، بالخطابات التنموية الشاملة، متأثراً بالتحولات في النظام الدولي المعاصر، لاسيما فيما يتعلق بأتساع نطاق العولمة وتصاعد الدور للفواعل غير الدولتية، والتي في مقدمتها الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية العابرة للقومية. كما وان طرح هذا المفهوم جاء استجابة لانتشار ظاهرة الفساد في هياكل الدولة ومؤسساتها على المستويات الوطنية. ويعرف الحكم الرشيد بانه "الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، واطارات إدارية ملتزمة بتطوير افراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم"١. ويعرف الحكم الرشيد ايضا بكونه" يعرف الحكم الرشيد على أنه الحكم الذي تتسم به مؤسسات الدولة بالشفافية في تتضمن مهامها وأنشطتها الرئيسية مثل الانتخابات والإجراءات القانونية، ويجب أن تعامل بنزاهة ومسؤولية أمام الشعب. وتعزز هذه الأنشطة العدالة والمشاركة والتنوع والشفافية والمساءلة وسيادة القانون"٢.

٢ ـ العلاقات السياسية الداخلية والخارجية .

تعتبر العلاقات السياسية، سواء كانت الداخلية منها أو الخارجية، من المقومات الأساسية لقيام الدولة واستمرارها. فعلى الصعيد الداخلي، يلاحظ بأن هذه العلاقات تقوم على تنظيم التفاعل بين مؤسسات الدولة والمجتمع، مما يضمن الاستقرار السياسي، والترسيخ لمبدأ سيادة القانون، وتعزيزا للمشاركة الشعبية في صنع القرار. أما على الصعيد الخارجي، فيلاحظ بأن العلاقات السياسية تمثل الأداة التي تمكن الدولة من الانخراط في المجتمع الدولي، وتحقيق مصالحها الوطنية ، وصيانة سيادتها، وذلك عبر الدبلوماسية والتعاون الدولي.

أن " تطبيق الديمقراطية التوافقية من المحددات السياسية التي تواجه العملية السياسية وما يرافقها من عدم استقرار أمني وسياسي في العراق. ان تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق كان المسار الأصعب الذي

---

١ ـ حسن كريم ،مفهوم الحكم الصالح، في كتاب إسماعيل الشطي (واخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٩٧.

٢ ـ أولاد ازوي عبد الرحمان وعباس طلال، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الخامس حول الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد، الجزائر، ٢٠١٨م، ص٣ .

أدى الى المحاصصة الطائفية في ادارة مؤسسات الدولة مما أدت الى ضعف الاداء الحكومي وعدم القدرة على اتخاذ قرارات مهمة ومصيرية في مسألة تشريع القوانين التي تقع على عاتق السلطة التشريعية. كما أن استمرار تطبيق الديمقراطية التوافقية انعكس سلباً على مجمل العملية السياسية في العراق، مثل تداخل الاختصاصات والصلاحيات لقادة الكتل السياسية، مما أدت الى التقاطعات السياسية وتعدد مصادر القرار وعدم وضوح الرؤية لأغلب قادة الكتل في الخطاب السياسي"١ الا أن الاستمرار بتطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية في البلد ساعد على تكريس الانقسام الطائفي والعرقي، مما أدى الى فوضى تشكيل الأحزاب، حيث تجاوز عدد الأحزاب المسجلة أكثر من مئتي حزب سياسي. " لقد أصبحت الديمقراطية التوافقية السبب المباشر في ظهور المحاصصة والطائفية السياسية التي انبثق عنها نظام سياسي يقوم على التشارك في المناصب وليس المشاركة السياسية الحقيقة، الامر الذي أدى الى ظهرت بعض الاحزاب السياسية على أسس دينية وطائفية وعرقية ببنى وايديولوجيات لا تنسجم مع قواعد وآليات الديمقراطية. فقد ظهرت الطائفية السياسية في العراق وهي حصيلة ردود افعال استمرار تطبيق الديمقراطية التوافقية التي لازالت تعاني منها العملية السياسية في العراق"٢ أما على صعيد السياسة الخارجية للبلد فقد "انحسرت نشاطات السياسة الخارجية العراقية على المستوى الاقليمي، بسبب الاحتلال الأمريكي بعد العام ٢٠٠٣ م. وهذا ما شكل تحدياً وقيداً تطلب التعامل معه بحرص لضمان نجاحات السياسة الخارجية وتطورها وتحسين ظروفها وتعزيز قدراتها التنافسية، الامر الذي يؤكد الحاجة الى مضاعفة منجزات السياسة الداخلية لتوظيفها في التعاملات الخارجية ووضع الأسس الراسخة والصحيحة لعمية بناء الدولة ومؤسساتها في كل المستويات"٣ والمعروف بأن السياسة الخارجية للدول. " تتقيد بمعطيات الأوضاع الداخلية للبلد ومتغيرات النظام السياسي الدولي، لذلك فان اي تغيير على هذين العاملين سيؤثر على طبيعة الأهداف الأستراتيجية للسياسة الخارجية وعلى حرية حركة دولة العراق على الصعيد

---

١ ـ علي محمد علوان وخضر عباس عطوان، اداء البرلماني السياسي: افكار اساسية لعمل برلماني رشيد، مجلة الحكمة، العدد١٥، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١١م، ص ٩.

٢ ـ حسام الدين علي مجيد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٠م،ص ١١٨.

٣ ـ حسن علاوي خليفة، تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن لحادي والعشرين، بغداد، بيت الحكمة،٢٠١١م، ص٣١١.

الخارجي"١ " لذلك فأن الهدف من النشاط السياسي الخارجي نسج شبكة من النشاطات والعلاقات الخارجية للاستفادة الى اقصى حد ممكن من عناصر قوتها والتقليل من الأثار السلبية لعناصر ضعفها لتكون المحصلة النهائية هي ضمان امنها واستمرارها واستقرارها من خلال العمل على تلبية احتياجاتها وضمان مصالحه"٢. وهذا ما عملت عليه وزارة الخارجية العراقية. ويلاحظ المتتبع لعمل الوزارة يرى بأن الحراك الدبلوماسي العراقي بعد ٢٠٠٣م. على مستوى العلاقات الخارجية قد " تمحور حول محاولة الحفاظ على سيادة البلد من التدخلات الخارجية، وتعزيز الثقة مع الأطراف الإقليمية، كون العراق يشكل نقطة ارتكاز جيوسياسية في المنطقة بسبب موقعة الجغرافي، وجزء من ملامح سياسته الخارجية المفترضة في العقدين الأخيرين، تتمثل بالسعي لإقامة علاقات متوازنة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية وتوسيع مجالات التفاعلات معها، من خلال الأعتماد على روابط القيم الحضارية والثقافية والتاريخية مع دول المحيط، وبناء المصالح المشتركة، وذلك في إطار محاولة تأمين مصالح العراق الحيوية، وتقديم مفاهيم جديدة في عالقات البلد الدبلوماسية، قائمة على التوازن في علاقاته الخارجية، وعدم التمحور والاصطفاف في المحاور الإقليمية"٣ وهنا لابد من القول بأن العراق من الدول التي سعت وما تزال تسعى إلى ترسيخ سياسة خارجية فاعلة تقوم على أساس المصلحة الوطنية، وحماية الأمن القومي، وتعزيز التنمية الاقتصادية، إلى جانب التناغم والتعاون مع سياسات الدول الأخرى بما يسهم في تعميق علاقاته الإقليمية والدولية. غير أن هذه السياسة تواجه جملة من التحديات، يأتي في مقدمتها اختلالات الواقع السياسي وتعدد مصادر القرار. ومع ذلك، يمتلك العراق العديد من الفرص والمحفزات التي تمكّنه من بناء سياسة خارجية مثمرة، شريطة تكامل الجهود في توظيف مقومات الدولة لدعم التنمية المستدامة، بما يعزز من منجزات بيئته الداخلية ويوظفها في أنشطة السياسة الخارجية، وصولاً إلى استعادة دوره ومكانته المستحقة على المستويين الإقليمي والدولي.

١ـ صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لم بعد عام ٢٠٠٢، مجلة دراسات دولية ، العدد (٥١)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، ٢٠١٢م، ص٥٠.

٢ ـ علي عباس مراد ، الأمن والسياسة الخارجية دراسة في التأثيرات المتبادلة ، مجلة قضايا سياسية ، المجلد(٤) العدد(٩٩) كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٨م ، ص٧١.

٣ ـ فراس عباس هاشم ، الدبلوماسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ مقاربات الأداء وتحديات الجيوبوليتيك المتغيرة، مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٢٠٢٢م، ص١.

٣ ـ اداء الدولة:

تعمد الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلى تطوير وتعزيز أدائها عبر تبني آليات شفافة، تُمكن من قياس كفاءتها وفاعليتها في إدارة الشأن العام. ويُعد توافر المعلومات المتعلقة بالأداء الحكومي، وإتاحة وتسهيل مشاركة المواطنين في مناقشتها وتقييمها، خطوة أساسية نحو بناء حوكمة رشيدة، قائمة على المساءلة والشفافية. ويعرف (ميلار وبروملي) تقييم الإداء الحكومي بأنه " انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"١ أن " بناء المؤسسات يستلزم وجود قواعد قانونية تحكم الجميع، وتبين حدود وإطار عمل وواجبات ومسؤوليات وحريات الجميع، أفرادا ومسؤولين في النظام السياسي القائم، كما تبين أوجه العلاقات بينها ونقاط التلاقي وحدود المسؤوليات، لينعكس ذلك إيجابا، في تحقيق أهداف وطموحات المجتمع أفرادا وجماعات"٢ ويتيح قياس الاداء الحكومي للمختصين الوقوف على مواطن الضعف والخلل والعمل على معالجتها مما يعزز من كفاءة الإداء الحكومي.

فوائد قياس الأداء الحكومي :

١ـ " تفادي مشكلة عدم الواقعية في تحديد الأهداف، مما يجعلها أهدافاً بعيدة عن أي قياس أو تقويم موضوعي.

٢ـ الارتكاز على أهداف واضحة قابلة للقياس لإعطاء توصيف دقيق للأعمال المطلوب القيام بها لإنجاز تلك الأهداف وبالتالي وصف المسؤوليات والالتزامات الوظيفية.

٣ـ اتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية والتحفيزية في أوقاتها المناسبة.

٤ ـ تفعيل دور الإدارة المتواصل في تحقيق رضاء المستفيد من الخدمة وتجاوز توقعاته والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.

٥ـ المساعدة في إعداد ومراجعة الميزانية إضافة إلى المساهمة في ترشيد النفقات وتنمية الإيرادات"٣.

---

1 Miller Kent & Bromiley Philip, Strategic risk and corporate performance: an Analysis of alternative risk measures, Management Journal, Vol 33 No (4) 1990: p759

٢ ـ وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدول – الأمة (دراسة حالة العراق)، ط١ ،الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٤م، ص٢٩٩.

٣ ـ زيد منير عبوي، ادارة المؤسسات العامة ـ وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،٢٠٠٩م، ص٢٥٨.

رابعا ـ المقومات العسكرية:

تعتبر المقومات العسكرية أحدى الركائز الجوهرية لقيام الدولة، وحماية كيانها السياسي، حيث أنها تمثل جملة الأسس والإمكانات المادية والبشرية والتنظيمية، التي تستند عليها عملية بناء القوة المسلحة للدولة. وتشتمل هذه المقومات على، الموقع الجغرافي وما يتيحه من المزايا الاستراتيجية المهمة، الموارد الاقتصادية والتي تمكن الدولة من تمويل تسليح وتدريب قواتها المسلحة، فضلاً عن القاعدة السكانية التي ترفد المؤسسة العسكرية بالكوادر البشرية. كما وتتضمن تلك الركائز مستوى التطور التكنولوجي، والبنية التحتية الملائمة أيضا، والتي تساهم في تعزيز كفاءة الأداء العسكري. ومن ثم، فإن المقومات العسكرية تُعد الشرط الأولي الذي يسبق تشكل القوة العسكرية للبلد، والذي بحسب فاعليته فأنه يحدد نطاق قدرتها في الدفاع عن الدولة وصون سيادتها.

و" تتمثل القوة العسكرية في اية دولة بعدد افراد الجيش في صفوفها المختلفة، وتوزيعها الجغرافي، وكفاءتها القتالية، وما يوجد لديها من ترسانة عسكرية ، وميزانية الدفاع، فضلا عن انها تتضمن الاستراتيجيات العسكرية المناسبة، التي تضمن زيادة القدرة القتالية لصنوفها المختلفة، والتي بدونها تصبح عملية الحصول على النتائج المرجوة من استخدام القوة العسكرية محفوفاً بالمخاطر، وتتضمن أيضا تحالفاتها واتفاقياتها العسكرية مع الدول الأخرى"١ لذا فأن " المفهوم العام للقوة يطابق بشكل أو بآخر مفهوم (القوة الصلبة) بما تبنته المدرسة الواقعية والذي يتضمن القوة العسكرية، وأن هذا يعتمد على قدرات الدولة المادية والقابلية على توظيف قدرتها في إجبار خصومها على اتباع ما ترغب به وينعكس ذلك بالتالي على الأهداف والمصالح التي تنوي الدولة تحقيقها"٢.

وقريب من هذا ما ذهب اليه جوزيف ناي حيث يقول " ن هناك تفاعلا وترابطاً بين القوتين (الصلبة) ويقصد بها العسكرية، و(الناعمة) المتمثلة بالدبلوماسية وتكنولوجيا المعلومات، فكل واحدة منهما تعزز الأخرى أحيانا وتتدخل فيها أحيانا أخرى، وقد عرف هذا الدمج بـ(القوة الذكية) التي تجمع بين القوتين في استراتيجية واحدة. حيث أن النجاح في دمج اشكال القوة المختلفة، الى جانب القوة العسكرية من شأنه أن يعزز دورها،

---

1 Kurt Campbell , and Michal O.Hanlon , Hard Power : The New politics of National The Washington Institate , 2006 , p22 .

2 Wilson. E.J, Hard power &Soft power Smart powe The annals of the American Academy of political and social science, 2008, p 124 .

ويسهم بشكل كبير في تنفيذ ما يرسم من أهداف استراتيجية عليا، فعلى سبيل المثال، يرتبط المتغير العسكري ارتباطاً جوهرياً بالقدرات الأقتصادية، حيث أن القدرات الأقتصادية أساس ومرتكز طبقي لبناء قدرات عسكرية، الدليل على ذلك إذا أرادت الدولة أن تحقق استراتيجيتها العسكرية وإحراز النصر، لابد أن يكون هناك موارد اقتصادية تدعم بها سباق التسلح أو الصمود في الحرب، ويبقى التوظيف الذكي لهذه القوة هو عامل الفصل، في نجاح استراتيجية الدولة"١. ومما يفسر سعي الدول لامتلاك القوة بمختلف أنواعها هو "غالبا ما تسعى الدولة إلى امتلاك القوة لتوظيفها في التأثير على الدول الأخرى وإخضاعها لإرادتها، إما حفاظا على المجتمع أو حماية أمنها ومحاولات تقويض وخرق سيادتها وضد التهديدات عامة، والخارجية منها خاصة التي تأخذ فيها القوة شكلها الصريح أسلوبا للتعامل بين الدول"٢ ومما يجدر قوله بأنه ومنذ العام ٢٠٠٦م. يقدم موقع (Global Firepower) مؤشر القوة العسكرية وهو " تحليلًا فريدا للبيانات المتعلقة بـ ١٤٥. قوة عسكرية حديثة حول العالم. يعتمد تصنيف (GFP)على تقييم القدرة المحتملة لكل دولة على خوض الحروب عبر البر والبحر والجو باستخدام الوسائل التقليدية، ووفقا لمؤشر القوة العسكرية العالمي لعام ٢٠٢٥م. احتل العراق المرتبة (٤٣) من بين ١٤٥. دولة في المؤشر على مستوى العالم . وليحل في المركز الرابع عربيا"

لذا يمكن القول بأن المقومات العسكرية، تمثل إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية، وأكثرها تأثيراً في تحقيق أهداف الدولة، فهي تعتبر ركناً أساسياً من مقوماتها الاستراتيجية. حيث يمكن القول بأنها الوسيلة التي تعكس من خلالها الدولة مكانتها، وتفرض سطوتها وهيبتها في النظام الدولي. وكما هو الحال في العلاقات الدولية، لذا فإن عنصر القوة يعد محدداً رئيسياً لطبيعة هذه العلاقات، حيث يصعب على الدولة بلوغ أهدافها المنشودة ما لم تعزز قدرتها السياسية بقدرة عسكرية رادعة وفعالة.

---

١ ـ جوزيف س ناي، القوة الناعمة وسيلة السياسة الدولية، ترجمة : محمد توفيق البجيري، ط١ ،مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧م، ص ٥٩.

٢ ـ ابو بكر الجوهري، تحولات القوة وحسم الصراعات "في جدوى القوة العسكرية"، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، الرباط، ٢٠١٨م، ص ٥٧.

٣ ـ باسم علي خريسان ، العراق في مؤشر القوة العسكرية العالمي للعام٢٠٢٥م، مركز المنير للدراسات والتنمية المستدامة، ٢٠٢٦م، ص١٥.

المبحث الثاني/ المنظومة القيمية للمجتمع العراقي ما بعد ٢٠٠٣م.

شهد المجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣م. تحولات جذرية وبنيوية كبيرة لم تقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية وحسب، بل أنها امتدت لتضرب عمق المنظومة القيمية لمجتمع العراقي، والتي تشكلت على مر عقود طويلة من الزمن. ذلك إن الانتقال المفاجئ من نظام قمعي مغلق، إلى واقع جديد يتسم بالانفتاح التكنولوجي، والتعددية، غير كثرا من شكل العلاقات والروابط الاجتماعية والأسرية. وتستمد دراسة "المنظومة القيمية للمجتمع العراقي ما بعد ٢٠٠٣م". أهميتها من كون القيم تعد الموجه الأساسي لسلوك الفرد والجماعة، داخل المجتمع. لذا فأن الإنسان العراقي واجه تحديات مركبة، بعد العام ٢٠٠٣م.

تراوحت تلك تحديات بين صدمة التغيير، وبين الأزمات الأمنية والاقتصادية، فضلاً عما رافق الانفتاح التكنولوجي من تدفق للعولمة الثقافية، وتعاظم دور وسائل التواصل الاجتماعي. أن هذا المزيج المعقد من التحولات والتحديات أدى إلى بروز مجموعة من الظواهر القيمية الجديدة على المجتمع العراقي، تداخلت فيها القيم الأصيلة الموروثة مع القيم المستحدثة، التي فرضتها ظروف المرحلة، مما خلق حالة من الاهتزاز القيمي في بعض الجوانب. وتسعى هذه الدراسة إلى العمل على تفكيك هذا المشهد المعقد، من خلال الرصد للتحولات التي طرأت على قيم المجتمع الاجتماعية، والأخلاقية، والوطنية.

المطلب الاول النواتج الحاصلة من دخول العوامل الجديدة على المنظومة القيمية للمجتمع العراقي.

تحسب المنظومة القيمية في أي مجتمع بمنزلة الإطار الناظم لسلوك الأفراد وعلاقات ذلك المجتمع، غير أن تلك المنظومة ليست بالثابتة على مر الزمان، بل أنها تتعرض وبصورة مستمرة للتغيير والتكييف وذلك تبعًا لدخول العوامل الجديدة عليها داخلية كانت أو خارجية فتؤثر فيها بشكل مباشر أو غير مباشر. وفيما يخص المنظومة القيمية العراقية فقد برزت جملة من العوامل، التي ساهمت في إحداث تحولات قيمية ملموسة، منها العوامل الاقتصادية والتي تتمثل في التحول نحو اقتصاد السوق، وما رافق ذلك التحول من بروز العديد من المشكلات. مثل مشكلة البطالة والتفاوت الطبقي، كذلك العوامل الثقافية والإعلامية، والتي ساعدت في دخول أنماط تفكير جديدة على المجتمع العراقي، والسبب من وراء ذلك هو الانفتاح على الإعلام العالمي، ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن ذلك كله هو العوامل السياسية الناتجة عن تبدل الأنظمة الحاكمة، وسياسات الحكم وما تخلفه من أثار وليست أثر في قيم المواطنة، والانتماء. يضاف إلى ذلك تأثير العوامل العالمية المرتبطة بالعولمة، وما يترتب عليها من نتائج مثل الاندماج في المنظومة الدولية، والتي ساهمت بدورها في انفتاح المجتمع العراقي، على القيم الجديدة مثل الحداثة والفردانية والديمقراطية وغيرها. وعليه فإن النواتج المترتبة على دخول تلكم العوامل تجلى في تغير أولويات المجتمع، وأنماط سلوكه وعلى طريقة تفكيره وتفاعلاته، بما يحمله ذلك كله من نتائج مزدوجة، بعضها يعتبر إيجابي ساعد في تعزز قيم التسامح والانفتاح، وبعضها الآخر سلبي، قد يقود إلى تراجع التضامن الاجتماعي أو تآكل بعض القيم الأصيلة في المجتمع.

١ ـ التغيير الاجتماعي :

يُشير مفهوم التغيير الاجتماعي في معناه العام إلى التحولات البنيوية التي تطرأ على أنماط العلاقات الاجتماعية وأطرافها المختلفة. ويُمكن القول إن هذا التغير لا يقتصر على الجانب الفكري من حيث تكوينه وصياغته، بل قد يقود أيضاً إلى إنتاج أفكار جديدة أو إعادة تشكيل الأفكار القائمة. كما يمتد أثره ليشمل السلوكيات الفردية والجماعية، وما يترتب عليها من أنماط تفاعل وعلاقات، فضلاً عن نشوء وحدات وتنظيمات اجتماعية جديدة أو استمرار القائم منها. ويعرف التغيير الإجتماعي اصطلاحا بكونه. " إن اصطلاح (change) يعني: انتقال أي شيء، أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى، أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء، أو ظاهرة ويقصد باصطلاح (Social). الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين، أما مصطلح التغير الاجتماعي (Changement Social) فإنه يشير إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية"١ " وقد ظهر هذا المصطلح بشكل عام بعد ما نشر (ويليام أوكبرن) عام ١٩٢٢م. كتابه (التغيير الاجتماعي) وفيه ركز اهتمامه على دراسة العلاقة بين الاختراعات والتغير الاجتماعي، علماً بأنه لا ينكر دور وتأثير العوامل الطبيعية والبيولوجية في تغير المجتمع، لكنه يوضح بأن هذه العوامل ليس لها تأثير مثلما للعوامل الثقافية والاختراعات والثورة الصناعية"٢ والتغيير الاجتماعي عبارة عن عملية تحول مستمرة تمس الثقافة والسلوك والمؤسسات والبنية الاجتماعية بمرور الزمن، وتتأثر عملية تحول هذه في الغالب بعوامل متعددة. ويُنظر إليها في علم الاجتماع بوصفها التطور الطبيعي للتفاعلات والعلاقات الإنسانية عبر الزمن.

وبما أن " العلوم تنمو بسرعة لا تتمكن القيم من مواكبتها، كون القيم تمر بثلاث مراحل: تبدأ بتعديل الفكر ثم تعديل السلوك ثم تعديل الشخصية، وبذا سيكون هناك بون شاسع بسبب ذلك التفاوت، ويسمى ذلك التفاوت باللهوة أو الفجوة الثقافية" ٣ لذا فأن " البناء والتغير التكنولوجي والاختراعات في البيئة المادية لابد أن يصاحبه تغير في القيم والعادات الاجتماعية حتى يحدث التكيف بين الفرد والتطورات السريعة في عالم المادة، فالتخلف الثقافي

---

١ ـ محمد عمر الطنوبي، التغير الإجتماعي، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزي وشركاءه، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦م، ص ٥٢.

٢ ـ عاطف محمد غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، ط١، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٢م، ص ١٤.

٣ ـ محمود الجواهري وأخرون ، دراسات في التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م ، ص٤٥.

دائما يصيب القيم والأنظمة الإيديولوجية والتي تتغير بسرعة اقل من الثقافة المادية مما يؤدي إلى عدم توازن يؤدي إلى صراع القيم، وبناء عليه تبرز المشاكل الاجتماعية"١ الامر الذي يخلق حالة من التشتت لدى أفراد المجتمع، وعدم القدرة على تحديد الخيار الامثل. "لقد وقع أفراد المجتمع اليوم في تشتت واضح بالأهداف والغايات، وتزعزع الأسس القيمية والأخلاقية، فعجزوا عن ممارسة ما يؤمنون به من قيم مما أحدث أزمة قيمية كان لها أثراً في دفع بعض الأفراد إلى التمرد والثورة على ثوابت مجتمعهم الأصيلة، والانفتاح بلا وعى على العالم الغربي وعزلهم عن قضايا وهموم أمتهم، وإدخال الضعف والتشكيك في جميع مقومات حياتهم وقناعاتهم الدينية والثقافية" ٢ " ومما سبق يتضح أن تغير القيم هو آلية طبيعية تلقائية تحدث بسبب تغير الظروف والمعطيات والشروط التي يعيش فيها الأنسان وتنتقل به من حال الى حال فأي تغير يؤدي بالضرورة الى تغير وسلسلة التغير في الوجود البشري غير منقطعة ولا متوقفة"٣. وهنا يمكن القول بأنه ليس كل تغيير يطرأ على المنظومة القيمية هو تغيير طبيعي، تفرضه القناعات نتيجة لتبدل المفاهيم، وأنما هنالك نوعين من التغيير، هما التغيير الطبيعي والتغيير بفعل فاعل، سواء كان ذلك لفاعل من داخل المجتمع، أو من خارجه، لذا لابد من التمييز بين " التغير الذي هو آلية طبيعية وبين التغيير الذي هو الفاعلية الرامية الى احداث تغير محدد في البنية الأجتماعية أو جانب منها ودائما ما يقف وراءها فاعل ما داخلي أو خارجي يريد أن يغير في المجتمع أمرا ما، سلوكا، عادة، قيمة.. وهو يريد احداث هذا التغيير لأمر يريده هو ولذلك ليس من الضروري أن يكون التغيير متجها نحو الإيجاب دائما أو نحو الصواب فقد تكون ارادة المغير احداث خلل ما أو تكريس سلوك أو معتقد أو قيمة تخدم مصالحه وحسب بغض النظر عما يمكن أن تقدمه للمجتمع من فائدة أو خير على الأمدية القريبة والبعيدة"٤. ويمكن القول بأن وتيرة التغيير الاجتماعي في العصر الحديث أصبحت أكثر تسارعاً مقارنة بالماضي، وذلك بفعل التحولات الجذرية التي رافقت الثورة الصناعية وما تبعها من تطورات تكنولوجية

---

١ ـ محمد بيومي: علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٨١م ،ص٩٠.

٢ ـ قاسم محمود محمد خزعلي، لانفتاح الثقافي لدى عينة من طلبة الجامعة الأردنية الحكومية وعلاقتهم بالالتزام الديني، دراسات العلوم التربوية، الأردن ،مجلد٤٤ ، ٢العد ،٢٠١٧م، ص ٦٠.

٣ ـ أحمد عزت السيد، القيم بين التغير والتغيير : المفاهيم، الخصائص والآليات : مجلة جامعة دمشق، المجلد٢٧، العدد١، ٢٠١١م، ص ٦٠٣.

٤ ـ أحمد عزت السيد، القيم بين التغير والتغيير: المفاهيم، الخصائص والآليات، المصدر السابق، ص ٦١٢.

ومعرفية. لقد أعادت هذه التحولات الصياغة لكثير من القيم والأنساق الاجتماعية، سواء كانت في المجال الأسري أو الاقتصادي أو في المجال السياسي والديني، كما ساهمت وسائل الاتصال الحديثة في تكثيف التفاعل فيما بين المجتمعات وتسريع عملية الانتشار الثقافي. الامر الذي أدى الى وجود علاقة طردية بين ازدياد حجم المخترعات التكنولوجية وتسارع التغير الاجتماعي، بما يحمله ذلك التسارع من انعكاسات عميقة على بنية المجتمعات ومستقبلها.

أسباب التغير القيمي في المجتمع :

يعد التغير القيمي في المجتمع من الظواهر الأجتماعية المعقدة والحتمية، والتي ترتكز على تحول أو تبدل في سلم الأولويات التي يوليها المجتمع أهمية كبيرة، أو نتيجة لظهور قيم جديدة محل القيم التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع. مع ملاحظة أن هذا التغير لا يحدث بصورة مفاجئة، أنما هو نتاج لتضافر مجموعة من القوى الدافعة والتي من أهمها التطور التكنولوجي السريع، والعولمة التي ساعدت على انفتاح المجتمعات على ثقافات وأنماط تفكير مختلفة، إلى جانب ذلك هنالك التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أ ـ الأسباب السياسية:

تعد حرب العام ٢٠٠٣م. التي خاضها البلد من الحروب القصيرة، في مدتها الزمنية، لكنها كبيرة في أثرها على المجتمع العراقي، ذلك أنها ساهمت وبشكل كبير في " تفكك سلطة الدولة المركزية ونشوء ملامح دولة تعددية وانهيار التشكيلة العراقية، من خلال تفكك الشرائح الطبقية الأساسية والقاعدة الاجتماعية السائدة للسلطة المركزية، وتهميش الطبقة العاملة بعد تفكك وانهيار القطاعات الخدمية والإنتاجية للدولة العراقية، وضعف الطبقة الوسطى خاصة المدنية منها ، ونتيجة لذلك نشأت شرائح اجتماعية داخل المكونات العراقية مثل الفئات البيروقراطية ذات السمات الطائفية والعشائرية "١ كذلك شهدت البلاد تحولاً كبيرا نحو التعددية السياسية، مما أدى بدوره الى أن يكون هنالك الكثير من الأحزاب الناشئة الجديدة على الساحة السياسية العراقية.

الا أن بعض تلك الأحزاب كانت أشبه ما تكون الى واجهات لشخصيات رمزية، أو عشائرية. لذا فأنها لم

---

١ ـ اسراء علاء الدين ورشا وليد طه، فراغ السلطة في العراق بعد ٢٠٠٣ : الأسباب والنتائج، من ندوة أقامها قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة، ط ١، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠١٠م ، ص ٩٢.

تكن أحزاب مفتوحة تماما لمختلف مكونات الشعب العراقي، مما كان لها الأثر البارز في خلق أزمة هوية لدى الفرد العراقي من جهة، وفتح الباب لتعدد الولاءات الفرعية من جهة ثانية، ناهيك عن الصراعات فيما بينها والتي تسببت بدخول العراق موجة العنف الطائفي المدعوم خارجياً"١ الأمر الذي أدى لتحول العراق إلى ساحة لتصارع النفوذ والمصالح الإقليمية والدولية، الأمر الذي انعكس وبصورة مباشرة، على رسم ملامح مستقبل البلد السياسي والاجتماعي. هذا وقد عمدت بعض الجهات السياسية إلى توظيف البعد الديني بأبعاده المذهبية والطائفية كأداة لتحقيق أهدافها، مما أدى الى تعميق مظاهر الانقسام والاختلاف، داخل النسيج الاجتماعي والثقافي العراقي، الأمر الذي أدى بدوره إلى إرباك منظومته الثقافية الأصيلة التي عُرفت تاريخياً برفضها للنزعات والطروحات الطائفية.

ب ـ الأسباب الأقتصادية :

تعتبر البطالة واحدة من أخطر الظواهر الأجتماعية التي تواجهها المجتمعات بصورة عامة، لذا فأن الآمر ليس حكرا على المجتمع العراقي وحسب، لما تخلفه تلك الظاهرة من آثار سلبية متعددة، ولا سيما على الصعيد النفسي للشباب العاطلين عن العمل. حيث تساهم هذه الظاهرة في تفاقم المشكلات الاجتماعية والأسرية، و" تعد مشكلة البطالة من اكبر التحديات التي تواجه المجتمعات في الدول النامية ومنها العراق وذلك لما تخلفه من أثار سلبية على مجمل الأقتصاد الوطني والمجتمع برمته ، إذ تعد محور مشاكل وأزمات للمجتمع مثل العنف والجريمة"٢ وأكثر من ذلك فأنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى تفكيك النسيج الاجتماعي، وتآكل المنظومة القيمية، وانتشار الاضطرابات النفسية والاجتماعية داخل المجتمع الذي تستشري فيه. لقد " عانى العراق من إوضاع شديدة التدهور بسبب الأزمات العديدة المريرة التي واجهتها مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فقد أحلت البطالة أحد أبرز المشكلات، لاسيما مشكلة البطالة بين صفوف الشباب من خريجي الجامعات، وتباينت معدلات البطالة في المجتمع العراقي، وذكر المنسق القطري لمنظمة العمل الدولية في العراق، (إيكور بوسك)، في

---

١ ـ احمد شكري حمود الصبيحي، الإشكالية السياسية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (٧) ، العدد (٢) ، جامعة تكريت، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق،٢٠١٧م، ص١٣٩.

٢ ـ فالح خلف الربيعي، سبل معاجلة ظاهرة البطالة في العراق، بحث منشور في: مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٢٥٤، ٢٠٠٨م، ص ٣٦.

تصريح صحفي إن " العراق يشهد معدلات بطالة مرتفعة، رغم امتلاكه ثروات كبيرة تحتاج إلى إدارة واستثمار أفضل"، مؤكداً أن " نسبة البطالة تبلغ نحو ١٧%". أما منظمة العمل الدولية فقد ذكرت، بأن نسبة البطالة تقع ما بين الربع والثلث من الامراض الاجتماعية الأخرى، فيما أشارت تقديرات أخرى إن نسبتها تزيد على النصف"١ وتعتبر البطالة واحدة من اخطر واكبر المشاكل التي تشكل خطرا على المجتمع وتهدد استقرار الدول، " وتختلف نسبها وقوتها من دولة لأخرى، ومن مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الآثار الأجتماعية وتمثل تهديداً واضحاً على الأستقرار السياسي والأمني ويمكن تعريف البطالة وفق منظمة العمل الدولية والتي تنص أن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معين بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده "٢ ويمكن اعتبار التدهور الاقتصادي في العراق ناتجًا عن طبيعة بنيته الاقتصادية العراقي الريعية، والتي تعتمد بصورة شبه كاملة على عائدات النفط، حيث يشكل القطاع النفطي العمود الفقري للاقتصاد الوطني، حيث " قدرت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في مجموع الإيرادات (٨٧.١ %)"٣ لقد أدى هذا الاعتماد الأحادي الجانب إلى إضعاف القطاعات الإنتاجية الأخرى، ولا سيما الزراعة والصناعة والاستثمار، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على فرص العمل والتنمية المستدامة. كما وأسهم تقلص وانكماش دور القطاع الخاص بعد العام ٢٠٠٣م. في تعميق الأزمة الاقتصادية، وذلك نتيجة للانفتاح الواسع وغير المنضبط أمام المواد والسلع المستوردة، ما جعل المنتجات الأجنبية ، هي الاكثر رواجًا وتداولا لدى المستهلك العراقي، في حين ظل المنتج المحلي عاجزا عن المنافسة السعرية والإنتاجية، للمنتج المستورد. الامر الذي أدى الى خلل في المنظومة الأقتصادية للبلد.

---

١ ـ نعيم حسين كزاز البديري، مشكلة البطالة وآثرها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجا) ، مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية ، المجلد (٢٣) ، العدد (٢)، جامعة بابل ، العراق، ٢٠١٥م، ص ١٠.

٢ ـ رائد جواد كاظم الجناحي، دور المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق، جامعة الكوفة، كلية الأدارة والاقتصاد ، ٢٠١٩م، ص١٥.

٣ ـ البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الأقتصادي السنوي٢٠٢٣م، بغداد، ٢٠٢٤م، ص ٣١.

ت ـ الاسباب الأجتماعية والثقافية:

شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣م. توسعاً غير مسبوق في انتشار وسائل الإعلام بمختلف أشكالها داخل المجتمع، سواء كان ذلك في البيئات الحضرية أو الريفية، مما ساهم بصورة كبيرة في انفتاح الأفراد على العالم الخارجي، وتفاعلهم مع منظومات قيمية وثقافية جديدة. مما أدى الى أن ينعكس هذا الانفتاح على البنية الاجتماعية للعراق من خلال بروز لتغييرات ملحوظة في منظومة القيم والعادات، للفرد والمجتمع العراقي، بما لا ينسجم مع الخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمع العراقي. لذا "شهد المجتمع العراقي عبر التاريخ تغيرات كثيرة سياسية، اجتماعية، اقتصادية، وثقافية، نتيجة لعوامل التدخل الخارجي تارة، واضطراب الشؤون الداخلية تارة أخرى، مما أدى الى تصدع المنظومة الأسرية في المجتمع العراقي، الأمر الذي جعل المجتمع يعدل عن منظومة القيم وجعلها تساير عملية التغير الحاصلة فيه، بسبب الأزمات التي مر بها المجتمع بعد ٩/ ٣/ ٢٠٠٣م.

وما صاحب ذلك من تداعيات انتهت بسقوط بعض المدن وظهور عصابات داعش الإرهابية وما إلى ذلك من آثار سلبية على بنية الأسرة العراقية"١. لقد تعرضت "عملية التنشئة الاجتماعية والتربية والتثقيف الى هزات عنيفة بفعل التأثير الذي تفرضه ظروف العراق واحتكاكه بالثقافات الأخرى بعد انتشار وسائل الاتصال الحديثة من شبكات انترنيت وقنوات فضائية وأجهزة النقال (الغزو التكنولوجي)، ما أضعف دور الأسرة في أداء وظائفها عامة ووظيفة التنشئة الاجتماعية خاصة، فتكنولوجيا الاتصالات، على الرغم من فوائدها الكبيرة للأسرة والمجتمع، فهي في الوقت نفسه تمثل خطراً كبيراً يهدد التنشئة الاجتماعية بغزوها ثقافياً والذي يتعرض له المجتمع وخاصة الأطفال بوسائلها المختلفة التي تعلمهم الكثير من السلوكيات الدخيلة على الثقافة العراقية"٢.

وهذا ما أدى الى أن يقع " أفراد المجتمع اليوم في تشتت واضح بالأهداف والغايات، وتزعزع الأسس القيمية والأخلاقية، فعجزوا عن ممارسة ما يؤمنون به من قيم مما أحدث أزمة قيمية كان لها أثراً في دفع بعض الأفراد إلى التمرد و الثورة على ثوابت مجتمعهم الأصيلة، والانفتاح بلا وعى على العالم الغربي وعزلهم عن قضايا

---

١ ـ حمزة جواد خضير وأحمد جاسم مطرود ، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها على العائلة الريفية العراقية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، العدد (٢٦) ، جامعة بابل ، العراق، نيسان/ ٢١٠٦م ، ص ٢٩٦.

٢ ـ حمزة جواد خضير وأحمد جاسم مطرود ، المصدر السابق، ص ١٤٥.

وهموم أمتهم، وإدخال الضعف والتشكيك في جميع مقومات حياتهم وقناعاتهم الدينية والثقافية"١.

ويتضح من خلال تحليل الواقع الحضاري المعاصر أن المجتمع يعيش في مرحلة تمثل تحدياً جوهرياً يتمثل في تهديدا حقيقيا لهويته الثقافية. لذا وبحسب الواقع المعاش والظروف المحيطة، يمكن القول بعدم امكانية مواجهة هذا التهديد بالاكتفاء بالمحافظة على هوية المجتمع بصيغتها الحالية التقليدية، بل لابد من العمل على إعادة بنائها، ويكون ذلك وفق إطار التحولات التي تفرضها العولمة والثورة العلمية والتقنية. وهنا لابد من الإشارة والتأكيد على إن الدفاع عن الهوية الثقافية للمجتمع، يتطلب امتلاك المقومات الفكرية والأدوات المنهجية، التي تمكن الفرد والمجتمع على حد سواء، من ممارسة التحديث والمشاركة الفاعلة في عصر العلم والثقافة، وبما يضمن ولو بصورة نسبية من تحقيق التوازن، بين الحفاظ على خصوصية المجتمع وبين الانفتاح على متطلبات التطور الحضاري المعاصر.

٢ ـ القيم الوافدة على المجتمع العراقي .

يتميز المجتمع العراقي بامتلاكه لمنظومة ثقافية واجتماعية متجذرة استمدت أصالتها من تاريخه الطويل، ومن العادات والتقاليد التي تشكلت عبر عدة قرون، لتترسخ بين أفراده منظومة متكاملة من القيم والمبادئ الراسخة. غير أن الاعوام التي تلت عام ٢٠٠٣م. شهدت العديد من التحولات العميقة، التي أثرت في هذه المنظومة، وذلك نتيجة لما مر به البلد من حروب متعاقبة، وسياسات داخلية خاطئة، وما تبعها من ممارسات استبدادية، فضلًا عن موجات التهجير الواسعة. فقد شكل دخول القوات العسكرية الأمريكية للعراق وما رافق ذلك الاحتلال من تدفق ثقافي غربي كبير، حالة من الصدام فيما بين الثقافة العراقية الأصيلة التي يحملها المجتمع، وما بين الثقافة الوافدة والمرتبطة بالقوات المحتلة للبلد. إن التحولات بمختلف أنواعها والتي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣م. أدت إلى تغيرات في النسق القيمي للمجتمع وقد أثرت على رأس المال الإجتماعي، والذي يتضمن القيم والمعايير كالصدق والوفاء بالالتزامات والأخذ والعطاء"٢ ويزداد هذا الصدام وضوحًا إذا ما أُخذنا بعين الاعتبار أن العراق

---

١ ـ قاسم محمود محمد خزعلي ، الانفتاح الثقافي لدى عينة من طلبة الجامعة الأردنية الحكومية وعلاقتهم بالالتزام الديني، دراسات العلوم التربوية : الأردن .مجلد ٤٤، العدد ٢، ٢٠١٧م، ص٦٠.

٢ ـ صموئيل هنتكتون، كيف تشكل القيم التقدم الإنساني، ترجمة نوري القيسي، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١١م، ص ١٨١.

كان يعيش قبل هذه الأحداث فترة طويلة من الانغلاق والعزلة، نتيجة للسياسات السابقة التي حجمت من فرص التواصل الثقافي مع العالم الخارجي. " إن ما حدث من تضارب وتصارع بين منظومة القيم المتوارثة والقيم الدخيلة اوقعت شبابنا في تشتت واضح بالأهداف والغايات والخطط والبرامج واضعفت قدرتهم على التمييز بين النافع والضار والسيئ والمفيد ومن المؤكد ان ثقافة المجتمع هي مزيج من التراث والحضارة والفكر والإرث التاريخي لذلك المجتمع، وانها تتشكل نتيجة عناصر مترابطة فيما بينها لتلزم الأفراد والأسرة والمجتمع ككل. فبعد ان كان مجتمعنا مجتمع محافظ على جوهر هويته وتقاليده وعاداته لوقت قريب، حدث بعد ذلك خرق في المنظومة القيمية والمعرفية، نتيجة الانفتاح الفكري والثقافي والمعلوماتي إضافة إلى الانفتاح على الكثير من اللغات والثقافات والديانات والجنسيات أدت إلى حدوث حالة من عدم التوازن والتناقض والصراع القيمي في شخصية الشباب نتيجة التغيير في السلوكيات والتصرفات النابعة من عمق ثقافات أخرى غريبة لكنها دخيلة على ثقافات مجتمعنا. مما ادى الى حدوث اضطراب في منظومة القيم المتوارثة عبر الأجيال .مما انعكس سلبا على ثوابت التنشئة الأسرية والسلطة الأبوية وسيطرة الأسرة على الفرد والمدرسة والمجتمع وحلت محلها التنشئة النابعة من البدائل الأخرى"١. وليست الثقافة السياسية ببعيدة عن تأثير القيم الدخيلة على المجتمع العراقي، حيث " تمثل الثقافة السياسية محددا اساسيا من محددات بناء الوحدة الوطنية لأي مجتمع من المجتمعات، فالثقافة السياسية التي تعبر عن مجموعة القيم والاتجاهات والمعتقدات التي تعبر عن مجموعة القيم والاتجاهات والمعتقدات التي يتخذها الفرد اسلوبا للتعامل السياسي من حيث طبيعة النظرة والتعاطف والتقييم لظاهرة سياسية معنية وهي التي تعطي الشكل والمضمون للعملية السياسية، فالطريقة التي يتم بها التوجه نحو الموضوعات السياسية وكيفية تعامل النظام السياسي مع المجتمع هي التي تبرز نوعية الثقافات السائدة في مجتمع ما وعلى ضوء نوعية تلك الثقافات تتحدد الية بناء الوطنية واساليبها وتحقيق حالة من الاندماج والتعايش وتتحدد معها اسباب تعزيز الوحدة الوطنية وضمانها او تصدعها"٢.

---

١ ـ مها عصام عبد الحميد، التعليم ودوره في التغيير الاخلاقي والمعرفي للشباب، المجلة الدولية للبحوث الانسانية والتربوية، تركيا، العدد ٦، المجلد ٣، ديسمبر ، ٢٠٢١م، ، ص ١٨٤.

٢ ـ ليث الزبيدي وزيد عدنان محسن، افكار في التعايش السلمي: الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الإداء وعملية التقييم، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين العددان ٣٥-٣٦، السنة ٢٠١٤م، ص ٩.

وهنالك " الحقيقة القديمة التي تقول أن هناك تأثير لما هو معنوي فيما هو مادي وهو ما يعرف حديثا برأس المال الثقافي "Capital Cultural. والذي يعرف بأنه مجموعة من الرموز والمهارات والقدرات الثقافية واللغوية والمعاني التي تمثل الثقافة السائدة، يمكن إعادة إنتاجها واستمرارها ونقلها من خلال العملية التربوية، ويركز هذا المفهوم على أشكال المعرفة الثقافية التي تعبر عن رموز داخلية تعمل على إعداد الفرد للتفاعل بإيجابية مع المواقف المختلفة وتفسر العالقات والأحداث الثقافية" ١.

٤ ـ الصراع القيمي:

أن الصراع القيمي لدى شريحة الشباب يعد من أبرز الإشكاليات الاجتماعية المعاصرة، حيث تتميز الشخصية الشابة بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر عرضة للتأثر بالتباين بين الموروث من القيم والقيم الوافدة. ولا يقتصر هذا الصراع على التناقض بين القديم والجديد فحسب، بل يتغذى أيضاً على جملة من العوامل الأخرى التي تُشكل مصادر أساسية له، منها ما هو مرتبط بالتحولات البنيوية التي يشهدها المجتمع ذاته، ومنها ما يتعلق بأساليب التنشئة الأجتماعية المتباينة التي يخضع لها الشباب عبر مؤسساتها المختلفة. يضاف إلى ما تقدم التأثير الكبير لثورة الاتصالات وما تأتي به من منظومات قيمية مغايرة في كثير من الآحيان لخصوصيات مجتمعنا. مما يؤدي الى ان "تنعكس كل هذه التناقضات على منظومة القيم السائدة داخل المجتمع حيث يجد الشباب نفسه أمام نوعين من القيم: قيم تقليدية ورثها عن ثقافة السائدة، وقيم جديدة تفرض إليه مع التطور الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، ومن ثم فإنه لا يبقى أمام الشباب سوى أحد الخيارين: إما أن يثور على القديم، وإما أن يتقبل القديم تحت ضغوط العرف والتقاليد وعوامل التربية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى توليد الصراع بداخله بين ما هو تقليدي وما هو جديد "٢. وهذا ليس بالأمر المحتكر على مجتمع دون أخر، بل هي سنة التطور المجتمعي.

---

١ ـ حسني إبراهيم عبد العظيم، الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي: قراءة في سوسيولوجية بيير بورديو، المجلة العربية لعلم الاجتماع، إضافات، العدد ١٥،الجمعية العربية لعلم الاجتماع، تونس، ٢٠١١م ،ص ٦٣.

٢ ـ محمد علي محمد، الشباب العربي و التفكير الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،١٩٨٧م ، ص٢٤.

وينظر الى الصراع القيمي بأنه " بأنه عبارة عن تضاد بين اتجاهين اساسيين من اتجاهات القيم، ومن أبرز مظاهر هذا التضاد ما يحدث بين القيم المنبثقة من التنظيم الاجتماعي، وتلك التي ترتبط بمثل إنسانية أشبه ما تكون مثالية "١ وقريب من ذلك ما يتبناه عالم الاجتماع الامريكي(بارسونز)* حيث يقول: " إن تغير النسق القيمي حسب (بارسونز)(Talcott Parsons) " يتم في شكلين أساسيين الاول خارجي والذي تأتي فيه عوامل التغير من خارج المجتمع والثاني هو الذي يحدث عندما لا يسمح النموذج الثقافي للمجتمع بهذا التغير من مصدر خارجي، وإنما عليه ان يشهده من داخله"٢ " ويحدث الانحراف الاجتماعي عندما يقوم الأفراد بتجاوز حدود تلك المعايير والأعراف والقواعد والقوانين الاجتماعية سواء من قبل فرد واحد أو مجموعة من الأفراد وقد يكون ذلك التجاوز بالتمرد عليها أو مخالفتها أو السخرية منها أو السخرية من الذين يتمسكون بها ويلتزمون بمسايرتها والسير وفقًا لها"٣ ، وهنالك من المختصين من يرى بأن الامر قد تجاوز مرحلة الصراع، ليبلغ مرحة

---

١ ـ عبد اللطيف محمد خليفة، مظاهر التغير في نسق القيم وأسبابه لدى الشباب الجامعي في المجتمعات العربية العامة والمجتمع المصري خاصة، مجلة دراسات عربية في علم النفس، م ٤. ع ١، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٧٠.

* ـ ولد عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز سنة ١٩٠٢م، في كولورادو سبرينجر (Colorado Springs)، التحق بمدرسة اللاهوت في بيل وتمّ ترسيمه أسقفا، ثمّ انتقل رفقة أسرته قبيل الحرب العالميّة الأولى إلى مدينة نيويورك، حيث درس بمدرسة هوراس مان (Horace Mann). من أهم مؤلفات بارسونز: بنية الفعل الاجتماعي (١٩٣٧)، النسق الاجتماعي (١٩٥١)، نحو نظرية عامة في الفعل (١٩٥٣)، أبحاث في النظريّة السوسيولوجيّة، النظرية السوسيولوجيّة والمجتمع الحديث، النسق الاجتماعي وتطوّر نظرية الفعل. توفّي تالكوت بارسونز في الثامن من شهر ماي سنة ١٩٧٩م.

٢ ـ نادية رضوان، الشباب المصري المعاصر و أزمة القيم، دراسة عن بوادر ومحاور أزمة الشباب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٧م، ص ١١٥.

٣ـ الحسني، انحراف السلوك وأثره على أمن المجتمع في اليمن (دراسة تحليلية)، مجلة جامعة الناصر، ع (٥)، مج (٢) ، يناير- يونيو، ٢٠١٥م، ص ٢٦٢.

الصدام القيمي. و" صدام القيم لا يعني بالخلفيات الدينية والحضارية، ويهم بالقيم العالمية التي تشترك فيها أكثر شعوب العالم، كالحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة وغيرها. فعندما تُنتهك تلك القيم وتُحارب بالطرق الخبيثة الملتوية، تتصاعد أصوات الفئة القيمية التي تدافع عن تلك القيم، في مقابل الفريق الآخر الذي يدعي زوراً وبهتاناً أنه يعمل لأجل تلك القيم، ولكن بتأويله المدني الخاص ووفق أدواته الرسمية، محتمياً بصور من الاستبداد ومزيفاً في إعلامه حالة من الغواية العقلية بهمّ فيها الفريق القيمي المنافح بالضلال والسعي للفتنة، وغير ذلك من التهم المعلبة. ما يجعل هناك حالة من التصادم تظهر في الشارع وفي المواقع المكتوبة، يتخذها القيمون وسيلة للكشف عن هذا النفاق والزيف الذي يغرّر به البسطاء من الناس، ويقومون أيضاً بتحذير المجتمع من فقدان قيمه بسبب هذا الاحتيال المبيت"١ ولقد كان للتغيير الحاصل في بعض المفاهيم والقيم لدى افراد المجتمع من الشباب والاضطراب في المنظومة القيمية " أثر في حدوث تنافر معرفي بين اتجاهاتهم و قيمهم من ناحية وبين سلوكياتهم من ناحية أخرى، وهذا ما كشفت عنه العديد من الدراسات إلى أن التعبير اللفظي من قبل أفراد المجتمع . أعلن عن شيوع قيم معينة رغم وجود أشكال من السلوك المخالف لهذه القيم، أي أن هناك نوع من التناقض بين الاتجاهات والسلوك، فالقول شيء والسلوك شيء آخر مختلف عنه تماما"٢. ومن الباحثين من يعزو الصراع القيمي في المجتمع العراقي الى الظروف المضطربة التي عاشها المجتمع.

وبما أن الصراع القيمي لدى الفرد يحدث عند تعرضه لظروف متناقضة ومتضاربة، بحيث يتطلب كل ظرف من تلك الظروف قيام الفرد بسلوكيات تختلف عن سلوكه السابق تجاه الظرف الآخر.

---

١ ـ مسفر بن علي القحطاني، صدام القيم قراءة ما بعد التحولات الحضارية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٥م، ص ١٤٥.

٢ ـ عبد اللطيف محمد خليفة، مظاهر التغير في نسق القيم وأسبابه لدى الشباب الجامعي في المجتمعات العربية مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

. مما يدخل المجتمع في حالة أطلق عليها العالم دوركهايم* اللامعيارية. والتي هي " حالة فقدان المعايير التي تحدث عندما يعاني النظام الاجتماعي العام نوعاً من التفكيك والانحلال، لم يعد من الممكن إخضاع تطلعات وطموحات الناس لمتطلبات النظام الاجتماعي الجمعي، احياناً تصبح تطلعات جامحة من الصعب تحقيقها. السبب الرئيسي لحالة فقدان المعايير هو التوتر الموجود بين السلطة الأخلاقية المجتمعية والمصالح الفردية، اذ يفشل الضمير الجمعي في التحكم بهذه الطموحات والمصالح الفردية"١ يمثل صراع القيمي احد الظواهر الأجتماعية البارزة، التي تركت بصمتها الواضحة والعميقة في المجتمع العراقي، منذ العام ٢٠٠٣م، حيث تسارعت وتيرت الصراع القيمي بفعل مجموعة من التحولات الأجتماعية، والثقافية والدينية التي طرأت على بنية المجتمع في هذه المرحلة. وقد ساهمت هذه التحولات مجتمعة في إعادة تشكيل المنظومة القيمية، مما انعكس بصورة جلية على طبيعة العلاقات الاجتماعية، بين أفراد المجتمع، مما أدى إلى بروز الانقسامات ثقافية وفكرية متنامية. ويمكن عد هذا الصراع من المشكلات الجوهرية التي واجهها المجتمع العراقي، لما له من آثار مباشرة وغير مباشرة على مسار الأستقرار الإجتماعي والسياسي، وعلى الجهود المبذولة لأجل التنمية وإعادة البناء الوطني.

كما لابد من الإشارة الى إن الاختلاف في القيم والمعتقدات السائدة، والتوجهات الفكرية بين مكونات المجتمع العراقي يمكن أرجاعه إلى جملة من العوامل المتشابكة، من أبرز تلك العوامل هي التنوع الثقافي والديني الذي يميز تاريخ المجتمع العراقي على مر العصور، يضاف إلى جانب ذلك تراكم آثار الحروب والنزاعات السياسية، والتي طالما عصفت بالبلاد خلال العقود الماضية، وما ينجم عن تلك الحروب من ضعف في النسيج الاجتماعي

---

* ـ إميل دوركايم (١٨٥٨-١٩١٧) ولد عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم في مدينة إبينال الفرنسية. التحق منذ ١٨٧٩. بمدرسة

الأساتذة العليا وهي من أفضل مؤسسات التعليم العالي بفرنسا. عين أستاذا بجامعة بوردو حيث ألقى محاضرات قيمة في التربية الأخلاقية، وظهر في ذلك الوقت اهتمامه بدراسة المجتمع، حيث قدم فصلا دراسيا في علم الاجتماع يعتبر الأول من نوعه في فرنسا. يتصور دوركايم المجتمع من خلال فكرة تقسيم العمل ووظيفة كل فرد في أداء دوره المنوط به. وهذا ناتج عن الفوضى وعدم التوازن الذي عرفه المجتمع الأوروبي.

١ ـ جمال عبيس شمباره، الوجود النفسي الممتلئ وعلاقته بالصراع القيمي وقلق البطالة لدى طلبة الجامعة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم العلوم التربوية والنفسية، ٢٠١٩م، ص ٢٨.

وتراجع في روحية التعايش والوئام بين الأفراد والجماعات. كذلك كان للغزو الأمريكي في العام ٢٠٠٣م الأثر البالغ في تكريس حالة الانقسام المجتمعي، عبر فتح المجال واسعا أمام تعدد الولاءات، والتضارب في المصالح والرؤى بين أبناء البلد الواحد، وهذا من الأمور التي فاقمت من حدة التوترات والصراعات الداخلية. وعلى الرغم جسامة كل هذه التحديات، فإن امل في إمكانية استعادة التماسك الاجتماعي، والعمل على بناء جسور الثقة بين أطياف المجتمع العراقي المختلفة. فالانفتاح على الأخر والحوار البناء، وتعزيز ثقافة التسامح والتفاهم المتبادل، كل هذا يمثل المدخل لتجاوز الانقسامات المجتمعية وتحقيق الاستقرار المستدام. ومن هنا ، تبرز الأهمية في ترسيخ قيم العدالة والمساواة والمواطنة ، وتنمية روح التعاون والتكافل، بين أفراد المجتمع، بما يساهم في دعم الجهود الداعية للإعمار والتنمية، والاستثمار في الإمكانات البشرية والثروات الاقتصادية والثقافية، التي يمتلكها في بناء المستقبل المزدهر الذي يعيد له مكانته الحضارية، ولدوره الريادي في المحيطين الإقليمي والدولي.

المطلب الثاني

كيفية النهوض بمنظومة القيم العراقية

التدهور في المنظومة القيمية يعد وأحد من أبرز الإشكاليات الاجتماعية التي أفرزتها التحولات المعاصرة في البنية الأسرية والثقافية والإعلامية للمجتمع، وليس من الصواب القول بأن هذا التدهور وليد لظرف طارئ، بل هو ناتج عن تفاعل العديد من العوامل المتشابكة التي اضعفت منظومة الضبط الاجتماعي مما نتج عنه خللاً في عملية التنشئة القيمية. كما وتراجع الدور التربوي للأسرة، التي هي النواة الأولى في بناء الشخصية الأخلاقية للفرد، وذلك نتيجة لانشغال الآهل أو غياب النموذج القدوة، مما فسح المجال بصورة كبيرة أمام المؤثرات الخارجية لتتولى هي دور التوجيه من دون أي اعتبار لخصوصية المجتمع الثقافية أو للمرجعيات الأخلاقية.

وفي نفس الإطار، ساهمت وسائل الإعلام، ولا سيما تلك التي تعتمد منطق الإثارة والربح التجاري، على البعد التربوي والثقافي، في تكريسها لأنماط سلوكية سطحية ومضامين تفتقر للعمق الإنساني والقيمي، مقدمة لشخصيات هامشية كنماذج يُحتذى بها في الوعي الجمعي.

وفي نفس السياق فقد شكلت وسائل التواصل الاجتماعي بُعدًا أكثر تعقيدًا في هذه الأزمة، حيث أفرزت فضاءً افتراضيًا مفتوحًا لا وجود فيه لضوابط واضحة، فشاعت من خلال هذا الفضاء مظاهر التفكك القيمي والتقليد غير الواعي، تحت شعار الحرية الشخصية، في ظل غياب الحس بالمسؤولية الأخلاقية.

يضاف الى ما تقدم، تراجع الأداء القيمي للمؤسسات التعليمية والدينية التي انصرف اهتمامها، في كثير من الأحيان، إلى للجوانب الشكلية أو المعرفية على حساب البُعد التربوي والوجداني، مما نتج عنه أجيالًا تمتلك معرفة نظرية. الا أنها تفتقر في ذات الوقت إلى الانتماء والالتزام القيمي في السلوك العملي. وفي السياق نفسه لا يمكن اهمال أثار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عمقت هي الأخرى من حالة الاضطراب القيمي، فلقد أدت الضغوط المعيشة وتراجع العدالة الاجتماعية وغياب التكافؤ في الفرص إلى تنامي الشعور بالإحباط واليأس، الأمر الذي جعل القيم في نظر بعض افراد المجتمع نوع من الترف الفكري، الذي لا يتسق مع متطلبات الواقع المعاش.

أن عملية النهوض بمنظومة القيم الأجتماعية في المجتمع العراقي، يمكن تسميتها بالمشروع الاستراتيجي الذي يتطلب العمل على عدة مستويات، للوصول للنتيجة المرجوة، وهي أيجاد منظومة قيمية، تحافظ على الجيد من القيم الأصيلة، المتجذرة في المجتمع، و العمل على الحد من الظواهر والقيم الدخيلة على المجتمع، والتي لا تتناسب طبيعة وأخلاقيات المجتمع.

المستوى الأول :

التنشئة السليمة :

الأسرة هي الركيزة الأساسية في البناء المجتمعي وصمام الأمان الذي يحافظ على استقراره وتماسكه، حيث تساهم الأسرة في تشكيل شخصية الفرد وتحديد ملامح الأجيال المقبلة. ومن هنا تبرز أهمية الحفاظ على كيان الأسرة وتعزيز تماسكها، وذلك من خلال التربية الصالحة والعمل على تنمية روح المحبة والمودة فيما بين أفرادها، وذلك انسجاما مع التعاليم الإسلامية السمحة التي تُرسخ قيم السعادة الفردية والاستقرار الإجتماعي. ولضمان قيام الأسرة بدورها في البناء المجتمعي، تقتضي الضرورة الأعتماد على مجموعة من التدابير التربوية والاجتماعية، كونها الأساس لتنشئة جيل يتمتع بالاتزان والأستقرار النفسي، ويتمتع كذلك بالوعي الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية. ذلك " إن الأسرة كمؤسسة اجتماعية تقوم أساسا على دعائم فطرية، وهي خاصة من خواص الإنسان الفطرية مثلها مثل سائر المؤسسات الأجتماعية الأخرى، لكنها أكثر ثباتا واستمرارا وانتشارا"١. ومنشئ التركيز على الأسرة في البناء الإجتماعي يعود لكون " الأسرة أكثر أنساق المجتمع الإنساني حساسية للتغير تأثراً وتأثيراً، فهي بؤرة تفاعل تنظيمات ومؤسسات كثيرة ذات صلة بالوفاء بالحاجات الأساسية لأعضاء المجتمع، وتقاطع علاقات وعمليات اجتماعية من أبرزها عملية التنشئة الاجتماعية"٢. يكتسب الطفل أكثر معالم شخصيته من البيئة الحاضنة له، " إن شخصية الطفل تشكلها اتصالاته بالأسرة، وإن توافق الطفل أو عدم توافقه يتوقف بدرجة كبيرة على التنشئة الأجتماعية التي يتلقاها من أسرته بهدف نمو شخصيته نموا متناسقا و سليما، فالإنسان لا يولد شخصا ولكن يولد فردا ثم يبدأ في أكتساب شخصيته تدريجيا في الوسط الإجتماعي الذي يولد فيه، والأسرة هي أولى حلقات هذا الوسط الإجتماعي الواسع"٣.

---

١ ـ مراد زغيمي ، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، الجزائر، دار قرطبة، ط١، ٢٠٠٧م، ص ٦٥.

٢ ـ سمير عادل العطار، علم الاجتماع العائلي، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، ط١، ٢٠١٧م، ص ٤.

٣ ـ مراد زغيمي ، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٧٢.

مما تقدم يمكن القول بأن الأسرة هي الإطار الاجتماعي الأساس، الذي تتشكل داخله شخصية الفرد، ويتم من خلالها تحدد أنماط سلوكه وتوجهاته، حيث تسهم في بناء منظومته القيمية ومعتقداته، وتغرس فيه العادات والتقاليد واعراف المجتمع السائدة. وتعتبر الأسرة هي المصدر الأول للضبط الاجتماعي، حيث يقع على عاتقها ترسيخ القواعد السلوكية والآداب العامة لأفرادها، فضلاً عن الدور المحوري الذي يناط بها في الحفاظ على القيم الدينية ومراعاة الطقوس المرتبطة بها. وهي المؤسسة الأهم في عملية التنشئة الاجتماعية، والتي تُعنى بتقويم السلوك للأجيال الناشئة، وتنظيم علاقاتهم بالآخر، من خلال استمرارية التعليم والتدريب والتفاعل، بما يضمن تقوية الروابط الاجتماعية والثقافية للأسرة، الأمر الذي يسهم في تماسك المجتمع وبقائه.

المستوى الثاني:

الامن الفكري*:

من أساسيات عمل المنظومة التعليمية هو العمل على وضع أهداف أستراتيجية ذات أولوية، في مقدمته تلك الأهداف يأتي ترسيخ قيم الهوية الوطنية، التي تعزز من ارتباط المتعلم بمجتمعه ووطنه وتاريخه والبيئة الجغرافية التي يسكن فيها. غير أن الواقع العملي للمناهج التعليمية في البلد يُظهر غير ذلك، من حيث هيمنة الطرح النظري لموضوع القيم، وفي المقابل هنالك ضعف أو غياب الجانب التطبيقي والتربوي في تجسيد تلك القيم. كما ويُلاحظ في بعض الحالات افتقار تلك المناهج إلى الرؤية النسقية الواضحة، التي تحدد مرجعيات القيم ومصادرها. لذا كان لابد على المؤسسات التعليمية من التأكيد على الأمن الفكري. "ومن سبل تعزيز الأمن الفكري ما تقوم به المؤسسات التعليمية سواء في المدرسة أو الجامعة من أدوار كما ذكره وتمثل في المناهج والمقررات الدراسية، من خلال ربط المناهج بواقع الحياة ومشكلات المجتمع خاصة الفكرية المعاصرة، وتوظيفها في حماية الأبناء من مخاطر الانحراف الفكري، وتنمية المناهج والمقررات لمهارات التفكير المتنوعة للمساعدة في التمييز بين الحقائق والادعاءات، وبناء مناهج ومقررات دراسية جديدة تواكب

---

* ـ الامن الفكري هو أنه:" النشاط و التدابير المشتركة بين الدولة والمجتمع لتجنيب الأفراد والجماعات شوائب عقدية أو فكرية أو نفسية تكون سببا في انحراف السلوك و الأفكار والأخلاق عن جادة الصواب أو سببا للإيقاع في المهالك". كافي الطيب أبو بكر، دور المناهج التعليمية في ارساء الامن الفكري.

التحديات الفكرية الحالية وتنمي الاتجاهات والقيم الإيجابية (كالمواطنة والتسامح والوسطية والاعتدال) لمواجهة الانحراف الفكري، وتوفير المراجع العلمية المناسبة لنشر ثقافة الأمن الفكري، وتنمية الوعي بالثقافة الأمنية من خلال إدراجها كمقرر دراسي بما يتضمنه من موضوعات الحوار وقبول الاختلاف والوسطية والانتماء الوطني وثقافة السلام"١. أما الأسباب التي تدعو المنظومة التعليمية الى الالتفات والتأكيد على أفراد مناهج خاصة لتدريس طلبتها للقيم، فهنالك أكثر من سبب. " منها ما يتعلق بالتلميذ، ومنها ما يمس النظام التعليمي ومناهجه، لأن السبيل لأساسي لتقدم المجتمعات هو تطوير التعليم من خلال مراجعة وتطوير المناهج التعليمية. والمنهاج هو المرآة التي تعكس واقع المجتمع وفلسفته وثقافته وحاجته وتطلعاته. كما يعمل على تنمية قدرات المتعلم واستعداداته وميوله وتقوية طاقاته الإبداعية وتوجيهها لصالح المجتمع من خلال تطوير مناحي الحياة المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مستندة إلى فلسفة وأهداف مشتقة من فلسفة وأهداف المجتمع"٢.

لا يولد البشر وهم يحملون الالتزام الأخلاقي في داخلهم. صحيح أن البشر يولدون على الفطرة السليمة، لكنهم وعبر مسيرة حياتهم قد يحيدوا عن جادة الصواب، مما قد يدفعهم لينصرفوا إلى ما عداه من ضروب السلوك. وهنا تأتي أهمية ودور مؤسسات تكوين الالتزام، والتي على رأسها الأسرة والمؤسسات التعليمية. فالتعليم هو الأداة التي يكتسب الفرد من خلاله معارفه والمعلومات، وكذلك المهارات التي تجعله على أعلى المستويات بين أفراد المجتمع.

---

١ ـ جيهان كامل احمد عبد الرحيم، مؤشرات تخطيطية لتعزيز ابعاد الامن الفكري لدى الشباب الجامعي، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، العدد٢، جزء ٢، ٢٠١٨م، ص١٦٢.

٢ ـ عبد الكريم الشاذلي، المنهج المدرسي ماله وما عليه، كلية التربية ، جامعة اسيوط ، مصر، ٢٠١٧م، ص ٩.

المستوى الثالث:

الأعلام :

في عالم الأعلام هنالك نظرية تسمى حراس البوابة وتعود جذور نشأة نظرية حراسة البوابة أو حارس البوابة بالأساس إلى الدراسات التي قام بها كل من (وايت وجيبر - white و gieber) وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات اللاحقة، " إلا أن تطور النظرية وبروزها بالصورة المتداولة في عصرنا الراهن هو نتيجة للأبحاث التي قام بها عالم النفس النمساوي الأصل كيرت ليون (Kurt Lewin) والأمريكي الجنسية في عام ١٩٧٧م. حيث أصبحت تعرف بـ نظرية حارس البوابة الإعلامية Gate keeper. والتي تعد من أبرز النظريات التي عملت على تفسير الواجبات الإعلامية. تقوم نظرية حارس البوابة على أن المعلومات والأخبار تكون ضمن سلسلة مترابطة الحلقات، يكون من ضمن تلك الحلقات أفراد توكل لهم مهمة حجب انسياب الرسالة كي لا تأخذ طريقها للنشر، أو القيام بإضفاء بعض التعديلات عليها، لتصبح صالحة للنشر، حسب الضوابط التي تخضع لها الوسيلة الإعلامية. ويعرف هؤلاء الأفراد بأنهم حراس البوابة، وهم بعملهم هذا يكونون حراس لنظم سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية"١ وأما الأمر الذي دعى الى تفعيل نظرية حراس البوابة فهو. " لقد ازدادت أبعاد الدور الإعلامي والاتصالي من خلال الأقمار الصناعية، والبث المباشر، وزيادة أعداد المحطات الفضائية على نحو لم يكن مسبوقا من قبل، وشيوع شبكة الإنترنت وربطها العالم بشرايين معلوماتية لم تكن متاحة سابقا الأمر الذي جعل من الميسور وضع الجمهور في دول العالم كافة عرضة لتأثير وسائله المتنوعة من جهة، وفي موقع المواجهة مع صناع هذا الإعلام ومروجيه وبائعيه، وهو ما يطرح مفهوما جديدا للإعلام يضاف إلى أدواره السابقة في إطار العولمة (أو ما يطلق عليه العولمة الثقافية)التي تحكم البث الإعلامي والاتصالي. لأن وسائل الإعلام والاتصال تضطلع بدور بالغ الأهمية على مختلف المستويات، النظرية والتطبيقية وعلى نطاق واسع في إيصال معطيات الفكر والمعرفة إلى الناس، بلغة وأدوات أكثر نفاذا وفاعلية في تشكيل فكر المجتمع ووجدانه ."٢

---

١ ـ أسامة عبد الكاظم المنصوري، دور الأعلام في صناعة وتوجيه الرأي العام، دار ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط١ ، ٢٠٢٣م ،ص ٧٩.

٢ ـ محمد خليل الرفاعي، دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق، المجلد، ٢٧ العدد الأول، ٢٠١١م، ص ٦٨٩.

ونحن نعيش في عصر تكنلوجيا الأعلام اصبح من الضرورة بمكان أن تلتزم الحكومات بالسياسات التي تمكنها من متابعة وسائل الأعلام بصورة حثيثة للحد وللتقليل من الضرر المتوقع من بض تلك الوسائل " لقد أصبحت وسائل الإعلام أدوات أساسية تلعب دورها في عملية التطبيع والتنشئة الاجتماعية ،اذ يتعرض الفرد منا إلى ساعات طويلة أمام هذه الوسائط التي تزودنا بمعلومات، آراء و مواقف تساعد إلى حد كبير على تكوين تصورنا للعالم الذي نعيش فيه. هناك اتفاق عام على أن وسائل الإعلام تحدث آثار على الاتجاهات والقيم .أما الفترة اللازمة لإحداث هذا الأثر فما زالت محل جدل، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن وسائل الإعلام تقوم بدور ملموس في تكوين الآراء أكثر مما تساهم في تغييرها"١ لقد اصبحت وسائل الاتصال الجماهيري اليوم تمثل أداة فاعلة، في إحداث التحولات الفكرية والسلوكية، لدى المواطن. ويتخذ هذا التأثير الطابع الإيجابي عندما تكون المضامين الإعلامية متوافقة ومنسجمة مع القيم الأخلاقية والاجتماعية السائدة، في حين يتحول هذا التأثير الى الطابع السلبي، عندما تفتقر تلك المضامين الإعلامية إلى الارتباط بالقيم، أو أنها تتعارض معها بصورة من الصور، عندها تزداد حدة الآثار السلبية بقدر ابتعاد ذلك المحتوى عن المنظومة القيمية للمجتمع.

تعتبر القيم من الظواهر الأجتماعية الراسخة في جميع المجتمعات الإنسانية على اختلاف درجاتها في التحضر والمدنية، حيث تختلف من مجتمع إلى آخر، بل ومن فرد إلى فرد آخر داخل المجتمع الواحد، إلا أنها تبقى عاملاً محورياً في تحقيق الترابط والتماسك والأستقرار الإجتماعي. ومن ثم، فأن دراسة القيم ومعرفتها تمثل مدخلاً أساسياً لفهم الفلسفة العامة لأي مجتمع من المجتمعات، لما تحمله من دلالات تعبر عن المنظومة الفكرية والأخلاقية التي يتفاعل فيها البعد الوطني مع البعد الإنساني العالمي، في إطار يقوم على مبادئ العدالة والكرامة والاحترام المتبادل. ولا يمكن تحقيق هذا التوازن إلا من خلال الوعي الحقيقي للبعد القيمي للحقوق بوصفها معايير تنظّم العلاقة بين الحق والواجب لدى الأفراد والجماعات، مما يعزز إدراكهم لأهمية القيم في صيانة هوية الأمة وضمان قيام المجتمع بوظائفه على نحو سليم. ولعل القيم تمثل أحد أبرز المؤشرات على مستوى الرقي والتحضر، نظراً لارتباطها الوثيق بسلوكيات الأفراد والجماعات، ولهذا اكتسب مفهومها مكانة مركزية في

---

١ ـ خليل صابات، وسائل الإعلام نشأتها و تطورها، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة ، ١٩٧٢م، ص ١٦٩.

ميادين علم النفس وعلم الاجتماع. إن ممارسة القيم داخل المجتمع تجسد بصورة واقعية نمط التفكير السائد فيه، وتشكل الإطار المرجعي الذي يوجه سلوك الأفراد ويضبط تفاعلاتهم، بما يرسخ العلاقات الإنسانية الراقية القائمة على احترام الكرامة الإنسانية المشتركة. كما تشكل منظومة القيم خطّ الدفاع الأول للمجتمعات في مواجهة الغزو الفكري أو العقدي الذي قد يتخفى أحياناً وراء شعارات حقوق الإنسان أو حرية التعبير ن الرأي، ولا سيما في ظل التطور التكنولوجي الهائل. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية المؤسسة التعليمية والتي لا تقل عن أهمية الأسرة بوصفها فضاءات أساسية لترسيخ القيم، حيث تؤدي دوراً متكاملاً في بناء الشخصية المتوازنة للفرد من خلال توفير بيئة مدرسية تسهم في تنمية التعلم واكتساب القيم والمهارات والسلوكيات الإيجابية البناءة.

الفصل الثالث

تداعيات الارهاب السيبراني على الامن والاستقرار الدوليين ودور السيبرانية في انتشار الارهاب والطائفية في العراق بعد العام ٢٠٠٣م.

المبحث الاول/ تداعيات الارهاب السيبراني على الامن والسلم الدوليين وسبل مواجهته.

المبحث الثاني / دور السيبرانية في انتشار ظاهرتي الارهاب والطائفية في العراق بعد العام ٢٠٠٣م.

لقد شهد القرن الحادي والعشرين تحولاًت جذرية في بيئة الأمن الدولي، فلم يعد المفهوم الحديث للأمن حكراً على الأبعاد العسكرية فقط أو السياسية والاقتصادية التقليدية. لقد فرضت التكنولوجية المتسارعة واختراق الفضاء السيبراني، كم من التفاعلات المعقدة التي سقطت معها ثنائية الحدود الجغرافية، ووضعت مفهوم السيادة الوطنية، على المحك. ولم تعد القوة السيبرانية مقتصرة على الفاعلين الرسميين من الدول، بل أنها تخطت ذلك لتصبح أداة استراتيجية، في أيدي فاعلين من غير الدول (Non-State Actors)، الأمر الذي أدى لإزاحة الكثير من عناصر القوة التقليدية، مما أجبر دول العالم للسعي الحثيث لتعزيز دفاعاتها الرقمية للتصدي للتهديدات العابرة للقارات. وفي خضم هذا السباق الرقمي المفتوح، برز الإرهاب السيبراني، بصفته أحد أبرز التحديات التي تخشاها الدول خطورة، على الأمن والاستقرار الدوليين، فلقد تحول الفضاء الافتراضي من مجرد ساحة للتبادل المعرفي، إلى بيئة خصبة للقرصنة الاقتصادية، وسرقة الملكية الفكرية، حنى يصل الأمر إلى استغلال الشبكات الرقمية كأداة للغزو الفكري، ولنشر ثقافة العنف والتحريض بحجة مجموعة من الذرائع الأيديولوجية المختلفة.

وليست الحالة في العراق بمعزل عن تلك الديناميكيات العالمية، بل إنها أصبحت تمثل نموذجاً واضحاً على توظيف الفضاء السيبراني كـ "سلاح فتاك" بأيدي التنظيمات المتطرفة والإرهابية، لزعزعة الأمن الداخلي. لقد تحولت منصات التواصل الاجتماعي في العراق وشبكات الإنترنت إلى ساحات خلفية تستخدمها التنظيمات المتطرفة والإرهابية لتأجيج النعرات الطائفية، في البلد ونشر الفكر التكفيري، وإدارة حملات ممنهجة للتضليل، فضلاً عن تجنيدها للمقاتلين. أن هذا التداخل المعقد ما بين الفضاء الرقمي والواقع المجتمعي أصبح يهدد وبشكل مباشر النسيج الاجتماعي والاقتصادي العراقي، ويعمق من الانقسامات المجتمعية، الأمر الذي يجعل من دراسة تداعيات الإرهاب السيبراني وأبعاده الإرهابية والطائفية ضرورة ملحة لفهم الأليات لاستعادة الاستقرار وبناء السلم الأهلي في العراق.

المبحث الاول/ تداعيات الارهاب السيبراني على الامن والسلم الدوليين وسبل مواجهته:

تداعيات الارهاب السيبراني على الامن والسلم الدوليين

لقد غير الفضاء السيبراني من طبيعة القوة ومفهومها في النظام الدولي، فلم تعد السيطرة العسكرية التقليدية على الأرض أو البحر أو الجو كافية لوحدها لبسط نفوذ الدولة ، فبوجود الفضاء السيبراني برز بعدا جديدا، يتمثل في السيطرة على المجال الرقمي، بما يمتلكه من قدرة على التأثير في البنى السياسية، والاقتصادية للدول وفي نمط سلوك الأفراد والمؤسسات على حد سواء. فقد باتت القوة السيبرانية معياراً جديداً من معايير التفوق، حيث أن من يمتلك أدواتها يصبح بإمكانه أن يوجه الرأي العام، ويتسبب بتعطيل البنى التحتية، ويعيد تشكيل توازنات الأمن والسلطة، من دون الحاجة إلى استخدامه للقوة العسكرية التقليدية.

ويستمد الفضاء السيبراني أهميته من كونه فضاء فريداً، تتداخل فيه الخصائص التقنية مع الأبعاد الاجتماعية والسياسية، كونه فضاء مفتوحا عابر للحدود، منخفض الكلفة نسبيا، وسهل الاستخدام، مما يجعله مجالاً خصباً للتفاعل والاختراق في ذات الوقت. كما أنه لا يخضع بصورة كاملة لسيادة الدولة أو رقابة المؤسسات التقليدية، الأمر الذي أوجد تحديات غير مسبوقة أمام مفاهيم الأمن القومي والسيادة الوطنية، مما دفع الدول إلى إعادة صياغة لاستراتيجياتها الدفاعية والهجومية بما يتلاءم مع المتغيرات الجديدة في البيئة الرقمية.

لذا فإن الوقوف على خصائص الفضاء السيبراني، تعد المدخل لفهم طبيعة التحولات الحاصلة في بنية القوة والنفوذ، في القرن الحادي والعشرين، ويساعد ايضا في تحليل الكيفية التي أعاد بها هذا الفضاء تشكيل مفهوم الحرب، مما أنتج أنماطاً جديدة من الصراع تجاوزت حدود الجغرافيا التقليدية. ومن هنا تنبع القيمة العلمية لدراسة خصائص الفضاء السيبراني ، بوصفها الإطار المفاهيمي الذي يمكن من خلاله فهم التفاعلات الراهنة ، والمستقبلية في ميدان الأمن السيبراني والعلاقات الدولية.

ويتمتع الفضاء السيبراني بخصائص عديدة مثل:

١ . صعوبة معرفة مصدر الهجمات (الطرف المعتدي)

على الرغم مما وصلت إليه التكنولوجيا من تقدم في عملية التتبع، فإنها تتقدم كذلك في ميدان عمليات التمويه والإخفاء، بصورة تجعل معرفة مصدر الهجمات السيبرانية شبه مستحيلة، إلا في حالة الهجمات الصغيرة والبسيطة التي يرتكب أصحابها أخطاء، وليس في حالة الهجمات المعقدة التي تقوم بها دول، أو الجهات المتمرسة. ذلك ان مسألة تحديد مصدر الهجمات السيبرانية (Cyber Attribution) تعد من التحديات التي

تواجه الخبراء في الأمن السيبراني. فعلى الرغم من التطور التكنولوجي الكبير الذي شهده مجال التحليل الجنائي الرقمي والأدوات المستخدمة في تتبع الأنشطة الإلكترونية، فإن هنالك تطور موازي في تقنيات التمويه والإخفاء يجعل عملية تحديد الفاعل الحقيقي من المهام الشبه مستحيلة في الكثير من الحالات.

" ولا تتوقف الصعوبة عند الجانب التقني، بل تمتد إلى البعد السياسي والاستراتيجي، إذ غالباً ما تتداخل الاعتبارات الجيوسياسية مع التحليل الفني، خاصة عندما تكون الدول طرفاً في الصراع. فالإسناد في الفضاء السيبراني لا يقوم على الدليل المادي فقط، بل يعتمد على التحليل الاستخباري والسياق السياسي الذي يربط الجهة المنفذة بالهجوم "١ في الفضاء السيبراني يمكن للمهاجمين إخفاء او تمويه مواقعهم أو حتى انتحال هويات رقمية زائفة. لهذا فأن الغموض الذي يحيط بالهجمات السيبرانية هو من يحد من قدرات الدول على تحديد مصدر الهجمات السيبرانية وتحديد هوية الفاعل ومن ثم تحميله المسؤولية القانونية أو السياسية. ولقد "أقترن الفضاء السيبراني بمفاهيم مختلفة منها انعدام الجغرافية وظهور جغرافيا الإبحار المعلوماتي في الاتجاهات شتى، وهذا ما جعل ظاهرة (الفضاء السيبراني) أهم خصائص عصر المعلومات والاتصالات وبدون منازع"٢.

٢ ـ انعدام الحدود في الفضاء السيبراني:

تتلاشى الحدود التقليدية للدول في الفضاء السيبراني، ذلك أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أسقطت مفهوم الحدود الجغرافية، ومعنى الحدود بحسب المصطلح الجيوسياسي : "مصطلح يستخدم للإشارة إلى الخطوط الحدية التي تعين النطاق الذي تمارس فيه الدول مالها من اختصاصات وسلطات وسلطان. وهذه الفواصل لا تعين إقليم الدولة على اليابس فقط. ففي حالة الدول الساحلية ، تمتد هذه الفواصل في خطوط مستقيمة نحو البحر، لتعين النطاق البحري الذي يخضع لسيادة هذه الدولة أيضا. كما أن هذه الفواصل لا تعين إقليم الدولة على

---

1 Healey, J. (2013). The Spectrum of National Responsibility for Cyberattacks. Brown Journal of World Affairs, 19(1), 57–70

٢ ـ خالد وليد محمود، الهجمات عبر الإنترنت ساحة الصراع الإلكتروني الجديدة، سلسلة دراسات ودراسة السياسات، المركز العربي للأبحاث، قطر، ٢٠١٣م ، ص ١٢.

المستوى الافقي فقط، بل تعينه على المستوى الرأسي أيضا. فالحدود ترتفع عموديا عن سطح الأرض لتحدد المجال الجوي"١. لقد شهد هذا المفهوم للحدود تحولات تتماشى مع الثور ة التكنو معرفية. " فالشبكة العنكبوتية تجاوزت هذا المعنى حيث الانكشاف المعرفي الذي أوجد نشاطا بشريا مترابطا سمح بتبادل المعلومات وتدفقها بسرعة وسهولة محولة العالم إلى قرية كونية صغيرة خالية من الحواجز والعراقيل، الأمر الذي جعل الدول تعاني من مشاكل أشد وأخطر من تلك التي واجهتها من قبل، فإلى جانب مسائل الأمن عبر الحدود وفق وسائل الأمن التقليدية برزت مشكلة السيادة عل الفضاء السيبراني، وعلى العلاقات التي تحاك عبر الأنترنت بين أشخاص موجودين على أراضي مختلفة خاضعة لعدد من السيادات، أذ يختلف بلد مصدر العمل وبلد تحقق نتائجه والبلدان التي تمر عبرها البيانات، فالفضاء السيبراني مكان مختلف لكنه شديد الارتباط بالعالم المادي وليس مستقلا عنه"٢. لقد أسهم التطور الحاصل في الفضاء السيبراني الى إعادة تشكيل المفاهيم التقليدية للجغرافيا، سواء كان ذلك على مستوى الزمان أو المكان، أو على مستوى البيئة الجيوسياسية للدول. فلقد كشف هذا الواقع الرقمي عن هشاشة حدود الدول المادية ، وأظهر أيضا أمكانية اختراقها من قبل فاعلين افتراضيين. كما أن طبيعة الفضاء السيبراني تجعل من الصعب تحديد هوية هؤلاء الفاعلين أو معرفة الجهات التي ينتمون اليها، أو الدول التي قد تقف وراءهم، أو التي توفر لهم الدعم والملاذ.

٣ ـ انتفاء مفهوم السيادة في الفضاء السيبراني:

يحتل مفهوم السيادة (Sovereignty) موقع محورياً حيث يحظى باهتمام بالغ ضمن الفضاء السياسي على الصعيد العالمي. ذلك أن هذا المفهوم يشكل الأساس الذي ترتكز عليه الدول الديمقراطية الحديثة، والتي تستند على أركان جوهرية ثلاثة هي: الشعب، والإقليم، والسلطة السياسية. والجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من المفكرين والفلاسفة يعتبرون سيادة السلطة السياسية بمثابة الركن الأساسي الثاني من أركان الدولة.

---

١ ـ محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر، ط٢، ٢٠٢١م،ص٣٦٩.

٢ ـ جاد الرب حسام الدين، الجغرافيا السياسية، الدار المصرية اللبنانية، ط ١ ، القاهرة ،٢٠٠٨م، ص ٨٥.

ويؤكد " (برتراند دي لاشابيل) Chapelle La De Bertrand* ،" المؤسس المشارك والمدير التنفيذي لشبكة سياسات الإنترنت والولاية القضائية، على المدى الذي أصبحت فيه ممارسة السيادة أكثر تعقيدا بالنسبة للدول. ذلك لان غالبا ما تكون الأنشطة في الفضاء السيبراني عابرة للحدود، ويصعب أحيان على الدولة فرض احترام قوانينها وأنظمتها على أراضيها أو حتى مواطنيها، و لاسيما عندما يتم توفير الخدمة المستخدمة من قبل شركات أجنبية عمالقة، فتصبح حدود الولاية القضائية أكثر مرونة وتداخلا في الفضاء السيبراني. وهذه الولاية تشكل في كثير من الأحيان تنافس على السلطة وليس تعريفا قانونيا توافقيا. وهذا يمثل على الفور تحديا للنموذج الويستفالي** لسيادة الدولة بموجب القانون الدولي" ١.

وتعتبر السيادة حجر الزاوية الذي ترتكز عليه الدول الحديثة، فالسيادة تمثل الحق الأصيل في ممارسة السلطة على اقاليم الدولة وتعكس ايضا استقلالية الدولة واتخاذها لقراراتها الخاصة من دون اي تدخل خارجي، لذا تعتبر السيادة من الصفات الأصيلة للدولة. "علما أنه منذ نشأة الدولة القومية على إثر معاهدة (واستفاليا). التي أنهت حروب الثلاثين عاما الدينية في أوروبا خلال الفترة ١٦١٨م – ١٦٤٨م، أصبحت سيادة الدولة على إقليمها تعتبر مبدأ مقدسا في العلاقات الدولية، علما أن مضمونها في ذلك الزمن انحصر في العلاقات بين الدول، غير أن مبدأ

---

* ـ برتراند دي لا شابيل هو شخصية بارزة في مجال الحوكمة الرقمية وإدارة الإنترنت. وهو مؤسس ومدير مشروع الإنترنت والولاية القضائية، وعمل سابقًا مديرًا في مجلس إدارة الإنترنت للتعيينات المسماة (ICANN). بالإضافة إلى ذلك، شغل منصب المبعوث الخاص لفرنسا لمجتمع المعلومات في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، وشارك في قمم مجتمع المعلومات العالمية (WSIS).

** ـ في عام ١٦٤٤ شاركت الدول المتحاربة لوضع حد للقتال وايجاد الحلول لإشاعة الأستقرار، وحضر المؤتمر ممثلين عن السويد وفرنسا وملوك النمسا والدنمارك واسبانيا والأمراء الألمان فضالا عن ممثلي البابا. ان المؤتمر الذي انتهى بعقد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م قد وضع الأسس الجديدة للعلاقات بين الدول، حيث اعترف المؤتمر بالحرية الدينية، وساعد على انتشار فكرة التسامح الديني التي اصبحت احدى اسس الدساتير الأوربية لاحقا، كما تم الاعتراف برسم الحدود بين الدول واحترام المصالح القومية وسيادة الدول على أرضها، كما شكلت الاتفاقية بداية للأعراف الدبلوماسية التي أُقرت كقوانين واعراف تلتزم بها الدول.

1 Chapelle, B. D., & Fehlinger, P. (2016). Jurisdiction on the internet: From legal arms race to transnational cooperation. P 2 (Paper Series: No. 28) Global Commission on Internet Governance

السيادة شهد في الفترات اللاحقة عدة تحولات وانتقل نحو النسبية نتيجة التحولات التي عرفها النظام الدولي"١.

ويعرف جان بودان* السيادة في مؤلفه بعنوان "ستة كتب في الجمهورية". حيث عرفها بأنها "السلطة العليا التي يخضع إليها المواطنون والرعايا ولا يحد منها القانون، كما أكد ارتباط السيادة بالدولة ارتباطاً وثيقاً، فهي دائمة بدوام الدولة، ولا تزول إلا بزوالها، وتعتبر مطلقة باعتبار الدولة تمارسها بلا قيود، فهي غير خاضعة لأي قانون أو مقيدة به ليستثني من ذلك القانون الإلهي أو الطبيعي المرتبط بالشرائع السماوية، ويعد بودان أول من وضع نظرية متكاملة للسيادة تحمل أبدية وجودها رغم إمكانية زوال حاملها. لذلك أكد أهمية السيادة في ظل وجود الدولة واستقرارها، فلا وجود للسيادة في غياب الدولة، كما تختفي الدولة وتتلاشى في غياب السيادة"٢.

٤ ـ صعوبة السيطرة على تداعياته :

لقد أدى انتشار الإنترنت واتساع فضاء حرية التعبير إلى بروز مجموعة من التحديات الأمنية التي تستهدف الأفراد والمؤسسات على حد سواء. وعلى الرغم من أن الفضاء الإلكتروني أتاح منصات للتواصل والانفتاح وتبادل الآراء فيما بين الأفراد، إلا أنه في الوقت ذاته كشف المستخدمين أمام موجات متصاعدة من الاختراقات والابتزاز الإلكتروني، الأمر الذي يبرز الحاجة الماسة إلى تعزيز الوعي المجتمعي بأساليب الحماية وأسس الثقافة السيبرانية.

---

١ ـ فرحات علاء الدين، عمروس عمارة، «الفضاء السيبراني وتآكل مفهوم السيادة الوطنية »، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ٠٨، العدد ٠٢، ٢٠٢١م، ص ١٧٢ .

* ـ جان بودان. (١٥٣٠- ١٥٩٦)، فقيه وفيلسوف سياسي فرنسي، وعضوًا في برلمان باريس وأستاذًا للقانون في جامعة تولوز. كان الفيلسوف الإنساني والفقيه جان بودان أحد أبرز المفكرين السياسيين في القرن السادس عشر. وتستند شهرته بشكل كبير إلى روايته للسيادة التي صاغها في ستة كتب للجمهورية (La De Livres Six Repulique) عام ١٥٧٧م. عاش بودان في زمن اضطرابات كبيرة، حين عصفت الحروب الدينية بين الكاثوليك والهوغونوت بفرنسا. كان مقتنعًا بأنه لا يمكن استعادة السلام إلا بمنح الأمير صاحب السيادة سلطة مطلقة لا تتجزأ على الدولة. آمن بودان بإمكانية تعايش الأديان المختلفة داخل الكومنولث. وكثيرًا ما شُدّد على تسامحه في الشؤون الدينية. وكان أيضًا من أوائل الرجال الذين عارضوا العبودية.

٢ ـ حسن عبد الله العايد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة، عمان، ٢٠٠٨م، ص٥٣.

وفي سياق متصل، تُعد حرية التعبير عن الرأي إحدى الركائز الجوهرية المهمة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، وقد أسهمت الشبكات الرقمية في توسيع نطاقها وإيصال الأصوات إلى مدى أوسع. غير أن هذا الانفتاح أتاح في المقابل فرصاً لاستغلال حرية التعبير من قبل جهات خبيثة تسعى إلى التشويه أو الابتزاز. كما أن بعض الأنظمة السلطوية توظّف خطاب الأمن السيبراني ذريعةً لقمع الأصوات المعارضة، بذريعة محاربة خطاب الكراهية أو الحفاظ على الأمن القومي، وهو ما يثير إشكالات أخلاقية وقانونية تتعلق بحدود الأمن والحرية في الفضاء الرقمي. و" يتيح الفضاء السيبراني للأفراد والجماعات قدرة أكبر على التواصل والتشابُك وبناء مجتمعات افتراضية بمظاهر مختلفة للتأثير في القضايا عبر وسائل التواصل الإجتماعي والمنتديات الإلكترونية وغيرها، وميزة كهذه لا تتوافر في المجال العام التقليدي، لاسيما مع القيود الصارمة التي تفرضها الانظمة السلطوية على عملية التنظيم التي قد يقدم عليها الأفراد والجماعات"١. وفي تأكيد أخر حول الحرية المقيدة في الفضاء السيبراني. " شهد العالم تحولاً جذرياً في وسائل التعبير عن الرأي بفضل التكنولوجيا الرقمية وانتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. أصبح الفضاء الرقمي اليوم ساحة رئيسية للتفاعل والمشاركة المجتمعية، مما أتاح للأفراد فرصاً غير مسبوقة للتعبير عن آرائهم بحرية والوصول إلى جمهور واسع دون قيود تقليدية. ومع ذلك، فإن هذه البيئة الرقمية، التي تبدو في ظاهرها مفتوحة وشفافة، تواجه مجموعة من التحديات المعقدة التي تؤثر بشكل مباشر على حرية التعبير"٢. وتعتبر الرقابة التشريعية والضوابط التنظيمية " من أبرز التحديات القانونية التي تواجه حرية التعبير في الفضاء الرقمي. حيث تلجأ العديد من الحكومات إلى فرض قوانين وقيود تلجم المحتوى الرقمي بهدف حماية الأمن القومي، النظام العام، وحماية القيم الاجتماعية. هذه الرقابة غالباً ما تتضمن سياسات تحد من نشر بعض أنواع المحتوى أو تفرض عقوبات على الأفراد

---

١ ـ ابتسام علي حسين، فرص وقيود الأطراف المتنازعة على المجال العام السيبراني، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٨، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية واالستراتيجية،٢٠١٧م،ص ١٢.

2 Benkler, Y. (2006). The Wealth of Networks: How Social Production Transforms Markets and .Freedom. Yale University Press

والمنصات التي تنتهك هذه القواعد، مما يؤثر على التدفق الحر للمعلومات ويقيد حرية التعبير"١.

وبالرغم من أن حرية التعبير تمثل إحدى الركائز الأساسية للمجتمعات الديمقراطية، الا انها أصبحت عرضة للاستغلال غير المشروع من قبل جهات تستثمرها لتحقيق أهدافها المؤدلجة كالتشهير أو الابتزاز أو التضليل الإعلامي. ومن جهة أخرى، لجأت الأنظمة السلطوية إلى توظيف مفهوم الأمن السيبراني كذريعة لتقييد الحريات العامة، بحجة الحفاظ على الأمن القومي أو مكافحة خطابات التطرف والكراهية، وهو ما يثير إشكالية جوهرية تتعلق بكيفية تحقيق التوازن فيما بين متطلبات الأمن السيبراني وبين ضمان حرية التعبير في البيئة الرقمية المعاصرة.

٥ ـ صعوبة الردع السيبراني:

في العقود الأخيرة باتت الهجمات السيبرانية إحدى أبرز التحديات التي تواجه بنية الأمن القومي للدول، حيث تجاوزت كونها تهديدات تقنية وحسب، بل أصبحت أدوات فاعلة في رسم ملامح السياسة الخارجية وصياغة موازين القوى في النظم الدولية المعاصرة. أن هذا التحول البنيوي في طبيعة وخطورة التهديدات اوجب ضرورة إعادة صياغة المفاهيم التقليدية للأمن القومي.

ونتيجة لهذا التحول، يشهد العالم سباق تسلح إلكتروني متسارع، تسعى من خلاله الدول إلى امتلاك أدوات هجومية ودفاعية متطورة قادرة على فرض النفوذ وحماية المصالح الاستراتيجية. وقد ترتب على هذا السباق بروز إشكاليات جديدة ذات طابع سياسي واستراتيجي، استوجبت إعادة النظر في مفهوم الردع ذاته ضمن السياق السيبراني، باعتباره الية مركزية في الاستراتيجيات الأمنية الحديثة.

وفي هذا الإطار، انصرف جهد الباحثون والأكاديميون وصناع القرار إلى دراسة السبل الكفيلة ببناء منظومات الردع السيبراني الفاعلة، والقادرة على التصدي للهجمات الإلكترونية والتقليل من آثارها الكارثية، فضلاً عن توظيف القدرات السيبرانية الهجومية كأداة لردع الأفعال العدائية في مجالات أخرى من القوة الصلبة أو الناعمة. وتكتسب هذه الجهود أهميتها في ظل هشاشة البنى التحتية الرقمية وإمكانية اختراقها من قبل جهات معادية أو فاعلين من غير الدول، الأمر الذي قد يؤدي إلى أضرار جسيمة تمس بالأمن الاقتصادي والعسكري للدولة.

---

1 Delbert, R. J (2013). Black code: Surveillance, privacy, and the dark side of the internet. . Mcclelland & Stewart. P.112

الأمر الذي يجعل من صياغة سياسات رادعة شاملة في الفضاء السيبراني ضرورة استراتيجية ملحة تفرضها طبيعة التهديدات المعاصرة وتطور بيئة الصراع الدولي.

" وهناك صعوبات عديدة تعترض إمكانية تحقيق الردع الكامل في المجال السيبراني، نظرا لصعوبة معرفة مصدر الهجمات بدقة، وصعوبة وضع الخصم في تهديد حقيقي يردعه، وصعوبة منع الهجمات الصفرية، وعدم وجود أطر قانونية تنظم استخدام القوة السيبرانية في العلاقات الدولية"١.

" في الحروب التقليدية يعد الهجوم المضاد هو الرادع الحقيقي امام التفكير في شن الحرب، وهو الأمر الذي يصعب القيام به في حالة الحروب السيبرانية، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها صعوبة اكتشاف الهجوم السيبراني في وقته الحقيقي فضلا عن صعوبة تقييم الاضرار الناتجة عن شن هذه النوعية من الهجمات، وكذلك صعوبة التحكم في مدى الهجوم السيبراني المضاد، إضافة لصعوبة تحديد هوية الطرف القائم بالهجمات السيبرانية على وجه التحديد"٢.

ان الردع السيبراني في جوهره أنما هو استراتيجية الهدف منها هو منع الدولة الخصم وغير الخصم، من التجزؤ على القيام بفعل هي لم يقم به بعد. وذلك من خلال التوعد بإيقاع عقاب رادع ومؤلم أو رد انتقامي في حال أقدام تلك الدول على اي سلوك عدواني. مع توافر الرغبة والقدرة والقوة لدى الدولة الرادعة. وفي هذه الحالة فأن الردع السيبراني يكون بمثابة سلوك تنتهجه الدول الغاية من الحفاظ على الآمن والأستقرار.

٦ ـ صعوبة مواجهة هجماته:

"من الصعوبة تحديد هوية المجموعة التي تُنفذ الهجمات السيبرانية في الكثير من الحالات، أَيضاً غياب التشريعات الدولية التي تضع الدول أَو المؤسسات أَو الجماعات التي تقوم بمثل هذه الانشطة تحت طائلة القانون

---

١ - 1 Martin C. Libick, cyber deterrence and cyberwar, Santa, CA RAND,2009.p7

٢ ـ شادي عبد الوهاب منصور، حروب الجيل الخامس أساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية، العربي للنشر والتوزيع، ط ا، القاهرة،٢٠١٩م، ص ١٠١.

الدولي، ذلك يعني عدم القدرة على ملاحقتهم قانونياً على خلاف مجالات الحرب التقليدية"١.

أما فيما يخص تحديد المسؤولية الدولية عن الهجمات في الفضاء السيبراني، فهي من الأمور التي يصعب تحديدها بسهولة ويسر كما هو الحال في الهجمات التي تتعرض لها الدول في الحروب التقليدية ، ذلك " إن من شروط قيام المسؤولية الدولية عموماً هو إسناد التصرف إلى الدولة. أما فيما يخص الهجمات السيبرانية فهناك صعوبات بالغة في إسنادها وذلك يرجع إلى صعوبة تتبع مصدر الهجمات المتطورة التي ينفذها قراصنة محترفون سواء كانوا يعملون بشكل خاص أو مدعومين من قبل دولة"٢.

علما أن المسؤولية في حالة تعرض دولة ما الى الهجمات في الفضاء السيبراني " إما أن تكون مباشرة أم غير مباشرة ، وتتحرك المسؤولية المباشرة للدولة عن الهجمات السيبرانية في حال قيام أياً من هيئاتها كالوكالات الاستخبارية أم الجيش أم الأمن الداخلي مثلاً ، بأنشطة سيبرانية تؤدي الى خرق التزام قانوني دولي ولا يهم كون الفعل محل النقاش قد تم بالتطبيق لتعليمات صريحة من الدولة أو من دونها طالما أن تلك الهيئة تتصرف بصفة رسمية بوصفها أداة للتعبير عن إرادة الدولة "٣.

ويرى الباحث بان غياب الشفافية في الفضاء السيبراني تعد من أهم التحديات التي من الممكن أن تواجه المستخدمين في الفضاء السيبراني، فهم يعملون في فضاءً غير مرئي تتحكم فيه السياسات الغامضة، والأنظمة المغلقة، بحيث يشكل هذا الغموض فجوة معرفية كبيرة بين الجهات التي تمتلك التكنولوجيا، وبين الأفراد أو المؤسسات التي تعتمد عليها. مما يصعب من عملية تعقب ومساءلة الفاعلين في هذا الفضاء، أو حماية حقوق المستخدمين.

---

١ ـ محمد أكرم محسن، مروان سالم علي، السيبرانية . الماهية. الخصائص . الفواعل . الابعاد الأستراتيجية، مجلة حمورابي، العدد٤٣، السنة الحادية عشر، خريف ٢٠٢٢م، ص ٣٩٢.

2 Scott J. Shackelford, State responsibility for cyber attacks: Competing standards for a growing problem, University of Cambridge, Dept of Politics and International Studies, Cambridge. U.K. 2009, p. 201

3 Brenner S.W. & Grescenzi A.C., State-Sponsored crime: The futility of the Economic Espionage Act, Houston Journal International Law, 28, 2006, (pp 389-464), p. 398.

اشكال التهديدات السيبرانية:

تكمن الخطورة في الهجمات السيبرانية على الأمن العالمي "بكونها وسيلة قتالية قادرة على التسلل إلى أنظمة الكمبيوتر المعدة لحماية سير عمل إنشاءات حيوية لتنظيمها كمحطات توليد الطاقة النووية أو السدود أو وسائل نقل الطائرات بهدف تطويعها والسيطرة عليها ولتدمير ذاتها بذاتها من خلال تزويدها بمعلومات خاطئة لأجهزة التحكم والحماية الالكترونية"١ ومن اشكال التهديدات السيبرانية:

أولا ـ عسكرة الفضاء السيبراني:

يستخدم الفضاء السيبراني في الأساس للأغراض المدنية، مع بعض الاستثناءات المحدودة والتي تتمثل في الشبكات العسكرية المتخصصة. حيث تتسم الشبكات المدنية والعسكرية بدرجات متفاوتة فيما بين الترابط والتداخل. ذلك أن بعض الشبكات العسكرية تعتمد، في بنيتها التشغيلية، على مكونات من البنية التحتية السيبرانية المدنية، مثال على ذلك الكابلات والألياف الضوئية البحرية، والأقمار الاصطناعية، وأجهزة التوجيه.

ومن جهة ثانية، تعتمد العديد من القطاعات المدنية الحيوية، أنظمة مراقبة الحركة الجوية وكوسائط النقل البحري، بصورة كبيرة على أنظمة الملاحة عبر الأقمار الاصطناعية والتي تُستخدم ايضا لأغراض عسكرية. الامر الذي يؤدي لإيجاد تشابكاً بنيوياً بين المجالين المدني والعسكري في الفضاء السيبراني.

غير إن " استخدام عين مدنية لأغراض عسكرية لا يحول هذه العين إلى هدف عسكري تلقائياً بموجب القانون الدولي الإنساني، ومع ذلك إذا استُخدمت العين لأغراض عسكرية، تفقد حمايتها المفروضة بموجب حظر الهجمات المباشرة على الأعيان المدنية "٢.

---

١ ـ اسمهان بعيري، الهجمات السيبرانية وأثرها على تهديد الأمن والسلم الدوليين، مذكرة ماستر، قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، ٢٠٢٢م، ص٥١.

٢ ـ ينظر المادة ٥٢ (٢)، البروتوكول الإضافي الأول، القاعدة ٨، دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي الصادرة عن اللجنة الدولية: "فيما يتعلق بالأعيان، تُقصر الأهداف العسكرية على الأعيان التي تسهم إسهاماً فعّالاً في العمل العسكري سواء بطبيعتها أو موقعها أو غايتها أو استخدامها، والتي يحقق تدميرها كلياً أو جزئياً، أو الاستيلاء عليها، أو تعطيلها في الأحوال السائدة في حينه ميزة عسكرية مؤكدة." ولمزيد من التفاصيل حول حدود تصنيف البنية التحتية السيبرانية على أنها أهداف عسكرية بموجب القانون الدولي الإنساني، انظر اللجنة الدولية، القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، ٢٠١٥م، ص ٤٢.

ومنذ نهاية الحرب الباردة " كانت هناك العديد من الحجج، التي تشير إلى أنه بسبب ترابط الإنساني عبر الإنترنت، فإن مفهوم الدولة ومفاهيم الجغرافيا السياسية قد تم تجاوزها، كظاهرة موازية لعولمة السلع والأفكار المادية، فضلاً عن أن العولمة قد أثرت في الأمن الوطني للدولة بطرق مختلفة، وهذا ما دفع الدول إلى التسابق نحو التسلح العسكري السيبراني، وتطوير واقتناء أحدث الأنظمة الإلكترونية، لتوظيفها ضمن ترسانتها العسكرية سواء الدفاعية منها أو الهجومية، ما وضع بدوره الجغرافيا السياسية للدولة في موضع مباشر لمواجهة التهديدات المتعلقة بالأمن السيبراني وذلك لعدة أسباب أهمها"١.

١- أن البنى التحتية للإنترنت من الأقمار الصناعية إلى الموجهات والكوابل توضع في نقاط جغرافية محددة معظمها تم وضعها من قبل شركات خاصة ويؤخذ بوضعها اعتبارات الجغرافية السياسية للدولة.

٢ - تحدث عملية التبادل السيبراني في مناطق توجد فيها توترات جيوسياسية.

٣- الأستخدام السيبراني له بعد جيوسياسي كون أدواته افتراضية، وتأثيره يحدث في الواقع.

٤- أن الفضاء السيبراني يعمل كمساحة افتراضية للعديد من الجهات الفاعلة، استغلال استراتيجيتهم الجيوسياسية المتأصلة في العالم المادي الواقعي.٢

و" يجري في الوقت الراهن سباق بين الدول الغنية لتطوير برمجيات من شأنها امتلاك قدرات هجومية وأخرى دفاعية قادرة علي التصدي للهجمات السيبرانية وعلى سبيل المثال ما بذلته الولايات المتحدة الأمريكية من جهود كبيرة لتطوير أنظمة الدفاع يحتوي لتحمي شبكتها من القراصنة والخدمات الإلكترونية المدمرة من جانب الحكومات الأجنبية "٣.

---

1 Technology for Center a, power Cyber of Theory Evolving an Towards., S TARR. H Stuart Cryptology), NDU (University Defense National) CTNSP (Policy Security National and Cyber on Perspectives: Battlefield Virtual The: 3 Volume, Series Security Information and p81, , 2009. Warfare

٢ - 2 trends new the and evolution geopolitical of forces driving in Changes. M, Limao WANG p197, 2016 , , Research Geographical]. J[studies geopolitics in .

٣ ـ اسمهان بعيري، مصدر سابق، ص ٥١.

أن عمليات عسكرة الفضاء السيبراني التي تتبنها بعض الدول اليوم تعني أن تلك الدول لم تعد تكتفي بوضع جدران الحماية كوسائل دفاعية وحسب، بل أصبحت تتبنى استراتيجية الضربة الاستباقية في الفضاء السيبراني، وذلك لتعطيل قدرات العدو قبل أن يبدأ بالهجوم عليها.

ثانيا ـ التجسس السيبراني:

يعد التجسس الإلكتروني من عمليات التسلل غير المشروع إلى الأنظمة الحاسوبية، والتي تهدف للوصول إلى معلومات وبيانات حساسة، سواء كانت تلك المعلومات تعود للمؤسسات الحكومية أو للقطاع الخاص. ولا تقتصر خطورة تلك الممارسات على انتهاك الخصوصية وحماية البيانات الشخصية وحسب، بل انها تمتد لتشمل البنى التحتية الحيوية للدول، بما في ذلك استهداف شبكات الطاقة، والأنظمة المالية، وايضا منظومات الدفاعية الوطنية. وفي ظل تصاعد تلك التهديدات وتزايد تعقيدها، صار من الضروري اعتماد التدابير الوقائية فعالة للحد من آثار تلك التهديدات وضمان أمن الفضاء السيبراني.

ويشير التجسس الى " جمع المعلومات السرية او الحساسة بشكل غير قانوني وغير مسموح بيه الهدف منه الحصول على معلومات استخباراتية او تجارية او عسكرية. ويكون هذا التجسس عن طريق استخدام مجموعة من الأساليب منها اختراق الشبكات الهندسية والاجتماعية وبرامج التجسس، وعادة ما يكون التجسس من دولة ذات مصلحة للحصول على المعلومات الاستخبارية ليسبب التجسس اضرار كبيرة على الصعيد السياسي والاقتصادي وفقدان الثقة بين الدول وتعريض المعلومات الحساسة الى الخطر، لذا يتطلب مكافحة التجسس تعاون دولي، وتعزيز الإجراءات الأمنية على مستوى الشبكات والأنظمة الحساسة"[١].

ان التجسس المعتمد على المجال السيبراني يؤثر سلبا على " المعلومات وأنظمة المعلومات، مما يتيح إمكانية تسريب أسرار ومعلومات حساسة للدول الأخرى، وتجدر الإشارة إلى أن أجهزة الاستخبارات السيبرانية لا يقتصر على وجهة النظر الرسمية للدول والحكومات، بل يتعدى ذلك لدور الأفراد في إنتاج المعلومات

---

١ ـ منال البلقاس ، تامين التهديدات السيبرانية تحت المجهر الرقمي. العبيكان للنشر، ٢٠٢٤م، ص ٥٥.

وترويجها، وفي توفير كم كبير للملفات السياسية والاقتصادية مع تعدي الحدود الدولية، لذا عكفت أجهزة استخبارات الدول للحصول عليها أولا، والبحث فيها ثانيا، وتوظيف نتائجها ثالثا"١.

ومما تجدر الإشارة اليه في هذا المجال هو أن جريمة التجسس السيبراني بمختلف صورها " يمكن أن ترتكب بأي وسيلة، ومنها أبواب المصيدة (الأبواب الخلفية أو الخفية). وهي ممرات خالية متروكة في برنامج ما، فالبرامج في نسختها الأولى تحتوي على ثغرات وعيوب فنية معينة، أو أن هذه الثغرات قد تركت عمداً من قبل صانعو هذه البرامج، لينفذوا من خلالها إلى النظام المعلوماتي للتجسس على معلومات المؤسسات"٢.

لقد ادت الهجمات السيبرانية والتجسس والاختراق الإلكتروني الى اجبار الدول للإعادة النظر في تدابير الحماية لسيادتها الكاملة، والتي أصبحت منكشفة وفي حالة انكشاف أمني إذا ما تم اختراقها والهجوم عليها.

ولقد " سهلت شبكة الانترنت الأعمال التجسسية بشكل كبير، حيث يقوم المجرمون بالتجسس على الأشخاص أو الدول أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات الدولية أو الوطنية، وتستهدف عملية التجسس في عصر المعلوماتية ثلاث أهداف رئيسية وهي: التجسس العسكري، والتجسس السياس ي، والتجسس الاقتصادي"٣.

و تتجلى مخاطر التجسس السيبراني بعدة نقاط أهمها كما يرى مولود بو عقادة ب :

"١ ـ زعزعة الأمن ونشر الخوف والرعب في نفوس الأفراد وكذا الدول والحكومات، بحيث يصبح الفرد وكذا الدول والحكومات في قلق تام بشأن معلوماته السرية التي لا ترغب في إطلاع أحد عليها.

٢ ـ تهديد وابتزاز الأشخاص والسلطات العامة والمنظمات الدولية، بموجبها يصبح الفرد تحت رحمة المتجسس، الذي يطلب أموال طائلة بغية الحفاظ على سرية المعلومات التي توصل إليها .

---

١ ـ أميرة عبد العظيم محمد عبد الجواد، "المخاطر السيبرانية وسبل مواجهتها في القانون الدولي العام"، مجلة الشريعة والقانون، ج، ٣ ،ع. ٣٥ ،٢٠٢٠م، ص ٤١٦.

٢ ـ ضرغام جابر عطوش، جريمة التجسس المعلوماتي، دراسة مقارنة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة،٢٠١٧م، ص ١٧٨.

٣ ـ الأمير عبد القادر حفوظة، حسام غرداين، الجريمة الإلكترونية وآليات التصدي لها، مداخلة قدمت ضمن أعمال الملتقى الوطني: آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري، مركز جيل البحث العلمي بالتعاون مع مخبر بحث الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي بجامعة تلمسان، الجزائر، ٢٠١٧م، ص ٨٤.

٣ ـ السطو وجمع الأموال، إما انتقاما من الشخص أو الدولة المعنية، وإما بحثا عن الثراء السريع، أو التحكم في الأنشطة الاقتصادية.

٤ ـ الاطلاع على معلومات سرية لصفقة أو مناقصة أو أصول تسويقية خاصة والاستفادة منها.

٥ ـ اختراق الموقع الالكتروني الخاص بالشركات"١.

ويرى الباحث انه على الرغم من الدور المحوري لشبكة للإنترنت في دعم المنظومة الحديثة للاتصالات، إلا أنها وفي ذات الوقت قد هيئات بيئة خصبة لظهور الجريمة المعلوماتية، وبصورة خاصة جريمة التجسس السيبراني. ولم يعد هذا التجسس تقليدياً، بل نجد انه تطور تقنياً ليستهدف مختلف الكيانات الاعتبارية منها والأفراد على حد سواء، مدفوعاً بالتوسع المطرد في التعاملات الرقمية والتجارية. وبالنظر لما تشكله هذه الممارسات من تهديد واضح للأمن المعلوماتي محلياً وعالمياً، تبرز الحاجة الملحة لقيام الدول بسن التشريعات الصارمة والقادرة على التصدي لهكذا نوع من الجرائم وحماية الفضاء الرقمي.

ثالثا ـ انتهاك الحقوق المدنية للأفراد :

تعتبر الحروب السيبرانية واحدة من أخطر التهديدات الحديثة التي تواجهها الشعوب والأفراد على سواء في العصر الرقمي، حيث تتجاوز آثار تلك الهجمات على الأضرار الاقتصادية والتكنولوجية فقط بل صارت تتعداها لتشكل تهديداً مباشراً لحقوق الإنسان الأساسية، وانتهاك لخصوصية الأفراد والحسابات المصرفية الخاصة بهم والسجلات الصحية .

و" يمكن أن تشمل الهجمات السيبرانية اختراق قواعد البيانات، واستخدام برامج خبيثة لسرقة المعلومات الحساسة، والاحتيال الإلكتروني، والتجسس على البيانات، وقد تؤدي هذه الهجمات إلى تسرب معلومات شخصية حساسة مثل البيانات المالية، والمعلومات الطبية، والمعلومات الشخصية الأخرى التي يمكن استخدامها في أنشطة احتيالية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تؤدي الهجمات السيبرانية إلى تعطيل خدمات الإنترنت وأنظمة المعلومات، مما يؤثر على سير العمل في المؤسسات ويتسبب في خسائر مالية كبيرة، وبالتالي فإن حماية

---

١ ـ مولود بوعقادة، الجرائم الاقتصادية والمالية وسبل محاربتها دوليا ووطنيا، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ٢٠١٣م – ٢٠١٤م، ص٤٨.

الخصوصية الرقمية أصبحت ضرورة ملحة لضمان سلامة المعلومات والبيانات"١. كما يمكن للسيبرانية التشويش على الافراد من خلال الهجمات الاعلامية التي تمارس ضد الافراد، أو من خلال تقييد الوصول الى معلومات معينة. كما و تعتبر الجمات السيبرانية " وسيلة فعالة لتعطيل حق الوصول إلى المعلومات، حيث يمكن للمهاجمين استخدام البرامج الضارة والاختراقات لتعطيل أنظمة الاتصال ومنع الوصول إلى المواقع والبيانات، وبالتالي يمكن أن تؤدي هذه الهجمات إلى تقييد حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات"٢.

ولأن الحق في الحصول على المعلومة يعتبر وأحد من الحقوق الأساسية للإنسان، فأن " عالم الانترنت وضع فرص متساوية أمام جميع البشر من حيث الوصول إلى الانترنت وإمكانية اقتناء وسائل النقل الرقمية، لذا فإن حق الحصول على المعلومات هي أحد حقوق الإنسان الرقمية وإن أي حرمان من الوصول إلى المعلومات يعد من قبيل انتهاك حق الإنسان في العصر الرقمي، وأن حق الحصول على المعلومات حقا من الحقوق والحريات الأساسية التي نصت عليها القوانين والدساتير"٣.

ولأن الحقوق الرقمية إحدى أهم السمات التي برزت كنتيجة مباشرة للثورة المعلوماتية المعاصرة والتي ترتكز على التكنولوجيات الحديثة والتقنيات المتطورة، والتي أسهمت في تسريع عمليات نقل المعلومات ومعالجتها، فقد تم " فرض أطر تشريعية حديثة للجرائم المرتبكة ضد الفضاء السيبراني لتواكب هذه التطورات المتسارعة في التكنولوجيا، وتفعيل أسس التعاون الدولي المشترك لمكافحة الجريمة السيبرانية، ومن أبرز

---

١ ـ عبد الفتاح بيومي حجازي، الجرائم المستحدثة في نطاق تكنلوجيا الاتصالات الحديثة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة،٢٠١١م، ص ٣٣.

٢ ـ عاطف عباس عبد الحميد، جرائم تقنية المعلومات وحقوق الملكية الفكرية، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، مصر، ٢٠٢٢م ،ص ٥٩.

٣ ـ إعلان القمة العالمية حول مجتمع المعلومات ، منشور عبر: الموقع الرسمي للقمة العالمية لمجتمع ، المعلومات، القرار رقم ١٣ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الدورة العادية رقم ٢٠. منشور عبر: الموقع الرسمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يوليو ٢٠١٢م.

الممارسات القانونية في نطاق الأمن السيبراني هو ضمان بعض الحقوق في هذا المجال ومن أهمها :

حق النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية، وشملت الأشكال الجديدة المتعلقة باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات، كالحق في إنشاء المدونات الالكترونية والحق في ملكية البرامج الثقافية"١.

وبالنظر لما تنطوي عليه الحروب السيبرانية من المخاطر الجسيمة، والتي تعود في جانب كبير منها إلى السهولة في تنفيذها، وانخفاض كلفتها، واتساع دائرة آثارها السلبية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، برزت الحاجة الملحة لوضع إطار قانوني دولي يعمد الى تنظيم هذا النمط المستجد من النزاعات. وفي ذات السياق، تم في العاصمة الإستونية تالين (Tallinn) إعداد دليل تالين، والذي يعنى بتفسير وتطبيق قواعد القانون الدولي على الحروب السيبرانية.

ويرى المختصون ان حقوق الإنسان الرقمية " هي حقوق الإنسان التي تسمح للفرد بالوصول إلى الإعلام الرقمي واستخدامه وإنشائه ونشره أو الوصول إلى أجهزة الحاسوب وغيرها من الأجهزة الإلكترونية أو شبكات الاتصال واستخدامها.

ويتعلق هذا المصطلح بشكل خاص بحماية وإعمال الحقوق الموجودة، مثل الحق في الخصوصية أو حرية التعبير في سياق التقنيات الرقمية الجديدة، وخصوصًا شبكة الإنترنت"٢ .

وبالرغم من أن هذا الدليل لم يكن يتمتع بصفة الإلزام القانوني، أضافة الى أنه يشترط قيام نزاع مسلح لتفعيل أحكام القانون الدولي الإنساني على هكذا نوع من العمليات، إلا أنه مع ذلك يعد وثيقة مرجعية ذات أهمية بالغة، ساهمت في سد فراغ نسبي، كما وفرت أساسًا تنظيميًا ومعرفيًا لضبط السلوك السيبراني للدول في سياق النزاعات المسلحة.

---

١ ـ عبدالفتاح بيومي حجازي ، الجريمة في عصر العولمة ، الطبعة الأولى ، دار النهضة. العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠م ، ص ٦١

2 N. Lucchi, "Access to Network Services and Protection of Access for the Freedom of Constitutional Rights: Recognizing the Essential Role of Internet Expression", Journal of International and Comparative Law (JICL), Vol. 19, No. 3, 2011. at

رابعا ـ ظهور فاعلين جدد من غير الدول في النظام الدولي:

عقب الحرب العالمية الثانية بدأت ملامح النظام الدولي تتشكل بصورة واضحة ، وذلك مع ظهور نظام الثنائية القطبية، حيث تعد الدول هي الفاعل الرئيس في التفاعلات الدولية. فلقد ارتبط وزن الدولة ومكانتها في الساحة الدولية بمقدار ما تمتلكه تلك الدول من عناصر القوة والقدرة على التأثير، التي تؤهلها للعب دورا محورياً في صياغة المتغيرات الدولية وتوجيه مساراتها. ويعرف النظام الدولي بحسب مارتن كابلن بانه

" وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن"١.

وتقسم الفواعل الى قسمين هما:

أ ـ الفاعل الدولي:

لطالما كانت الدولة ولزمن طويل تعتبر هي الفاعل الرئيس في النظام الدولي، حيث تمارس سيادتها على إقليم جغرافي محدد، وهي من يتحمل المسؤولية القانونية تجاه السكان المقيمين في هذا الإقليم. كما وتضطلع الدولة بأداء العديد من الوظائف والأدوار المختلفة، التي تهدف بدورها إلى تنظيم شؤون المجتمع المدني وضمان استقراره وتطوره.

" يتمثل الفاعلون القوميون أساسا في الدول القومية التي لا تزال لها القدرة على التأثير في المسرح الدولي من بين كل القوى التي تتحرك على الساحة الدولية، وأهم ما يميزها أنها تتمتع بصلاحيات سيادية كاملة وغير مشروطة إلا بما قد ترتضيه بإرادتها الحرة ودون ما قيد أو إكراه خارجي يمكن أن يقع عليها من أي مصدر كان، ومن هذا المنطلق يكون لهذه الدول السيطرة الكاملة على مواردها الأقتصادية وقدراتها العسكرية، وهي عندما تحاول توظيف تلك الموارد والقدرات دفاعا عن مصالحها الحيوية فإنها تمارس بذلك حقا ثابتا لها لا جدال فيه "٢. وعلى الرغم من " المساواة القانونية التي أقرها القانون الدولي بين الدول كفواعل رئيسية في العلاقات الدولية، فإن هذه المساواة لا تمتد إلى بقية النواحي الأخرى، فهي دول

---

١ ـ عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ١٩٨٧م، ص ١٦.

٢ ـ صبري إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٩٥.

غير متساوية في قوتها من حيث المساحة والثروة وتعداد السكان ولا في طاقاتها الإنتاجية والتكنولوجية أو في قدراتها العسكرية، كما أنها غير متماثلة في نظمها السياسية وفي أيديولوجياتها وسياساتها الخارجية، وهذا الأختلاف والتفاوت النوعي في المكانيات والقدرات وفي السياسات ولا أيديولوجيات هو الذي يجعل الدول تتفاوت فيما بينها من حيث تأدية الأدوار على المسرح الدولي"١.

ب ـ الفاعل من غير الدول:

لفترات طويلة من تاريخ العلاقات الدولية ، انحصرت منظومة العلاقات في إطار المجتمع الدولي بالدول وحدها، على اعتبار انها الوحدات الأساسية المشكلة له. الا أن هذا الإطار شهد تحولاً تدريجياً مع بروز فاعلين جدد أُطلق عليهم تسمية الفاعلين من غير الدول وفي مقدمتهم المنظمات الدولية غير الحكومية ، والشركات العابرة للحدود والمتعددة الجنسيات والحركات والتنظيمات المسلحة والافراد حتى اصبح هؤلاء الفاعلون شركاء مؤثرين يتمتعون بالشخصية القانونية الدولية مثل.

١ـ المنظمات الدولية غير الحكومية .

٢ ـ الشركات متعددة الجنسيات.

٣ ـ الحركات والتنظيمات المسلحة.

٤ ـ الأفراد.

ان للفاعلين من غير الدول حضور في السياسة العالمية والإقليمية يمتد إلى حقب تاريخية عميقة، حيث تعود إلى المراحل الأولى لتشكل الوحدات السياسية، الا ان التحولات الكبيرة التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين ساهمت وبصورة أوضح في ايجاد الظروف المؤاتية لتعاظم دور هؤلاء الفاعلين في البنية السياسة العالمية المعاصرة. كما أسهمت هذه التحولات في إضعاف الدور التقليدي للدول. مما اتاح الفرصة لضهور فاعلين جدد مثل المنظمات الدولية غير الحكومية و الشركات متعددة الجنسيات و الحركات والتنظيمات المسلحة وغيرها من الفواعل في النظام الدولي.

---

١ ـ عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١١م، ص ٥٠.

المطلب الثاني : التدابير التشريعية والامنية الدولية والاقليمية لمواجهة الارهاب السيبراني.

يشهد عالمنا المعاصر ومنذ نهايات القرن العشرين ثورة تكنولوجية في مجالات الإعلام والمعلومات والاتصال، والتي كان من أبرز مخرجاتها هو الانتشار الكبير لشبكة الإنترنت. ومع التسارع في وتيرة هذه التحولات التكنولوجية، صار الفضاء السيبراني ساحة مركزية جديدة للتفاعلات الدولية، حيث برزت أنماط متعددة لتوظيف هذا الفضاء، سواء كان ذلك في الاستخدامات المدنية أو في المجالات العسكرية والأمنية.

لقد ساهم تراجع مفهوم سيادة الدولة التقليدي، بالتوازي مع التزايد في دور الفاعلين من غير الدول، في العلاقات الدولية كما في شركات التكنولوجيا العابرة للحدود، وشبكات الجريمة المنظمة، والجماعات الإرهابية وعمليات القرصنة الإلكترونية، في فرض مجموعة من التحديات المعقدة أمام الجهود الرامية للحفاظ على الأمن السيبراني العالمي. وتتسم ظاهرة الإرهاب بقدراتها على التكيف والتغيير المستمر لتكتيكاتها وأدواتها بما يتماشا مع التحولات التي تحيط بها. وفي ظل التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وجد الإرهاب السيبراني بصفته تهديداً عالمياً مستجداً، مما أدى لجعل الفضاء السيبراني مجالاً وملاذا لتنفيذ الهجمات والأنشطة الإجرامية ذات الطابع الإرهابي.

وعلى هذا الأساس وضعت مجموعة تدابير دولية وإقليمية لمواجهة الإرهاب السيبراني وتداعياته من خلال استراتيجيات مواجهة للهجمات السيبرانية للجماعات الإرهابية كان من أهمها:

أولا ـ أستراتيجية الامم المتحدة في مواجهة الهجمات السيبرانية:

يجسد الإرهاب السيبراني وأحدة من أبرز التحديات الأمنية المعاصرة، ذلك أنه يكشف بوضوح عن الدور المتنامي الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في إعادة صياغة مفاهيم الأمن والاستقرار. حيث أدى الانتشار المتزايد لهكذا نمط من الإرهاب إلى تحول الفضاء السيبراني إلى ميدان حقيقي للصراعات غير التقليدية، حتى ان التنظيمات الإرهابية صارت تنظر إلى الإرهاب السيبراني بوصفه الوسيلة الأكثر فاعلية لتحقق أهدافها الاستراتيجية، سواء كان ذلك من خلال تقويض الأمن الوطني للدول، أو فرض النفوذ، أو من خلال إرباك المنظومات الأمنية القائمة، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث إشكاليات قانونية وأمنية متزايدة على صعد المسؤولية الدولية وسبل المواجهة الجماعية. لذا فقد " عملت الأمم المتحدة على بذل جهود كبيرة لمأسسة وتنظيم التصدي للهجمات والجرائم السيبرانية، اذ شملت هذه الجهود وضع قواعد موضوعية وإجرائية، وتنظيم مؤتمرات وقمم دولية، إلى جانب مبادرات قامت بها بعض الهيئات والأجهزة التابعة لها"١.

ومن الجهات التي تبنت الاستراتيجيات الحديثة للتصدي للإرهاب السيبراني هي منظمة الأمم المتحدة.

لقد أدت " الجرائم إلى ظهور تحديات جديدة للمنظومة القانونية على المستوى الدولي، خاصة بعدما ألقت الجريمة السيبرانية بظلالها على العالم بأسره، لذا تضافرت الجهود الدولية من أجل مكافحة هذه الظاهرة بنجاعة وفاعلية، كان أولها الجهود المبذولة على صعيد الهيئات الدولية التي أدّت دورا ملحوظا في هذا المجال، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة التي بذلت جهودا كبيرة في مجال مكافحة الجرائم السيبرانية، والحث على التعاون الدولي، من أجل الحد من انتشار هذا النوع من الجرائم"٢.

ولقد تكللت جهود منظمة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الجرائم السيبرانية بإصدار مجموعة من القرارات منها:

١ ـ القرار رقم ٥٥ / ٦٣ في ٤ ديسمبر ٢٠٠٠م . الذي اصدار التوصية بأن تضمن الدول في قوانينها وممارساتها عدم توفير ملاذات آمنة لكل من يسيء استخدام تكنولوجيا المعلومات، وضمان حماية سرية المعلومات وسلامة أنظمة الحاسوب، ضد أي اعتداء غير مشروع، مع تقرير عقوبة على ذلك الفعل.

---

١ ـ عباس بدران، الحرب الإلكترونية: الاشتباك في عالم متغير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٠م، ص٢٧.

٢ ـ تركي عبد الرحمن، بناء نموذج أمني ـ لمكافحة الجرائم المعلوماتية وقياس فاعليته، أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٩م.

٢ ـ القرار رقم ٥٦ / ١٢١ في ١٩ ديسمبر ٢٠٠١م، بشأن مكافحة سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات، والذي دعا الدول الأعضاء عند وضع التشريعات الوطنية لمكافحة إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات أن تأخذ بالاعتبار عمل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٣ ـ القرار رقم ٥٧ / ٢٣٩ ، الصادر عام ٢٠٠٢م، بشأن إرساء ثقافة عالمية للأمن السيبراني، الذي اعتمدت فيه قرارا بشأن الأمن السيبراني والذي أكدت فيه على ضرورة دعم الجهود الوطنية بتبادل المعلومات والتعاون في هذا الشأن وطنياً واقليمياً ودولياً بما يكفل التصدي للتهديدات السيبرانية بصفة، التي تتسم بطابع عابر للحدود الوطنية.

٤ ـ القرار ١٧٧ / ٦٠ ، الصادر عام ٢٠٠٥م، بشأن تشجيع التعاون الدولي لمكافحة الجرائم الإلكترونية، وتقديم المساعدة للدول الأعضاء في هذا المجال.

٥ ـ القرار رقم ٢١١ / ٦٤ الصادر عام ٢٠١٠م، الذي يدعو الدول إلى تحديث تشريعاتها بشأن الجرائم الإلكترونية، والخصوصية، والبيانات الشخصية، ونحو ذلك وأيض اً اعتماد اتفاقيات إقليمية بهذا الشأن.١

أما فيما يخص الخطة التي تم التأكيد عليها من قبل الامم المتحدة في مواجهة الهجمات السيبرانية فهي:

اعتمدت الجمعية العامة في هذا الإطار "خطة عمل" تقوم على المحاور التالية:

إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إدانة مستمرة وقاطعة وقوية، أياً كان مرتكبوه وأينما ارتكب، وأياً كانت أغراضه، على أساس أنه يُعد واحداً من أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والانضمام إلى الصكوك الدولية المبرمة في هذا المجال وتفعيل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.

التسليم بأن التعاون الدولي وأي تدابير تضطلع بها الدول من أجل منع الإرهاب ومكافحته يجب أن تتماشى مع الالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، وبخاصة قانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

---

1 SSCHJOLBERG, The History of Global Harmonication on Cybercrime Legislation, 2008, available at: https://www.cybercrimelaw.net/Cybercrimelaw.html

وتضمنت خطة العمل التدابير التالية:

أ ـ اتخاذ تدابير رامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب مع التسليم بأنه "لا يمكن أن تشكل أياً من هذه الظروف ذريعة أو تبريراً لأعمال الإرهاب".

ب ـ اتخاذ تدابير لمنع الإرهاب ومكافحته، ولا سيما من خلال حرمان الإرهابيين من الوصول إلى الوسائل التي تمكنهم من شن اعتداءاتهم، ومن بلوغ أهدافهم وتحقيق الأثر المتوخى من اعتداءاتهم، والاعتراف بأنه يمكن اعتبار مسألة إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب جزءاً من الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز مكافحة الإرهاب.

ت ـ اتخاذ تدابير رامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، وتعزيز التنسيق داخل المنظومة في سياق النهوض بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

رابعاً: اتخاذ تدابير ترمي إلى ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب مع التشديد على ضرورة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (الوثيقة A/60/L.٦٢).

ثانيا ـ أستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة الهجمات السيبرانية:

أما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فقد اتخذت العديد من الإجراءات في سبيل مواجهة الهجمات السيبرانية. ولهذا قامت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) بأنشاء " قوة للدفاع عن شبكات الحاسوب المشتركة (CND-JTF) وأعطت مسؤولية الهجوم إلى "وكالة الأمن القومي" ومهمة الدفاع إلى "وكالة الدفاع عن أنظمة المعلومات" اللتان اجتمعتا تحت مظلة "القيادة الإلكترونية الأمريكية" في العام ٢٠٠٩م. التي قادها مدير وكالة الآمن القومي آنذاك، نظرا لتمتعها بإمكانات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات التي تميزت بإمكانية تجسسها على دول مختلفة حول العالم"١.

ويعد هذا الأجراء بلورة لمفهوم الحماية من الهجمات السيبرانية لدى الولايات المتحدة الامريكية، والذي عبر عنه جوزيف ناي (Joseph Nye) أن تلك القوة (الذكية) ترتبط بامتلاك المعرفة التامة بالتكنولوجيا

---

١ ـ منعم صاحي العامر، من يدين لمن؟ مكانة الاستخبارات في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، بغداد، مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، ٢٠١٢م، ص ٧٠.

والقدرة على استخدامها فأضحى الآمن السيبراني مجالا حيويًا تهتم بـه الحكومات والشركات وحتى الأفراد، لحمايـة بياناتهم ومعلوماتهم الحساسـة من التهديـدات الإلكترونية"١.

كذلك أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية "مركز الاستخبارات المتكامل للتهديدات السيبرانية" في عام ٢٠١٥م، ليباشر مهام الدفاع السيبراني، ويطبق استراتيجية عمل الولايات المتحدة في الفضاء السيبراني. والتي تبلورت خلال ثلاث عقود، حيث وضعت الولايات المتحدة أول سياسة قومية لأمن الاتصالات وأنظمة المعلومات الأوتوماتيكية في عام ١٩٨٤م، وكانت هذه الوثيقة تتسم بدرجة كبيرة من السرية، حيث كلفت وكالة الأمن القومي الأمريكية بحماية شبكات الحاسوب من الاختراقات.

وفي العام ٢٠١٨م. أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) استراتيجية عرفت بأسم (الدفاع للأمام) لتي أعلن عنها و نفذهـا الجنرال (بـول ناكاسـوني) قائـد القيـادة السـيبرانية الأمريكية وهي استراتيجية استباقية هجومية أشـارت إلى أن القيادة السـيبرانية الأميركية التابعة لوزارة الدفـاع سـتحافظ على تفوقهـا العالمي، مـن خلال وجـود مسـتمر في الشـبكات الخارجيـة المعادية حتى تتمكـن مـن مواجهة خصومها سـيبرانيًا، إذ أستهدفت الأستراتيجية خمسـة نقـاط أساسـية في مجال الآمن السـيبراني.

١ ـ تمكيـن قـوات الآمن السـيبراني الأميركية " من تحقيـق مهامها فـي بيئة الفضاء الإلكتروني، بتحويل القيـادة السـيبرانية إلى قيـادة قتالية موحدة، لتنظيـم الجهـود وتعزيـز التفاعـل والتعاون بيـن الوحدات العسكرية في مجال السـيبراني"٢.

٢ ـ تسعى الولايات المتحدة الامريكية من خلال استراتيجيتها الى " تأمين معلومات وأنظمة وشبكات (البنتاجـون) ضد أي هجمات سيبرانية. إذ قامت الأستراتيجية بدعـم التشـريعات التي توضح سـلطة وزارة الدفـاع فيما يتعلـق بالعمليـات السـيبرانية العسكرية، بهـدف توفير الإرشادات والضوابـط اللازمة لتنفيـذ هـذه

---

١ ـ محمد قاسم هادي، مكانة القوة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٤ ، ٢٠١٨ م، ص ٣٧٦ ـ ٣٧٨.

٢ ـ محمد المنشاوي، كيف فشلت استراتيجية "الدفاع للأمام" في حماية أميركـا من الهجمات السيبرانية؟، شبكة الجزيرة الاعلامية، ٢٠٢٠م، https://me.aja/umsfa .

العمليات بطريقة قانونية وفعالة"١.

٣ ـ " دفع قدرات قوات الأمن السيبراني للقيام بعمليات تعزز من خلالها المزايا العسكرية الأميركية، إذ نفذت عمليات سيبرانية هجومية، أستهدفت خلالها قدرات روسيا على التدخل السيبراني خلال الأنتخابات الأمريكية لعام (٢٠١٨م) وقدرات إيران في عام (٢٠١٩م) بالرد على إسقاطها طائرة أمريكية بدون طيار، ومهاجمتها لناقلات النفط الأمريكية "٢.

٤ ـ الدفاع عن البنية التحتية الحيوية للولايات المتحدة من أي هجمات إلكترونية، عبر رفع قدرات الدفاع السيبراني القوية مثل " تعزيز قوة الحماية والاستجابة العاجلة في حالة وقوع هجمات سيبرانية محتملة. وقد فعلت الحكومة الفيدرالية ذلك في بعض القطاعات مثل: النقل، وتواصل العمل لتطوير توجيهات إلزامية لألمن السيبراني في قطاعات أخرى"٣.

٥ ـ " توسيع نطاق التعاون في مجال الأمن السيبراني مع الشركاء سواء في القطاع الخاص أو على المستوى الدولي وعليه تلقت القيادة السيبرانية الأمريكية توجيهات إرساء عقيدة تتمحور حول العمليات الهجومية والردع، مع الأستمرار إلى حد كبير في التعاون بين القطاعين العام والخاص الذي كان محوريا للدفاع السيبراني"٤.

كما وأعلن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن عن إنشاء "مكتب الفضاء الإلكتروني والسياسة الرقمية. الذي سيعمل مع الحلفاء لمكافحة الهجمات السيبرانية الأجنبية، لدول مثل الصين وروسيا.

كذلك وقع الرئيس جو بايدن " قانون إعادة تفويض الدفاع الوطني" للسنة المالية (٢٠٢٢م)

والذي سمح بإنفاق (٧٧٠) سبع مائة وسبعون مليار دولار على استراتيجيتها السيبرانية الجديدة"٥.

---

1 David P. Fidler, President Trump's Legacy on Cyberspace Policy, Council on Foreign Relations, 2020

٢ ـ نفس المصدر.

3 Shoba Pillay, David Bitkower, Sara Crook Hickey, Client Alert: Biden-Harris Administration .Cybersecurity Strategy, Jenner & Block Publications, (Washington, DC: 2023), p. 2

٤ ـ مصدر سبق ذكره David P. Fidler, President Trump's Legacy on Cyberspace Policy

٥ - 5 Aaron Clarke , Tom Klein , 2021 Year in Review: The Biden Administration's Efforts on Cyber security , ibid

تمتلك الاستراتيجية السيبرانية الأمريكية الإمكانيات الواعدة لتعزيز ألآمن وشمولية وازدهار المستقبل الرقمي، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي. الا أن فاعلية هذه الاستراتيجية تظل رهينة لكفاءة التنفيذ، وتوطيد أطر التعاون متعدد الأطراف، فضلاً عن المرونة في المواجهة للتحولات التقنية المتسارعة.

وفي ذات السياق، تؤكد وزارة الخارجية الأمريكية على محورية هذه الجهود لترسيخ الدفاع السيبراني المشترك، ورفع مستويات الاستجابة، وتمكين الدول من التصدي لمحاولات الاختراق التي تستهدف تقويض سيادتها أو ممارسة الضغوط السياسية عليها عبر الفضاء الرقمي.

ثانيا ـ أستراتيجية المملكة العربية السعودية في مواجهة الهجمات السيبرانية:

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الدول التي تتعرض للهجمات و الجرائم الإلكترونية، ويعود ذلك لكون الاقتصاد في هذه الدول في نمو مستمر، بالإضافة إلى توسعها السريع في مواكبتها للتطور التكنولوجي، وفي ذات الوقت فأن عمليات تامين الشبكات وحماية الانظمة المعلوماتية فيها ليست على درجة واحدة من حيث النمو والتوسع وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل في هذه الدول لحماية مؤسسات من الاختراق والجرائم الإلكترونية. الا أن خطورة الجريمة الإلكترونية في تزايد في دول مجلس التعاون الخليجي . وفي ذات السياق " تبذل المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة في عملية تنظيم تقنية المعلومات وحمايتها من الجرائم التي تقع ضدها، ويوضح النظام السعودي أن الجرائم الرقمية هي عبارة عن جرائم تقع عن طريق الحاسب أو الشبكة العالمية، وتعتبر هذه الجرائم من الموضوعات الهامة التي تثير العديد من الجوانب الجديدة، والتي يرجع اتصالها اتصالاً مباشراً بتطور وسائل التعاملات، وذلك بسبب انتشار استخدام الحاسب الآلي والشبكة العالمية فقد أصبحت هذه الشبكة ذات طابع دولي يتاح لجميع الأفراد في العالم التعامل من خلالها، وذلك بإبرام الصفقات المختلفة وتبادل المعلومات والمراسلات الخاصة"١.

---

١ ـ محمد مروان نظام الأثبات في المواد الجنائية في القانون الوضعي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٩م، ج٢، ص٣٢٧.

وتتمحور استراتيجية المملكة العربية السعودية لمواجهة الهجمات السيبرانية حول ستة محاور رئيسية تضمن حماية الفضاء السيبراني السعودي بحسب الوثيقة الصادرة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني*. التي تأسست في عام ٢٠١٧م (١٤٣٩هـ) وفق الأمر الملكي برقم (٦٨٠١).

١ ـ التكامل: تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتوحيد الجهود الدفاعية.

٢ ـ تنظيم الفضاء السيبراني: وضع السياسات والضوابط (مثل ضوابط ECC و CSCC) لضمان الالتزام بأعلى المعايير.

٣ ـ الدفاع: بناء قدرات وطنية قادرة على صد الهجمات السيبرانية والتعامل مع الحوادث فور وقوعها.

٤ ـ بناء القدرات البشرية: التركيز على تدريب الكوادر السعودية وتأهيلهم عالمياً .

٥ ـ الصناعة والابتكار: دعم نمو قطاع الأمن السيبراني محلياً وتشجيع الشركات الناشئة في هذا المجال.

٦ ـ التعاون الدولي: تعزيز مكانة المملكة كلاعب دولي فاعل في رسم سياسات الأمن السيبراني العالمي

---

* ـ الهيئة الوطنية للأمن السيبراني هي هيئة وظيفتها إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، والإشراف على تنفيذها، ووضع السياسات وآليات الحوكمة والأطر والمعايير والضوابط والإرشادات المتعلقة بالأمن السيبراني، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها، تصنيف وتحديد البنى التحتية الحساسة والجهات المرتبطة بها، وتحديد القطاعات والجهات ذات الأولوية بالأمن السيبراني، وضع أطر إدارة المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها، إشعار الجهات المعنية بالمخاطر والتهديدات ذات العلاقة بالأمن السيبراني، وضع أطر الاستجابة للحوادث المتعلقة بالأمن السيبراني، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها، بناء مراكز العمليات الوطنية الخاصة بالأمن السيبراني -وما في حكمها- بكافة أنواعها، بما في ذلك مراكز التحكم والسيطرة والاستطلاع والرصد وتبادل وتحليل المعلومات، بناء مراكز العمليات القطاعية الخاصة بالأمن السيبراني -عند الحاجة.

بناءً على ما تقدم، يمكننا القول بأن ملامح الصراع في الفضاء الافتراضي شهدت تحولاً كبيرا، حيث أنها لم تعد هجمات سيبرانية مجردة أو أنها نشاطات اجرامية فردية تهدف إلى الربح المادي السريع أو الابتزاز، أنما استمالت نحو مفهوم الإرهاب الإلكتروني الممنهج. لذا فأن هذا التحول يعكس الانتقال من الهجمات العشوائية إلى غارات الكترونية منظمة تدار بعقليات استراتيجية، و سواء كانت تعمل كأدوات "مرتزقة" في خدمة أجندات دولية ولمصالح الشركات الكبرى، أو كانت تنطلق من دوافع سياسية وأيديولوجية تهدف إلى زعزعة استقرار الدول وتقويض البنية التحتية فيها.

وتتجلى خطورة الواقع السيبراني الجديد في توظيفه للإعلام الإلكتروني ليس كوسيلة لنشر الفكر المتطرف فقط، بل كبيئة حاضنة تدمج فيها الموارد المعلوماتية مع الوسائل التقنية المتقدمة.

إن استهداف العقول من خلال التضليل الرقمي، بالتوازي مع استهداف الأنظمة الحيوية، يؤكد على أن البنية التحتية المعلوماتية هي من باتت تمثل ساحة المعركة الجديدة. والتي يتوجب على استراتيجيات الدول مواجهتها ومحاولة استيعاب أبعادها الشاملة.

ختاماً، إن المواجهة لهذه التهديدات تتطلب من الحكومات رؤية أمنية تتجاوز فيها الحلول التقنية الصرفة. بحيث تشمل تحصين الفضاء الفكري والرقمي للتصدي لأنماط الإرهاب المتطورة التي لم تعد تعترف بالحدود الجغرافية التقليدية. وبقدر تعلق الأمر بالعراق فالملاحظ أن الفضاء السيبراني لعب دور خطير في أنتشار ظاهرتي الإرهاب والطائفية بعد العام ٢٠٠٣م. فما هي طبيعة هذا الدور؟

المبحث الثاني / دور السيبرانية في انتشار ظاهرتي الارهاب والطائفية في العراق بعد العام ٢٠٠٣م.

المطلب الاول/ دور السيبرانية في انتشار ظاهرة الارهاب في العراق بعد العام ٢٠٠٣م.

شهد مفهوم الفضاء السيبراني في عصرنا الراهن تحولا جوهرياً، حيث لم يعد مجرد قاعدة للبيانات والشبكات، بل اصبح مسرحاً للتفاعلات الدولية المعاصرة. وفي ظل تسارع التطور التقني في نظم الاتصالات، شهدت الأنماط الإرهابية هي ايضا تحول نوعي في أدواتها واستراتيجياتها، الامر الذي أدى إلى بروز ظاهرة جديدة هي ظاهرة الإرهاب السيبراني. لتشكل أزمة عالمية مستجدة. حيث توظف المنصات الرقمية لتشن هجماتها التي تهدف إلى تقويض البنى التحتية المعلوماتية للدول، ولترويع الفاعلين الدوليين والمجتمعات وذلك لتحقيق مآرب أيديولوجية أو سياسية. لذا فقد استوجب هذا التهديد المتنامي لصياغة أطر قانونية وسياسات أمنية حديثة، لتعزيز التعاون الدولي المشترك لمواجهة المخاطر السيبرانية.

وقد ظهر مصطلح الإرهاب السيبراني في الثمانينيات من القرن العشرين، " ويرجع للباحث "كولن" Collin وهو اختصاصي في المعلوماتية والوقاية والأمن، إذ يرى إن "الإرهاب السيبراني" مرتبط بتغييرات بنيوية أصابت المجال العالمي وتشمل عاملين :

العامل الأول: تفكك الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، وهو ما ولد مخاطر جديدة ترتبط بالأمن السيبراني، مثل الحروب الإلكترونية وعمليات التجسس السيبراني والجرائم السيبرانية.

العامل الثاني: فيتعلق بالأنترنت الذي جلب الكثير من المخاوف من إخصائي الأمن والقادة السياسيين.

الأمر الذي ولد مخاطر في أن الإرهاب الحديث بإمكانه أن يولد مخاطر وضرر كبير، ليس بواسطة قنبلة وإنما بلوحة مفاتيح"[١].

لقد عمدت التنظيمات الإرهابية لاستغلال شبكة الإنترنت، لتحولها إلى إعلام بديل ومنصات تواصل حيوية لها، حيث تستخدمها لتنسيق العمليات، وتبادل الرسائل بين العناصر المسلحة وقيادات التنظيمات. وعلاوة على ذلك،

---

١ ـ محمد سويلم، في الارهاب والارهاب الاليكتروني التباسات المفهوم وتقاطع المقاربات، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، المركز الديموقراطي العربي، برلين، المانيا، السنة١، العدد١، ايار، ٢٠١٩م، ص ٢١.

فقد أصبحت هذه المواقع مرجعاً تعليمياً، ذلك أنه يزخر بشروحات لتصنيع المتفجرات، وتعليم فنون القتال، وأساليب المراوغة و التخفي الأمنية. " وقد نجحت تلك المواقع في نشر الأفكار المتطرفة والتكفيرية "الجهادية" إلى مختلف أنحاء العالم، وتجنيد الشباب في دورات سميت (شرعية وإيمانية)عابرة للحدود، واستطاعت غالبية العصابات والجماعات الإرهابية أن تتمتع بسهولة في الحركة ومرونة في التعامل مع الأجانب الموجودين وفق التقنيات والمعلوماتية والتطبيقات الفنية على أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية، وعملت على استغلال المرتزقة داخل العصابات في الخطوط الخلفية، خاصة في الإعلام والدعاية، أو ما يطلقون عليه الدعم اللوجيستي"١. ويتضح دور السيبرانية في انتشار ظاهرة الإرهاب في العراق من خلال ما يأتي:

١ ـ توظيف الجماعات المتطرفة للفضاء السيبراني:

طورت الجماعات المتطرفة والتنظيمات الارهابية المسلحة خلال السنوات الأخيرة، من وسائل عملها حيث باتت تستخدم العنف السيبراني لتحقيق أهدافها، وتختلف التهديدات السيبرانية للتنظيمات الإرهابية من التصيد الاحتيالي، وبرامج الفدية، الى تجنيد الشباب و ارتكاب الإعمال الإرهابية.

" تعتبر شبكة الإنترنت وسيلة للاتصال بالغة الأهمية بالنسبة للمنظمات الإرهابية، حيث تتيح لهم حرية التنسيق الدقيق لشن هجمات إرهابية محددة، ويستخدم للتخطيط سواء على المستوى العمليات أو المعلوماتي "٢.

لقد مكن الانترنيت بصفته وسيلة التواصل الأحدث، الجماعات الإرهابية من ايصال صوتها الى أنحاء العالم، حتى وصل الى الدول أو المجتمعات الأكثر انغلاقا وعزلة عن العالم الخارجي. ذلك أن " امتلاك هذه الجماعات لمواقع وقنوات، اضافة الى صفحات على منصات التواصل الإجتماعي الحصول على الآذان الصاغية لقضيتهم وأهدافهم السياسية والاجتماعية، حيث مكنتهم الأنترنت من التعريف بالتنظيم وتاريخه ومؤسسيه وأبطاله وأنشطته. كما أن اهدافها السياسية أصبحت أكثر طموحا من ذي قبل فهي تستطيع أن تظهر وجهها وتتحدث دون

---

١ ـ محمد عبد الوهاب الفقيه، دور شبكات التواصل الإجتماعي في إمداد الشباب العربي بالمعلومات والأخبار حول ظاهرة الإرهاب: دراسة مقارنة بين الشباب في أربع دول عربية، السعودية: المجلة العربية للأعلام والاتصال، الجمعية السعودية للأعلام والاتصال، ٢٠١٧، ص٢٩١.

٢ ـ ريهام عبدالرحمن رشاد العباسي، أثر الإرهاب الإلكتروني على تغير مفهوم القوة في العالقات الدولية دراسة حالة: تنظيم الدولة اللاسامية، المركز الديمقراطي العربي، ٢٤. يوليو ٢٠١٦م.

أن تخاف من الاغتيالات أو محاصرتها. هذا الذي مكنها من الحصول على المؤيدين والمتعاطفين مع القضية كما لم يحصل من قبل "١.

٢ ـ أسباب أنتشار الارهاب السيبراني:

على الرغم من تتعدد مسببات الإرهاب الإلكتروني والتشابك في دوافعه بشكل وثيق مع جذور الإرهاب التقليدي، على اعتبار أن الارهاب السيبراني ما هو الا امتداد تقني للإرهاب التقليدي. وجزء لا يتجزأ من منظومته الشاملة. وتنبثق خطورة هذا النمط من الإرهاب عند توافر البيئة الرقمية التي تمنح التنظيمات المتطرفة مزايا استراتيجية وأدواتٍ ميسرة لتنفذ أجنداتها. كما و يمكن القول بأن هذه الدوافع لا تعمل منفردة بمعزل عن بعضها البعض، بل من خلال تداخلها ضمن نسيج معقد يجمع بين طياته الأبعاد الشخصية، والأيديولوجيات الفكرية، والتوجهات السياسية، مضاف لها الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في بلورة السلوك الإجرامي.

أ ـ الأسباب الأقتصادية: كتفشي الفقر والبطالة وفشل التنمية والتوزيع الغير عادل للثروة.

والتي من أمثلتها أزمات السكن في المجتمع، وتفاقم الديون، وانتشار الفقر بين افراد المجتمع، والارتفاع في تكاليف المعيشة، و زيادة أسعار المواد الغذائية والنقص في الخدمات الأساسية، إلى جانب تدني مستويات دخل الفرد، كل هذه من العوامل البنيوية المؤثرة في ايجاد حالة من التذمر والاستياء داخل المجتمع.

الامر الذي يؤدي الى خلق بيئة اجتماعية متفككة وصالحة لانتشار الأفكار المتطرفة، مما يدفع بعض فئات الشباب في المجتمع إلى تبني مسارات العنف أو الانخراط في أنشطة إرهابية.

ب ـ الأسباب الأجتماعية: كالتفكك الأسري والذي ينجم عنه " انتشار الامرا ض النفسية والانحراف والاجرام والارهاب ، لذا فأن كان المجتمع مترابط والاسرة المتماسكة تحيط الاشخاص بالشعور بالتماسك والتعاون، ومن شذ عنهم استطاعوا احتوائه"٢. كذلك يعد تآكل أو غياب الهوية المجتمعية والضعف في المنظومة العقائدية والقيمية السائدة من العوامل الاجتماعية التي تؤثر في اضطراب البنية الاجتماعية. كذلك يساهم غياب

---

١ ـ غريب حكيم، " الإرهاب السيبراني والأمن الدولي: التهديدات العالمية الجديدة واساليب المواجهة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ٥ ،العدد ٠٢ ،٢٠١٨م، ص١١٠.

٢ ـ أسماء عبد العزيز الحسين ،أسباب الإرهاب والعنف والتطرف _ دراسة تحليلية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط١ ،الرياض ، ٢٠٠٢م،ص ٦٣.

العدالة والانتشار لمظاهر الظلم، إلى جانب الإخلال المتعمد بمبادئ الحكم الرشيد، الى تعميق مشاعر الإقصاء والتهميش داخل صفوف أفراد المجتمع. الأمر الذي يساعد في تزايد وتفاقم حالة الاحتقان الاجتماعي.

وكل هذه العوامل مجتمعةً تهيئ البيئةً الخصبةً التي تُسهم في تفشي ظاهرة الإرهاب وتصاعدها في المجتمع.

ت ـ الأسباب السياسية: بقاء الدولة تحت حكم دكتاتوري لمدة طويلة له تأثير عالي، ومن ثم قلة الخبرة السياسية"١. أن العوامل السياسية تعد من بين أبرز العوامل التي تُسهم في تهيئة البيئة المواتية لانتشار ظاهرة الإرهاب، حيث يؤدي غياب الحريات السياسية، والتضييق من حق الجماعات في التعبير عن أفكارها، إلى أيجاد حالة من الاحتقان والشعور بالإقصاء. كذلك فأن ضعف دور الأحزاب السياسية، وعدم قيامها بمسؤولياتها في مجال التنشئة والتثقيف السياسي، بصورة خاصة تجاه فئة الشباب، فأنه يفاقم من حدة الفراغ السياسي والفكري. يضاف إلى ما تقدم تراجع مستوى الثقة بالنظام السياسي، الأمر الذي يساهم في دفع بعض الأفراد أو الجماعات إلى تبني مسارات بديلة تتسم بالعنف والتطرف.

ث ـ الأسباب الشخصية: قد يكون سبب الاندفاع نحو الإرهاب هو سبب نفسي يخص الشخص نفسه، لمعاناته من أمرض نفسية حيث أن هنالك. " من الإمراض النفسية ما يدفع الفرد الى الانتقام لإحداث تغييرات جذرية والتضحية بروحه وروح الآخرين سواء أفراد السلطة أو أفراد عاديين، والعامل النفسي هو المعبر عن مدى تأثير العمل على المنفذ في نفوس الأفراد"٢.

٣ ـ دوافع الارهاب السيبراني :

للإرهاب السيبراني مجموعة من لأسباب والدوافع، وهو شكلاً من أشكال الإرهاب التقليدي المتقدمة. وتتوفر في للإرهاب السيبراني جملة من العوامل التي تجعل منه بيئة ملائمة، وسلاح منخفض الكلفة لكنه في ذات الوقت عالي الكفاءة، تستغله الجماعات والتنظيمات الإرهابية لتحقيق مآربها. وأبرز هذه الدوافع هي :

" أولا ـ عقدة الشعور باليأس والإحباط والفشل في تحقيق بعض الأهداف، مما يولد في نفس البعض النقص ومحاولة إكماله عن طريق الاشتراك في القيام بمثل هذه العمليات.

---

١ ـ علي حيدر ، التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية، الأمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، ٢٠٠٣م، ص٢٢، وفي: ندوة التطرف الديني في البيئات العربية وسبل علاجه بالدافع العملي، العراق، جامعة تكريت ـ كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦ / ٤ / ٢٧.

٢ ـ حسام فايز، الإرهاب الإلكتروني والثورة الرقمية، ط١، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م، ص٩٦.

ثانيا ـ الشعور بالنقص والأهمية الذاتية والمركز الأسري.

ثالثا ـ فقدان الشعور بالانتماء للوطن والولاء له.

رابعا ـ الرغبة في الظهور وحب الشهرة ولفت الانتباه، حيث لا يكون الشخص مؤهلاً فيبحث عما يؤهله باطلاً ولو بالعدوان والتخريب والتدمير.

خامسا ـ من الدوافع النفسية التي قد تجعل الفرد يقدم على الإرهاب، تعرضه للإثارة النفسية والمواقف التي يتخللها نوع من الضغوط النفسية والتحفيز النفسي والوجداني مثل رؤية شخص قريب أو صديق يتعرض للقتل أو الذبح مما يولد لدى الفرد الشعور بالانتقام والثأر، الأمر الذي يجعل الفرد مؤهلاً للقيام بأي سلوك تحت وطأة تأثير هذه الرغبة في الانتقام والضغوط النفسية الأخرى"١.

٤ ـ مخاطر الارهاب السيبراني:

على الرغم من القفزة النوعية والمزايا الكثيرة والمتعددة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية المعاصرة، إلا أنها أنتجت في ذات الوقت تحديات أمنية معقدة للغاية، حيث برز من جراء تلك الثورة التكنولوجية ما بات يُعرف بـ عنف عصر المعلومات أو الإرهاب الرقمي. حيث تتجلى خطورة هذا النمط من الإرهاب في ميزة سهولة الوصول إلى الأدوات التقنية المتاحة، والتي تتسم بقدرة تدميرية وتأثيرات واسعة النطاق رغم بساطة استخدامها. " لقد أصبح الإرهاب الرقمي هاجِس مُخيف للعالم الذي بات عرضة للهجمات الإرهابية عبر شَبكة الإنترنت، عن طَريق مُمارسة تِلك النَشاطات الإجرامية مِن أي مَكانٍ في العالم، وهذا ما يُشكلُ خَطر حَقيقي يَتفاقم مَع مرور الوَقت كون التقنيات الحَديثة بمُفردها غير قادرة على حِماية الناس مِن العمليات الإرهابية الإلكترونية ، والتي غالِباً ما تُسبب الأضرار الكبيرة والجسيمة للأفراد والدول، والمُنظمات من الناحية المادية والنَفسية"٢.

---

١ ـ صالح حسين، "العنف الاجتماعي والسياسي والإعلامي"، ط١، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠١٢م، ص ٢٦٦.

2 Saad Obaid Alwan, University of Baghdad, Economic and security competition between the United States and Russia in Africa, Journal of Positive School Psychology, 2022, Vol. 6, No. 7,p.466.

أ ـ التشهير والابتزاز الإلكتروني:

شهدت ممارسات التشهير والابتزاز تحولاً نوعياً وذلك بعد انتقالها من النطاق التقليدي إلى الفضاء السيبراني، حيث أصبح المحتوى التشهيري يعتمد على توظيف التقنيات المتطورة في الإعداد والإخراج الرقمي.

لقد ساهمت سرعة الانتشار الكبيرة، في استقطاب قواعد جماهيرية واسعة، لمنصات التواصل الاجتماعي وشبكات الويب، الامر الذي حول المتلقي من مجرد مشاهد لمحتوى منصات التواصل إلى مساهم نشط في عملية النشر. ويعتبر التشهير والابتزاز الإلكتروني واحد من أبرز أشكال الإرهاب السيبراني في العراق. " حيث يُستغل ضعف الوعي الرقمي وانتشار الحسابات المزيفة على مواقع التواصل الاجتماعي في تنفيذ هذه الأفعال، مما يعرّض الأفراد والمؤسسات لمشكلات أمنية واجتماعية واقتصادية معقدة يصعب التعامل معها بوسائل تقليدية. إن تنظيم الجماعات الإرهابية استخدم مجال عالم الرقميات في الهجمات الإرهابية بواسطة التكنولوجيا وتجنيد العناصر الإرهابية ونشر الدعاية داخل العراق وخارجه عن طريق الانترنيت"١.

ويعرف الابتزاز الإلكتروني بأنه " الحصول على وثائق وصور ومعلومات عن الضحية من خلال الوسائل الإلكترونية أو التهديد بالتشهير بمعلومات ووثائق خاصة بالضحية باستخدام الوسائل الإلكترونية لتحقيق أغراض يستهدفها المُبتز"٢.وهنالك من يعرف الابتزاز الإلكتروني بكونه " الوعيد بالنشر أو زرع الخوف في النفس وذلك بالضغط على إرادة الإنسان من أنّ ضررا ما سيلقاه أو سيلحق أشخاصا أو أشياء له به صلة، أو هو ذلك الفعل الذي يقوم به شخص بإنذار آخر بخطر يريد إيقاعه بشخصيه أو ماله أو بشخص أو مال غيره وهذا الإنذار سواء كان شفاهية أو كتابة لا فرق بينهما وكذلك بأي عبارة من شأنها إلقاء الرعب في نفس المجني عليه أو مجرد إزعاجه أو تخويفه من خطر قد يلحق بنفسه أو ماله"٣.

---

١ ـ محمد كمال، الارهاب السيبراني عندما يستخدم الارهابي الكيبورد بدلا من القنبلة، القاهرة، دار كليم للنشر، ٢٠٢٢م، ص٢٤.

٢ ـ أفراح بنت خميس بن عامر اللويهية، مشكلة الابتزاز الإلكتروني لدى طلبة مرحلة التعليم ما بعد الأساسي ودور الخدمة الأجتماعية في المجال المدرسي في التعامل معها، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الأجتماعية، جامعة السلطان قابوس، عمان، ٢٠١٨م، ص٦.

٣ ـ نفس المصدر، ص ٢١.

أما التشهير الالكتروني فيعرف بأنه " انتهاك لحق الخصوصية وضد حرية التعبير دون الاعتماد على وقائع ولذلك نجد أن الكثير من أنواع التعدي علي الخصوصية تتلاءم مع نطاق التشهير بمعني أدق ولكن شريطة أن تشتمل على نوع من النشر "١ ويعرف التشهير كذلك بأنه " كل شخص طبيعي أو معنوي يصدر بيانات مكتوبة بخط اليد أو مطبوعة تتضمن هجوما على شخص أو مؤسسة أو الإضرار بسمعتها بهدف تشويه سمعتها أو الإضرار بها"٢.

أن عملية الابتزاز والتشهير الإلكتروني ليست مجرد تجاوز عابر في الفضاء الرقمي، بل هي جريمة متكاملة الأركان. وهي من الجرائم التي تهدد السلم النفسي والمجتمعي. لذا فإن مواجهة هذه الجريمة لا تقتصر على القوانين الصارمة وحسب، بل أنها تبدأ من الوعي الذاتي للفرد بالكيفية التي تحافظ عليه وتوفر له حماية خصوصيته، لذا نجد بأن المشرع العراقي ومن خلال نصوص قانون العقوبات في المواد (٤٣٠ و ٤٣٣) يعرف التشهير على انه "اسناد واقعة معينة الى الغير بإحدى طرق العلنية من شانها لو صحت استوجب عقاب من اسندت اليه او احتقاره في اهله وطنه "٣. أما عقوبتها بحسب المشرع العراقي في المادة (٤٣٤) فهي الحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة او بإحدى هاتين العقوبتين. كما ويعتبر وبحسب المشرع العراقي فأنه واذا وقع السب بطريق النشر في الصحف او المطبوعات او بإحدى طرق الاعلام الاخرى عد ذلك ظرفا مشددا.

---

١ ـ عبد اللطيف الهميم، احترام الحياة الخاصة "الخصوصية في الشريعة الإسلامية والقانون، المقارن، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٠٤م، ص٦٢.

٢ ـ لمياء بن دعاس، جريمة التشهير بالأشخاص بالاعتداء على حياتهم الخاصة عبر وسائل التواصل الإجتماعي في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد ٩، العدد ١ ،٢٠٢٢م، ص ٧٥٩ .

٣ ـ المواد (٤٣٠ و ٤٣٣) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

ب ـ زعزعة الاستقرار السياسي والتشكيك بالعملية الديمقراطية:

تقوم التنظيمات الإرهابية وعبر شبكة الإنترنت باستغلال النَوافذ الإعلامية المتاحة في نَشر المقاطع الفيديوية والبيانات التَحريضية ، أو الدعائِية، ولا شك أن لكل هذا مِن شأنه أن يؤثر ولو بشكلٍ نِسبي بصورة سِلبية على مُعدل الثِقة في الحكومات والأنظمة في نفوس مواطنيها، فانتشار مثل هذه الأعمال الإرهابية عبر شبكة المعلومات وما يَرتبط بها من إشاعة الفوضى مِن شأنهِ أن يُؤدي إلى فقدان الشعور بالأمن و زعزعة الأستقرار السياسي.

فقد "تستهدف الحرب السيبرانية إثارة الفتن في الدولة وشحن الشعب ضد السلطة الحاكمة وخطابات بث الكراهية من خلال مخاطبة الشعب بأن هناك العديد من المخاطر التي تُحيط بالدولة وأن السلطة الحاكمة لا توفر الاحتياجات الأساسية للشعب وكذلك مطالبة شعب الدولة المُستهدفة بالحصول على حقوقه المنهوبة، مما يؤدي إلى خروج الشعب إلى مظاهرات وقد تتطور لثورات غير سلمية هدفها التخريب وتدمير الدولة المُستهدفة"١.

كما وقد " قد تستهدف الحرب السيبرانية مسخ هوية الدولة من خلال الترويج لأفكار الدولة المهاجمة بأساليب تستهدف شباب الدولة وتؤثر على أفكاره ومعتقداته وهذا ما يعرف بالغزو الثقافي لذي يستهدف اختراق البنية الفكرية للمجتمعات من خلال اختراق العقول عبر زرع أفكار تدمر الأبداع وتعرقل التنمية الشاملة في الدولة.

وهذا ما تستخدمه العديد من الفواعل غير لدولية مثل التنظيمات الإرهابية عبر زرع أفكار تدمر التي تستهدف الشباب وتجعله يتخذ مسلك وطريقا ضد دولته وغمسه في الأفكار المتطرفة وكل هذا يتم عن طريق مواقع التواصل الإجتماعي والقنوات الفضائية"٢.

ويعد التلاعب أو محاولة التأثير في نتائج الانتخابات من أوضح صور الاختراقات السيبرانية، التي تؤدي بدورها الى زعزعة الاستقرار السياسي، في أي بلد ومثال ذلك ما حدث في الانتخابات الرئاسية الأمريكية،

---

1 David Graham, Cyber Threats and The Law of War, Journal of National Security Law and Policy, Vol.87, Center on National Security, Georgetown University, Washington DC, 2019, pp.43-.56

2 Lukman Adewale, Cyber Theater a Fifth Domain of International Politics: Africa and The Rest of The World in The Cyberspace, National Institute for Policy and Strategic Studies, Nigeria, 2020, .pp. 23-45

في العام ٢٠١٦م. حيث قامت مجموعة روسية تدعى "Fancy Bear" . بالتلاعب والتأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية الامريكية وذلك عبر اختراقها للبريد الإلكتروني للجنة الوطنية الديمقراطية (DNC)، ونشر المحتويات عبر ويكيليكس ، فضلاً عن نشر معلومات مضللة لبث دعاية سياسية مزيفة.

" ومن أجل حماية معلوماتها الرقمية، خاصة المتعلقة بالأمن القومي عمدت الولايات المتحدة إلى تطبيق جملة من الإجراءات القانونية، التقنية والرقابية، التي تتناسب مع مكانتها الدولية وتطلعاتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، مما يجعلها الدولة الأكثر أمننا في العالم.

المنظومة القانونية: تضم سلسلة من القوانين الفدرالية التي تنظم التعامل مع المعلومات الإلكترونية من منظور ألأمن القومي الأمريكي، وقانون إصلاح وإدارة قطاع تكنولوجيا المعلومات، وقانون الحية الإلكترونية وغيرها من القوانين.

المنظومة الفنية: وهي التي تقوم بوضع المعايير الفنية والتقنية الموحدة للتعامل مع ألأمن الإلكتروني، تتشكل هذه المنظومة من عدة جهات مختصة كالمعهد القومي للتكنولوجيا، ولجنة السياسة القومية لتشفير المعلومات، والتي تعمل على تشفير وترميز المعلومات والبيانات المتداولة إلكترونيا وحفظها، وكذا حمايتها من التداول الا سلمي.

المنظومة التنفيذية والتطبيقية والرقابية: هي عبارة عن مجموعة من الهيئات والوكالات الفدرالية المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ سياسات ألأمن الإلكتروني، وتكون على اتصال مباشر مع المؤسسات والوزارات القومية الأمريكية، حيث تقدم لها هذه الخيرة الاستشارات والتطبيقات المعلوماتية والأمنية الإلكترونية،

تقوم هذه المنظومة بالتنسيق مع العشرات من الوكالات على رأسها وكالة المخابرات ووكالة ألأمن القومي، وزارة الدفاع، المكاتب المعنية بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية، بهدف إبقاء ألأمن المعلوماتي متزن مع جميع الجهات والحصول على قدر كاف من المعلومات المتعلقة بالأمن المعلوماتي الأمريكي" ١.

---

١ ـ وليد غسان سعيد جعلود، دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العلي نابلس، فلسطين،٢٠١٣م،ص٦٥.

لقد أصبح الأمن السيبراني في عصرنا الراهن مصدر قلق رئيسي لصانعي السياسات، ومصدر للاهتمام الكبير من قبل علماء العلاقات الدولية. وذلك بسبب المخاطر الكبيرة التي تشتمل عليها الجريمة الإلكترونية، مثل سرقة البيانات الحكومية السرية، أو الاستهداف للبنية التحتية الحيوية للدول، حتى بات الأمن السيبراني يشكل تحديا كبيرا للأمن الاقتصادي والوطني للدول، على مستوى العالم. ويعتبر الفضاء الإلكتروني اليوم المجال الخامس للحروب، بعد الأرض والبحر والجو والفضاء.

ت ـ استهداف البنى التحتية :

تعتبر التهديدات السيبرانية في عصرنا الحالي إحدى أبرز وأكثر المعضلات الأمنية، التي تواجهها الدول، والتي تؤثر بشكل مباشر على استقرار النظام الدولي، لا سيما مع التنامي في وتيرة التحول الرقمي، واعتماد الدول بصورة متزايدة على الفضاء السيبراني لإدارة شؤونها الحيوية. ولا يمكن أعتبار هذه الهجمات مجرد اختراقات تقنية عابرة، بل انها تحولت إلى أدوات استراتيجية، لديها القدرة على احداث شلل في البنى التحتية المهمة والحساسة، مما يجعل أمن الدول وموازين القوى العالمية أمام تحديات غير متوقعة، فلقد أصبحت البنى التحتية الحيوية للدولة عرضة لنمط غير تقليدي من المخاطر التي تعرف بالتهديدات السيبرانية .

حيث إن "الإرهاب السيبراني" يستهدف تهديد المجتمعات الحديثة في بناها التحتية، عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة في تلك الهجمات ضد مؤسسات الدول والشركات الاقتصادية، وأضحى وسيلة بيد الإرهاب عن طريق شبكة الإنترنت، "فالإرهاب السيبراني" هو نوع جديد من الإرهاب لا يستخدم السلاح التقليدي، بل يعتمد على توظيف الإرهابيين للمنظومات المعلوماتية والتقنية، في استهداف الأنظمة المدنية والعسكرية، وهو ما يشكل خطراً على الأمن الوطني والدولي"١. ولم يدخر الارهاب والتنظيمات الإرهابية جهدا، في العمل على توظيف التقنيات الجديد في خدمة الفكر الإجرامي. حتى صار الفضاء السيبراني

---

١ ـ حكيم غريب، الجريمة الإلكترونية والجهود الدولية لمكافحتها، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، الجزائر، العدد ٣،حزيران، ٢٠١٥م ، ص ٧٤ ، ص٧٥.

" مجالاً لظهور أنواع جديدة من الإرهاب غير التقليدي، هدفه القيام بعمليات هجومية لتدمير البنى التحتية للمعلومات، وهو ما نتج عنه مخاطر سياسية وأمنية وقانونية. فاستفاد الإرهابيون بشكل كبير من التحديثات التكنولوجية والثورة المعلوماتية، وأصبح باستطاعتهم الحصول على النتاجات التكنولوجية والاستفادة من البحث والتطوير، وذلك بالحصول على أجهزة للتواصل كونية المدى وفائقة السرعة ومتعددة ومعقدة وسرية، دون تكاليف كبيرة، بواسطة فضاء الأنترنت"١.

" وتستهدف هذه الهجمات أنظمة الحاسوب وخوادم الشبكات والبنى التحتية التابعة لها، عن طريق الاختراق الإلكتروني للحواسيب أو البرامج المضرة أو عمليات الإغلاق. هذه الاعمال التخريبية تحمل خصال العمل الإرهابي بما فيه أثارة الرعب لتحقيق أهداف اجتماعية أو سياسية"٢ ومن أمثلة الهجمات السيبرانية التي أستهدفت البنى التحتية ضد الشبكات الخاصة بمنشآت البنى التحتية الاستراتيجية للدول: حيث يتم استهداف البنية التحتية للدولة." سواء كانت مدنية أو عسكرية بهجمات اليكترونية، مثل استهداف محطات الطاقة والوقود والخدمات المالية والمصرفية ونظم الاتصالات والمواصلات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تعرض أوكرانيا خلال شهر يونيو٢٠١٧م. لهجمة إلكترونية شملت محطات الطاقة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية، وأحد أكبر مطاراتها"٣.

١ ـ في ديسمبر ٢٠١٦، تعرضت الهيئة العامة للطيران المدني في المملكة العربية السعودية لهجوم من قبل فيروس كمبيوتر عدواني يهدف إلى تعطيل أهداف حكومية رفيعة المستوى.

٢ ـ في أغسطس ٢٠١٦، ألغت Delta Airlines 451 رحلة بسبب انقطاع التيار الكهربائي.

---

١ ـ حكيم غريب، نفس المصدر السابق، ص ١٠٥.

٢ ـ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقرير. أستخدام الانترنت في أغراض إرهابية، فينا، النمسا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حزيران، ٢٠١٢م، ص١٢.

3 Lizzie Dearden, Ukraine cyber-attack: Chaos as national bank, state power provider and airport accessible at: https://goo.gl/NGVkND (Last accessed: August hit by hackers, Independent, June 27 (1, 2017

ألغيت مئات الرحلات الجوية بسبب هجوم إلكتروني على الأرجح.

٣ ـ نجح المتسللون في ٢٩ يوليو ٢٠١٦ في شن هجمات إلكترونية على أكبر مطارين في فيتنام وشركة الخطوط الجوية الفيتنامية.

٤ ـ في أوائل نوفمبر ٢٠١٥، تم تعطيل مركز التحكم في الملاحة الجوية ATC السويد ولم يتمكن من رؤية حركة مرور الطائرات على الشاشات، مما أدى ذلك إلى إلغاء العديد من الرحلات الجوية"١ الآمر الذي جعل دولة مثل كوريا الجنوبية تعمل على تقديم دورات تدريبية متقدمة " لأبرز قراصنة الشبكة العنكبوتية في البلاد، بهدف تأهيل أفراد على مستوى عال من الخبرة لمواجهة الهجمات الإلكترونية على عدد من المنشآت الحساسة، وبحسب المعهد الكوري لبحوث تكنولوجيا المعلومات، فإن هذه الدورة التدريبية يطلق عليها اسم "Best Of The Best" ، حيث يقوم العاملون عليها بتدريب مجموعة مختارة من أبرز محللي أنظمة الترميز في البرامج والأنظمة الحاسوبية، وأشار المعهد إلى أن هذه الخطوة تأتي على خلفية العديد من الهجمات التي تعرضت لها البلاد خلال الأعوام الماضية، كانت أبرزها الهجوم الإلكتروني الذي وقع في العام ٢٠١١م. والذي استهدف أحد أكبر البنوك وتسبب بخسائر فادحة"٢ لقد "أصبحت الهجمات السيبرانية تهديدًا خطيرًا لأمن المعلومات، وذلك عبر شبكة الإنترنت بهدف التدمير أو التجسس أو التخريب، وتستهدف هذه الهجمات أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية ولكنها لا تقتصر على ذلك، بل تصل إلى الأجهزة غير المتصلة بالإنترنت مثل مولدات ومحركات التي يمكن تدميرها بواسطة الفيروسات،

مما يؤدي إلى خسائر فادحة خاصة إذا استهدفت البنية التحتية للدولة"٣ لقد أدى التوسع المتسارع وبصورة كبيرة في استخدام الحاسوب، والشبكة العنكبوتية الإنترنت إلى أيجاد كم كبير من التهديدات، التي طالت أمن الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة والدول على حد سواء. فعلى الرغم من كل الإمكانات التنموية والمعرفية التي تتيحها هذه التقنيات، الا إنها أصبحت وفي ذات الوقت، أداة تُستغل في ارتكاب الأفعال التي تنتهك الخصوصية، وتضر بسلامة البنى التحتية المعلوماتية. ومع التعاظم في التطور التقني تتصاعد خطورة

---

١ ـ محمد كمال، الإرهاب السيبراني عندما يستخدم الارهابي الكيبورد بدلا من القنبلة، مصدر سابق، ص١٢٦.

٢ ـ عمر حامد شكر، المجال الخامس الفضاء الإلكتروني،٢٠٢٠م، المعهد المصري للدراسات،٢٠١٩م.

٣ ـ ايهاب خليفة ، مجتمع ما بعد المعلومات. تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الآمن القومي، القاهرة، منشورات مركز المستقبل للأبحاث وللدراسات المتقدمة،٢٠١٩م، ص ١٠٤.

هذه التهديدات، لا سيما فيما يخص كل من الجريمة السيبرانية والإرهاب الإلكتروني، الأمر الذي يوجب على الدول التي تسعى للحفاظ على أمنها، من تبني استراتيجيات وطنية شاملة فاعلة، تقوم هذه الاستراتيجيات على تعزيز منظومة الأمن السيبراني، فضلاً عن تطوير قدرات الاستجابة السريعة لمواجهة المخاطر المستجدة.

ث ـ جريمة غسيل الأموال:

تُمثل جريمة غسيل الأموال واحدة من أخطر التحديات الاقتصادية المعاصرة، وذلك بالنظر إلى آثارها المباشرة والمتعدية على البنيان الاقتصادي الكلي للدولة. حيث لا تقتصر خطورتها على الجانب المالي وحسب، بل تمتد لتُحدث آثاراً وخيمة لتطال الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لا سيما في حالة تعثر آليات الكشف المبكر عنها أو غياب الاستراتيجيات الرادعة لمكافحتها.

وعلى الرغم من كون هذه الجريمة عابرة للحدود، بحيث لم يعد هناك مجتمع بمعزل عن تداعياتها، إلا أن المؤشرات الواقعية تؤكد أن تنامي هذه الجريمة وشيوعها يكون في بيئات معينة؛ حيث تجد بيئتها الخصبة في الدول النامية، وتلك التي تعاني من اختلال هيكلي في منظومتها الأمنية أو تلك التي تعاني من تراجع في كفاءة أجهزتها الرقابية، الامر الذي يجعل التصدي لها ضرورة ملحة لحماية الاقتصاد الوطني للبلد من التدفقات المالية غير المشروعة. لقد استفادت التنظيمات الإرهابية من " عصر التقنية فلجأت إلى الإنترنت لتوسعة وتسريع أعمالها في غسيل أموالها غير المشروعة، ويجد المتصفح للأنترنت مواقع متعددة تتحدث عن غسيل الأموال، كما يجد ولا شك أيضا المواقع التي تستخدم كساتر لعمليات غسيل الأموال ومنها المواقع الافتراضية لنوادي القمار، ومن المميزات التي تعطيها الإنترنت لعملية غسيل الأموال السرعة، إغفال التوقيع وانعدام الحواجز الحدودية بين الدول، كما تساهم البطاقات الذكية، والتي تشبه في عملها بطاقات البنوك المستخدمة في أجهزة الصرف الآلية، في تحويل الأموال بواسطة الإنترنت مع ضمان تشفير وتأمين العملية، كل هذا جعل عمليات يسيل الأموال عبر الإنترنت تتم بسرعة أكبر وبدون ترك أي آثار في الغالب"١.

وتعد اتفاقية مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات الصادرة عن الأمم المتحدة والمبرمة في النمسا ـ فينا في العام ١٩٨٨م. أول ألاسس القانونية التي تتناول صراحة التعريف بجريمة غسل الأموال، لقد عرفت المادة

---

١ ـ عبد الحميد ابراهيم محمد العريان، العلاقة بين الإرهاب المعلوماتي والجرائم المنظمة، المغرب، ٢٠٠٦م، ص ٣٩ ـ ٤٠ .

السادسة من هذه الاتفاقية جريمة غسل الأموال بأنها : " عمليات تحويل أو نقل الممتلكات المتحصلة من أنشطة إجرامية وذلك بغرض إخفاءها، أو تمويه الطبيعة الحقيقية لها، أو مصادرها أو مصالحها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، أو اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها متحصلة من أنشطة إجرامية"١.ويحسب للمشرع العراقي عمله على محاربة جريمة غسيل الأموال من خلال أصدار القانون (٣٩) لعام ٢٠١٥م. والذي ينص في مادته الثانية على " يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من قام بأحد الأفعال الآتية:

أولاً – تحويل الأموال، أو نقلها، أو استبدالها من شخص يعلم أو كان عليه أن يعلم أنها متحصلات جريمة. لغرض إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع أو مساعدة مرتكبها أو مرتكب الجريمة الأصلية أو من ساهم في ارتكابها أو ارتكاب الجريمة الأصلية على الإفلات من المسؤولية عنها.

ثانياً – إخفاء الأموال أو تمويه حقيقتها أو مصدرها أو مكانها أو حالتها أو طريقة التصرف فيها أو انتقالها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، من شخص يعلم أو كان عليه أن يعلم أنها متحصلات من جريمة.

ثالثاً – اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها، من شخص يعلم أو كان عليه أن يعلم وقت تلقيها أنها متحصلات جريمة"٢. أما الأثار المترتبة عن جريمة غسيل الأموال فهي:

١ ـ يرتبط غسل الأموال النقدي " غالبا بخروج الأموال غير المشروعة من الدولة إلى الخارج بغرض غسلها مما يؤدي إلى زيادة في عرض العملات الوطنية مع زيادة في الطلب على العملات الأجنبية، وينتج عن ذلك انخفاض قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف، كذلك تدهور القوة الشرائية للنقود في حالة رجوع هذه الأموال غير الشرعية"٣.

---

١ ـ فريال مشرف عيدان، الفساد المالي وهدر الاموال في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية المجلد ٥٦، ٢٠١٧م، ص ٢١٦.

٢ ـ قانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥م، مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الوقائع العراقية، رقم العدد ٤٣٨٧، في ١٦/ ١١/ ٢٠١٥م. ص٧.

٣ ـ صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة وغرفة تجارة وصناعة دبي، ١٠ – ١٢ مايو ٢٠٠٣م،ص ١٥٤٣

٢ ـ تتجه رؤوس الأموال "غير المشروعة إلى الاستثمار في مشروعات بعينها، وهذا يعني انخفاض الطلب على النقود الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض سعر الفائدة على الودائع، مما يدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى الاحتفاظ بودائعهم في دول أجنبية فيؤدي ذلك إلى زيادة في عرض العملات الوطنية للتخلص منها وزيادة الطب على العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية"١.

٣ ـ يؤدي تهريب " رؤوس الأموال غير المشروعة إلى الدول الأجنبية بغرض غسلها إلى حدوث تضخم كما يؤثر على السيولة الدولية الناتجة عن زيادة عرض العملة الوطنية مقابل زيادة الطلب على العملات الأجنبية"٢.

٤ ـ التهرب الضريبي، حيث يتوجه " غاسلي الأموال لتحويل الأموال غير المشروعة إلى عملة أجنبية للخارج للتهرب من الضريبة، ويؤدي ذلك إلى عجز في ميزان المدفوعات وحدوث أزمة سيولة (حدوث حالة تضخم) ونقص في الإيرادات العامة بسبب التهرب الضريبي والفساد، فتلجأ الدولة إلى زيادة الضرائب أو فرض ضريبة جديدة غير مباشرة، وبالتالي ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية لأصحاب الدخول المحدودة"٣.

٥ ـ " سرب الأموال المغسولة لخارج القطر يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وحدوث أزمة سيولة في النقد الأجنبي، فضلاً عن انخفاض إيرادات المبيعات النفطية نتيجة تقلبات أسعار النفط، إقامة مشاريع غير مدروسة، وغيرها، مما يهدد احتياطيات الدولة لدى البنك المركزي من العملات المدخرة، وحسب إقرار موازنة عام ٢٠١٦م. بلغ قيمة العجز ٢٥ بليون دولار أي ٢٥% من الموازنة الكلية"٤.

---

١ ـ أحمد جامع، (اتفاقية التجارة العالمية)، بحث مقدم لمؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقية التجارة العالمية – الجات، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ١٤ – ١٥ ديسمبر ١٩٩٧م، ص ٦٤.

٢ ـ صفوت عبد السلام عوض الله، مصدر سابق، ص ١٥٥٦.

٣ ـ نصير الحسون، الفساد وتكاليف الحرب أوقعت العراقيين في الفقر، مقالة في مجلة الحياة، بغداد، ٢٠١٦

http://www.alhayat.com/Articles)
((https://www.google.com/search?q=http://www.alhayat.com/Articles

٤ـ عدنان فرحان الجوراني، غسيل الأموال في العراق الأسباب والآثار والمعالجات، الحوار المتمدن، العدد (٥١٧٢)، ٢٠١٦، ص ١ "http://www.ahewar.org

أن تنامي الاهتمام الدولي بمكافحة جريمة غسيل الأموال ليست مجرد استجابة للضغوط رقابية، أنما هو لضرورة حتمية تفرضها حماية الاستقرار في المنظومة المالية العالمية. ذلك أن التداخل الوثيق بين الأنشطة الإجرامية ، كالإتجار غير المشروع والاختلاس والتهرب الضريبي ، وبين القنوات المصرفية الرسمية، اصبح يشكل تهديداً وجودياً لسلامة المراكز المالية.

إن خطورة جريمة غسيل الأموال تكمن في قدرتها الفائقة على التمويه للمصادر غير المشروعة ودمجها في الاقتصاد الكلي للبلد، مما يؤدي إلى تشوهات هيكلية تضعف من ثقة المستثمرين وتعرقل كفاءة الرقابة المالية، وهو ما يستوجب تضافر الجهود الدولية يتجاوز الأطر التقليدية للمواجهة.

المطلب الثاني/ دور السيبرانية في انتشار ظاهرة الطائفية في العراق بعد العام٢٠٠٣م.

لطالما كان المجتمع العراقي يتمتع بنسيج ثقافي واجتماعي متفرد، يستمد مقوماته من العمق التاريخي الضارب في القدم، وتبلور هذا النسيج عبر قرون من التفاعلات فيما بين التقاليد والأعراف، التي صاغت بدورها منظومة القيم والمبادئ الحاكمة للفرد والمجتمع. إلا أن هذا البناء القيمي تعرض لهزات كبيرة خلال العقود الأخيرة، نتيجة لتراكمات الحروب التي مر بها البلد، والسياسات الإقصائية لفئة على حساب أخرى، وأنظمة الاستبداد، وصولاً إلى التحول الكبير الذي شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣م. وما صاحبه من بروز الكثير الظواهر، والتي كان من ابرزها هي الطائفية.

و" الطائفية هي ذلك الأنتماء لطائفة دينية معينة قد تكون انفصلت عن مجموعة دينية كبرى، لذلك يحدد انتماء الفرد إلى مجموعة كبرى ثم صغرى، فالصغرى وهكذا مما يشكل ما يشبه الهرم، كأن يكون الفرد مسيحيا أرثودوكسيا قبطيا، وقد يشكل الدين متغير الأقلية الرئيسي وعليه فإن الأقلية يمكن أن تؤسس على معايير عرقية أو لغوية أو دينية أو قبلية أو . كلها مجتمعة استنادا إلى تمسك أفرادها بهويتهم الفردية والجماعية "١.

فقد أفرزت مرحلة ما بعد التغيير السياسي في العام ٢٠٠٣م. مجموعة من التداعيات الخطيرة التي ألقت بظلالها على بنية المجتمع العراقي، وتأتي المسألة الطائفية في مقدمة تلك التداعيات، بوصفها ظاهرة مركبة تتجاوز حدود الاختلاف الفكري، لتنقلب إلى أداة للتفتيت السياسي والاجتماعي، أطاحت بوشائج اللحمة الوطنية.

وقد أتضح دور السيبرانية في أنتشار ظاهرة الطائفية في العراق، بعد العام ٢٠٠٣م.

من خلال ما يأتي:

---

١ ـ حسان بن نوي، تأثير الأقليات على الاستقرار والنظم السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الجزائر ، ط ١، ٢٠١٥م،ص ٥٤ .

اولا ـ استغلال الجماعات المتطرفة لتنوع النسيج الاجتماعي:

وعلى الرغم من كون المجتمع العراقي كان يتمتع بانسجام نسيجي بنسب معينة " الا أنه يُمثل مُجتمعا مُركبا تتحكم فيه مجموعة من الهويات الإسلامية والقومية والعرقية والمذهبية والاثنية. والتي يُمكنها ترصين مجتمع قوي لو توحدت واجتمعت، وتستطيع انتاج مجتمع واهن وهش ومُقسم لو تقاطعت فيما بينها"١ وهذا بالضبط ما عملت الجماعات المتطرفة على استغلاله، والعمل على أيقاد جمرة الطائفية بين صفوف المجتمع العراقي.

وتعرف الجماعات المتطرفة بأنها " الجماعات أو المنظمات التي تتمتع بعدد من السمات، وتتمثل في:

الاستقلال التام أو بدرجة كبيرة عن تمويل الحكومة المركزية التي تعمل على أرضها، وامتلاك موارد خاصة بها، ولها هوية متميزة، ولها سياسة خارجية مستقلة عن سياسات الدولة التي تنتمي إليها، سواء عن قصد أو غير قصد، وسواء كان ذلك غاية للمنظمة أو أحد أبعاد أنشطته"٢ وفي تعريف أخر للجماعات المتطرفة تعرف بأنها "هي الجماعات المسلحة من الفاعلين من غير الدول التي لا تتمتع بالشرعية، وتخل بنظام الأمن، وتثير اضطرابات سياسية، وصراعات عنيفة. وأنواعها هي : المجرمون، والمرتزقة، والمتمردون والإرهابيون، وأمراء الحرب "٣.

ومما يجدر الإشارة اليه بخصوص التطرف والجماعات المتطرفة في العراق هو ان تلك الجماعات كانت تتقصد الدمج والخلط بين الخطابين الديني والسياسي، وذلك كي " تتحول الخلافات التاريخية الدينية أو المذهبية إلى أداة سياسية تساهم في ديمومة صراع الهوية سياسيا، وعدم انفكاكها عن سرديات الماضي واللحظات المنتقاة أكثر من الانشغال بالحاضر سياسيا، وعدم انفكاكها عن سرديات الماضي واللحظات المنتقاة أكثر من الانشغال

---

١ ـ دنيا جواد، الدور الاقليمي العراقي، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، المجلة السياسية والدولية، العدد ١٥، ٢٠١٠م، ص ٤٢.

٢ ـ إيمان رجب، " اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية "، السياسة الدولية، العدد ١٨٧، ٢٠١٢ م.

٣ ـ رضوى عمار، " جدل العلاقة بين الفاعلين المسلحين من غير الدول واستقرار الدولة "، السياسة الدولية، ٢٠١٣م.

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3441.aspx

بالحاضر، والعداء، والتحريض، والمذهبية، كما يضفي بعدا طائفيا هوياتيا على الأزمات والمشكلات، وفرض أنماطا معادية لخطاب الدولة الوطنية، وبدًلا من تحفيز الجميع على العيش المشترك في وطن واحد عادة ما يلجأ الخطاب الطائفي إلى تمجيد العنف والتخويف من الآخر، وإضعاف أواصر الّتشابك.

الوطني لصالح الانتماءات الفئوية التي يعبئها هذا الخطاب"١.

كما " وإن التداخل بين العامل الداخلي المتمثل بهيمنة السلطة السياسية على المجتمع العراقي ودعم العامل الدولي لصراعات الاقليات قاد بدوره الى زيادة درجة الوصاية الطائفية والقومية من قبل رجالات الطوائف المختلفة والقوميات العراقية، واضعف مؤسسات المجتمع المدني العراق"٢.

ويرى السيد فالح عبد الجبار*" انه من الممكن ان يزول، تسيس الاسلاميين والمتعصبين للاختلافات الدينية، والعرقية. مشيراً الى ان المخرج من عنق الزجاجة الطائفي، الذي بلغ حدود القتل على الهوية، هو الوسطية السياسية، المزاج الأكثر شيوعاً وسط الطبقات الوسطى، المتعلمة، والمالكة، العابرة للمذاهب والطوائف، والاثنيات، ان أصوات هذه الوسطية خافته الآن، بسبب طغيان لغة السلاح"٣ والطائفية بمعناها العقائدي المجرد، لا تعد اشكالية في مجتمع متعدد الأعراق، لكن ما يعد مشكلة ومشكلة حقيقية هي حين" تتحول إلى نظام سياسي يلغي أو يضعف الهوية الوطنية، ويقوم على أساس المحاصصة، من دون اعتبار لمفهومي المواطنة

---

١ ـ عقيل عباس ، الاسلام السياسي الشيعي في العراق والديمقراطية التوافقية: اشكاليات الخطاب وتحديات التنوع. ع ٢٩ . قطر، مجلة سياسات عربية، تشرين الثَّاني/ نوفمبر ٢٠١٧م.ص ٤٣.

٢ ـ عدنان الحلفي، تأسيس المجتمع المدني، دراسة في التقاليد السياسية العراقية، دمشق، دار البراق، الطبعة الاولى، ١٩٩٧م، ص ٣٧ .

* ـ فالح عبد الجبار (١٩٤٦ ـ ٢٠١٨) هو عالم اجتماع ومفكر عراقي بارز، عُرف بدراساته المعمقة حول المجتمع والدولة والدين والسياسة في العراق والشرق الأوسط. شغل منصب رئيس المعهد العراقي للدراسات الاستراتيجية، وترك إرثاً غنياً من المؤلفات النقدية باللغتين العربية والإنجليزية، مثل "الدولة- اللوياثان الجديد" و"التوتاليتارية".

٣ ـ فالح عبد الجبار، الدولة في الوطن العربي ازمتا الاندماج والشرعية، ازمة اندماج الهوية، في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م، ص٢٩٢.

والشراكة وحقوقهما وواجباتهما"١ على مختلف العصور التي عاشها المجتمع العراقي " لم تكن المشاعر المذهبية يوما ضعيفة بين جميع الطوائف في العراق، لكن عملية تسخيرها على هذه الشاكلة الواضحة وبشكل ممنهج هو الأمر الخطير المهدد لاستقرار المجتمع والدولة، هذا التنوع الفسيفسائي والتوزيع الطائفي والعرقي في العراق بدلاً من أن يكون عنصر قوة قد خضع لظروف سياسية استغلت من قبل البعض لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة البلد"٢ الامر الذي أدى بالبلد ليسير نحو الصراع الطائفي، بين فئات المجتمع.

" ولعل اللافت للنظر أن نقطة التشابه الرئيسة في هذا الصراع أنه ظهر متواصلا للعلن وازدادت وتيرته لآنه ارتبط بالدولة وسلطتها. وقد حقق هذا الأمر، صعودا وترسخ بشكل إضافي متسببا بانقسام طائفي وانقسام داخل الطوائف، حول المشاركة أو عدم المشاركة في السلطة وادارة البلد. فالحكومات السابقة لم تكن معنية بمعالجة الصلات بين الطبقات الأجتماعية والثقافية الفرعية، والمكونات القومية والمذهبية التي تكو ن المجتمع.

وانها عمدت غالبا إلى إظهار شيء من التمثيل السياسي لطائفة ما على حساب تهميش طوائف أخرى

ودعم واسناد عشائر معينة مقابل إبعاد عشائر أخرى، فتمنح هذه العشائر امتيا ازت مادية واعتبارية لغرض بسط الأمن وإدامة سلطان الدولة"٣ أما ما يخص التحول في مفهوم الطائفية بين صفوف المجتمع العراقي، فهنالك مستويين هما الأبرز. والتي يمكن ملاحظتهما وهما:

المستوى الأول: على صعيد الأبعاد والمساحات الأفقية التي يتمدد فيها، حيث أخذ ينتشر في البيئات الافتراضية والعوالم الرقمية على شكل منشورات وتعليقات وصور وفيديوهات تعمل على تأجيج هذا النوع الرقمي من الطائفية التي لم تشهدها السنوات السابقة في العراق.

---

١ ـ حسن بن موسى الصفار، الطائفية بين السياسة والدين، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١ ،٢٠٠٩ م، ص٦٤.

٢ ـ رشيد الخيون، تاريخ الإسلاميين وتجربة حكمهم في العراق، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١ ،٢٠١٣م. ص ١٢٧.

٣ ـ صالح النصراوي، مستقبل الشيعة في عراق ما بعد صدام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٥٣، ٢٠٠٣م، ص ٥٥.

المستوى الثاني: على صعيد بيئة انطلاقه، إذا كانت الطائفية، في إحدى أوجهها السابقة، تتواجد في المجتمع الواقعي أولا ثم تنعكس، على نحو بسيط، على الفضاء الرقمي... أما الآن فقد أصبحت الطائفية تنطلق من صفحات التواصل الاجتماعي وشبكاتها الاجتماعية، بل قد يبدأ التحريض منها أو أن يمارس على هذه الصفحات الطائفية والتحريض بأسماء مستعارة بينما هو في مجتمعه وبين أصدقائه لا يتحدث على هذ النحو الطائفي والأسلوب المتطرف١. وهنا يمكن القول بأن الجماعات المتطرفة لا يمكنها العيش والازدهار في بيئة مستقرة ومتماسكة، لذا فإن التنوع في النسيج الاجتماعي الذي من المفترض أن يكون مصدر قوة للمجتمع، يتحول في استراتيجيات الجماعات المتطرفة إلى ثغرة، تستخدمها للاختراق المجتمع.

ثانيا ـ استغلال الجماعات المتطرفة للخطاب المتطرف:

على الرغم من أن أحد أهم وضائف الأعلام أن لم تكن اهمها هي " توعية المواطن وتبصيره فضلاً عن الدور الذي يلعبه في الرقابة كونه حليف التنمية والعامل المؤثر في الحياة السياسية على المستوى المحلي أو الوطني أو على الصعيد الدولي وأداة في النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"٢. الا أن الملاحظ بأن الجماعات المتطرفة سعت لتوظيف الأعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لخدمة قضاياها، في بث روح التفرقة بين صفوف المجتمع. الآمر الذي أدى الى " دفع الشباب للانتماء للتنظيمات المتطرفة والإرهابية بشكل مباشر وغير مباشر، إذ تستفيد التنظيمات المتطرفة من وسائل الإعلام المتعددة التي تصل إلى جماهير عريضة في بث أفكارها والترويج لها لتجنيد أكبر عدد ممكن من الشباب، خاصة من يتوفر لديهم دوافع تساعد على الانتماء للتنظيمات المتطرفة والإرهابية"٣.

---

١ ـ كاظم السماوي ، الطائفية الرقمية قراءة في تحولات مفهوم الطائفية، مدونة كتابات في الميزان، ٢٠٢٠م.

٢ ـ أسامة عبد الكاظم المنصوري، دور الأعلام في صناعة وتوجيه الرأي العام، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة و النشر، بغداد، ط١، ٢٠٢٣، ص ١٩.

٣ ـ أريك موريس، الارهاب، التهديد والرد عليه، ترجمة: أحمد حمدي محمود، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١م.ص ٧٢.

وفي الوقت الذي " تتداخل الكثير من التأثيرات السياسية مع الثقافية والدينية، فالحركات الإسلامية تلعب دوراً هاماً في ميول وتوجهات التصرفات السياسية لقطاع واسع من المجتمع ونخبه السياسية، ليغدو هناك تداخل واسع بين السياسة والدين، من خلال تسييس ظاهرة التعدد الطائفي والذي تقوم به بعض الجهات التي تعتمد على الإسلام السياسي وتتبناه، سواء التي تقوم بتمثيل الدولة أو جماعات فاعلة من خارجها، أو من تقوم بتمثيل قوى خارجية، وهذا له تأثير سلبي على المجتمع، وتجعل التنوع المفيد يتحول إلى نزاع أو تناحر طائفي يفضي إلى تهديد وحدة المجتمع مع إمكانية انهيار الدولة الوطنية وإعادة تشكيلها على قواعد طائفية بحتة، ومبنية على هويات فرعية"١ الامر الذي يساهم في التشتت الفكري لدى شريحة الشباب، فيما يخص أيمانهم بالهوية الوطنية. لتبرز ما تعرف بالهوية المتصدعة. فلقد ساعد الرقمي الكبير وبشدة الى " بروز حالة من الاضطراب في الإدراك الذاتي لدى عدد من الشباب العراقي، حيث يجد البعض أنفسهم في حالة صراع بين القيم المحلية التي نشئوا عليها، والقيم العالمية التي يتعرضون لها عبر الإنترنت. هذا الصراع قد يؤدي إلى شعور بالتناقض أو الاغتراب الثقافي، وهو ما يُعرف في علم الاجتماع ب "الهوية المتصدعة"، حيث يفقد الفرد الإحساس بالانتماء الكامل لأي من المنظومتين الثقافيتين"١ وفي الكثير من الاحيان يلاحظ بأن تكرار الخطاب المتطرف وبصورة ممنهجة يؤدي الى تراجع الهوية الوطنية في فكر الشباب " باتت الهوية الرقمية التي يشكلها الفرد عبر وسائل التواصل الاجتماعي تمثل بديلا جزئيا أو كاملا عن الهوية الواقعية. إذ يتبنى الشباب شخصيات رقمية تعكس اهتمامات ثقافية عالمية، وأحيانا تتنكر للثقافة المحلية. إلا أنه من الممكن توظيف هذه الهوية الرقمية كوسيلة لتعزيز الهوية الوطنية، من خلال تشجيع الشباب على التعبير عن ثقافتهم المحلية بأساليب عصرية ضمن الفضاء الرقمي، مما يخلق توازنا بين الأصالة والانفتاح العالمي"٣ ولم يقف تأثير الخطاب الطائفي في العراق. على التشكيك بالهوية الوطنية وحسب. بل أنه أمتد ليترجم الى سلوكيات عنيفة في بعض الاحيان. حيث أن " تأثير المحتوى الرقمي العنصري والمتطرف على المجتمع العراقي

---

١ ـ عماد محيسن ، الطائفية السياسية وعدم الاستقرار السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣م، ٢٠١٧م، ص ٢٣.

٢ ـ يوسف كاظم، الهوية الثقافية في عصر العولمة، القاهرة، دار المعارف، ط١، ٢٠٢١م، ص ١١٧.

٣ ـ كريم عبد الله ، الشباب والرقمنة في العالم العربي، ط ١ ، عمان: مكتبة الأمة ، ٢٠٢٠م، ص ١٤٨.

يعد واسعا وعميقا، على سبيل المثال، أدى انتشار المحتوى الرقمي العنصري والمتطرف إلى تصاعد التوترات الطائفية في العراق، مما يشير إلى تأثير قوي لهذا المحتوى في تعزيز التوترات الطائفية، هذا يعكس واقعا اجتماعيا مؤلما في العراق حيث يمكن للمحتوى الرقمي أن يزيد من الانقسامات الطائفية الموجودة بالفعل، مما يؤدي إلى مزيد من العنف والتفكك المجتمعي، وعلاوة على ذلك، أن المحتوى الرقمي العنصري يشجع على انتشار السلوكيات العنيفة في المجتمع العراقي، ما يشير إلى أن هذا النوع من المحتوى لا يقتصر على التأثير الفكري فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تعزيز السلوكيات العدوانية بين أفراد المجتمع. إن المحتوى الرقمي العنصري والمتطرف يمكن أن يكون عاملا محور يا في تأجيج العنف وتحفيز الأفراد على الانخراط في أنشطة متطرفة"١. تعد الثورة التكنولوجية المعاصرة من أبرز المتغيرات البنيوية التي أعادت تشكيل ملامح المجتمعات والنظم الدولية على حد سواء، حيث أدى هذا التسارع التقني إلى تقويض الحواجز التقليدية بين الدول، محولاً العالم إلى وحدة جغرافية ومعلوماتية متصلة (ما يُعرف بالقرية العالمية). ورغم الدور الجوهري الذي لعبه هذا التطور في تعزيز آليات التواصل والتعاون الدولي، إلا أنه أفرز في الوقت ذاته جملة من التحديات الأمنية المعقدة. لقد أضحى الفضاء السيبراني مجالاً حيوياً واستراتيجياً في المشهد العالمي الراهن، مما دفع الدول والمؤسسات إلى إعادة صياغة استراتيجياتها الدفاعية لحماية أنظمتها وبياناتها السيادية. ولم تعد التهديدات السيبرانية مجرد عوائق تقنية محصورة في النطاق الرقمي، بل تحولت إلى تحديات وجودية تمس ركائز الاقتصاد، والأمن القومي، واستقرار العلاقات الدولية. ومع تنامي الاعتماد الكلي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، برزت أنماط مستحدثة من الجرائم المنظمة التي ترتكب عبر الفضاء الرقمي، بدءاً من الاحتيال المالي وسرقة الأصول، وصولاً إلى التخطيط للعمليات الإرهابية. وتتصدر القرصنة الإلكترونية قائمة هذه التهديدات، باعتبارها الجريمة الأكثر شيوعاً وتأثيراً في البيئة الرقمية المعاصرة.

---

١ ـ ولاء قاسم طالب، أمجد محسن ثجيل. تأثير المحتوى الرقمي العنصري والمتطرف على المجتمع العراقي، وقائع مؤتمر الإعلام الدولي الثاني المجلد، ١٧ ، العدد ٢ ، الجزء ٣، ٢٠٢٥م، ص ٥٤٦.

الفصل الرابع

التأثيرات السيبرانية على المنظومة القيمية في العراق

توزعت التأثيرات السيبرانية على المنظومة القيمية في العراق ما بين تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية الأمر الذي يدعونا الى البحث عن هذه التأثيرات في أبعادها الأيجابية والسلبية في مبحثين هما :

المبحث الاول/ التأثير الايجابي للسيبرانية على المنظومة القيمية في العراق.

المبحث الثاني/ التأثير السلبي للسيبرانية وطرق وأليات مواجهته في العراق.

أحدثت الثورة التكنولوجية المعاصرة، ومتمثلةً في الفضاء السيبراني و وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات المعلومات الحديثة، قفزة غير مسبوقة في آليات الاتصال البشري. ولم تقتصر التأثيرات الكبيرة لهذه الثورة المعلوماتية على الجوانب التقنية وحسب، بل أنها امتدت لتصل الى عمق البنى والمؤسسات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، لتحدث خللاً في موازين القوى التقليدية.

ولم يكن المجتمع العراقي بعيداً عن تأثيرات الثورة التكنولوجية ، ذلك إن النفوذ المتسارع للأدوات الرقمية من وسائل التواصل وشبكات المعلومات الحديثة، أدى إلى ضهور بعض التغيير في المنظومة القيمية، وفي سلّم الأولويات المجتمعية ، وذلك تبعاً لمستوى التفاعل وآليات التكيف التي تتبناها الأسرة والمجتمع. وقد تجاوزت هذه الظاهرة الأبعاد التقنية لتتحول إلى أداة استراتيجية تعمل القوى الفاعلة عابرة الحدود من خلالها إلى فرض قيمها الثقافية والسياسية على المجتمع العراقي، مستهدفةً بحراكها وبشكل مكثف الفئات الأكثر مرونة والتي لها القابلية للتأثر كالشباب، والطلبة، والنساء، وذلك من خلال برامج التلاعب الناعم بالأجندات الثقافية والاجتماعية، والغاية هي صياغة جيل يتماها مع الثقافات الوافدة، وذلك تمهيداً لإحداث تحولات تحقق مصالح تلك القوى داخل بنية المجتمع العراقي.

المبحث الاول/ التأثير الايجابي للسيبرانية

لقد شهد العصر الراهن تحولاً جذرياً في نمط الحياة اليومية للأفراد، وذلك نتيجة الطفرة التقنية المتسارعة، حيث برز الدور الإيجابي للتكنولوجيا كونها أداة فاعلة في تعزيز قنوات الاتصال والتواصل، وتطوير الخدمات النوعية. ولم يعد التواصل بفضل هذه الخدمات محصوراً في الأطر التقليدية، التي كانت تستهلك من الفرد الجهد والوقت، بل أن الفرد وبواسطة تكنولوجيا الاتصال الحديثة انتقل إلى فضاء رقمي، يسمح له بالتفاعل اللحظي فيما بين الأفراد والمؤسسات سواء الحكومية منها أو الخاصة، مما أدى إلى تبسيط وتيسير الإجراءات وتجاوز عقبات المسافات والزمن، التي كانت تفرضها عليه الوسائل البدائية التي كانت متاحة كالمراسلات البريدية الورقية.

وعلاوة على السرعة في التواصل، فقد أحدثت التقنية ثورة في مفاهيم إدارة المعلومات الشخصية، حيث وفرت البديل الرقمي الآمن للمحافظة على البيانات وحمايتها، من خطر التلف أو الضياع التي كانت تعد من مشاكل الأرشيف الورقي. إن المرونة في النظم الإلكترونية الحديثة وقدرتها على توفير الوصول السريع للمعلومات في أي زمان ومكان، مع ما يرافق ذلك من تقليص في احتمالات الفقد إلى أدنى مستوياتها، يضع المختصين أمام واقع جديد يتطلب منهم دراسة الأبعاد القانونية والتقنية لأدامه وضمان استمرارية هذا الأمن المعلوماتي وسبل تعزيز حماية الخصوصية لمواجهة التحديات المعاصرة.

المطلب الاول/ مؤشرات ومظاهر التأثير الإيجابي للسيبرانية على المجتمع العراقي

أولا ـ حماية الأصول الرقمية والبيانات:

في خضم التسارع التكنولوجي المطرد الذي نعيشه في العصر الراهن، أصبحت قاعدة البيانات تمثل المورد الاستراتيجي الأكثر حيوية بين موارد الدول، وتمثل كذلك المحرك الأساسي والأهم لمنظومات الابتكار والنمو الاقتصادي العالمي. على اعتبار أنها تمثل الركيزة الجوهرية التي تنهض من خلالها التفاعلات المجتمعية والعمليات المؤسسية، حيث باتت المعلومات الرقمية أبتدأ من البيانات الشخصية المتاحة على منصات التواصل الاجتماعي، وانتهاء بالسجلات الطبية والمالية وأيضا البيانات السيادية للدول تعد أصولاً بالغة الحساسية. يتطلب من الدول إيجاد الاستراتيجيات لحمايتها.

وتعرف الأصول الرقمية بأنها " هي كائنات غير مادية تخزن وتدار باستخدام تقنيات الحوسبة المتقدمة مثل البلوكشين والتشفير، وتتميز بعدم وجود مادي ملموس لها، مما يجعل تصنيفها القانوني مسألة معقدة. تشمل هذه الأصول العملات المشفرة مثل البيتكوين، التي تستخدم كوسيلة للتبادل الرقمي وتخضع لتقلبات السوق، وتتميز باللامركزية والاستقلال عن أي سلطة مركزية"١.

أما البيانات الشخصية فتعرف بأنها " كل المعلومات التي تتعلق بشخص طبيعي معروف أو الممكن التعرف عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خاصة من خلال الرجوع إلى رقم التعريف الخاص به أو من خلال أحد العناصر أو العديد منها، وعلى وجه الخصوص تلك التي تميز هويته المدنية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والفيزيولوجية"٢. وتعرف البيانات ايضا بأنها" مجموعه من الرموز أو الحقائق أو المفاهيم أو التعليمات التي تصلح لأن تكون محال للتبادل أو الاتصال أو التفسير أو التأويل أو للمعالجة بواسطة الأفراد أو الأنظمة وهي تتميز بالمرونة بحيث يمكن نقلها وتجزئتها وجمعها أو نقلها بوسائل مختلفة"٣.

---

1 Tapscott ,D & ,.Tapscott ,A .)2016(.Blockchain revolution :how the technology behind bitcoin is changingmoney ,business ,and the world .Penguin P45

2 Article 2 a de directive 95/46/CE du Parlement européen et du Conseil du 24 octobre 1995 relative à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel et à la libre circulation de ces données

٣ ـ حابس يوسف زيدات، مدى استيعاب النصوص التقليدية للسرقة الإلكترونية- دراسة مقارنة، مجلة مركز حكم القانون و مكافحة الفساد، جامعة القدس والكلية العصرية الجامعية، فلسطين، المجلد،٢، العدد، ٩ ، ٢٠٠٩م، ص ٥.

ومن الجدير بالقول أن هنالك نوعين من البيانات بحسب المختصين هما البيانات الشخصية والبيانات الحساسة. فهنالك " بعض المعلومات الشخصية التي تعتبر أكثر حساسية من غيرها، وتتطلب حماية أقوى. فقد نصت المادة الثامنة من المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي على ضرورة حظر معالجة البيانات الشخصية التي تكشف عن الآصل العرقي، والآراء السياسية، والمعتقدات الدينية أو الفلسفية أو العضوية في النقابات العمالية، بالإضافة إلى البيانات المتعمقة بالصحة أو الحياة الجنسية"١. أما البيانات التي تصنف على أنها بيانات حساسة فهي " تلك المتعلقة بالعرق، والدين، والمعتقدات، والسجل الإجرامي. وتمتاز هذه البيانات عن المعطيات الأساسية، مثل الاسم، وتاريخ الميلاد، والعنوان، بدرجة أعلى من الخطورة والأهمية، مما يستدعي توفير حماية مشددة لها مقارنة بغيرها من البيانات. وتحدد أنواع البيانات الحساسة بشكل دقيق نظرا لما تحمله من مخاطر على خصوصية الأفراد وحرياتهم الأساسية"٢.

لذا ومع " تزايد الاعتماد على هذه القواعد الرقمية، أصبحت تُعدّ من أبرز أدوات العصر الحديث في مختلف مجالات الحياة. ولا مبالغة في القول إن قواعد البيانات الإلكترونية باتت تشكّل عصب العمل في المؤسسات والدول والشركات، بل وفي حياة الأفراد أنفسهم، في شتى الميادين العلمية والمهنية، كالقانون والاقتصاد والتجارة والطب والفلك والأرصاد وغيرها من فروع المعرفة، سواء في العلوم الطبيعية أو العلوم الإنسانية. وقد أصبح من المتعذر تصور منظومة حديثة للمعلومات دون حضور فاعل لقواعد البيانات الإلكترونية في بنيتها التحتية والمعرفية"٣.

---

١ ـ ريموند واكس، الخصوصية مقدمة قصيرة جدا، ترجمة ياسر حسن، دار هنداوي للنشر، مصر، ٢٠١٧م، ص١٢٣.

٢ ـ عادل عبد الصادق، البيانات الشخصية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الرقمي، الأردن، ٢٠١٨م، ص٣٠ .

٣ ـ طلال رجا العازمي، عوض الحربي، دخيل الحوطي، «استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في المكتبات العامة بدولة الكويت من وجهة نظر العاملين»، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٥٠، عدد ٤، ٢٠٢٢.

الا أن هنالك بعض التحديات التي تواجه حماية البيانات ذات الطابع الشخصي. ومن تلك التحديات هي:

١ ـ التطور التكنولوجي السريع:

مع ازدياد استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، أصبح من الصعب مراقبة وحماية جميع البيانات التي يتم جمعها. هذا التقدم يزيد من حجم البيانات ويعزز المخاطر المتعلقة بالوصول غير المصرح به والتلاعب بالبيانات.

٢ ـ التهديدات الأمنية والقرصنة:

تتعرض البيانات الشخصية لمخاطر التسريب والاختراق نتيجة للهجمات الإلكترونية والقرصنة، مما يؤدي إلى خسائر فادحة للأفراد والمؤسسات. الهجمات السيبرانية والبرمجيات الخبيثة قد تكشف بيانات حساسة، مما يؤثر على الخصوصية١.

٣ ـ التحديات القانونية والتشريعية:

تختلف قوانين حماية البيانات الشخصية من دولة لأخرى، مما يجعل تطبيق السياسات العالمية الموحدة أمراً صعباً. بعض الدول تفتقر إلى تشريعات قوية في هذا المجال، مما يعقد ضمان الحماية الفعالة عبر الحدود.

٤ ـ صعوبة مواكبة التغيرات السريعة:

مع التغير المستمر في تقنيات جمع ومعالجة البيانات، يصبح من الصعب على الأطر القانونية مواكبة هذه التغيرات بفعالية. قد تكون القوانين القديمة غير متوافقة مع التقنيات الحديثة، مما يقلل من فعاليتها في حماية البيانات.

٥ ـ التعامل مع البيانات الضخمة:

مع تزايد كمية البيانات التي تجمعها الشركات والمؤسسات، يصبح من الصعب ضمان حماية الخصوصية. عمليات التحليل للبيانات الضخمة قد تؤدي إلى تسريب معلومات حساسة، مما يشكل تهديداً للخصوصية٢.

---

١ ـ منال بلقاسمي، تأمين التهديدات السيبرانية تحت المجهر الرقمي، دار العبيكان للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢٤م ، ص ١٧٢.

٢ ـ دعاء عبد العال، خالد عبد الحق، الجرائم الإلكترونية والتحقيقات الجنائية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢٥م ، ص ٣٢.

٦. عدم الوعي الكافي:

يعاني العديد من الأفراد والشركات من نقص في الوعي حول أهمية حماية البيانات الشخصية وسبل الحفاظ على الخصوصية. قلة الوعي تفتح المجال لتسريب البيانات أو معالجتها بشكل غير قانوني١.

٧. الخصوصية عبر الحدود:

مع تبادل البيانات بين الدول والمنظمات الدولية، تصبح حماية البيانات الشخصية أكثر تعقيداً، حيث قد تُنقل البيانات إلى دول ذات قوانين حماية بيانات ضعيفة أو غير متوافقة مع المعايير الدولية.

هذه التحديات تستدعي استراتيجيات وتقنيات متطورة لضمان حماية البيانات الشخصية، مما يتطلب التعاون بين الدول والمؤسسات لتطوير حلول قانونية وتقنية فعالة.

وتسعى منظمة الامم المتحدة من خلال مكتبها المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) إلى صياغة الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية الفضاء الرقمي والعمل على بناء وتعزيز قدرات الدول لملاحقة الجناة العابرين للحدود. ففي " المؤتمر الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (الذي عُقد في هافانا بكوبا) عام ١٩٩٠، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يتناول التشريعات المتعلقة بالجرائم الحاسوبية، وفي عام ١٩٩٤ نشرت الأمم المتحدة، بناءً على قرار الجمعية العامة ١٩٩٠، دليلاً بشأن منع ومكافحة الجريمة المتعلقة بالحاسوب. وفي عام ٢٠٠٠م، اعتمدت الجمعية العامة قراراً بشأن إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية يتضمن عدداً من أوجه التماثل مع خطة العمل المؤلفة من عشر نقاط التي اعتمدتها مجموعة الثمانية كذلك. وحددت الجمعية العامة، في قرارها، عدداً من التدابير الرامية إلى منع إساءة استعمال التكنولوجيا من أهم نصوصها:

---

١ ـ دعاء عبد العال، خالد عبد الحق، المصدر السابق ص ٣٢.

" ينبغي للدول أن تكفل عدم توفير قوانينها وممارساتها ملاذاً آمناً للذين يسيئون استعمال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية وينبغي أن تنسق جميع الدول المعنية التعاون في مجال إنفاذ القانون لدى التحقيق والمقاضاة في القضايا الدولية المتعلقة بإساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية.

ينبغي تدريب العاملين في مجال إنفاذ القوانين وتجهيزهم بما يمكنهم من مكافحة إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية. كما اعتمدت الجمعية العامة في عام٢٠٠٢م. قراراً آخر بشأن مكافحة إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية، ويشير القرار إلى النهج الدولية القائمة في مكافحة الجريمة الإلكترونية، ويسلط الضوء على حلول متنوعة"١.

وتبقى حماية البيانات والأمن السيبراني من اكبر التحديات في عصرنا الراهن، وذلك بسبب ما تمثله التحديات القانونية لحماية البيانات والأمن السيبراني في المؤسسات العامة، كقضية معقدة تتطلب من المختصين أعداد استراتيجيات متوازنة تجمع فيما بين الامتثال القانوني، وحماية الخصوصية، وبين ضمان الأمن السيبراني، من خلال الالتزام بتحديث السياسات القانونية، وبتعزيز الوعي الأمني، ولاستثمار في تقنيات الحماية، حيث يمكن للمؤسسات تقليل المخاطر القانونية، وتعزيز ثقة المواطنين في قدرة المؤسسات الحكومية على حماية بياناتهم. مما سبق تتطلب هذه التحديات جهودا متكاملة تشمل الجوانب القانونية والفنية والتنظيمية ولاقتصادية فقط من خلال التعاون والابتكار يمكن مواجهة هذه التهديدات وضمان بيئة رقمية آمنة للجميع .

---

١ ـ رامي وحيد منصور، الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي،٢٠١٦م، ص٩٧.

ثانيا ـ تعزيز المواطنة الرقمية:

في ظل الانفتاح المعلوماتي والثقافي المتسارع الذي يشهده عالمنا المعاصر، وما يواكبه من قفزات تقنية هائلة، تصدرت وسائل التواصل الاجتماعي بكونها قوة فاعلة في اعادة تشكيل مجموعة من المفاهيم والقضايا الجدلية. ولقد انعكس هذا التأثير بصورة كبيرة على منظومة قيم المواطنة لدى افراد المجتمع، بالنظر لما تتمتع به هذه الوسائل من الخصائص التفاعلية. ومع تزايد هذا الدور، تبرز ضرورة ملحة للتصدي ومواجهة التحديات الناتجة عن وسائل التواصل الاجتماعي ، وذلك عبر تعزيز الوعي المجتمعي للأفراد، فعلى الرغم من الفرص الإيجابية التي تتيحها وسائل التواصل الاجتماعي تلك، إلا أن المخاطر التي تتأتى منها تفرض ايجاد استراتيجية واعية لتسخير تلك الأدوات الرقمية في ترسيخ وتثبيت مبادئ الانتماء الوطني لدى الفرد، وتعميق الشعور بمسؤولية الفرد تجاه المجتمع.

وتعرف المواطنة الرقمية بأنها " هي تفاعل الفرد مع غيره باستخدام الأدوات والمصادر الرقمية مثل الحاسوب بصوره المختلفة، وشبكات المعلومات، كوسيلة للاتصال مع الأخرين، باستخدام العديد من الوسائل أو البرامج مثل: البريد الإلكتروني، المدونات، ومختلف مواقع شبكات التواصل الإجتماعي"١.

وتعرف أيضا بأنها " شكل من أشكال الهوية الاجتماعية التي يشترك فيها كافة أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو أسلوب الحياة، وتنطوي على عدد من الحقوق والواجبات، هي ممارسة قيم المواطنة الايجابية، عبر الوسائل الإلكترونية، مثل وسائل التواصل الإجتماعي"٢.

في حين " ينظر البعض إلى المواطنة الرقمية على أنها تنمية قيم المواطنة العادية بأدوات رقمية وتقنيات تكنولوجية، ولكن الأمر على خلاف ذلك، حيث أن المواطنة الرقمية بالنسبة للعالم الرقمي تعني الانتماء والالتزام بقواعد وقوانين وقيم العالم الافتراضي الذي ينتمي إليه الفرد، كما هو الحال في المواطنة التقليدية"٣.

---

١ ـ محمد الدمرداش، معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج الدراسية، المؤتمر الدولي السادس لضمان جودة التعليم، أنماط التعليم ومعايير الرقابة على الجودة فيه، مسقط،٢٠١٤م ، ص ١٢٩.

٢ ـ روان يوسف السليحات ، درجة الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية، عمان، الاردن، دراسات العلوم التربوية، المجلد ٤٥، العدد٣، ٢٠١٨م، ص ٢١.

٣ ـ تامر المغاوري الملاح، المواطنة الرقمية، السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٧م ،ص٢٣.

وتمر المواطنة الرقمية بعدة مراحل هي:

١ـ مرحلة الوعي:

بتنمية وعي المتعلمين بالتكنولوجيا وما لها من آثار عليهم وعلى الآخرين، " وذلك لتجنب عديد من المشكلات نتيجة قلة الوعي، وتتضمن هذه المرحلة جملة من النقاط يمكن الاسترشاد بها وهي الفهم بمعنى تنمية القدرة على تحديد الاستخدام المناسب وغير المناسب للتكنولوجيا، وذلك عن طريق فهم طبيعة السلوك المقدم عبر التكنولوجيا والنتيجة المترتبة على القيام به استناداً لمساعدة محاور المواطنة الرقمية في. تحديد مناسبة السلوك من عدمه، والفعل هنا يتم توظيف التكنولوجيا بصورة مناسبة استناداً إلى ما تمت معرفته ونقاشه من كل من مرحلتي الوعي والفهم، والفعل يمثل المقدرة على الاستخدام الفعلي للتكنولوجيا وفهم آثار ذلك على نفسك وعلى الآخرين وهي من أهم المسائل في المواطنة الرقمية التي يمكن عبرها تنمية قدرة المتعلم على اتخاذ القرار المناسب استناداً للمعايير وما يترتب على ذلك، والتشاور هي المرحلة التأملية للاستخدام السابق للتكنولوجيا ومدى مناسبته، إذ من الضروري أن يحدد المتعلم ما إذا كانت استخداماته صحيحة أم خاطئة حتى لا يكرر الخطأ مرة أخرى وذلك بالتأمل في مدى رضاه عن أفعاله ونتائجها، وما إذا كانت لها آثار سلبية على الآخرين، وهل كان يفكر مسبقاً وهو يمارس هذه السلوكيات في ضرورة تغييرها مستقبلاً، وهل يهتم فعلاً بالمحاور التسعة للمواطنة الرقمية ويبحث لتطوير نفسه في كل مجال منها" [١].

٢ـ مرحلة الممارسة المواجهة:

وتعني المقدرة على استخدام التكنولوجيا في مناخ يشجع على المخاطرة والاكتشاف، وبما يمكن من إدراك ما هو مناسب من الاستخدامات التكنولوجية وما هو غير مناسب للاستخدام.

٣ ـ مرحلة النموذج وإعطاء المثل والقدوة:

وتعني هذه المرحلة تقديم نماذج إيجابية مثالية حول كيفية استخدام وسائل التكنولوجيا في كل من البيت والمدرسة والعمل حتى تكون تلك النماذج المحيطة بالعامة والطلبة من آباء ومعلمين نماذج للقدوة الحسنة يمكن أن يتخذها الآخرون قدوة لهم أثناء استخدامهم للمواطنة الرقمية.

---

١ ـ هادي طوالبه، المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، جامعة اليرموك، المجلد ١٣، العدد ٣٣، ٢٠١٧م، ص ٢٩٢.

٤ـ مرحلة التغذية الراجعة وتحليل السلوك:

في هذه المرحلة يتاح للجميع فرض مناقشة استخداماتهم للتقنيات الرقمية، وصولاً لمرحلة امتلاك المقدرة على نقد وتمييز الاستخدام السليم للتكنولوجيا داخل الغرفة الصفية أم خارجها عبر التأمل الذاتي لممارساته[١].

أما عناصر المواطنة الرقمية فيرى المختصين أن هنالك مجموعة من العناصر التي من شأنها أيجاد مواطن رقمي صالح وهي:

أ ـ الوصول الرقمي:

ويقصد منها المشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع مع" أتاحه القدرة للجميع في المنازل والمدارس للوصول لجميع الأدوات والمصادر والانخراط في المجتمع الرقمي. ويعني الوصول الرقمي السماح بالمشاركة الكاملة في المجتمع التكنولوجي في مجال التعليم، إذ أن المواطنة تتطلب المشاركة في المجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والاجتماعية، لكي يكون لأعضاء المجتمع قيمة ومعنى، وهذا يعني إن التكنولوجيا يجب أن تكون متاحة بالتساوي لجميع المتعلمين في جميع المؤسسات التعليمية بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي، ويعد الوصول الرقمي من العناصر الأساسية لفهم المواطنة الرقمية"[٢].

ب ـ التجارة الرقمية :

ويعني بالتجارة الرقمية هي عملية البيع للبضائع وشراؤها بواسطة التقنيات الرقمية " مع توفير المعرفة والحماية لعملية الشراء والبيع في العالم الرقمي، واستخدام محركات البحث لإيجاد أفضل العروض في الشراء والتعرف إلى طرق كشف سلامة المستهلك في عملية البيع والشراء، وتعني أيضاً الوعي بعمليات الدفع والاستلام للأموال، وتعد التجارة الإلكترونية اليوم من أهم العناصر التي يحتاجها الفرد نظراً لازدياد جوانب

---

١ ـ هادي طوالبه ، المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية، المصدر السابق، ص ٢٩٣.

٢ ـ أمل سفر القحطاني، مدى تضمن قيم المواطنة الرقمية في مقرر تقنيات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، العدد ٢٦، ٢٠١٨م، ص ٦٣.

التسويق والتجارة عبر الإنترنت وانتشارها في جميع أنحاء العالم، وتعد المدرسة الرقمية الميدان الملائم لتعلم أساسيات التجارة الرقمية لدى الأفراد حتى لا يقعون في عمليات الاحتيال على الشبكة الإلكترونية"١.

ت ـ الحقوق الرقمية:

ويُقصد بالحقوق الرقمية هي الحريات الرقمية التي " يتمتع بها الجميع في العالم الرقمي، فنجد دول حددت لمواطنيها حقوقهم في دستورها، فإن المواطن الرقمي يتمتع أيضاً بحزمة من الحقوق مثل الخصوصية وحرية التعبير وغيرها، ولا بد من فهم هذه الحقوق بالشكل الصحيح في ظل العالم الرقمي، ومع هذه الحقوق تأتي الواجبات والمسؤوليات، فهما وجهان لعملة واحدة لا ينفصلان، كما أن للمواطن الرقمي لا بد من أن يتعرف على كيفية الاستخدام اللائق للتكنولوجيا حتى يصبح منتجاً فعالاً"٢.

ث ـ لاتصالات الرقمية:

ويقصد ب لاتصالات الرقمية هو " التبادل الإلكتروني للمعلومات، وقدرة الفرد على استثمار التقنيات الرقمية في الاتصال والتواصل مع الآخرين مهما بعدت الأماكن، من أجل تحقيق هدف مناسب عبر أساليب وتقنيات متنوعة، ويعتمد الاتصال الرقمي على المرسل والمستقبل، إذ يوفر وصولاً فورياً للآخرين على مستوى عالي جداً من السرعة، إذ غيرت الهواتف الذكية وشبكات التواصل الاجتماعية ووسائل التراسل النصي الطريقة التي يتواصل بها الناس، وابتكرت عبر هذا النوع من التواصل هيكلاً اجتماعياً جديداً يحكم كيف ومتى ومع من يتفاعل الناس"٣.

ج ـ الأمن القومي

ويقصد بها الاحتياطات الرقمية لضمان السلامة، أو الإجراءات الوقائية التي يتبعها مستخدمي التقنيات الرقمية للحفاظ على هويتهم الشخصية، وعلى أمن معلوماتهم وأجهزتهم وبرامجهم، لتلاشي الوقوع في موضوعات

---

١ ـ هناء حسن أحمد شقورة، دور معلمي مرحلة الثانوية بمحافظات غزة في تعزيز المواطنة الرقمية لمواجهة ظاهرة التلوث الثقافي لدى الطلبة وسبل تفعيله، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ٢٠١٧م ، ص ٢٤-٢٥.

٢ ـ سارة زرقوط، نتائج تبني ثقافة المواطنة الرقمية في التعليم العالي - جامعة المدينة العالمية نموذجاً ، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد ٥، العدد ١، حزيران ٢٠٢٠م ، ص ٢٣٧.

٣ ـ أمل سفر القحطاني، مصدر سابق، ص ٦٥.

البرمجيات الخبيثة وسرقة البيانات والمعلومات الشخصية"١.

ح ـ السلامة الرقمية:

وتعني الاخذ بالاحتياطات اللازمة للمحافظة على الصحة الجسدية " والنفسية في عالم التقنيات الرقمية، فالاستخدام السيئ للتقنيات الرقمية يحدث العديد من المشاكل الجسدية والبدنية، ولهذا أظهرت المواطنة الرقمية علم هندسة العوامل البشرية، والذي يعني الملائمة الفيزيائية والنفسية بين الآلات بأشكالها والبشر الذين يتعاملون معها ويستخدمونها، فالمواطنة الرقمية تهتم بنشر الوعي والثقافة حول الاستخدام الصحي والسليم للتكنولوجيا، وتتضمن المواطنة الرقمية ثقافة تعليم مستخدمي التكنولوجيا أساليب حماية أنفسهم عبر التعليم والتدريب"٢.

خ ـ اللياقة الرقمية:

يطلق على اللياقة الرقمية مسمى " الإتيكيت الرقمي أو السلوك الرقمي، وتعني معايير الإلكترونية للسلوك أو الإجراء، وأن يتمثل الفرد المسؤولية الذاتية في العالم الرقمي بحيث يضع لنفسه معايير محددة للسلوك الرقمي الحسن، وقيم ومبادئ خاصة به ينفذها ويتبعها أثناء التعامل مع التقنيات الرقمية، أي يكون صاحب الإتيكيت الرقمي يتصرف برقي وتحضر، واللياقة الرقمية يطلق عليها المسؤولية الاجتماعية في الأعمال والأفعال، وهي تتضمن مجموعة من القوانين التي تمثل أخلاقيات هذا المجتمع، والتي يعد العدول عنها بمثابة ارتكاب لمخالفات وجرائم تعرض الأفراد تحت طائلة القانون"٣.

وبعد ما تم ذكره بخصوص المواطنة الرقمية يمكن القول بأنها مجموعة المبادئ والمعايير التي تنظّم الاستخدام المقبول والآمن في الفضاء الرقمي، الآمر الذي يضمن التزام الأفراد بقواعد السلوك الأخلاقي في البيئة الرقمية، بعد إدراكهم لحقوقهم والواجبات المترتبة عليهم، أثناء التفاعل مع الوسائط الرقمية المختلفة.

وقد يصعب تحقيق الثقة الرقمية في عصر الجريمة السيبرانية، من دون ارساء قواعد وأنماط من الثقافة السيبرانية الثقافة التي تعزز قدرة المستخدم على المحافظة وحماية بياناته من التلف أو من الهجمات الرقمية.

وكلما زادت أهمية المعلومات فإنها ستتطلب جهدا أكبر لأجل حمايتها، لأنها ستصبح أكثر عرضة من غيرها

١ـ هناء حسن أحمد شقورة، مصدر سابق، ص ٢٧.

٢ ـ تامر المغاوري الملاح، مصدر سابق، ص ٤٤.

٣ ـ هناء حسن أحمد شقورة، مصدر سابق،ص٢٦.

للجرائم السيبرانية، وبصورة عامة فإن أهمية ثقافة الأمن السيبراني تتمثل في كونها الجدار لحماية الأفراد والمؤسسات على حد سواء، حيث تسهم في الوصول الأمن للبيانات.

ثالثا ـ الحكومة الرقمية:

يعد التحول الرقمي اليوم هو القوة المحركة لإعادة تشكيل الهياكل الإدارية والاقتصادية في عصرنا الراهن، فبينما تفتح التكنولوجيا آفاقاً جديدة غير مسبوقة من أجل تعزيز الكفاءة وابتكار الخدمات، فإنها تفرض في ذات الوقت تحديات وتعقيدات مؤسسية تتجاوز الأطر التقليدية للإدارة. وهنا تبرز الحوكمة الرقمية ليس بكونها خيار تقني فقط، بل أنها تبرز كضرورة استراتيجية وحتمية إدارية، لضبط التوازن الدقيق بين التسارع في الابتكار التكنولوجي وبين ضوابط المسؤولية الإدارية والقانونية.

لذا فأن صمود المؤسسات واستمراريتها في ظل هذه التحولات المتسارعة اصبح مرتهناً بمدى قدرتها على تبنيها لنماذج حوكمة مرنة ، تمتلك من الديناميكية ما يكفل لها الاستجابة الفاعلة للتعامل مع المخاطر الرقمية الناشئة، وتحويل تلك المخاطر إلى فرص مستدامة. لذا فأن الحوكمة الرقمية تمثل الأداة المحورية التي يمكن من خلالها المواءمة بين التقنيات الحديثة مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، الآمر الذي يمهد الطريق لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من التدفق المعلوماتي والذكاء الاصطناعي، مع ضمان النزاهة المؤسسية والارتقاء بالأداء على المدى الطويل. وتعرف الحوكمة الرقمية بأنها " مجموعة من المبادئ والآليات والإجراءات التي تعتمد تقنيات المعلومات والاتصال تنظيم العمل الإداري، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة داخل المؤسسات الحكومية، وتعد الحوكمة الرقمية امتدادا لمفهوم الحوكمة التقليدية، لكنها ترتكز على بيئة رقمية تسهل عمليات اتخاذ القرار، وتدعم جودة البيانات، وتحسن من مستوى تقديم الخدمات العامة للمواطنين"١.

وتعرف الحوكمة الرقمية كذلك بكونها " مجموعة من السياسات، الإجراءات، والممارسات التي تهدف إلى ضمان استخدام التكنولوجيا في المؤسسات بطريقة فعالة وآمنة لتحقيق أعلى مستويات الأداء، الشفافية، وتقليل المخاطر. إنها ليست مجرد إطار تنظيمي، بل نهج شامل يدمج التقنية في قلب العمليات الإدارية، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية"٢. وفي تعريف أخر تعرف الحوكمة

---

١ ـ محمد سامي، الادارة الالكترونية وتحسين الخدمات العامة، المركز القومي للنشر ، الخرطوم، السودان،٢٠٢٠م، ص١١٢.

٢ ـ علي عبد الرحمن ،" الحوكمة الرقمية ودورها في تطوير الأداء المؤسسي" ، دار الفكر العربي ، ٢٠٢١م، ص٢٥.

الرقمية بأنها" الإطار الذي يضبط تأثير التغيرات المختلفة في العناصر والمكونات الرقمية، كما تقدم تحليلا شاملا للمتغيرات الناتجة عن الخصائص القابلة للتغيير والتعديل والتطور وبهذا، تشكل الحوكمة الرقمية طريقا واضحا لتسهيل الأعمال بشكل يتوافق مع التطور التكنولوجي، مع ضمان تحقيق توازن بين مصالح أصحاب المصلحة وتحقيق الأستراتيجيات والأهداف بشكل مستمر، وخلق فرص واعدة"١.

أما أهداف الحوكمة الرقمية فأنها تهدف إلى٢ :

أ ـ ضمان استخدام التقنيات الرقمية بشكل مسؤول وفعال وأخلاقي، وتحقيق أهداف المؤسسات بكفاءة وشفافية

ب ـ تحديد رؤية وأهداف واضحة للتحول الرقمي من خلال ضمان التوافق التام بين استراتيجية الحوكمة الرقمية والأهداف العامة للمؤسسة، بحيث تدعم جميع أنشطة تكنولوجيا المعلومات العمليات المؤسسية وتعزز من كفاءتها.

ت ـ تحديد معايير أمن المعلومات وحماية البيانات والخصوصية، وكذلك الامتثال للمعايير الدولية من خلال وضع واعتماد معايير ملائمة لتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المبادرات الرقمية، بالاستناد إلى الإرشادات والتوصيات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية المختصة.

ث ـ تحقيق التوازن بين المخاطر والفوائد تعزيز العمليات الأساسية من خلال الأستخدام الفعّال لتكنولوجيا المعلومات، مما يساعد على تحقيق الأهداف المؤسسية ودعم قطاعات الأعمال والحوكمة الرقمية.

ج ـ تحديد المخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

ح ـ تحديد المسؤوليات والأدوار من خلال توضيح نطاق المسؤوليات المرتبطة بالحوكمة الرقمية، مع تحديد مهام كل جهة لضمان تنفيذها بكفاءة، ووضع آليات لمراقبة الأداء ومساءلة المسؤولين.

خ ـ تحديد أولويات تنفيذ المبادرات الرقمية استنادا إلى مدى إسهامها في تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة وتعزيز أدائها.

---

١ ـ أحمد يوسف عبد الكريم ، أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية على تحسين جودة الخدمات الحكومية ، رساله دكتوراه جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٢١م،ص

٢ ـ أحمد جمال الدين موسي ، "اقتصاديات الحوكمة ـ دراسة في الأصول القانونية والسياسية والاقتصادية للحوكمة"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملحق خاص، العدد ١، الجزء ١، مايو ٢٠١٦م.

د ـ تعزيز الاستثمار الرقمي والتأكد من أن الاستثمارات في التقنيات الرقمية تدعم تحقيق الأهداف المؤسسية وتعزز من كفاءة العمليات الإدارية.

ذ ـ التعاون والتنسيق من خلال تعزيز التعاون بين المؤسسات العامة المختلفة.

وتستند الحوكمة الرقمية الى مجموعة من المبادئ منها:

١ ـ الشفافية:

الشفافية هي أحد المبادئ الأساسية في الحوكمة الرقمية، وتشير إلى " توفير المعلومات الحكومية بشكل مفتوح ومتاحة للجمهور. ويتمثل الهدف الرئيسي للشفافية في تقليل الفجوة بين الحكومة والمواطنين من خلال الكشف عن جميع المعلومات المتعلقة بالقرارات والسياسات الحكومية. كذلك يمكن للحكومة تعزيز الشفافية من خلال استخدام منصات الإنترنت والبوابات الإلكترونية لنشر المعلومات المتعلقة بالقرارات الحكومية والميزانيات والمشروعات العامة. ويمكن أيضا أن تشمل هذه المعلومات تفاصيل حول الموازنات العامة، خطط التنمية، السياسات الحكومية، التراخيص، والعقود الحكومية"[١].

٢ ـ المساءلة:

هي مبدأ يشير إلى التزام المؤسسات الحكومية " بتقديم تفسيرات وإجابات واضحة ومقنعة للمواطنين حول القرارات والإجراءات المتخذة. ويعزز هذا المبدأ من قدرة المواطنين على محاسبة الحكومة على أدائها وأفعالها. حيث تساهم الحوكمة الرقمية في تعزيز المساءلة من خلال توفير منصات إلكترونية تتيح للمواطنين تقديم الشكاوى والاقتراحات. و من خلال تعزيز المساءلة، يمكن تحسين أداء الحكومة، حيث يضمن المسؤولون أنهم سيخضعون للمراجعة المستمرة من قبل المواطنين. كما أن المساءلة تساهم في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، حيث يشعر المواطنون أن الحكومة مسؤولة عن أفعالها"[٢].

---

1 Charalabidis, Y. Flak, L. Pereira, G. 2022. “Scientific Foundations of Digital Governance and Transformation Concepts, Approaches and Challenges” Springer Publisher

٢ ـ ليلى غضبان ، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الصناعي، ٢٠٢١م، المجلد ١١ ص ٢٨٠.

٣ ـ العدالة والمساواة:

تعتبر العدالة والمساواة من الركائز الأساسية بالنسبة للحوكمة الرقمية، " حيث تضمنان توفير فرص متكافئة لجميع الأفراد للوصول إلى الخدمات الحكومية والاستفادة منها دون أي تمييز. يتطلب تحقيق العدالة الرقمية ضمان وصول جميع الفئات المجتمعية إلى التكنولوجيا والموارد الرقمية بطريقة منصفة، بغض النظر عن خلفياتهم الأقتصادية أو الأجتماعية أو الجغرافية. فالتحول الرقمي يجب أن يكون أداة لتعزيز المساواة بين المواطنين، لا عاملا يؤدي إلى تفاقم الفجوات القائمة. كما أن تحقيق هذا التوازن يضمن تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات الحكومية"١.

٤ ـ الالتزام بالقوانين واللوائح :

يعتبر الالتزام والامتثال للقوانين العامة واللوائح " من المبادئ الأساسية للحوكمة الرقمية، حيث يضمن التزام المؤسسات العامة والخاصة بالمعايير القانونية والتنظيمية التي تحكم العمليات الرقمية. يهدف هذا الامتثال إلى تحقيق الشفافية، وتعزيز الثقة في الخدمات الرقمية، وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات، مما يسهم في بناء بيئة رقمية آمنة ومستدامة ، ويتطلب الامتثال الرقمي الالتزام بالتشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، مثل قوانين الخصوصية التي تضمن عدم إساءة استخدام المعلومات أو تسريبها. كما يشمل الامتثال باللوائح الخاصة بالأمن السيبراني، والتي تهدف إلى حماية الأنظمة الرقمية من الهجمات الإلكترونية والاختراقات المحتملة، مما يحافظ على استقرار البنية التحتية الرقمية ويضمن استمرارية الخدمات الحكومية"٢.

٥ ـ الكفاءة:

الكفاءة في الحوكمة الرقمية تعني " استخدام الموارد المتاحة بشكل فعال لتحقيق الأهداف المحددة، مع تقليل الهدر في الوقت والمال. كما وتهدف الكفاءة إلى تحسين جودة الخدمات الحكومية وتقليل التكاليف، مما يسهم في تقديم خدمات أفضل للمواطنين. ويمكن تحقيق الكفاءة في المؤسسات العامة من خلال تطبيق أنظمة

---

١ ـ طارق فاروق الحصري، "حوكمة الحكومة، حوكمة المؤسسات العامة"، مجلة ضمير الوطن، الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، هيئة الرقابة الإدارية، العدد الأول، ديسمبر ، ٢٠٢١م.

٢ ـ عبد العزيز محمد حمد ساتي ، "قواعد الحوكمة ومراقبة الامتثال للقوانين ودورها في تعزيز الحكم الرشيد" ، مجلة الأمن والقانون، العدد الثاني، دبي، ٢٠٢٢ م، ص٣٨.

رقمية متطورة مثل أتمتة العمليات، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الكبيرة . أن تحقيق الكفاءة يؤدي إلى تحسين الأداء الحكومي وتقليل التكاليف. عندما تستخدم المؤسسات العامة الموارد بشكل فعال، فإنها تستطيع تقديم خدمات أفضل وأسرع للمواطنين. على سبيل المثال، في حالة تقديم طلبات للحصول على تراخيص أو رخص بناء، يمكن تقليل الوقت اللازم لهذه الإجراءات من خلال رقمنه العملية بالكامل، مما يقلل من الحاجة للموظفين ويزيد من سرعة التنفيذ"١.

٦ ـ الاستدامة:

في الحوكمة الرقمية فأن الاستدامة تعتبر الضمان لاستمرارية التحسينات الرقمية على المدى الطويل، " بما في ذلك استدامة التكنولوجيا والموارد المالية والبشرية. يتم تحقيق الاستدامة من خلال تبني استراتيجيات طويلة الأمد لتطوير التكنولوجيا الرقمية في المؤسسات العامة. يشمل ذلك ضمان أن الأنظمة الرقمية قابلة للتطوير، وأنها تواكب التطورات التكنولوجية المستقبلية. كما يجب أن تتم استدامة البنية التحتية الرقمية من خلال تحديث الأجهزة والبرمجيات بشكل دوري. بالإضافة إلى ذلك، يجب تدريب الموظفين بشكل مستمر على استخدام هذه التقنيات لضمان استمرار الكفاءة في تقديم الخدمات الرقمية"٢.

---

1 Charalabidis, Y. Flak, L. Pereira, G. 2022. "Scientific Foundations of Digital Governance and Transformation Concepts, Approaches and Challenges" Springer Publisher

٢ـ فائقة الرفاعي؛ حسن سليم" الحوكمة المستدامة على مستوى الدولة ومؤشراتها ومبادئ حوكمة الشركات"، المركز المصري للحوكمة. العالمية والتنمية، سلسلة أوراق بحثية، العدد ١ ، سبتمبر ٢٠١٥م.

رابعا ـ بناء الثقة الرقمية:

يشار الى الثقة الرقمية بانها مفهوماً مركبا متعدد الأبعاد، يتطلب لتعزيزه تعاون وتكاتف استراتيجياً بين القطاعين العام والخاص على حد سواء، وذلك لتوفير بيئة آمنة للتجارة الإلكترونية ولمعالجة التحديات التقنية والتشريعية التي يتعرض لها مجتمع المعلومات، والتي تحدُ بدورها من فاعلية الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة عامة، والخدمات الإلكترونية بصفة خاصة.

" أن الثقة الرقمية تعني أن تقوم المؤسسة على توفير المتطلبات العصرية والرقمية والاتصالية، وتضمن الأستخدام الآمن لها، وأن المستخدم يمكنه الأعتماد على البيانات والمعلومات، وأن ما يحصل عليه هو آمن وصادق"١.

وفي تعريف أخر تعرف الثقة الرقمية بكونها" أن الثقة الرقمية من متطلبات إرساء مجتمع المعرفة، وإدارة المعرفة، وأنها أصبحت جزء من الميزة التنافسية لكثير من المؤسسات خاصة الأكاديمية، وفي ظل بيئة تعلم إلكترونية فإن هناك حاجة لإرساء قواعد ومبادئ الثقة الرقمية، وأن يكون هناك نماذج وب ارمج حماية تسهم في تعزيز ثقة المستخدم بالبرامج والتقنيات، وأن يدرك المستخدم أنه في مكان رقمي آمن"٢.

وتعرف الثقة الرقمية بوصفها مستوى الاطمئنان الذي يحظى به المستخدمون تجاه قدرة الأفراد والتقنيات والعمليات على توفير بيئة رقمية آمنة ومستقرة. وتتجسد هذه الثقة عندما تنجح المؤسسات في إثبات التزامها بضمان معايير السلامة، وحماية الخصوصية، وتعزيز الأمن السيبراني، فضلاً عن الالتزام بمبادئ الموثوقية وأخلاقيات التعامل مع البيانات والأنظمة الرقمية. ونتيجة لذلك، يميل المستخدمون إلى تفضيل التعامل مع منتجات أو خدمات تلك المؤسسات، استناداً إلى قناعتهم الراسخة بموثوقيتها وجدارتها بالثقة في الفضاء الرقمي.

---

١ ـ سارة غران، التعلم الرقمي: التربية والمهارات في العصر الرقمي. الندوة الاستشارية المعنية بالتعلم الرقمي التي عقدت كجزء من برنامج معهد كورشام للقيادة الفكرية، (Programme Leadership Thought Institute Corsham). ٢٠١٨ م.

٢ ـ عبد الحميد عنكوش، الثقة الرقمية ضمن استراتيجية الجزائر الإلكترونية ٢٠١٣ واقعها ودورها في إرساء مجتمع المعرفة. أعمال المؤتمر الثالث والعشرون: الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية، الدوحة، قطر ، ج١، ٢٠١٢م، ص٧٧.

متطلبات بناء الثقة الرقمية

يتطلب بناء الثقة الرقمية تحديد مواصفات خاصة للخدمات الإلكترونية تحظى بثقة المستخدم وتشعره بالأمان، إضافة إلى توفير بيئة قانونية. وفيما يأتي أهم متطلبات بناء الثقة الرقمية.

١ـ ثقة المستخدم بالبيئة الرقمية

يشكل انعدام ثقة المستخدمين بالعالم الرقمي أحد أهم الأسباب التي تحول دون استثمار الإمكانيات الكامنة للإنترنت، وتطوير تطبيقات وخدمات إلكترونية جديدة. حيث يُعد عنصر الثقة والأمن أبرز العناصر اللازمة لتوفير بيئة مواتية لبناء مجتمع المعلومات؛ إذ يرتبط استخدام الأفراد للخدمات الإلكترونية على شعورهم بالراحة والطمأنينة والأمان عند استخدامها.

٢ـ البنية الأساسية والنظم المعلوماتية

في ظل اتساع نطاق شبكة الانترنت، أصبح المجرمون قادرين على إيجاد فرص جديدة في البيئة الرقمية القابلة للخرق، وذلك للقيام بأعمال إجرامية ضدها أو ضد البنية الأساسية الوطنية، وأصبحت البرمجيات الخبيثة والاعتداءات على الشبكات والنظم عن بعد معروفة بالنسبة لمستخدمي شبكة الانترنت، ولا ينجو منها إلا المستخدمون المحصنون.

٣ـ الإطار القانوني للتحول الرقمي

يستغل المجرمون غياب نظم المساءلة، والثغرات في بنى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنظمتها وفي التشريعات الوطنية لارتكاب الجرائم المعلوماتية وخاصة في البلاد التي لم تسن قوانين تجرم الاعتداءات المعلوماتية أو التي لا تطبق هذه القوانين وقد وضعت بعض البلدان قوانين لمكافحة الجرائم المعلوماتية وسوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن تطبيقها مازال يواجه عدداً من الصعوبات، لاسيما في المنطقة العربية، في غياب آليات للتطبيق ومحامين وقضاة مدربين على تطبيقها.

١ـ محمد بو مدين، آليات بناء الثقة الرقمية في المغرب، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص بالقانون الرقمي، يوليو، ٢٠٢٠م، ص ٩١.

٤ـ ضعف البنية الأساسية

يشكل غياب البنية التنظيمية إحدى الإشكاليات التي تعيق حماية الفضاء السيبراني؛ فالمؤسسات والشركات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تعتبر عنصري الحماية والأمن أساسين في حالات عديدة، ولا تستحدث في هيكلها المؤسسي أية إدارة أو وحدة تختص بمراقبة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وحمايته وضمانه كما أنها لا تخضع أية سياسات أو خطط عمل لمواجهة التهديدات المعلوماتية الخارجية١. والجدير بالذكر أن للتحول الرقمي اهداف تتلخص بما يأتي: ٢.

أ ـ تدعيم مستوى الأداء: مثل امكانية نقل المعلومات بشكل مفصل وبطريقة منتسبة بين مختلف الإدارات، وتحسين مستويات الدقة للمعلومات مما يسهم في تحسين مستويات الثقة في المعلومات وقلة الأخطاء التي تترتب على الإدخال اليدوي.

ب ـ الاختصار بالإجراءات الإدارية: مع خزن المعلومات الكترونيا تقل الأعمال بصيغها الورقية كما تنتهي الحاجة لحفظ النسخ الورقية في حال خزنها الكترونيا.

ت ـ استغلال الطاقات البشرية بشكل مثالي: ففي حالة خزن المعلومات الكترونيا مع اعادة استخدامها وتحريكها، لذا سيتم توجيه الموارد البشرية للعمل في اعمال منتجة أكثر.

ث ـ خفض التكلفة وزيادة الإنتاجية: عن طريق استغلال التطورات التكنولوجية المربوطة على شبكات الاتصال، وايجاد طريق أفضل لمشاركة المستفيدين في اعمال التنفيذ.

---

١ ـ محمد بو مدين، آليات بناء الثقة الرقمية في المغرب، المصدر السابق، ص ٩٢.

٢ ـ وليد خالد هندي ، دور تقنيات التحول الرقمي في تعزيز مصداقية وموثوقية القوائم المالية (دراسة استطلاعية لآراء عينة من المحاسبين والمدققين في المصارف العراقية الخاصة) مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأقتصادية والإدارية، مجلد ١٧ ، العدد٣، ٢٠٢٥م، ص ٧.

وبصورة عامة يُعد تعزيز الموثوقية في نظم المعلومات وتطبيقاتها في البيئة الرقمية للمنظمات الركيزة الأساسية لضمان كفاءة الأداء، حيث يتعين تشغيل هذه الأنظمة وفقاً للمعايير المحددة سلفاً، وبما يضمن خلوها من الانقطاعات التقنية أو الأخطاء غير المتوقعة. إن أي اخفاق في تحقيق هذا الاستقرار قد يؤدي إلى تقويض القدرة على رصد الثغرات في الوقت المناسب، مما يعيق فرص النمو والابتكار المؤسسي.

وبناءً عليه، تبرز الحاجة إلى تأمين الشبكات وصياغة أطر ومعايير أمنية حاكمة استجابةً لمتطلبات المستخدمين وتوقعاتهم. ففقدان الثقة في النظام الرقمي قد لا يعود فقط إلى سوء الاستخدام، بل قد ينتج عن عدم تلبية التطلعات الوظيفية أو غياب اليقين المعلوماتي. ومن ثمَّ، يتوجب على المنظمات إرساء قواعد وإجراءات توافقية بين كافة الأطراف المعنية، بما يضمن خلق بيئة تقنية تتسم بالموثوقية العالية والمصداقية المستدامة.

المطلب الثاني/ التأثير المستقبلي للسيبرانية على المنظومة القيمية في العراق

تتميز القيم بالازدواجية حيث تجمع بين النسبية والإطلاق، ذلك أنها تستمد بعدها النسبي من سياقات الواقع الذي يعيشه الفرد والظروف الحياتية المحيطة، مما يجعلها انعكاساً حقيقيا للتركيبة الاجتماعية وتغيراتها.

وعلى الرغم مما قد تثيره هذه النسبية من إشكاليات مفاهيمية، إلا أنها تتجلى وبوضوح في التباين القيمي المتفاوت بين ثقافات المجتمعات المختلفة، وأحيانا أخرى ضمن طبقات المجتمع الواحد وتحولاته التاريخية.

وفي مقابل ذلك، تتجلى طبيعة القيم المطلقة من خلال تبلور ما يمكن وصفه بـ "الأنا العليا الجمعية للبشرية" عبر الزمن، والتي تشتمل على منظومة متكاملة من المُثل العليا والقيم الكونية، وتحظى تلك المنظومة القيمية باتفاق إنساني عابر للظروف والمتغيرات. وطالما كان مصير القيم الإنسانية يمثل إشكالية جوهرية في الفكر البشري، وذلك لكونها بحسب المختصين الركيزة الناظمة للوجود الفردي والجمعي على مر التاريخ.

لذا وفي وقتنا الراهن يبرز تساؤلاً ملحاً حول مدى المرونة وصمود المنظومات الأخلاقية والاجتماعية في مواجهة التحولات الكبيرة التي نتجت عن التداخل البيولوجيا مع التقنيات الرقمية، وما تبعه من انصهار للهوية الإنسانية في القوالب السيبرانية،

الامر الذي أدى إلى تلاشي الحدود الفاصلة فيما بين الواقعين المادي والافتراضي.

وقد " ساهم الاستخدام الواسع والمكثف للتكنولوجيا الرقمية في إيجاد أساليب جديدة ألنماط حياة جديدة، وصعود وبلورة معطيات ثقافية جديدة أصبح يطلق عليها الثقافة الرقمية، خاصة أن ثقافة الجيل الجديد بلغت من التعقيد كم هائل من المفاهيم والأبعاد والدالات، كما تفرعت إلى أطر تحكمها عوالم افتراضية بفعل تكنولوجيا الاتصالات الرقمية تحت مسمى صناعة الثقافة، ومن ثم تعرضت الثقافة في هذا العصر إلى العديد من التغيرات التي طالت كافة الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية، وتحولت مظاهر القيم الجمعية إلى قيم فردية مع ظهور ثقافة الشباب المتأثرة بأنظمة الثقافة الرقمية نتيجة الاتجاه نحو التحول الرقمي وتنامى استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة من قبل الأجيال الجديدة حتى بات العالم قرية صغيرة تنتشر فيه المعرفة بصورة قياسية، مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من الممارسات الاجتماعية التي تخطت مفهوم الزمن والحدود.

والمواطنة بالإضافة إلى التأثير على ثقافة الشباب وهويتهم وعلاقاتهم الاجتماعية"١.

لقد كان من أفرازت الطفرة الرقمية المتسارعة، تحولات جوهرية طالت بنية سلوكيات المجتمع ومنظومة القيم الإنسانية، الأمر الذي يفرض وبصورة ملحة الحاجة لدراسة تداعيات هذه التحولات على الفرد بصورة خاصة وعلى الكيان المجتمعي المعاصر بصورة عامة. وإلى تحليل الأبعاد الناتجة عن التأثير التقني على المبادئ الأخلاقية وكذلك على الأنماط السلوكية، مع التركيز على دراسة ورصد التحديات التي تواجه القيم التقليدية، في بيئة رقمية اتسمت بالتعقيد. وكل ما تقدم يمكن توضيحه فيما يلي :

أولا ـ الهوية الافتراضية Virtua Identity :

" ساهم التزاوج بين العلم والتقنية والثقافة في تعميق الهوة بين عناصر الهوية الثقافية، خاصة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع المعاصر، وبروز العالم الافتراضي كشريك أساسي يسهم في خلق "مجتمع شبكي" يعمل موازياً على إعادة صياغة منطق التواصل والعلاقات الإنسانية عبر التكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي دفع إلى إعادة إحياء التساؤل الكلاسيكي حول الهوية الثقافية للمجتمع، والبحث في عناصرها المرجعية، والتحديات التي تواجهها في هذا العالم الرقمي الجديد خاصة وأن الهوية الثقافية تعد رمزاً للتفرد والاختلاف، لذا فقد أصبح العالم في ظل الثورة الرقمية أمام ملامح تغيير عميق فيما يتعلق بنظم الاتصال وتبادل المعلومات ليس فقط بين الدول والمؤسسات وإنما على مستوى الأفراد أيضاً، الأمر الذي أدى إلى ظهور ظواهر وممارسات عديدة وأطر جديدة تتبع ذلك التغير"٢.

---

١ ـ أسماء إدريس عبدالحميد الزغاري، التحولات الرقمية وانعكاساتها على ثقافة الشباب "قراءة سوسيولوجية في ضوء نظريتي مجتمع المخاطر والا مساواه الرقمية"، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، جامعة كفر الشيخ، كلية الآداب، العدد ٢٨، كفر الشيخ، ٢٠٢٣م، ص ٣٧٣.

٢ ـ صفاء طلعت منصور، دور التحول الرقمي في إعادة التشكيل الثقافي للمجتمع الشباب الجامعي نموذجا، "دراسة ميدانية"، مجلة التربية، جامعة الأزهر كلية التربية، العدد ١٩٥، المجلد ٤، القاهرة، ٢٠٢٢م، ص ٤٧٦.

وتعرف الهوية الافتراضية بأنها " شخصية التي يتم إنشاؤها من طرف المستخدم الأنسان، الذي يعمل كصلة وصل بين الشخص الطبيعي والشخص الظاهري للمستخدمين، وحسب هذا التعريف فإن الهوية الافتراضية هي السمات والمواصفات التي يقدمها الفرد الطبيعي للآخرين عبر الأنترنت، فتكون عملية الاتصال تتم بين ثلاثة أطراف وليس طرفين وهي: الشخص العادي والهوية الافتراضية والأشخاص الآخرين"١.

وتتشكل الهوية الافتراضية عادتا في الفضاء الالكتروني من خلال الجمع فيما بين " وسائط الكتابة والصوت والصورة وتجاوز الزمان و المكان في الفضاء السيبيري، وتعمل الهوية الرقمية على اشباع حاجات ورغبات وميول نفسية اجتماعية وثقافية يتمثل من خلالها المستخدمين في مواقع متعددة من الشبكات الاجتماعية ذات المزايا الكثيرة ويتواصل من خلالها مع أفراد ومجموعات حسب ميولهم وانتماءاهم وهي احيانا بمثابة الهروب بل والقفز على الهوية الاجتماعية الحقيقية، فالهوية الرقمية يمكن أن تكون بمثابة هوية اجتماعية حقيقية أو نتاج هويات غير متعلقة بالحيز المكاني وهويات تشعر بانتمائها ولو رمزيا إلى ذلك الفضاء اللامحدود"٢ و"للهوية الافتراضية فوائد وسلبيات متعددة، فهي تمنح الحرية للمستخدم وكذلك توسع الواقع لديه من الناحية الإيجابية إلا أن سلبياتها أكثر: فالمستخدم لا يبالي في الكشف عن خصوصياته وما يترتب عليه من عواقب، ازدواجية الشخصية أو انفصامها للفرد بين الواقع والافتراض، احتمال تعرض الهوية الافتراضية للقرصنة، فيضان من المعلومات التي تؤثر في تفكير المستخدم"٣.

وبصورة عامة فأن العالم والسياسي الأميركي صموئيل هنتنغتون، كان قد قدم ملاحظات رئيسية حول الهوية

---

١ ـ الفرفار العياشي، الهوية الافتراضية: طبيعتها، خصائصها و علاقتها بالمجتمع الواقعي. دراسة استكشافية على عينة من رواد الشبكات الاجتماعية، مجلة الدراسات الإعلامية ـالمركز الديمقراطي العربي- برلين- ألمانيا- العدد الحادي عشر، مايو، ٢٠٢٠م ، ص٣١٥.

٢ ـ حده الوزيرة خلفلاوي،"الهوية الرقمية في العالم الافتراضي: دراسة في الفرص ومخاطر الاستخدام "، مجلة الدراسات الإعلامية و الاتصالية، المجلد٢،العدد ٣،جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر،٢٠٢٢م، ص ٣٧.

٣ ـ ـ عبد الحكيم أحمين ، الهويات الافتراضية في المجتمعات العربية، دار الأمان، الرباط ، المغرب، ٢٠١٧م، ص١٢.

وهذه الملاحظات مفادها :

أ ـ لدى الأفراد والجماعات هويات يحددونها ويعيدون تعريفها، فيمكن للفرد أن يكون عضواً في مجموعات عديدة ومن ثم قادراً على تبديل تلك الهويات، أما هوية الجماعة تكون ذو ميزة تعريفية وأقل قدرة على التبدل.

ب ـ إن الهويات غالبا ما تكون مركبة لأنها توضع في إطار أنواع ودرجات مختلفة من إكراه وإجبار أو إقناع واختيار، وعليه فالهويات هي ذوات متخيلة، أي هي ما نظن إننا نحن أو ما نريد أن نكون، بقدر ما يمكن للأفراد أن يرثوا خصائصهم الأثنية ويتمسكوا بها بمقدورهم أيضا أن يعيدوا تعريفها بالرفض والتغيير.

ت ـ الأفراد والى مدى أقل الجماعات لهم هويات متنوعة وراثية ومحلية لها أبعاد سياسية اجتماعية ثقافية وطنية، تتغير أهمية تلك الهويات على مر الزمن بتبدل الظروف والمتطلبات والأهداف والوسائل

كما يمكن أن تتكامل أو تتناقض٣ ووفقا للملاحظات التي يطرحها العالم الأميركي صموئيل هنتنغتون*، فأن هنالك حقيقتين أساسيتين فيما يخص الهوية هما:

---

١ ـ صموئيل هنتنغتون، من نحن- التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ت : حسام الدين حضورة ، دار الرأي للنشر، دمشق، ٢٠٠٥م، ص ٣٦ .

* ـ صموئيل فليبس هنتنغتون، (١٨ أبريل ١٩٢٧ ـ ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨)، عالما سياسيًا ومستشارًا وأكاديميًا أمريكيا. يُعد من أهم المفكرين الاستراتيجيين المعاصرين. شغل منصب أستاذ ألبرت جيه. ويذرهد الثالث في جامعة هارفارد، أَلَّف العديد من المؤلفات منها: كتاب صدام الحضارات و«الجندي والدولة: نظرية العلاقات المدنية العسكرية وسياستها»، و«الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين»، و«النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة".

١ ـ إن الإنسان بالأصل وتلقائياً كائن متعدد الهويات وباستمرار يفضل إحدى الهويات على الآخر.

٢ ـ إن الهوية التي يولد بها الإنسان أو يختارها ويفضلها على غيرها من الهويات هي أصلها وطبيعتها ذات بنية مركبة وتحتوي مجموعة من العناصر ويكون العديد منها مشتركة١.

اما "ميشيل فوكو "** فأنه اضاف بعدين جديدين للهوية،

البعد الأول: وهو أننا كأفراد نملك هويات متعددة و ليس هوية واحدة،

البعد الثاني: هو أن الهويات المتعددة التي نجمع بينها في ذاتنا والمرتبطة بعدد من الممارسات الاجتماعية، تتصل هي نفسها بهوية أكبر وأشمل من خلال أبنية متنوعة كالطبقة والاثنية والعرق والنوع وأن تلك الهويات المختلفة ليست منفصلة انفصالا بل متفاعلة مع بعضها البعض٢ أن التقدم التقني المعاصر في عالم الاتصالات، كان قد ساهم بصورة كبيرة في نقل الهوية الثقافية، من الحيز الواقعي الصلب إلى الفضاء الافتراضي المرن، الآمر الذي أدى إلى بروز نمط جديد من المواطنة الرقمية. إن الفرد في مجتمعنا اليوم يقف في منطقة تقاطع بين هويتين. الهوية الأصيلة والتي تستمد مقوماتها من الثوابت مثل الوطن واللغة والانتماء الحضاري، وبين الهوية الافتراضية التي تتشكل أبعادها عبر الشبكة العنكبوتية، الأنترنت.

وتتجلى خصوصية الهوية الافتراضية في القدرة على التحلل من الانتماءات الضيقة (الجغرافيا، اللغة، والدين) لصالح الفضاء العالمي للتبادل الثقافي، حيث قدرة الفرد على أن يصنع لنفسه ذاتاً رقمية جديدة تتجاوز حدود الواقع. إن هذا التداخل فيما بين العالم الواقعي والعالم الافتراضي يمثل السمة الأبرز للعصر الرقمي، مما جعل الهوية الافتراضية عنصراً جوهرياً في فهم السلوك الإنساني المعاصر وتفاعلاته العابرة.

---

١ ـ علي عباس مراد ، مشكلات إعادة بناء الدولة في البلدان العربية حالة العراق ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٨ ، ط ٢، دار القناديل للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٩م ، ص ٣٩.

** ـ ميشيل فوكو فيلسوف (١٩٢٦ – ١٩٨٤)، فرنسي، يعتبر من أهم فلاسفة النصف الأخير من القرن العشرين، تأثر بالبنيويين ودرس وحلل تاريخ الجنون في كتابه «تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي»، وعالج مواضيع مثل الإجرام والعقوبات والممارسات الاجتماعية في السجون. ابتكر مصطلح «أركيولوجية المعرفة».

٢ ـ البار الطيب، سوسيولوجية هوايات المجتمعات الافتراضية في الفضاء السيبراني قراءة في تحولات البيئة الاتصالية العربية، مجلة المعيار، مجلد٢٥،العدد ٥٣ ،جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ٢٠٢١م ، ص ٦٦٣.

ثانيا ـ المجتمعات الافتراضية (القبيلة الالكترونية) :

ساهمت الطفرة النوعية في التوجه وشعبية منصات التواصل الإجتماعي في بروز ظاهرة المجتمعات الافتراضية (Virtual Communities)، وهي كيانات رقمية تُشكل نظيراً مكافئا للمجتمعات التقليدية الا أنها ضمن الفضاء السيبراني. وتتميز هذه المجتمعات الافتراضية بخصائص البنيوية الشمولية والقدرة على استيعابها لأطراف متعددة، متجاوزة بذلك الكثير من العوائق الزمكانية والقيود الديموغرافية والجغرافية التي من شأنها أن تحد من فاعلية المجتمعات الواقعية. وتتنوع هذه المجتمعات بطبيعتها لتشمل أبعاداً ترفيهية، أو اجتماعية، أو سياسية، واقتصادية، أو قد تكون أكاديمية تخصصية، بحيث يسودها جو من التفاعل الفكري والحوار التشاركي. وبناء على ذلك كله، أصبحت هذه المجتمعات تمثل بيئة استراتيجية خصبة للمسوقين، نظراً لما توفره من فرص للاستهداف الدقيق والتفاعل المباشر مع الجماهير.

ولقد كان الظهور الأول لهذا المصطلح في صورته الإنكليزية (Virtual Communities) عنوانا لكتاب هوورادراينجولد في العام ١٩٩٣م، والذي عرفه بأنه " تجمعات اجتماعية تنشأ من الشبكة حين يستمر أناس بعدد كاف في مناقشتهم علنيا لوقت كاف من الزمن بمشاعر إنسانية كافية لتشكيل شبكات عن العلاقات الشخصية في الفضاء السيبيري"١.

" وتمثل المجتمعات الافتراضية نظاما اجتماعيا تقنيا جديدا يقوم على ردة الفعل، بل ويستند على روح المبادرة بين أعضاء هذا المجتمع الذين يتفاعلون اجتماع يا في كثير من الروابط والاهتمامات والأنشطة بواسطة التقنية، وفي أي وقت وبشكل دائم وتلقائية وباستخدام الصوت أو النص أو الصور عبر الإنترنت، وفي مجالات عديدة مثل التعليم الإلكتروني وتطوير المعرفة والاتصال، والتعاون والتفاعل"٢.

" وقد شكلت المجتمعات الافتراضية عالماً رحباً ومفتوحاً عمل على إنهاء العزلة الجغرافية التي كانت تقف حائلاً أمام التواصل بين مختلف الأفراد، وأوجد بذلك ثقافة جديدة لها سلوكياتها ومفاهيمها وقيمها الخاصة

---

١ ـ كلثوم بيبيمون، السياقات الثقافية الموجهة للهوية الرقمية في ضوء تحديات المجتمع الشبكي من التداول الافتراضي إلى الممارسة الواقعية، مجلة إضافات، العدد٣٥، جامعة لخضر باتنة، الجزائر، ٢٠١٢م، ص٧٦.

٢ ـ أحمد فلاح العموش، الوجود الاجتماعي في المجتمع الافتراضي، مؤتمر تقنيات الاتصال والتغير ـ الاجتماعي، جامعة الملك سعود، الرياض السعودية، ٢٠٠٩م ، ص ٥.

التي أخذت تفرض نفسها على المجتمع الواقعي"١ أما تعريف المجتمعات الافتراضية فأن فيلدمان يعرفها بأنها " أن فكرة المجتمع الافتراضي التي أنشأتها قوة الاتصالات عبر الشبكة والتي ترتبط ببعضها البعض من خلال الاهتمامات المشتركة أو الطموح أو الاعتقاد لدى الأفراد المشتركين أصبحت مفتاحاً لبناء عالم شبكي جديد مزدهر. وتتمثل رؤيته في مجتمع عالمي يشارك على قدم المساواة في مستقبل غني بالإعلام والمعلومات والاتصالات العالمية"٢ وتعرف المجتمعات الافتراضية أيضا بكونها " مجموعات من الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم في المقام الاول من خلال الاتصالات الحاسوبية لتنمية الشعور بالانتماء و الارتباط مع بعضهم البعض"٣ كذلك تعريف المجتمعات الافتراضية على الشبكة العنكبوتية الإنترنت على أنها " مستوى عال من الانصهار الإجتماعي في الوسط الرقمي، والذي يجسد فضاء رقميا إلكترونيا يستوعب في مساراته المتشابكة عددا لا متناهيا من الأفكار الإنسانية، يتناقلها، ويوزعها ويخزنها"٤.

و يرى الباحث بأن المجتمع الافتراضي هو بيئة رقمية تفاعلية يتم فيها تجاوز حواجز الزمان والمكان، وهي تتيح للمستخدم إعادة إنتاج الأنشطة الاجتماعية الواقعية ، ولكن في إطار سيبراني. وذلك يشمل كافة أشكال التواصل الإنساني، أبتدأ من الحوار المباشر وتكوين الروابط الاجتماعية، وصولاً إلى تشكيل التجمعات الفكرية في بيئة تتسم بالحرية الواسعة في التعبير عن الآراء والمواقف.

---

١ ـ يحيى تقي الدين ،القيم الثقافية المكتسبة من خلال أستخدام الشباب لشبكات التواصل الاجتماعي: قراءة في قيمة الرأسمال الاجتماعي الافتراضي، مجلة تاريخ العلوم، العدد ١١، ٢٠١٨م، ص ١٣٧.

2 Franklin, Bob, et. al (2005), Key Concepts in Journalism Studies London, Sage Publication

٣ ـ علاء الدين محمد عفيفي المليجي: الاعلام وشبكات التواصل الإجتماعي العالمية، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٥م، ص ١٦٠ .

٤ ـ علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنو اجتماعية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ٣٠٢.

وتتميز المجتمعات الافتراضية بمجموعة من الصفات مثل.

١ ـ المرونة وانهيار فكرة الجماعة المرجعية بمعناها التقليدي ذات البعد الجغرافي المادي، فالمجتمع الافتراضي لا يتحدد بالجغرافيا بل بالاهتمامات المشتركة التي تجمع معا أشخاصا لم يعرف كل منهم الآخر.

٢ ـ لم تعد تلعب حدود الجغرافيا دورا في تشكيل المجتمعات الافتراضية، فهي مجتمعات لا تنام يستطيع المرء أن يجد من يتواصل معه في المجتمعات الافتراضية على مدار الساعة، وهو ما أتاح لها ذلك التطور المتسارع والنمو المتزايد١.

٣ ـ ومن سماتها ونتائجها أنها قد تنتهي إلى عزلة، على ما تعد به من انفتاح على العالم وتواصل مع الآخرين، فقد أغنت الرسائل النصية القصيرة وما يكتب على وسائل التواصل عن الزيارات٢.

٤ ـ لا تقوم المجتمعات الافتراضية على الجبر أو الإلزام بل تقوم على الاختيار.

٥ ـ في المجتمعات الافتراضية وسائل تنظيم وتحكم وقواعد لضمان الخصوصية والسرية، قد تكون مفروضة من قبل القائمين، وقد يمارس الأفراد أنفسهم في تلك المجتمعات الحجب أو التبليغ عن الأساليب والسلوكيات أو المحادثات غير المقبولة وغير اللائقة.

٦ ـ تتسم المجتمعات الافتراضية بدرجة عالية من اللامركزية وقد تنتهي إلى تفكيك مفهوم الهوية التقليدي، ولأن من يرتادونها في أحيان كثيرة بأسماء مستعارة ووجوه ليست وجوههم وبعضهم له أكثر من حساب ولكن وعلى " صعيد العلاقات الاجتماعية، حيث تتسم في المجتمع الافتراضي بالضعف والسطحية والتضليل، لأنها تهتم بالأفكار والآراء عبر فضاء افتراضي فقط، بينما تتسم بالقوة والعمق في المجتمع الواقعي، ورغم أن المجتمعات الافتراضية تسمح بحرية اختيار وتحديد وقت التواصل مع الآخرين في أي مكان دون جهد أو تكلفة، ودون تمييز على أساس المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية، إلا أن كثيرا من الباحثين

---

١ ـ بهاء الدين محمد مزيد، المجتمعات الافتراضية بديلا للمجتمعات الواقعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، ٢٠١٢ م، ص ٢٢.

٢ ـ أولجا جوديس بيلي وآخرون ، فهم الإعلام البديل، ت : علا أحمد إصلاح، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٣١.

٣ ـ بهاء الدين محمد مزيد، مصدر سابق ، ص ٢٥.

اتفقوا أن المجتمع الافتراضي يفتقر إلى ٩٠% من مكونات المجتمع الواقعي"١.

ويلاحظ بأن هذه المجتمعات الافتراضية، قد تكون تشتمل على مجموعة من السلبيات التي يفضل الالتفات اليها، في محاولة لتشخيص الخطاء والعمل على تداركه، ومن تلك السلبيات هي:

أ ـ ضياع الوقت:

وهو أكبر خطر لتلك المواقع وهو إضاعة الوقت في التنقل عبر صفحات تلك المواقع، " والتحدث في أمور ليس لها قيمة ولا فائدة، وهذا الجانب هو أخطر الجوانب السلبية، حيث أن مضعية الوقت تأتي بالسلب على المجتمع كله وعلى تقدمه، وليس على الشخص فقط. حيث أنه بمجرد دخول المستخدم للموقع حتى يبدأ بالتنقل من صفحة لأخرى ومن ملف لآخر ولا يدرك الساعات التي ضاعت في التعليق على صور أصدقائه دون أن يزيد أي منفعة له أو لغيره"٢.

ب ـ إدمان الاستخدام وإضعاف مهارة التواصل:

وهي من أهم السلبيات التي تشكل خطرا على مستخدمي المواقع الافتراضية خصوصا الشباب، "حيث إن قضاء الوقت الطويل في استخدام شبكات التواصل يؤدي إلى عزلهم عن واقعهم الأسري وعن مشاركتهم في الفعاليات التي يقيمها المجتمع"٣.

ت ـ التمرد:

لقد فتح الفضاء السيبيري مجالاً جديداً للتمرد والحركات الثورية والتحررية، إذ أن من ضمن تشكيلة التفاعلات الافتراضية تفاعلات تمردية فالفرد يستطيع أن يقول ما يريد خارج الضوابط التقليدية للمجتمعات وبخاصة في المجتمعات السلطوية، فلقد فتح الإنترنت مجالاً جديداً للتفاعلات تقوم على الحرية وتخرج

---

١ ـ صابر حارص محمد، حياة أبناء الأسرة السعودية داخل المجتمعات الافتراضية، مؤتمر مكة الحادي عشر، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة السعودية، ٢٠١٠ م ، ص ٣٨.

٢ ـ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت والتأثير على الأمن القومي والاجتماعي. القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٦م، ص٩٠.

٣ ـ فاروق رزقي، تأثير استخدام المواقع الافتراضية على الهوية لدى الطالب الجامعي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ٢٠١٧ م ، ص ٢٥.

عن سيطرة الدولة، فالمجال مفتوح في الفضاء الرمزي للاتفاق على الثورات أو التظاهرات من دون قيود المكان، ويدرك المتأمل لحركات التمرد على المستويات القومية أو العالمية أن الإنترنت وتجمعاته الافتراضية يشكل آلية رئيسية تساهم في تقارب المسافات والاهتمامات والاتفاق على مناهضة بعض القضايا أو المطالبة ببعض الحقوق"١.

ث ـ الفردية:

هناك نزوع في المجتمع الافتراضي وتفاعلاته إلى الفردية، " ونقصد بفكرة الفردية هنا الانعزال عن السياق الاجتماعي المحيط بالفرد، فالفرد المنخرط في التفاعلات الافتراضية حتى لو كانت جماعية إلا أنه يدخلها بوصفه فرداً من أمام شاشة كمبيوتر خاصة تأخذه من عالمه الواقعي إلى عالم افتراضي، يؤدي ذلك إلى ما يمكن تسميته عند التجاوز في هذه التفاعلات إلى نوع من أنواع الاغتراب وذلك في حال انفصاله عن واقعه الحقيقي"٢.

ج ـ لإحباط والشعور بالاكتئاب:

توفر شبكات التواصل الاجتماعي للأفراد وخاصة الشباب "عالما رمزيا قد لا يكون قائما في الواقع المعايش، الذي يفتح لهم باب الخيال والتأمل ومعايشة عوامل متعددة غير مطروحة في محيطهم بالضرورة، وقد يكون الشباب واعيا معظم الوقت بأن العالم الافتراضي ليس بالضرورة حقيقية، وقد يخلط بين العالمين، ولكنه يقبل شعوريا أو بصفة غير شعورية بحكم أنه يلبي عددا من احتياجاته إلى حين كما أن الأوقات المتواصلة أمام الشبكة الاجتماعية قد يؤدي للإصابة بالإحباط النفسي، والإحساس بالقلق بسبب قضاء أوقات طويلة، ولاسيما إذا كان هذا الاستعمال عشوائيا، أي دون هدف محدد مسبقا"٣.

---

١ ـ زكي وليد رشاد، المجتمع الافتراضي .. نحو مقاربة للمفهوم، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، المجلد ٩، العدد ٣٤، ٢٠٠٩م، ص ١٠٢.

٢ ـ المصدر نفسه.

٣ ـ مختار جلولي، أستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر: (دراسة ميدانية لعينة من الطلبة المستخدمين لموقع الفايسبوك بجامعات سعيدة، مستغانم وتلمسان، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٥م، ص٨٤.

ح ـ تغير مفهوم النجاح :

حيث تحول مفهوم النجاح في المجتمع " تحولا بنيويا عميقا بفعل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أفرزت هذه الأخيرة نموذجا جديدا للنجاح قائما على التفاعل الرقمي والحضور الافتراضي، وعدد المتابعين والإعجابات والتفاعل الجماهيري. بعد أن كان النجاح في المجتمعات التقليدية، يقاس استنادا إلى رأس المال الثقافي المتمثل في المؤهلات العلمية، الكفاءة المهنية، والإنجازات العملية "١.

ثالثا ـ السيبرانية والأمن الأسري:

تكمن أهمية الأمن الأسري من كونه يمثل متطلب أساسي والضروري لاستقرار البناء الاجتماعي، فالأسرة هي ليست مجرد وحدة بيولوجية، أنما هي فاعل اجتماعي يؤثر ويتأثر بالتحولات المحيطة به سواء كانت تلك التحولات اقتصادية أو سياسية أو ثقافية. ومن هذا المنطلق، يصبح أمن الأسرة ضمانة لتعزيز أواصر التكافل والاندماج، مما يمنحها الدور الريادي في صياغة منظومة القيم التي يقوم عليها المجتمع.

ويقصد بالأمن الأسري " هو حالة الأستقرار والطمأنينة التي تعيشها الأسرة، نتيجة توفر الحماية المادية والنفسية والاجتماعية لأفرادها. فأمن الأسرة مقدمة لحصول على أمن المجتمع والأمة. وذلك كون الأمن الأسري من مقومات الأمن الإجتماعي، بل يعد المقوم السياسي لألمن الاجتماعي للمجتمع، كونها تعد النواة الأولى للمجتمع، فالأمن الأسري له أهمية في الحياة الأجتماعية للمجتمع ككل، لأن الأسرة تتفاعل وتشارك المجتمع في جميع شؤون الحياة الأقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية"٢ ومع أن المطالبات بتوفير الحماية من المخاطر السيبرانية، تتم عادة من الحكومات كونها المسؤولة عن وضع الاستراتيجيات الكفيلة بحماية أفراد المجتمع، الا أن ذلك لا يعني بأن الأسرة ليست مسؤولة عن الاجتهاد في توعية أفرادها بمخاطر التهديدات السيبرانية ،بل أن " للأسرة دور خطير وبالغ الأهمية في إرشاد وتوجيه أفراد الأسرة نحو اتباع إجراءات الأمن السيبراني، فهي نواة المجتمع والحاضنة الأولى للأجيال، فتحقيق الأمن السيبراني مسؤولية مشتركة يجب أن يساهم فيها الجميع من حكومات ومؤسسات وأفراد لتحقيق بيئة مجتمعية آمنة، كما يشمل دور الأسرة

---

1 Bourdieu, P. (1986). The Forms of Capital, Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. Greenwood Press, p. 44

٢ ـ ياكر الطاهر، مؤكدات ومهددات الأمن الأسري في ظل المتغيرات العالمية. مجلة الحقيقة، العدد٢٠، ٢٠٢١م، ص ١٥٣.

في تحقيق الأمن السيبراني جوانب متعددة، منها: حسن توجيه أفرادها نحو الاستخدام الأمثل الآمن لشبكة الإنترنت، ومتابعتهم، وتوعيتهم بالجرائم الإلكترونية بكافة أشكالها وإجراءات الحماية التي يجب اتخاذها لحماية أنفسهم وبالتالي المجتمع من خطورتها، لكي لا يصبحوا ضحية لها أو طرفاً فيها دون وعي، فدور الأسرة كبير لتحقيق الأمن السيبراني للأفراد، وإعانتهم على مواكبة الثورة الرقمية وحُسن استثمارها بسلامة وأمان"١.

ويمكن تلخيص دور الأسرة في توعية أفرادها كما يلي:٢

١ ـ تقديم التوعية اللازمة لأفرادها بأهمية الأمن السيبراني وتزويدهم بالإرشادات والنصائح الواجب اتباعها.

٢ ـ تنمية الوعي بالأمن السيبراني من خلال إعطاء النصائح التي تساهم في تحقيق درجة عالية من الأمان والحماية في عالم رقمي سهل الاختراق.

٣ ـ تدريب أفرادها على التعامل قدر الإمكان مع المخاطر الإلكترونية.

٤ ـ مساعدة أفرادها في الحد من المخاطر الناجمة من اختراق أجهزة وشبكات الحاسب، والتي ترجع إلى عدم وعيهم بطرق وأساليب الوقاية والحماية، بالإضافة إلى تدريبهم على تفادي هذه الأخطاء.

أن ظهور وسائل الاتصال الحديثة أحدث نقلة كبيرة في طبيعة التواصل الأسري، نتجت عنها أنماط متباينة من العلاقات الأيجابية منها وسلبية على حد سواء، كذلك أدت إلى أيجاد فجوات واضحة بين الأجيال (الآباء والأبناء) وما تبعها من ضعف في التماسك الأسري. ومما يلاحظ أن الجيل الناشئ أكثر ارتباطاً بالمنصات الرقمية ، أبتدأ من محركات البحث وصولاً إلى تطبيقات التواصل الاجتماعي مثل (فيسبوك، تويتر، إنستغرام) وتطبيقات المراسلة الفورية مثل (واتساب وفايبر). وقد أدت هذه التحولات في بعض الأسر إلى تعزيز العزلة الاجتماعية، وتنامي الشعور بالاغتراب والوحدة لدى أفراد الأسرة، كذلك تراجع قيم التواصل المباشر. كما واستبدل الأبناء في بعض الأسر آباءهم بالإنترنت كمصدر أساسي للمعلومات، مما أدى الى أضعاف سلطة العائلة المعرفية، كما وأوجدت وسائل الاتصال تلك نمطاً من الغربة الأسرية، نتيجة تفضيل

---

١ ـ سعود شباب سدر العتيبي، مدى توفر الوعي بالآمن السيبراني لدى أفراد الأسرة في المجتمع السعودي، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد الثالث، الاصدار السابع والعشرون، يناير، ٢٠٢٢م،ص ٥٩١.

٢ ـ أحمد رشاد، مدى إدراك أولياء الأمور لأدوارهم الرامية إلى تعزيز سلامة الأطفال على شبكة الإنترنيت ودرجة ممارستهم لها، مجلة العلوم التربوية ، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية، جامعة عين شمس،العدد١، ٢٠١٤م، ص٤٨.

الحوار مع الغرباء عبر الفضاء الرقمي على حساب الحوار الأسري. يتضح مما تقدم بأن التحولات السيبرانية لم تعد مجرد تطور علمي تقني عابر، بل أنها أصبحت عاملاً بنيوياً ساعد على أعادة تشكيل أنماط التفاعل الإنساني والبنى القيمية داخل المجتمع. فلقد أسهم التطور التكنولوجي في عصرنا الحالي في إعادة تعريف العلاقة بين الفرد والمجتمع، وكذلك أسهم في إعادة الصياغة لطبيعة العلاقات الدولية. وعلى الرغم ما أفرزه هذا التحول من مزايا مهمة، يأتي في مقدمتها تعزيز التواصل وتبادل المعرفة وتبادل الثقافات فيما بين الشعوب، الأمر الذي جعل العالم أقرب إلى القرية الصغيرة. إلا أنه وفي المقابل ذلك أوجد مجموعة من التحديات المركبة والتي تمس البنية القيمية والثقافية للدول، ولا سيما في المجتمعات ذات الخصوصية الاجتماعية كما في المجتمع العراقي. لقد برزت مواقع التواصل الاجتماعي بصفتها فاعلاً مؤثراً في أعادة تشكيل الوعي الجمعي وتوجيه السلوك الاجتماعي، وقد اتسع نطاق تأثيرها ليشمل مختلف فئات المجتمع، وبخاصة فئة الشباب منهم . وقد نتج عن هذا التأثير جملة من الإشكاليات التي أفضت الى تراجع بعض القيم التقليدية الأصيلة، وكذلك تحول التفاعل من الحضور الواقعي الذي يمثل ركيزة التماسك الاجتماعي، إلى التواصل الافتراضي في كثر من أسر المجتمع. الأمر الذي ينذر بضعف الروابط الوجدانية المباشرة واحتمالات تفكك بعض مظاهر التماسك الأسري. ومع هذا، فإن هذه التحولات بمجملها لا تستدعي بالضرورة تقييد أو التشديد على الحريات الرقمية، بقدر ما تستدعي إعادة تأطير هذه التحولات ضمن منظومة قيمية رشيدة، لضمان الاستخدام المسؤول والواعي للتكنولوجيا. وعليه، فإن المستقبل السيبراني في المجتمع العراقي لا ينبغي أن يقاس بمدى تطور بنيته التحتية الرقمية فقط، بل أنه يتوقف وبدرجة كبيرة على قدرة الإنسان في المجتمع العراقي على التكيف والتعامل الواعي مع هذه التحولات التقنية. من خلال تبنيه للقيم الرقمية الرشيدة، وتوظيفه للتكنولوجيا بوصفها أداة للبناء والتنمية، لا بكونها وسيلة للاغتراب أو الاستلاب. كما إن تحقيق التوازن فيما بين الانفتاح التكنولوجي وبين المحافظة على الجوهر القيمي للهوية الوطنية، يمكن عده التحدي المركزي في المرحلة المقبلة، الامر الذي يستلزم تكاملا وتعاونا بين السياسات العامة، والمؤسسة التربوية، والأسرة، من أجل ترسيخ مواطنة رقمية واعية لها القدرة على حماية القيم الأصيلة من جانب والانفتاح على معطيات العصر الرقمي من جانب أخر.

المبحث الثاني/ التأثير السلبي للسيبرانية وطرق وأليات مواجهته في العراق

المطلب الاول/ الطرق والآليات التشريعية لمواجهة التأثير السيبراني السلبي

مع ما يشهده عصرنا من تطور رقمي، وتنامي لمساعي بناء مجتمع مرتكز على المعلومات والمعرفة، كان لا بد من تحديث للأطر التنظيمية والقانونية لتتلاءم وتواكب المتطلبات الحديثة الخاصة بالفضاء السيبراني وللزيادة في تجانسها.

وتعتبر التشريعات السيبرانية من العناصر الأساسية التي يساهم وجودها في توفير البيئة التنظيمية والقانونية اللازمة لتطوير مجتمع المعلومات والمعرفة التقنية، ولبناء الثقة بالخدمات الإلكترونية وتأمين الحماية الازمة لمستخدمي الإنترنت.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة والواعدة التي تقوم بها بعض الدول في المنطقة العربية، وضمنها العراق لا تزال معظم تلك الجهود بعيدة عما وصلت إليه دول العالم المتقدمة في هذا المجال المهم.

ومن هنا فأن الدول العربية تحتاج ومن ضمنها العراق إلى بذل المزيد من الجهود الوطنية الحقيقية لسن أو تحديث القوانين الخاصة بالفضاء السيبراني، كما لابد من توفير الهيكلية التنظيمية والإدارية لتنفيذها.

وتتمثل التأثيرات السلبية التي تحتاج الى طرق وأليات تشريعية لمغادرتها بما يأتي:

١ ـ الانتهاكات السيبرانية للقانون الدولي:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر الفضاء السيبراني سلاح ذو حدين، فبينما تمثل تكنولوجيا المعلومات ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية والاندماج الثقافي وتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية، الأمر الذي يصب في مصلحة الاستقرار والسلم الدوليين، إلا أنها تنطوي في الوقت نفسه على مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى كوارث بحق الإنسانية. حيث يتحول الفضاء السيبراني في بعض الآحيان إلى مسرحٍ أداة حربية معاصرة قد تتجاوز الحدود الإقليمية لتستهدف مؤسسات الدول الحيوية، وتكمن خطورة هذه الأدوات في سهولة امتلاكها، حيث أنها تعد حكراً على الفواعل الرسمية أو الجيوش النظامية، بل أنها أصبحت متاحة للأفراد والجهات غير الحكومية. كذلك وجه استخدام الفضاء السيبراني في عدد من النزاعات المسلحة ضربات قاصمة لقواعد القانون الدولي الإنساني التي اعتمدت في مجملها على التمييز فيما بين ما هو مدني وما هو عسكري، سواء الأشخاص أو المنشآت. ولقد تعددت صور الانتهاكات للقانون الدولي في الفضاء السيبراني، منها ما ارتكب بدافع سرقة المعلومات أو لتدمير البيانات أو لتحقيق الأهداف السياسية كما كان هنالك انتهاكات القصد من ورائها هو الانتقام لمعتقدات وأفكار مذهبية، الا أن أخطر ما في تلك الانتهاكات أن الكثير منها لا يحدث في زمن الحروب وبالتالي فلا يطبق عليها القانون الدولي الإنساني، ولا تطبق عليها كذلك القواعد العامة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، كونها لا ترتقي لمستويات العنف المطلوب لوصفها بالعدوان الذي يجرمه القانون الدولي. ومن صور من الانتهاكات السيبرانية للقانون الدولي نجد أنه غالباً ما يكون " الهدف الرئيسي من الهجوم السيبراني بين الدول وبعضها البعض بسبب خلاف سياسي أو بهدف سرقة المعلومات الاستراتيجية والتعرف على كيف يفكر الخصم، وغالباً ما يستهدف الهجوم الإلكتروني (السيبراني) البنية الأساسية للدول، مما يؤدي إلى تعطيل مرافق الحياة وأحداث الفوضى، ومن أمثلة ذلك ما حدث في عام (٢٠١٠) في دولة إيران إذ تم استهداف محطة الطاقة النووية وذلك من خلال فيروس "ستاكسنت" (Stuxnet) الذي ساهم في تعطيل العديد من أجهزة الطرد المركزي الذي يصل عددهم نحو الألف، وذلك في منشأة تخصيب اليورانيوم في مفاعل نطنز، بخلاف ما حدث في شهر (تشرين الثاني) لعام (٢٠١٤) في كوريا الجنوبية فقد تم القيام بهجوم إلكتروني على أنظمة الكمبيوتر للشركة الخاصة بالطاقة النووية والمائية التي تديرها الدولة، وفي البرازيل في (٢٠٠٨) تمكن القراصنة من الدخول إلى الموقع الشبكي للحكومة والسيطرة عليه لمدة تزيد عن أسبوع،

كما نذكر في عام (٢٠٢٠) تم شن هجوم على المفاعل الإيراني نطنز، وقد نسب هذا الاختراق إلى جهات أمريكية و "إسرائيلية"، وهناك العديد من تلك الهجمات التي استهدفت البنية التحتية للدول، مما أدى إلى التأثير على أمن وسيادة الدول"١.

٢ ـ التكييف القانوني للهجمات السيبرانية:

لم يعد الفضاء السيبراني اليوم مجرد وسيلة للتواصل فما بين الأفراد، بل تحول إلى ساحة صراع استراتيجية جديدة تتداخل فيها المصالح الدولية في أوقات السلم وفي أوقات النزاع على حد سواء. فلقد صارت الهجمات السيبرانية أداة فاعلة لإخضاع إرادة الدول عبر الاستهداف لبنيتها التحتية الحيوية، العسكرية منها أو المدنية، مما يخلف الأثار التدميرية العابرة للحدود الوطنية، لذا فقد ترقى في جسامتها إلى التهديد المباشر للسلم والأمن الدوليين. وتكمن الأهمية القانونية في الضرورة لإيجاد تكييف قانوني دقيق لتلك الهجمات، سواء تلك الهجمات السيبرانية التي تقع في وفت السلم، أو تلك التي تُشن بالتوازي مع نشوب النزاعات المسلحة التقليدية.

وفي الوقت الحالي " أصبح المستوي الدولي يواجه تحدي كبير ودرجة عالية من الخطورة نتيجة التصرفات الغير قانونية التي تمس بالأمن والأستقرار القومي للدول، ولذلك أصبحت الهجمات السيبرانية من المشكلات والتحديات الكبيرة نتيجة درجة تعقدها وخطورتها، التي وصلت إلى القيام بتدمير البنية التحتية لدول بأكملها، والتأثير على الأمن والسيادة الدولية، ومن ثم يتم البحث في الطبيعة القانونية لتكييف هذه الهجمات"١ وايضا الهجمات الإلكترونية باتت تشكل " تهديداً وتحدياً خطيراً لأحد المبادئ الرئيسة في القانون الدولي، وهو العمل على احترام سيادة الدول على اعتبار أن ذلك الأمر يمثل واجب أساسي وهو عدم التدخل ولذلك نص الميثاق الخاص بالأمم المتحدة (المادة الثانية / الفقرة٤) بمنع التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، ولذلك يعد وضع الهجوم الإلكتروني أو السيبراني ضمن الإطار القانوني الدولي أمر صعب للغاية

---

١ ـ أميرة عبد الجواد، "المخاطر السيبرانية وسبل مواجهتها في القانون الدولي العام"، مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث، العدد الخامس والثلاثون، ٢٠٢٢م،ص ٤٣١.

٢ ـ نور أمير الموصلي، الهجمات السيبرانية في ضوء القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية السورية ، ٢٠٢١م ، ص ١٦.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى الطبيعة الخاصة للمخاطر القانونية، فضلاً عن عدم وجود نظام قانوني رسمي يتعلق بهذا الموضوع الحديث"١ ويعود السبب في الربط بين المادة الثانية / الفقرة الرابعة من الميثاق الخاص بالأمم المتحدة والهجمات السيبرانية الى كون " الهجمات السيبرانية واسعة النطاق ضد السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة أو خارجها، كإغلاق أجهزة الكمبيوتر التي تتحكم في محطات المياه والسدود التي ينتج عنها الفيضانات في المناطق المأهولة بالسكان، وكذلك الحوادث الهندسية المميتة والمتعمدة، مثل: المعلومات الخاطئة التي تغذيها أجهزة الكمبيوتر للطائرات، وانهيار في محطات الطاقة النووية وانطلاق المواد المشعة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، التي تتسبب في آثار وخيمة على السكان المدنيين تتجاوز في شدتها آثار الحروب التقليدية، وقد اعتبر أن الهجمات الإلكترونية الخطرة تمثل هجوما مسلحا"٢ وفي مثال أخر حول التكييف القانوني للهجمات السيبرانية فأن محكمة العدل الدول كانت قد بينت " في قضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في سنة ١٩٨٦م، أن المادة٥١ لا تشير إلى أسلحة محددة وأن مفهوم الأسلحة ينطبق على أي استخدام للقوة، وبغض النظر عن حقيقة أن الهجمات "السيبرانية "لا تستخدم الأسلحة الحركية التقليدية، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنها لا يمكن أن تكون" مسلحة"، ويمكن اعتبار استخدام أي جهاز ينتج عنه خسائر كبيرة في الأرواح أو تدمير واسع للممتلكات مستوف لشروط الهجوم" المسلح"، ويدعم هذا الاستنتاج تأكيد مجلس الأمن على ذلك الحق في الدفاع عن النفس ردا على هجمات١١سبتمبر ٢٠٠١م،على الولايات المتحدة"٣ تعتبر الهجمات السيبرانية في عصرنا الراهن من التحديات الكبيرة التي تواجه المختصين في تطبيق قواعد القانون الدولي العام، ويرجع السبب وراء ذلك إلى الصعوبة التي يواجهونها في تحديد طبيعة تلك الهجمات وعناصرها، مما يؤثر بالسلب على الأمن والسيادة الدولية

---

١ ـ طلال ياسين عيسى، عدي محمد عذاب، المسؤولية الدولية الناشئة عن الهجمات السيبرانية في ضوء القانون الدولي المعاصر، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ٢٠١٩م، ص ٨٧.

2 SIMONET Loïc, « L’usage de la force dans le cyberespace et le droit international », Annuaire de droit français international, n° 58, 2012, p. 126

3 Ibid, p. 138 ; Voir aussi : SIMONET Loïc, « L’usage de la force dans le cyberespace et le droit international », op. cit., p. 128

حيث ان التطور الإلكتروني الكبير الذي نعيشه كان قد أدى الى أيجاد تحديات جديدة في المجتمع الدولي، ومن تلك التحديات هي الهجمات السيبرانية، فقد صبح بإمكان الدول ان تؤثر على بعضها البعض، وذلك من خلال الهجمات على البنية التحتية الأساسية مما يؤدي الى إحداث الاثار المدمرة سواء كان ذلك في حجم الدمار البشري أو الدمار المادي.

٣ ـ الجهود التشريعية العراقية في مواجهة الجرائم الإلكترونية.

يعتبر العراق واحداً من نماذج الدول التي يتعرض أمنها الوطني لتحديات وجودية متراكمة، وذلك لتعرضه بين الحين والأخر لموجات جديدة من التهديدات المباشرة، سواء كانت تلك التهديدات مرئية أم غير مرئية. فمنذ التحول الهيكلي في العام ٢٠٠٣م، وما رافق ذلك التحول من تدمير ممنهج للبنى التحتية للبلد، وحل مؤسساته العسكرية والأمنية، وما تبع ذلك من المحاولات لبناء مؤسسات جديدة في محاولة لسد الفراغ الأمني، ظلّت الدولة العراقية تعيش تحت وطئه التهديدات التقليدية والتي أحدثت اهتزازات متكررة اثرت على الاستقرار الداخلي للبلد. ولم يكن مفهوم التهديدات ليقتصراً على الجوانب المادية والتقليدية، بل برزت كذلك الهجمات السيبرانية كواحدة من أخطر التهديدات والتحديات المعاصرة، التي اصبحت مصدر قلق لصانع القرار العراقي. والتي تتطلب منه العمل الحثيث من أجل أصدار التشريعات القانونية، بالإضافة لإيجاد المؤسسات والهيئات المختصة ، التي من شأنها المحافظة على امن البلد، والحد من الهجمات السيبرانية التي يتعرض لها. ومن الضروري الإشارة الى حضور السيبرانية في التشريعات العراقية والعربية لتحديد الجهود التشريعية لمواجهة سلبيات السيبرانية.

أولا ـ السيبرانية في القانون العراقي:

الفضاء السيبراني في العراق يواجه فراغاً تشريعياً ناتج عن الغياب لقانون اتحادي شامل يختص بالأمن المعلوماتي للبلد حتى الآن. وعلى الرغم من ذلك، فأن السلطات القضائية والتنفيذية تعتمد على التكييف لنصوص قانونية قائمة في معالجة التجاوزات الرقمية. وعلى الرغم من التأثيرات الإيجابية على حياة الفرد والمجتمع، " نتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وكذلك تطور التواصل الاجتماعي، فقد أدى ذلك إلى تطوير

عمليات البحث العلمي وتقليص الوقت اللازم للوصول والحصول على المعلومات. لكن هذا لا يعفيها من تأثيرها السلبي على الأمن الوطني والدولي، فقد أصبحت تحديًا وتهديدًا خطيرًا، مما يعني أن دائرة التهديدات للأمن الوطني والإقليمي تشهد الآن نوعًا جديدًا من الصراع الدولي"١.

اما أهم المرتكزات القانونية الحالية التي يتم الرجوع اليها فهي :

١. قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩م. ٢

ويعد هذا القانون بمثابة المرجع التقليدي في التعامل مع الانتهاكات الرقمية، حيث يتم إسقاط النصوص المتعلقة بجرائم الاحتيال والابتزاز على الحالات الإلكترونية المشابهة. ومع هذا، يعاني هذا القانون من القصور التشريعي لمواكبة الجرائم الإلكترونية المستحدثة، حيث أنه يفتقر إلى النصوص الصريحة التي تعالج قضايا مثل اختراق النظم، وتدمير البيانات، أو جرائم انتهاك الخصوصية الرقمية بلمعنا التقني المعاصر.

٢. قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥م.

ويتكون هذا القانون من ست مواد، حيث يُوظف هذا القانون الصادر عن الجمعية الوطنية العراقية في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٥م. والذي يختص بملاحقة الأنشطة السيبرانية والتي تشكل تهديداً للأمن القومي.

وينصب تركيز هذا القانون الإجرائي على مكافحة التجنيد الإلكتروني، والترويج للأفكار المتطرفة، أو التحريض من خلال العنف عبر المنصات الرقمية، حيث يتم تكيف هذه الأفعال بوصفها جرائم إرهابية تتجاوز أبعادها الجنائية التقليدية٣.

---

١ ـ هاشم العوادي، حماية الأمن السيبراني العراقي الاستراتيجية المفقودة، المركز العراقي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية.٢٠٢٠م.

٢ ـ الوقائع العراقية، العدد : ١٧٧٨، كانون الأول ،١٩٦٩م.

٣ ـ الوقائع العراقية، العدد : ٤٠٠٩، تشرين الثاني، ٢٠٠٥م.

٣. مشروع قانون جرائم المعلوماتية (قيد الدراسة)

ويمثل هذا القانون المحاولة التشريعية الأبرز للمشرع العراقي لسد الفجوة القانونية، إلا أن مساره التشريعي داخل أروقة مجلس النواب العراقي شهد تعثراً متكرر. ويعود ذلك إلى الجدلية القانونية والحقوقية التي تثيرها بعض مواده، حيث يرى بعض المختصون ومنظمات مجتمع مدني أن مسودة القانون المقترحة قد تتضمن عبارات فضفاضة من الممكن أن تؤدي إلى تقييد حرية التعبير وفرض الرقابة الصارمة على تدفق المعلومات، الآمر الذي أدى إلى تأجيل إقراره لحين الوصول إلى صيغة توازن بين المطلب الأمني والحقوق الحرياتية. وهذا القانون الذي يصفه بعض المعارضين له بأنه قانون مثير للجدل " مطروح على البرلمان منذ ٢٠١٨م، وقوبل بالتشكيك والمعارضة من قبل نشطاء مدنيين ومدونين في البلاد، بسبب أحكامه التي كانت تعتبر غامضة ومحدودة في التعبير"١.

ثانيا ـ السيبرانية في القوانين العربية :

لقد عمد المشرع في الكثير من البلدان العربية بالعمل على سد الفجوة القانونية، وذلك من خلال أصدار التشريعات القانونية التي تعالج الجرائم الالكترونية، ولإيجاد بيئة رقمية أمنة. بعيدة عن انتهاك خصوصية الفرد، أو الابتزاز الالكتروني، أو التلاعب بالبيانات سواء كان ذلك للأفراد أو المؤسسات على حد سواء.

١ ـ المملكة العربية السعودية:

أسوة بدول العالم المتحضر كانت المملكة العربية السعودية تسعى أصدار التشريعات المعالجة للجريمة المعلوماتية. وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول العربية السباقة لإصدار هكذا تشريعات، مهمتها " التصدي للجرائم المعلوماتية من خلال نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الذي يعتبر واحداً من أهم الأنظمة القانونية التي تناولت حماية المعلوماتية وأمن الشبكات الرقمية. يهدف النظام إلى مكافحة الأنشطة الإلكترونية غير المشروعة التي تهدد الأنظمة الإلكترونية والبيانات الشخصية"١. ولآجل حماية للمصالح الحيوية في

---

١ ـ صفاء الكبيسي، محاولات جديدة لتشريع قانون جرائم المعلوماتية تثير جدلاً في العراق، العربي الجديد،٢٠٢٢م.

٢ ـ مرسوم ملكي رقم م/ ١٧ لعام ٢٠٠٧، نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، الجريدة الرسمية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م.

المملكة العربية السعودية وأمنها الوطني، والمحافظة على البنى التحتية الحساسة، وحماية للقطاعات ذات الاولوية والخدمات والأنشطة الحكومية. "صدر أمر ملكي برقم (٦٨٠١) بإنشاء هيئة باسم (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني) في تاريخ (١١ صفر ١٤٣٩هـ) الموافق (٣١ أكتوبر ٢٠١٧) ترتبط بمقام خادم الحرمين الشريفين، وهي الجهة المختصة بشؤون الأمن السيبراني في المملكة، وتعد مرجع الدولة لحماية أمنها الوطني، ومصالحها الحيوية، والبنية التحتية الحساسة فيها، وتوفير خدمات تقنية أمنه وطرق دفاعية لحماية أنظمة المعلومات والاتصالات ضد الهجمات الإلكترونية، والحفاظ على سرية وسلامة المعلومات"١.

والتي منها

أ ـ القرصنة الإلكترونية:

تم تجريم الدخول غير المصرح به إلى الأنظمة المعلوماتية بهدف تعديل أو تدمير البيانات.

ب ـ الاحتيال الإلكتروني:

يشمل استخدام التقنيات الرقمية لخداع الأفراد أو المؤسسات بهدف الحصول على المال أو البيانات بشكل غير قانوني.

ت ـ التشهير الإلكتروني:

حيث يعاقب النظام على استخدام الوسائل الرقمية في نشر معلومات كاذبة أو مسيئة بهدف تشويه السمعة.

ث ـ التسلل إلى الأنظمة المعلوماتية:

تجريم الدخول غير المشروع إلى الأجهزة أو الشبكات الرقمية التي تتعلق بالمؤسسات أو الهيئات العامة.

---

١ ـ ندى بنت خالد المرداس، الأمن السيبراني في المملكة العربية السعودية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد الخامس، الاصدار التاسع والأربعين، نوفمبر، ٢٠٢٣م ، ص، ٢٧١.

٢ ـ جمهورية مصر العربية:

لقد نص الدستور المصري للعام ٢٠١٩م. في المادة الواحدة والثلاثون منه على " أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الأقتصاد والآمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه على النحو الذي ينظمه القانون"١. كذلك أصدر المشرع المصري في العام ٢٠٢٠م. القانون رقم مائة وواحد وخمسون٢. والمتضمن حماية البيانات الشخصية. كذلك قام المشرع المصري بإقرار قانون (١٥١) "تمثل قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في مصر محاولة كبيرة لمواكبة التطور التكنولوجي في البلاد، حيث يهدف القانون إلى مواجهة الجرائم الإلكترونية بمختلف أنواعها"٣. ويضاف الى ما تقدم قامت الحكومة المصرية في ابريل من العام ٢٠٠٩م. بأنشاء المركز الوطني للاستعداد لطوارئ الحاسبات والشبكات (EG-CERT) . حيث يقدم المركز الدعم المطلوب لحماية البنية التحتية القومية، للمعلومات الخاصة والمهمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللقطاع المالي، اما الهدف الرئيسي للمركز فيتمثل في تحصين أمن البنية التحتية للاتصالات والمعلومات المصرية.

٣ ـ الإمارات العربية المتحدة:

يُعد النظام الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات من التشريعات المهمة التي تتعامل مع الأفعال المجرمة في مجال التقنية الرقمية. ومن أبرز الأفعال المجرمة في القانون الإماراتي:

القرصنة الإلكترونية: يعاقب القانون الإماراتي على اختراق الأنظمة الحاسوبية أو الشبكات الرقمية بهدف الوصول إلى المعلومات أو تعديلها.

الاحتيال الإلكتروني: يُجرّم استخدام الإنترنت أو التطبيقات الإلكترونية في الحصول على الأموال أو البيانات بطريقة غير قانونية.

التشهير الإلكتروني: يعاقب القانون على استخدام الإنترنت في نشر محتوى يضر بالأشخاص أو المؤسسات بهدف التشويه.

---

١ ـ دستور جمهورية مصر العربية، الذي تم تعديله طبقا للاستفتاء على تعديل الدستور، ابريل،٢٠١٩م.

٢ ـ قانون ١٥١، لسنة ٢٠٢٠م. المنشور في الجريدة الرسمية، بتاريخ ١٥يوليو ـ تموز ، ٢٠٢٠م.

٣ ـ قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الجريدة الرسمية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨.

التسلل إلى الأنظمة:

يشمل اختراق الأنظمة الرقمية أو الشبكات للسرقة أو التدمير أو التجسس.

ويُلاحظ أن المشرع الإماراتي وسّع نطاق التجريم ليشمل محاولات الجريمة، والتحريض، والشروع، مما يعكس رؤية وقائية واستباقية١.

٤ ـ سلطنة عمان:

أسوة بدول العالم ودول المنطقة العربية فقد حرصت سلطنة عمان على " مواكبة التقدم الإلكتروني في شتى مجالات الحياة من جانب ومن جانب آخر يعد الأمن السيبراني أولوية وطنية لسلطنة عمان حيث أصدرت قوانين تتعلق بالأمن السيبراني فقد نظمت العديد من المسائل القانونية ذات الصلة مثل الاتصالات، ومكافحة الإرهاب وغسل الأموال ، وتنظيم وحماية المعاملات الإلكترونية بهدف تسهيل التعاملات الإلكترونية.

وتعزيز ثقة الأوساط التجارية والمجتمع في استخدام التعاملات الإلكترونية، وحماية خصوصية الأفراد المستخدمين للتعاملات الإلكترونية"٢.كذلك فأن سلطنة عمان وفي سعيها لتأمين الحماية الأفضل لمواطنيها وللحفاظ على أمن المعلومات قامت " بإنشاء هيئة تقنية المعلومات لضمان الحقوق القانونية للمتعاملين عند استخدام تقنية المعلومات والاتصالات لإجراء مختلف الاتصالات الرسمية والشخصية ولإنجاز المعاملات، ولتوفير مستوى عال من الثقة لدى الأفراد وقطاع الأعمال والوحدات الحكومية في عملية إنجاز المعاملات إلكترونياً"٣.

---

١ ـ مرسوم بقانون اتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢م، مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الجريدة الرسمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٢م.

٢ ـ قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٠ / ٢٠٠٢. و قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨ / ٢٠٠٧. و قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩ / ٢٠١٠.

و قانون المعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٦٩ / ٢٠٠٨.

٣ ـ المرسوم السلطاني رقم ٥٢ / ٢٠٠٦ بإنشاء هيئة تقنية المعلومات.

الجمهورية الجزائرية:

لقد حققت الجمهورية الجزائرية نقلة نوعية كبيرة في هذا مجال مكافحة الجريمة الالكترونية، وحماية البيانات الامر الذي أكسبها مناعة وقوة قانونية ومؤسساتية. فقد انتقل الإطار القانوني في الجمهورية الجزائرية للأمن السيبراني. من وضع الفراغ التشريعي إلى بناء منظومة قانونية ومؤسساتية ناضجة تجمع ما بين مكافحة الجريمة الالكترونية وحماية البيانات وبين تكريس السيادة الرقمية.

فقد ورد في الدستور الجزائري تجريم " مختلف أشكال الجريمة بما فيها الجريمة الإلكترونية والمعلوماتية، قام المشرع الجزائري بتعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم ٠٤ / ١٥ من أجل تجريم الأفعال الماسة بأنظمة الحاسب الآلي، وذلك نتيجة تأثره بما أفرزته الثورة المعلوماتية من أشكال جديدة من الأجرام، حيث جاء التعديل في المواد ٣٩٤ مكرر إلي المادة ٣٩٤ مكرر ٧. تحت عنوان "المساس بأنظمة المعالجة الآلية"١.

وفيما يخص القوانين والمراسيم الجزائرية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية فنذكر منها ٢:

أ ـ القانون رقم ٠٩ ـ ٠٤ المتعلق بالقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها: وهو القانون الذي عرف الجريمة الإلكترونية وإدراجها ضمن الأعمال المعاقب عليها قانوناً في المادة (٠٢)، كما نص على مراقبة الاتصالات الإلكترونية وذلك بتحديد الحالات التي تسمح باللجوء إلى المراقبة الإلكترونية وتجميع وتسجيل محتواها في حينها والقيام بإجراءات التفتيش والحجز داخل منظومة معلوماتية.

ب ـ القانون رقم ١٥ / ٠٤ المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين: ويتعلق بتجريم بعض الأفعال المرتبطة بالمعلومات ذات الطابع الشخصي وقد حدد جملة من هذه الجرائم من خلال النص على جملة من العقوبات الردعية:

جريمة إفشاء البيانات الشخصية أو إساءة استعمالها: حسب نص المادة ٦٨.

جريمة الإخلال بسرية البيانات: وفقاً لنص المادة ٤٢.

جريمة جمع البيانات الشخصية للمعني دون موافقته: وفقاً لنص المادة ٤٣.

---

١ ـ فتحية بوهرين، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري." مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد ١٤، ٢٠٢١م، ص ٥٦.

٢ ـ الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية.٢٠٠٩م، قانون ٠٤/ ٠٩، الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها. الجريدة الرسمية،٤٧.

ت ـ القانون رقم ١٨ / ٠٤ المتعلق بالقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية: الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات التكنولوجياً والذي ألغي بموجبه قانون رقم ٢٠٠٠ / ٠٣، والذي أكد فيه على وجوب عدم مساس استعمال شبكات وخدمات الاتصال الإلكترونية بحفظ الحياة الخاصة للأفراد،

وقد حدد عقوبات كل من الجرائم التالية:

انتهاك سرية المراسلات الالكترونية: حسب نص المادة – ١٦٤.

تحويل المراسلات الصادرة عن طريق البريد: حسب نص المادة ـ ١٦٥.

ث ـ القانون رقم ١٨ / ٠٧ المتعلق بتحديد قواعد حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي: ٢٠١٨ والذي هدف من خلاله إلى تحديد قواعد حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وذلك في إطار احترام الحياة الخاصة للأفراد.

وقد حدد عقوبات كل من الجرائم التالية:

- انتهاك سرية المراسلات الإلكترونية: حسب نص المادة – ١٦٤.

- تحويل المراسلات الصادرة عن طريق البريد: حسب نص المادة -١٦٥ .١.

أما المؤسسات التي تختص في مكافحة الجريمة الالكترونية في الجمهورية الجزائرية فهنالك عدة مؤسسات منها:

١ ـ المصلحة المركزية لمكافحة الجريمة المعلوماتية (SCLC) ٢:

وهي مصلحة تابعة لمديرية الأمن الوطني، والتي أنشئت سنة ٢٠١١ وتعتمد هذه المصلحة على موارد بشرية لها من الكفاءة المهنية ما يؤهلها لتنفيذ مهامها على المستوى الدولي من خلال التعامل مع المصالح المختصة - إنتربول، أفريكوم - أو مصالح الشرطة لكبرى الدول، وعلى المستوى الوطني تتواصل هذه الهيئة مع الشرطة العلمية والمكاتب اللامركزية المختصة في الاجرام (الشرطة القضائية).

٢ ـ مركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي والجرائم المعلوماتية (CPLCIC):

التابعة للقيادة العامة للدرك الوطني، لا تختلف كثيراً في مهام التحقيق والتحريات في هذا المجال عن نظيرتها

---

١ ـ سي محمد عبد المؤمن، الجريمة الإلكترونية وآليات التصدي لها في القانون الجزائري." مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، العدد ٧، ٢٠٢٢م، ص٦٦.

٢ ـ جمال بوازدية، الأستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجرائم السيبرانية " التحديات والآفاق المستقبلية، مجلة العلوم السياسية والقانونية،العدد١٠ ، ٢٠١٩م، ص ١٢٨٠.

التابعة للأمن الوطني سواء محلياً أو وطنياً، بل بالعكس يتم التنسيق بينهما تحت المسؤولية المباشرة للنائب العام على مستوى دائرة الاختصاص١.

٣ ـ المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني (INCC):

التابع للقيادة العامة للدرك الوطني، يعتمد المعهد في أداء مهامه على الخبرة العلمية و التجارب المخبرية الدقيقة لكل الأدلة المتحصل عليها من مكان ارتكاب الجريمة عامة، وهو هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكون من دوائر متخصصة في مجالات مختلفة مثل دائرة الإعلام الآلي والإلكتروني٢.

كانت ولازالت الجمهورية الجزائرية كغيرها من دول العالم ودول المنطقة العربية تسعى إلى تعزيز أمنها السيبراني، لمواجهة مخاطر الرقمنة التي باتت تهدد الأمن الوطني للبلاد. اليوم وفي ظل التحول الرقمي المتسارع، بات يشهد العراق تصاعداً ملحوظاً في حدة ونوعية التهديدات السيبرانية، التي تستهدف البنى التحتية للمؤسسات والأفراد على حد سواء، الامر الذي يتطلب استجابة استثنائية تتناسب مع حجم المخاطر المتزايدة. والتي تمثل بالنسبة للبلد تحدياً مصيرياً. مما يضع المشرع العراقي أمام اختبار ومسؤولية تاريخية، تقع على كاهله لصياغة استجابة قانونية وتقنية فاعلة. ومن كل ما تقدم فهل هناك قصور وفجوة زمنية بين التشريعات العراقية في هذا الشأن؟

مع إن الواقع القانوني العراقي الحالي يكشف عن فجوة تشريعية لابد من الالتفات لها ومحاولة تداركها، حيث لا يزال القضاء العراقي ونحن في القرن الحادي والعشرين يعتمد في كثير من الأحيان على نصوص قانون العقوبات بالرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩م. وكما هو واضح فأن هذا تشريع وُضع قبل ظهور وانتشار شبكة الإنترنت بوقت طويل. إن اعتماد المشرع العراقي على نصوص تعود لما يقارب النصف قرن لمواجهة جرائم حديثة وفائقة الدقة كما في الجرائم السيبرانية، يعتبر قصوراً يؤاخذ عليه المشرع العراقي ، فهكذا قوانين تحد من قدرة الدولة على ردع وملاحقة الجرائم.

---

١ ـ ادريس عطية، مكانة الأمن السيبراني في منظومة الأمن الوطني الجزائري، المصداقية، ١، الجزائر، ٢٠١٩م، ص ١١٢.

٢ ـ فتحية بوهرين، مصدر سابق، ص ٥٧.

وهنا تبرز الحاجة الملحة لإصدار تشريعات جنائية سيبرانية حديثة، تتسم بما يلي:

المواكبة التقنية : أي أن يكون التشريع مرآة للمجتمع، تعكس التطور التكنولوجي الراهن، الذي يعيشه البلد، بدلاً من محاولات إسقاط نصوص القوانين القديمة، مثل السرقة أو التزوير المادي. على جرائم حديثة تتسم بكونها جرائم رقمية معقدة.

التحديد الدقيق للجريمة : اذ لابد من سد الفراغ القانوني والتشريعي فيما يخص جرائم اختراق البيانات، وتخريب النظم المعلوماتية، وكذلك جرائم الإرهاب الإلكتروني، لضمان عدم نفاذ الجناة من العقاب بحجة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

التعاون الدولي: ولآن العراق لم يعد بلدا منعزل عن العالم ومحيطه الاقليمي فأن ذلك يوجب عليه صياغة القوانين التي تتناغم مع المعايير الدولية، وذلك لأن الهجمات السيبرانية لا تعترف بالحدود الجغرافية.

ويرى الباحث بأن حماية السيادة الرقمية لجمهورية العراق، لا يمكن أن يتم تحقيقها من خلال ترميم النصوص القانونية القديمة، بل أن الامر يتطلب من المشرع العراقي القيام بثورة تشريعية يؤسس من خلالها لنظام قانوني متطور يحمي المصلحة العامة للبلد ويواكب روح العصر الرقمي.

المطلب الثاني / الطرق والآليات السياسية والفكرية لمواجهة التأثير السيبراني السلبي

أصبحت إدارة المخاطر السيبرانية جزءًا حيويًا من جهود إدارة المخاطر المؤسسية الأوسع نطاقًا. فهي لم تعد أمرا اختياريا بل انها أصبحت ضرورة ملحة لمساعدة الجهات الحكومية على تحديد وتحييد المخاطر الإلكترونية التي من المكن أن تؤثر على أعمالها.

أما الشركات وفي مختلف الصناعات فأنها صارت تعتمد بصورة كبيرة على تكنولوجيا المعلومات للنهوض بوظائفها الرئيسية اليوم، لذا فأن تعرضها للمجرمين الإلكترونيين أو لأخطاء الموظفين وغيرها من تهديدات الأمن السيبراني. يمكن أن تؤدي إلى إيقاف الأنظمة الحساسة في تلك الشركات عن العمل. أو إلحاق الدمار بها، مما يؤدي إلى فقدان الإيرادات، وسرقة البيانات، وقد يصل الآمر الى الإضرار بالسمعة على المدى الطويل. ولا يمكن القول بسهولة القضاء على هذه المخاطر، لكن قد يمكن لبرامج إدارة المخاطر السيبرانية التي تنتهجها الشركات أن تساعد على التقليل من تأثير التهديدات واحتمالية وقوعها. وتنتهج الشركات عملية إدارة مخاطر الأمن الإلكتروني كي تتمكن من تشخيص التهديدات الأكثر حساسية، والأشد ضررا، ومن بعد فأنها تعتمد الإجراءات الأمنية التي ترى بأنها مناسبة، لحماية أنظمتها المعلوماتية من الهجمات الإلكترونية، ومن التهديدات الرقمية أو المادية الأخرى. مرتكزة في ذلك كله بناءً على أولويات أعمالها، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وعلى مستويات الموارد.

وهذه الطرق والاليات السياسية والفكرية لمواجهة التأثير السيبراني السلبي تتمثل بحوكمة أدارة المخاطر السيبرانية وبالدبلوماسية السيبرانية وبتعزيز المواطنة الرقمية وبالأمن الفكري ضد الهندسة الأجتماعية.

اولا ـ حوكمة ادارة المخاطر السيبرانية:

تلعب حوكمة تكنولوجيا المعلومات دورا مهما في الحد من مخاطر السيبرانية وتعزيزها لآمن المعلومات.

وتقوم حوكمة ادارة المخاطر السيبرانية، بدورًا مهمًا في مساعدة المؤسسات والهيئات على إدارة المخاطر، والامتثال والالتزام بالمتطلبات التنظيمية، لتأمين الحماية من التهديدات السيبرانية المتطورة.

وتعرف حوكمة ادارة المخاطر بأنها " الإطار العام الذي يوجه عمليات تقنية المعلومات في المؤسسة لضمان تلبية احتياجات العمل في الوقت الحاضر، ويشتمل على خطط للنمو والاحتياجات المستقبلية وهي تعتبر جزءا لا يتجزأ من مشروع الحوكمة الشامل"١.

والمقصود بمخاطر الأمن السيبراني هو " المخاطر التشغيلية على اصول التكنولوجيا والمعلومات التي تؤثر على سلامة وسرية ونظم المعلومات ومقارنة بأنواع المخاطر. ومما لاشك فيه ان تكنلوجيا المعلومات تتيح امكانيات غير مسبوقة وهائلة الإنتاجية في القطاعات كافة والتواصل عبر القارات الا ان البنى التحتية لهذه التقنيات تمثل ارتباطاً بين خدمات مختلفة و مصالح متعددة ودول عدة الأمر الذي يجعل من مخاطر الأمن السيبراني مخاطر عالمية"٢.

لقد " وصف دليل مراجعة تقنية المعلومات للرقابة العليا لمجموعة الانتوساي أمن المعلومات بأنه بمثابة حارس البوابة الذي يحمي الأصول المعلوماتية في المؤسسة وعرفه بأنه قدرة النظام على حماية المعلومات وموارد النظام فيما يتعلق بالسرية والسالمة. ووفقا لمعيار الأيزو IEC/ 17799 فإن المعلومات تعد من الأصول مثل الأصول التجارية الهامة الأخرى وبالتالي هي تحتاج إلى الحماية المناسبة ولقد عرف المعيار أمن المعلومات بأنه حماية المعلومات من مجموعة واسعة من التهديدات من أجل ضمان استمرارية الأعمال

---

1 WGITA-INTOSAI Working Group on ITAudit,IDI-INTOSAI Aevelopment Initiative

. IT Audit for Supreme Audit Institutions,February. p18

2 Hartmann C.C. and J. Carmenate, (2021) ,Academic Research on the Role of Corporate Governance and IT Expertise in Addressing Cybersecurity Breaches Implications for Practice Policy and Research, American Accounting Association, 15 (2) Pp. 9 - 23

وتقليل المخاطر وتعظيم العائد على الاستثمارات"١.

أما عن أهداف وعوامل نجاح الحوكمة الرشيدة فأن الحكومة الرشيدة تهدف الى الارتقاء بالمؤسسات والهيئات للوصول الى " المستوى المثالي من الأخلاق عند ممارسة الأعال وتحقيق مبادئ النزاهة والشفافية وحق المساءلة ومنح هذا الحق للمجتمع سواء أفراد أو ممثلين له من أجل مساءلة أجهزة الإدارة العامة، وإتاحة الفرص الجيدة للتنمية ما يضمن للأفراد في المجتمع الحصول على حقوقهم وتحسن جودة الحياة في إطار مجتمع ينتهج الدمقراطية ويتبنى قضية احترام حقوق الإنسان"٢.

أما فيما يخص عوامل نجاح الحوكمة الرشيدة فهنالك عدة عوامل يجب تحققها لضمان نجاح الحوكمة الرشيدة. وهذه العوامل هي:٣.

١. إيجاد قيم ملائمة للمستفيدين يمكن أن تكون موضوعًا للحوكمَة.

٢. العمل على إيجاد التوازن بين اهتمامات المستفيدين.

٣. تأسيس مجموعة من القيم الأساسية التي من خلالها تعمَل المؤسسة، وقبول جميع العاملين في هذه المؤسسات لهذه القيم الأساسية.

٤. جعل إدارة المخاطر بالمؤسسة أجزاءً متكاملةً من نظام حَوكَمَة المؤسسات.

٥. الميل إلى الاتجاه الاستراتيجي، وقياسه وتقييمه بصفة دورية للمؤسّسة، واتباع الإجراءات التي تضمن استمرارَ التقدّم والتخطيط واتِّساقَها مع الأهداف.

٦. تمكين الفاعلين الأساسيّين من الإبداع والتعبِير عن إمكاناتهم الإنسانيّة.

٧. القدرة على تعبئة المصادر الأغراض المجتمع.

---

١ ـ بتسام محمود القصير، حوكمة تقنية المعلومات للحد من المخاطر السيبرانية وتعزيز أمن المعلومات المحاسبية في المؤسسات الليبية العامة، مجلة البحوث الأكاديمية، العلوم الإدارية والمالية، العدد ٢٨، المجلد٢ ،٢٠م، ص٢.

٢ ـ مدحت محمد محمود أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، ط١ ،٢٠١٥م، ص ٤٨.

٣ ـ عبد الرحمن بن إبراهيم العمران، الحوكمة في القطاع غير الربحي، ط١، الرياض، ٢٠٢٤م، ص٣٠.

لم يعد مفهوم الحوكمة والتي تعرف بحسب بعض الآراء بأنها " عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في أطار شراكة ثلاثية بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وأداره أكثر رشاده لشؤن الحكم"١. حكرا على قطاع دون أخر فهو صار يشمل الشركات والتكتلات الاقتصادية الى جانب الحكومات المحلية والوطنية، ولضمان تجنب الفساد، وسلامة الاعمال، كان لابد من الركون الى الحوكمة، والتي ترتكز على عدة مرتكزات منها:٢.

١ ـ **المشاركة**، وتعني المشاركة المجتمعية في عملية الحوكمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومشاركة الأجهزة الحكومية المحوكمة في صناعة القرارات السليمة وتقديم الخدمات السريعة والمتقدمة، وكذلك مشاركة العاملين في إنجاز الخطط وتنفيذ الاستراتيجيات كفرق العمل واللجان، ومشاركة الجميع في الخضوع لأحكام القوانين والنظم، والالتزام بالواجبات التي تفرضها الوظائف العامة على العاملين.

٢ ـ **التوافق**، على مشروعات القوانين المقترحة ، وتوافق الجهات الحكومية على صيغ موحدة لآليات وإجراءات الخدمات التي تقدمها، وتوافق مجالس الإدارات والمدراء التنفيذين على أسلوب العمل في المؤسسات الحكومية والاتفاق على الأدوات القانونية التي تحمي حقوق المؤسسات والجهات الحكومية، والإجراءات التي تحصن الأموال العامة والتوافق على الخطط والاستراتيجيات .

٣ ـ **الشفافية**، وتعني الشفافية أن القرارات التي يتم اتخاذها وإنفاذها تمت وفقاً لأحكام القوانين والنظم واللوائح والقرارات المعتمدة والمتوافق عليها مجتمعياً، وأن المعلومات متاحة لجميع المسؤولين والمشاركين في اتخاذ القرار، ونشر القرارات والوصول إليها طبقا لآليات تمكن الجميع من الاستفادة منها، وأن المعلومات والبيانات المالية والاقتصادية والاجتماعية واضحة ومفهومة لا لبس فيها ولا غموض، كما تعني الشفافية المصارحة والمكاشفة للوسائل المختلفة المصرح لها بالاطلاع على البيانات والتحقق من صحتها.

---

١ ـ شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، محددات الواقع وأفاق المستقبل، بحث مقدم الى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٢ ـ عبد العزيز احمد بزيع الياسين، حوكمة الحكومة والأثار المؤسسية المترتبة على تطبيقها في الأجهزة الحكومية، مطبعة دولة الكويت، الكويت، ط١ ، ٢٠١٣م ،ص ٢٦.

٤ ـ **المحاسبة (المساءلة)**، وتعد مكوناً رئيساً للحكم السليم، وهي تعني أن يتم مساءلة كل المسؤولين أو متخذي القرارات في حالة وجود أخطاء والعمل على تطبيق أحكام القوانين بشأنهم، وعدم استثناء المخطئ من توقيع العقاب .

٥ ـ **الاستجابة**، تعني أن المؤسسات والجهات الحكومية تسعى لخدمة كل أفراد المجتمع خلال فترة زمنيه محددة وهو ما يسمى بالخطط المنهجية أو الزمنية المحددة في الاستراتيجيات .

٦ ـ **الفاعلية والكفاءة**، إنفاذ الأعمال بكفاءة عالية ومهارة فائقة، طبقاً لما تُحتمه الخطط والبرامج الموضوعة، وتفعيل كافة الأحكام والنصوص التي تخدم المجتمع والأفراد، بحيث تقوم الجهات الحكومية بالدور المطلوب منها في تقديم الخدمة المجتمعية في أحسن صورة .

٧ ـ **حكم القانون**، تعني إنفاذ الأحكام والنصوص الواردة في القوانين واللوائح دون تمييز، والحماية الكاملة لحقوق العاملين في الأجهزة الحكومية وكذلك حماية حقوق الأفراد والمجتمع الأمر الذي يتطلب سلطة قضائية مستقلة وسلطات أمنية نزيهة غير متحيزة .

٨ ـ **المساواة والشمولية**، تعني المساواة بين الجميع على حد سواء في الحقوق والواجبات فالأحكام يجب أن تطبق على الجميع سواء وظائف قيادية أو تنفيذية ، وكذلك تشمل الحقوق لكافة الوظائف الإشرافية أو التنفيذية١.

في تسعينات القرن العشرين ضهر مفهوم الحوكمة (Governance). وبمرور الزمن تطور هذا المفهوم من مجرد فكرة، الى جزء مهم تتضمنه نظريات الإدارة الحديثة. في مجالات مختلفة منها السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها من المجالات. كجزء من حركات الإصلاح الإداري تسهيل عملية الرقابة.

وفي عصرنا الراهن صارت الحوكمة مفتاحاً لمن يسعى من المؤسسات والهيئات الى التنمية المستدامة ورفاهية الإنسان، وذلك لارتكازها على الكثير من القيم التي تمثل رادعا للفساد وإساءة استغلال السلطة، مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة. الآمر الذي يؤدي بدوره الى تحقيق قدر كبير من الطمأنينة والثقة، لدى المستفيدين و الذين يتعاملون مع المؤسسات والهيئات الخاصة والعامة .

---

١ ـ عبد العزيز احمد بزيع الياسين، المصدر السابق، ص ٢٨.

ثانيا ـ الدبلوماسية السيبرانية:

أن عالم اليوم هو بحاجة إلى دبلوماسية تختلف عن الدبلوماسية السائدة. دبلوماسية سيبرانية، لها القدرة على أن تتفاعل مع خصائص ومتطلبات العصر الذي نعيشه، ولابد من أن تكون امتدادا مفيدا يعزز دبلوماسية العالم المادي، وعلى مختلف المستويات ابتداء من الأفراد، ووصولا إلى المؤسسات، والدول. وعلى الرغم من أن الدبلوماسية على أرض الواقع، لم تكن ناجحة دائما، إلا أن هذا لا يعني عدم الاهتمام بها أو التخلي عنها، أنما المطلوب هو العمل بالتوازي والجمع ما بين الدبلوماسية السائدة و الدبلوماسية السيبرانية.

مع ملاحظة بأن الدبلوماسية في العالم السيبراني تسعى إلى تحقيق غايتين رئيستين. تتجلى الأولى في دعم دبلوماسية العالم المادي، والحرص على تجنب اسقاط أي آثار سلبية على نشاطاتها. فيما تتمثل الغاية الثانية للدبلوماسية السيبرانية في حماية الأمن السيبراني Cybersecurity، للدولة. والحد أيضا من التحديات السيبرانية التي يواجهها.

و" الدبلوماسية السيبرانية مصطلح يُستخدم لوصف تطبيق الأساليب الدبلوماسية والمفاوضات في العلاقات الدولية التي تتناول وتنظم القضايا المتعلقة بالفضاء السيبراني. ووفقًا لبعض الدراسات، تشمل الدبلوماسية السيبرانية أيضًا الحرب السيبرانية والاتفاقيات المتعلقة بقواعد الاشتباك، لأنه بدون قواعد اشتباك مناسبة، قد يقع المجتمع الدولي في خطأ يؤدي إلى حرب تقليدية أو نووية غير مرغوب فيها"١.

و" تُستخدم الدبلوماسية السيبرانية عادة لإدارة الصعوبات والعقبات التي يفرضها العالم السيبراني، وتهدف إلى تعزيز التصرفات المسؤولة، والحفاظ على الأمن السيبراني، وضمان الاستقرار في الفضاء السيبراني. وبدون الدبلوماسية السيبرانية في تطوير سياسات الأمن السيبراني الوطنية، يمكن للخصوم تطبيق تكتيكات هندسة اجتماعية معقدة، وفرض تهديدات متقدمة ومستمرة، بل وحتى تهديدات سياسية، على بيئات الأمن السيبراني الوطنية"٢ وتعرف الدبلوماسية السيبرانية أيضا بأنها " أسلوب محدد تنتهجه الفواعل الدولية

---

١ ـ جيه إف. لانسلوت، الدبلوماسية السيبرانية : الحرب السيبرانية وقواعد الاشتباك، مجلة الأمن السيبراني، أكتوبر، ٢٠٢٠م، ص٢٤٠.

٢ ـ س . ياداف، الأتمتة الاجتماعية ونسب التهديدات المتقدمة المستمرة في الأمن السيبراني الوطني، مجلة الأمن السيبراني، يناير، ٢٠٢٤م،ص ٢٦.

في تعاملها مع المشكلات المختلفة التي تنشأ في الفضاء السيبراني، والتي تتراوح ما بين قضايا ادارة الأنترنيت ومعالجة الجرائم السيبرانية، الى حماية البنية التحتية الحيوية، الى قضايا التجسس السيبراني والصراع السيبراني، بالإضافة الى سلوك الدولة المسؤول في الفضاء السيبراني"١. كذلك هنالك من يعرف الدبلوماسية السيبرانية بأنها " شكل من أشكال الدبلوماسية العامة، وتنطوي على استخدام التكنولوجيات الرقمية ومنصات وسائل الإعلام الاجتماعية، مثل التويتر و الفايسبوك واليوتيوب، من قبل الدول للتواصل مع الجمهور الأجنبي بطريقة غير مكلفة"٢ وتتميز الدبلوماسية السيبرانية بالعديد من المزايا، التي تدفع الدول إلى اعتمادها وتبنيها، في إطار سياساتها العامة أهمها ٣:

أ - الاستفادة من التدفق الهائل للمعلومات واستخدامها في عملية صنع السياسات الموجهة إلى الجمهور، والمساعدة على توقع الحركات الاجتماعية والسياسية الناشئة والاستجابة لها.

ب - تشجيع تبادل الأفكار بين صانعي السياسة والمجتمع المدني والجماهير.

ت - تعزيز قدرات الدبلوماسيين على جمع المعلومات وتحليلها، ومن ثم القدرة على التنبؤ والتفاعل السريع مع الأحداث ومتابعتها.

ث - إنشاء قنوات اتصال شخصية مباشرة مع المواطنين المسافرين، والجاليات المقيمة في مختلف البلدان.

ج - تأسيس سفارات افتراضية في المناطق الخالية من الحضور الدبلوماسي أو الضعيفة؛ بتطوير مواقع إلكترونية تؤسسها وزارة الخارجية بالدولة المعنية ذات خدمات موسعة ومتطورة، ومن ثم حماية مصالح الدولة.

---

1 Agnes Kasper, Anna-Maria Osula & Anna Molnár, "EU cybersecurity and cyber diplomacy" IDP-INTERNET LAW AND POLITICS 34: (December 2021) p. 03

٢ ـ سعاد نهيجة، " قنوات الدبلوماسية الإلكترونية: المزايا والمخاطر"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية . والاجتماعية، المجلد ٠٣، العدد ٠٢، جامعة قسنطينة ، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٩م، ص ٥.

٣ ـ فتيحة ليتيم، " الدبلوماسية الإلكترونية بين الفاعلية ومحدودية التأثير"، مجلة شؤون الوسط، العدد١٥٧، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية ،٢٠١٨م ،ص١٢٤.

ح - تعزيز اللامركزية في العمل الدبلوماسي عن طريق تخفيف الجهاز البيروقراطي وتقليل التكلفة.

لذا فأن الدبلوماسية السيبرانية هي الأستخدام الامثل للأدوات والمبادرات الدبلوماسية، وذلك لأجل تحقيق المصلحة الوطنية للدولة، في الفضاء السيبراني، وتتبلور المصلحة الوطنية في استراتيجية الأمن السيبراني الوطنية التي تتبناها الدولة، والتي تشتمل على مجموعة من الأجندات الدبلوماسية.

وللدبلوماسية السيبرانية مجموعة من الإيجابيات التي تشجع الدول على انتهاجها بالإضافة الى الدبلوماسية السائدة في عصرنا الراهن. ومن هذه الإيجابيات:١.

١ - تشجيع تبادل الأفكار بين صانعي السياسة والمجتمع المدني والجماهير.

٢- تعزيز قدرات الدبلوماسيين على جمع المعلومات وتحليلها، ومن ثم القدرة على التنبؤ والتفاعل السريع مع الأحداث ومتابعتها.

٣- إتاحة الفرصة للدبلوماسي للتدريب عن بعد عن طريق الأنترنت، والعمل على رفع قدراته العلمية واللغوية، ورفع كفاءة العنصر البشري.

٤- تأسيس سفارات افتراضية في المناطق الخالية من الحضور الدبلوماسي أو الضعيفة، بتطوير مواقع إلكترونية تؤسسها وزارة الخارجية بالدولة المعنية، ذات خدمات موسعة ومتطورة، ومن ثم حماية مصالح الدولة.

٥- تعزيز اللامركزية في العمل الدبلوماسي عن طريق تخفيف الجهاز البيروقراطي، وتقليل التكلفة وتوفير قنوات اتصالية سهلة، بما يزيد من الكفاءة والفعالية.

٦- الاطلاع على كافة مناطق النزاع في العالم وإقرار مشروعات أمنية مشتركة عن طريق مواقع الأنترنت، والتواصل مع الأطراف المعنيين عن طريقه.

٧- إنشاء قنوات اتصال شخصية مباشرة مع المواطنين المسافرين والجاليات المقيمة في مختلف البلدان.

٨- إنشاء التقنيات لإبقاء الأنترنت مفتوحا ومجانيا، لما لذلك من أهداف تتمثل بحرية التعبير او الديمقراطية، وتقويض الاستبداد في الحكم.

---

١ - محمد عدنان محمود، الدبلوماسية في العصر الرقمي والتطور النوعي في الدبلوماسية الرقمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق، ٢٠٢٠م ، ص ١٣.

٩ ـ إنشاء آليات رقمية للاستفادة من الخبرات والموارد الخارجية للبعثات الدبلوماسية والقنصلية، لتوثيق العلاقة مع مواطني البلد في ساحة عمل تلك البعثات.

١٠ـ تظافر الجهود بين دوائر الدولة كافة لإدارة الموارد ذات العلاقة، وتسخير ثرواتها البشرية لاستخدامها بالطرق المثلى، لتحقيق المصالح الوطنية خارج الحدود.١

لم يعد الفضاء السيبراني في عصرنا الحالي مجرد ساحة للصراع تقني، بل أنه أصبح فضاء سياسي وفضاء إنساني، يتم من خلاله أعادة التشكيل لمجموعة من المفاهيم، مثل مفهوم السيادة والقدرة والتأثير. الامر الذي يتطلب أيجاد دبلوماسية لها القدرة على مواكبة هذا التطور تكون قادرة على استخدام أدوات الفضاء السيبراني لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية، سواء عبر الدفاع عن المصالح الوطنية أو التأثير في خصوم دوليين دون اللجوء إلى العنف التقليدي، فكانت الدبلوماسية السيبرانية.

ثالثا ـ تعزيز المواطنة الرقمية:

في السنوات القليلة الماضية اكتسب مفهوم المواطنة الرقمية اهمية كبيرة، وذلك في ضل الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا الاتصالات والإنترنت على الشبكة العنكبوتية. حتى صار من الضروري أن يفهم الفرد والمؤسسة على حد سواء ماذا يعني أن تكون مواطناً رقمياً. ويشير مفهوم المواطنة الرقمية، الى أستخدام الفرد والمؤسسة لشبكة الانترنت استخداما مسؤولا، فالمواطنة الرقمية تشتمل بطبيعتها على مجموعة من المهارات والمواقف والسلوكيات الأزمة للتنقل بين صفحات العالم الافتراضي بطريقة آمنة وأخلاقية ومسؤولة.

وتعرف المواطنة الرقمية بانها " مجموعة من الضوابط والمبادئ والمعايير التي يمتلكها الفرد أثناء التعامل مع التقنيات الرقمية، وتمكنه من حماية نفسه، ومجتمعه، دون أن يخضع لرقابة وتوجيه خارجي نحو السلوك الأمثل لاستخدام هذه التقنيات من أجل الارتقاء بنفسه ووطنه"٢. وتعرف كذلك بانها "مجموعة القواعد والضوابط والمعايير والأعراف والأفكار والمبادئ المتبعة في الأستخدام الأمثل للتكنولوجيا والتي يحتاجها

---

١ ـ محمد عدنان محمود، المصدر نفسه.

٢ ـ ريم محمد العموش، مدى تضمين قيم المواطنة الرقمية في مساق التربية الوطنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الجامعات إقليم الشمال، رسالة ماجستير ، كلية العلوم التربوية، جامعة أل البيت، ٢٠١٨م، ص٣٠.

المواطنون من أجل المساهمة في رقي الوطن"١. فيما يعرفها أخر بكونها

" نمط حياة يسهم في اكتشاف الحواجز والحدود، وهي تقوم في الأساس على استخدام التكنولوجيا بهدف تأسيس علاقات مواطنية جديدة تسبح في عالم افتراضي يتيح للفرد فرص أوسع للمشاركة والتعبير عن أفكاره

بدون حدود أو قيود وتكوين علاقات فكرية تتخطى حاجز المكان، والحدود الجغرافية، وفرضت نمطا جديدا من العلاقات ذات البعد العالمي، مما أسهم في ظهور فكرة المواطنة العالمية"٢.

من خلال التعاريف التي أوردها المختصون عن المواطنة الرقمية يتضح بانها قواعد سلوك ومبادئ لابد للفرد من أدراكها والالتزام بها، الامر الذي يعود عليه بعرفة ما عليه من واجبات وما له من حقوق، ليحصن نفسه في العالم الافتراضي. ولتنمية المواطنة الرقمية لابد من المرور بعدة مراحل هي: ٣.

أ ـ مرحلة الوعي .

وتعنى توسيع مدارك الأفراد بما يؤهلهم ليصبحوا واعيين مثقفين بالوسائط الرقمية، وذلك يعني تجاوز مرحلة الوعي الإحاطة بالمكونات المادية والبرمجية، والمعلومات والمعارف الأساسية، انتقالا لمرحلة معرفة الاستخدامات غير المرغوبة لتلك التكنولوجيا، وماهي الآثار المترتبة على استخدامها.

ب ـ مرحلة الممارسة:

وتعني تزويد وزيادة إدراك الأفراد ، باستخدام التكنولوجيا في مناخ يشجع على التفكر والاكتشاف، واستخدام ما هو ملائم من الاستخدامات التكنولوجية وما هو غير ملائم، مع تحديد وقت استخدامه، والسبب من استخدامها عن غيرها.

---

١ ـ أمل هندي كاطع، المواطنة الرقمية دراسة في المفهوم والأبعاد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العراق، المؤتمر العلمي الدولي الرابع ، ٢٠٢٢م، ص٦٢.

٢ ـ عبد المجيد خليفة، المواطنة الرقمية التجليات والتحديات، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، العدد ٥٢، ٢٠١٥م، ص ٧٦.

٣ ـ غادة كمال محروس، مستوى معرفة معلمي رياض الطفال بالمملكة العربية السعودية بأبعاد المواطنة الرقمية. مجلة البحث العلمي في التربية. العدد ١٩، ٢٠١٨م، ص ٥٤٧.

ت ـ مرحلة اعطاء المثل والقدوة:

وتعنى هذه المرحلة بتقديم نماذج إيجابية مثالية حول كيفية استخدام وسائل التكنولوجيا، حيث يتوجب أن يكون الفرد نموذج للقدوة الحسنة، بممارسة ما هو مناسب من سلوكيات المواطنة الرقمية.

ث ـ مرحلة التغذية الراجعة :

هي مرحلة إتاحة الفرص أمام الأفراد لمناقشة استخداماتهم للتقنيات الرقمية وصولا لمرحلة الحرية على تقديم النقد البناء، و التمييز في الأستخدام السليم للتكنولوجيا والحرية في التحليل واستكشاف السلوكيات المناسبة والغير مناسبة حول استخدام التقنيات الرقمية.

ولا ينبغي أن يفهم من مفهوم المواطنة الرقمية بأنها تهدف إلى وضع الحدود والعراقيل لآجل التحكم والمراقبة، الأمر الذي يصل إلى مرحلة القمع والاستبداد تجاه المستخدمين. مما يتعارض مع قيم الحرية والعدالة الأجتماعية اي أن المواطنة الرقمية تهدف من خلال قواعد سلوك والمبادئ إلى التعريف بالطريق الصحيح لتوجيه وحماية الأفراد المستخدمين لمنظومة الانترنت.

رابعا ـ الأمن الفكري ضد الهندسة الاجتماعية:

في عصرنا الحالي لم يعد الخطر السيبراني يقتصر على البرمجيات الخبيثة ولا على الثغرات التقنية، بل أن الخطر انتقل إلى مستويات أكثر تعقيداً مما كان عليه، حيث صار المحتالون في الفضاء الرقمي يلجؤون إلى ما بات يعرف بـ الهندسة الاجتماعية. والتي يمكنها أن تلعب دورًا كبيرا في ارباك وانعدام الثقة فيما بين البلدان، مستخدمة لوسائل التواصل الاجتماعي، للوصول إلى المعلومات الاستخبارية أو الى أنظمة الكمبيوتر في المنشئات الحساسة بهدف تعطيل البنى التحتية للبلد المستهدف.

كذلك يتم اللجوء في بعض الأحيان الى حملات التضليل التي تمارسها الهندسة الاجتماعية على الأفراد، لأحداث الفتنة والانقسام داخل البلد. وتعمل الهندسة الاجتماعية على استغلال الجوانب النفسية والعاطفية لدى الإنسان لتصل إلى المناطق المحظورة أو للحصول على المعلومات الحساسة لأغراض مختلفة.

حتى " غدت المؤسسات الاجتماعية مهتمة اليوم اهتماما واسعا وعميقا بالهندسة الاجتماعية ـ السياسية، ليس فقط لتصنع كل واحدة منها مادتها البشرية المؤهلة لتلبية احتياجاتها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها،

بل ولتعيق أو حتى تمنع منافستها من صناعة مادة بشرية مماثلة، أو على الأقل تجعل تلك المادة أقل عددا وأدنى كفاءة ، بما يضعف موقفها التنافسي امام المادة البشرية التي سبقتها المؤسسات الأخرى الى صناعتها"١.

لذا فقد تم اطلاق مصطلح علم أو فن اختراق العقول على الهندسة الاجتماعية " وقد تشكلت خطورتها في السنوات الأخيرة؛ نظرًا للنمو الهائل والمتسارع لشبكات التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني والأشكال الأخرى للاتصالات الإلكترونية، وأصبح هذا المصطلح مستخدمًا على نطاق واسع للإشارة إلى مجموعة من الأساليب التي يستخدمها المجرمون في الحصول على المعلومات الحساسة أو إقناع الضحايا المستهدفَة بتنفيذ بعض الإجراءات التي تساعد على اختراق أنظمتهم والإضرار بها"٢.

وتعرف الهندسة الاجتماعية بحسب مؤلف كتاب الهندسة الاجتماعية. فن اختراق البشر، (Hacking Human of Art The: Engineering Social) بأنها " فعل التلاعب بالشخص لاتخاذ إجراء معين قد يكون أو لا يكون في مصلحته. ويمكن أن يشمل هذا الحصول على المعلومات، حق الوصول أو الحصول على الهدف لاتخاذ إجراءات معينة"٣ وهنالك من يعرف الهندسة الاجتماعية بكونها. "مختلف الوسائل المستخدمة للحصول على المعلومات الحساسة وتجاوز الأنظمة الأمنية من خلال استغلال نقاط ضعف العنصر البشري"٤. وفي تعريف أخر يتم تعريف الهندسة الاجتماعية بأنها " أسلوب من أساليب الاختراق التي تعتمد على العنصر البشري تماما وليس لها أية أبعاد تقنية حيث يستخدم الهاكر

---

١ ـ علي عباس مراد، الهندسة الاجتماعية: صناعة الأنسان والمواطن، ابن النديم للنشر والتوزيع ـ دار الروافد الثقافية ـ ناشرون، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م، ص ٤٢٥.

٢ ـ حسام فايز عبدالحي، مشاركة الجمهور في تقنيات الهندسة الاجتماعية عبر موقع فيس بوك وعلاقتها بالخصوصية والتعويض النفسي لديهم، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، العدد ٥ ، ٢٠٢٠م، ص ٦٠٠.

3 Christopher Hadnagy, “Social Engineering: The Art of Human Hacking” Wiley publishing ،٢٠١١ page 32

٤ ـ كمال شايب ، أخطار الهندسة الأجتماعية على المستهلك الإلكتروني، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ، ميلة، الجزائر، ٢٣-٢٤ نيسان، ٢٠١٨م، ص٢.

مهاراته في الاتصال مع الأخرين ويستعمل الخداع والكذب ليحصل منهم على معلومات ذات طابع تقني يتمكن بواسطتها من القيام بعملية الاختراق"١ وفي العادة يتم تنفيذ الهجمات الأجتماعية على مراحل متعددة ومتسلسلة.

أ ـ جمع المعلومات وتحديد الهدف: في هذه المرحلة يتم جمع أكبر قدر من المعلومات حول الضحية عن طريق المواقع الإلكترونية المختلفة مثل: مواقع التواصل الإجتماعي، المدونات، موقع المؤسسة وما إلى ذلك.

كما يتم أيضا البحث في سلة المهملات عن معلومات إضافية حول الضحية. وتمثل هذه المرحلة أساس نجاح الهندسة الأجتماعية. بعد إتمام مرحلة جمع المعلومات، يقوم المهاجم اختيار الضحية المستهدفة من أجل بناء وتطوير العالقة كمرحلة ثانية.

ب ـ تطوير العالقة: يحاول المهاجم خلال هذه المرحلة بناء عالقة مع الضحية المستهدفة والعمل على تطويرها عن طريق استغلال نقاط الضعف لديها (العاطفة، الثقة...الخ) حتى يتمكن من استخراج وانتزاع المعلومات الحساسة التي يريدها مثل: معلومات الحساب، أرقام بطاقة الائتمانية، معلومات الدخول وما إلى ذلك.

ت ـ .استغلال العلاقة: بمجرد بناء العلاقة مع الضحية المستهدفة وتطوريها يقوم المهاجم باستغلالها لصالحه.

ث ـ التنفيذ والوصول إلى الهدف: في هذه المرحلة يقوم المهاجم التنفيذ الفعلي لما تم التخطيط له ومحاولة الوصول إلى الهدف النهائي. وفي حالة عدم وصول المهاجم إلى النتائج المرغوبة، فإنه من الممكن أن يعمل على تكرار الخطوات السابقة.

طرق وأليات تجنب الهندسة الاجتماعية:

قد تكون مواجهة هجمات الهندسة الاجتماعية تتسم بالصعوبة، لكنها ليست بالأمر المستحيل، وذلك لكونها صممت بطريقة نفسية أكثر منها تقنية، فهي تتخذ من العب على بعض الخصائص البشرية الطبيعية، طريقة وألية لها لتحقيق الهدف المراد منها. الفضول واحترام السلطة والرغبة في مساعدة الأصدقاء، كلها عوامل نفسية يمكن من خلالها أن يقوم الهاكر أو المهندس الاجتماعي من اختراق حساب الضحية. وتتطلب عملية

---

١ ـ مها احمد محمد ، الهندسة الأجتماعية وشبكات التواصل الإجتماعي وتأثيرها على المجتمع العربي، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات- جامعة بني سويف، ٢٠١٨م، ص١١٠.

الحد من مخاطر الهندسة الأجتماعية ، تركيز استراتيجي على تنمية القدرات التقنية والمعرفية، على أن تكون الأهمية القصوى للتمكين الرقمي، وذلك لآنه يعد الركيزة الأساسية لاقتناص فرص التنمية. وفي ذات السياق تسعى الدول الى تبني الاستراتيجيات الرقمية المتكاملة، والعمل على تعزيز الكفاءة الرقمية لمواطنيها. الأمر الذي يمكنهم من تحقيق الأمان السيبراني، أثناء الاتصال في الفضاء السيبراني. هنالك مجموعة من الخطوات التي يتعين على الفرد والمؤسسة على حد سواء أتباعها لتجنب الوقوع في شباك الهندسة الاجتماعية٢.

١ ـ الحرص على الخصوصية وعدم نشر كافة المعلومات الشخصية على شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

٢ ـ التحقق من رسائل البريد إلكتروني والمكالمات الهاتفية خاصة التي تطلب معلومات شخصية أو تطلب تحديثها.

٣ ـ الحذر من الروابط في الرسائل الالكترونية أو الملفات المرفقة حتى لو ظهر أن البريد الإلكتروني مرسل من مصدر شرعي لأنه في الغالب ما تكون مواقع التصيد الالكتروني عبارة عن نسخ مطابقة تماما للمواقع الأصلية.

٤ ـ عدم تنزيل تطبيقات الهواتف الذكية من مصادر غير موثوقة.

٥ ـ تدريب المستخدمين بشكل دوري في المؤسسات وتوعيتهم بالأساليب المستخدمة في هجمات الهندسة الاجتماعية.

٦ ـ إجراء اختبار الهندسة الاجتماعية على الموظفين تقوم بها مؤسسات متخصصة في أمن المعلومات الذي من شأنه إبقاء الموظفين على إطلاع دائم على أحدث المستجدات فيما يخص هذا النوع من الهجمات.

لقد بات الفرد والمؤسسات في ظل التقدم المستمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عرضة للتلاعب والاستهداف في محاولة لغشه وخداعه.

---

١ ـ كمال شايب ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

2 A. Jain, H. Goswami, M. Singh Sankhla,R. Kumar, Social Engineering: Hacking a Human Being through Technology,2016, page 98.

ويتم ذلك عن طريق استخدام أساليب الهندسة الاجتماعية، والتي تعد من أنجح الوسائل التي يتم انتهاجها ويعود السبب وراء انتهاج هذه التقنية لسهولتها اذا ما تمت مقارنتها مع الوسائل التقنية الأخرى.

لطالما كان الوعي البشري ضرورة أساسية للأمن السيبراني، والذي غالباً ما يكون هو العنصر الأضعف في رابط سلسلة الأمان، ذلك أن المهاجم يمكنه التعامل بصورة أسهل مع الأشخاص من التعامل مع أجهزة الحاسوب. حيث يمكن استدراج البعض من مستخدمي الشبكة العنكبوتية الانترنت، للكشف عن المعلومات الحساسة أو تنزيلهم للبرامج الضارة. لذا فأن مقتضى الحاجة يحتم على الأفراد المستخدمين للشبكة العنكبوتية، بمختلف شرائحهم أن يتحلوا بشيء من الثقافة والعلمية، التي تحصنهم من أن يكونوا ضحايا لهجمات الهندسة الاجتماعية. كلما زاد اعتماد الأنظمة الحكومية منها وغير الحكومية والشركات والمؤسسات الخاصة والأفراد. في تسيير أعمالهم الحياتية اليومية على الفضاء السيبراني، لما يتيحه الفضاء السيبراني كمجال تفاعلي من توسيع للتجارة الإلكترونية، وتسريع للاتصالات، وسهولة الوصول للمعلومات، وتبسيط وتيسير الإجراءات وتجاوز عقبات المسافات والزمن، التي كانت تفرضها عليه الوسائل البدائية التي كانت متاحة كالمراسلات البريدية الورقية. الا أن هذا لا يعني بأنه فضاء مثالي تسوده الفضيلة، ففي الفضاء السيبراني نفسه يوجد الكثير من المخاطر التي يجب على مستخدمي الشبكة العنكبوتية الحذر من الوقوع كضحية في شباكها. وتتنوع الأخطار المحدقة بمستخدمي الفضاء السيبراني من الدول والمؤسسات ، فهنالك الهجمات التي تستهدف تعطيل البنى التحتية للدولة، وهنالك الهجمات التي تستهدف المنظومة المالية في الدولة والنظام المصرفي، أو قد تصل تلك الهجمات الى محاولات تغيير الواقع السياسي من خلال محاولات التدخل والتلاعب في نتائج الانتخابات.

أما على مستوى الأفراد فهنالك من المخاطر ما تتعلق بالبيئة الثقافية وما يصاحبها من تأثير على المنظومة القيمية، فتؤثر بدورها على التنشئة الاجتماعية مما ينعكس سلبا على العلاقات الأسرية. وصولا الى للهجمات الإلكترونية والتهديدات السيبرانية، وانتهاكات الخصوصية الفردية، وسرقة المعلومات الشخصية وتشفيرها لغرض التشهير أو الابتزاز. وغيرها كثير.

لذا صار لزاما على مستخدمي الفضاء السيبراني من الدول العمل على وضع الاستراتيجيات الحديثة للتصدي للهجمات السيبراني، وإنشاء المراكز والهيئات الأمنية لمكافحة الجرائم السيبرانية، العمل على الانضمام الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة جرائم المعلوماتية، بالإضافة إلى التنسيق الدولي الإقليمي والعالمي لما تمثله الجريمة السيبرانية من خطر قد يرقى الى ان يكون خطر وجودي على أمن واستقرار الدولة. أما على مستوى الافراد فهنالك مجموعة أجرأت يجب عليهم التقيد بها لحماية انفسهم من مخاطر الهجمات السيبرانية والتي منها. تحديث البرمجيات المثبتة لديهم والتطبيقات وكذلك أنظمة التشغيل بانتظام ووفقًا للتحديثات الأمنية الأمنة التي تقدمها الشركات الخاصة بالبرمجيات، أستخدام جدران الحماية أو الجدران النارية، فهي وسيلة مهمة تساعد في منع الاشخاص الغير المصرح لهم بالدخول إلى نظامك وحمايته من الهجمات السيبرانية، كذلك مما يساعد على الحماية هو استخدام كلمات المرور القوية. لذا يتطلب من الافراد استخدام كلمات مرور طويلة ومعقدة، كأن تتضمن مزيج من الحروف الكبيرة والصغيرة والأرقام. كما ويجب تغيير كلمات المرور بصورة دورية لتجنب انكشافها من قبل المتطفلين.

وأيضا يجب على الأفراد تجنب فتح الروابط أو مرفقات البريد الإلكتروني التي تصلهم من جهات مجهولة، حيث يجب التحقق من الشخص أو الجهة المرسلة قبل الضغط بالموافقة على فتح أي روابط أو تحميل المرفقات.

الخاتمة:

وفق ما تقدم في الدراسة يمكن القول بأن الفضاء السيبراني، لم يعد مجرد وسيط تقني وظيفته نقل البيانات والمعلومات. بل أنه اصبح بيئة اجتماعية موازية، تمتلك من الأدوات ما يؤهلها الى أعادة صياغة وتشكيل، الوعي الجمعي، ذلك أن التغلغل الرقمي أحدث ازاحة في مراكز التأثير القيمي في المجتمع، فقد انتقلت سلطة توجيه السلوك ولو بصورة جزئية من المؤسسات التقليدية الرصينة، الى الفضاء الافتراضي المفتوح . الامر الذي ادى الى ظهور مجموعة من القيم الجديدة والتي لا تمت الى قيم المجتمع الأصيلة بصلة.

مما نتج عنه صراع بين منظومتي القيم التقليدية التي تستند على خزين من الإرث الحضاري وبين منظومة القيم الوافدة على المجتمع من التدفق السيبراني الرقمي العابر للحدود. مما أفرز حالة من الارتباك القيمي. تجلت عنها عدة مظاهر منها الاغتراب الرقمي. والمواطنة الرقمية.

كذلك لابد من التنويه لوجود فجوة زمنية فيما بين التحولات التقنية المتسارعة وبين الاستجابة التشريعية في العراق، ففي الوقت الذي كانت المنظومة القيمية في البلد تتعرض الى هزات ناتجة عن الانفتاح الرقمي الكبير كانت الأطر التشريعية والقانونية والسياسات العامة في البلد عاجزة عن الاحاطة أو أحتواء تداعيات هذا التحول.

أن مستقبل المنظومة القيمية للمجتمع العراقي صار مرتهن بالقدرة على أحداث توازن دقيق فيما بين الانخراط في العصر الرقمي، وبين المحافظة على ثوابت المجتمع الاخلاقية والتي تشكل الهوية الوطنية.

الامر الذي يتطلب تبني أستراتيجية وطنية شاملة تهدف الى تحصين المجتمع وتمكينه من تطويع التكنلوجيا لما يخدم قيمه الوطنية والانسانية العليا.

الاستنتاجات:

خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات هي :

١ ـ في الوقت الذي كانت فيه التكنولوجيا تعمل على تقريب المسافات فيما بين الشعوب، من خلال توفير العديد من وسائل الاتصال الحديثة. والتي لم تكن معروفة من قبل، يلاحظ بأن تلك التكنولوجيا نفسها أفرزت الكثير من السلبيات، منها صعوبة احتفاظ الفرد بخصوصيته.

٢ ـ تعتبر الجريمة الإلكترونية من الجرائم جديدة التي لم تتناولها القوانين الجنائية التقليدية، وبالتالي لا توجد نصوص في قوانين العقوبات ما يتعلق بالجريمة الالكترونية . لذا فأنه من الصعوبة بمكان إصدار الأحكام بحق مرتكبي تلك الجرائم.

٣ ـ هنالك ضعف كبير في القدرات المهنية العربية والعراقية على حد سواء وقلتها في مجال الامن السيبراني، وهذا يتطلب العمل الجاد من قبل الحكومات على تدريب وتطوير الكوادر المهنية المحترفة. في القطاعين الحكومي والخاص وتأهيلها لمواجهة التحديات السيبرانية.

٤ ـ ضرورة التنسيق بين الدول العربية لأبرام الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الجريمة الإلكترونية.

٥ ـ اصبحت شبكة الانترنت من وسائل الاتصال بالغة الأهمية للمنظمات المتطرفة والتنظيمات الارهابية، ذلك أنها تتيح لهم الحرية في التنسيق والتخطيط فيما بينها لتنفيذ وشن العمليات الإرهابية. لذا يجب على الدول الالتفات لهذا الأمر والعمل على معالجته. في خطوة تهدف الى تجفيف منابع الارهاب و الأفكار المتطرفة التي تستهدف زعزعة الأمن القومي للدول العربية.

٦ ـ تعتبر الجرائم السيبرانية من الجرائم العابرة للحدود وهنا تتجلى ضرورة التعاون الإقليمي والدولي، فيما بين الدول وبقية الفاعلين، من أجل ترسيخ قواعد السلوك الايجابي و الآمن.

٧ ـ الاعتماد الكبير من قبل أفراد المجتمع على وسائل الاتصال الحديثة بحتم على الدول نشر الوعي بين صفوف مواطنيها، لاسيما الشباب منهم، بمخاطر الاستخدام الخاطئ لشبكة الإنترنت وللأجهزة الإلكترونية، بالإضافة إلى ضرورة التوعية القانونية والأخلاقية بأهمية المحافظة على سرية المعلومات ذات الطبيعة الخاصة.

التوصيات:

اولا: الاسراع في تشريع (قانون مكافحة الجرائم السيبرانية العراقي) حيث تقتضي الضرورة من المشرع العراقي الإسراع في صياغة تشريع عراقي متكامل الهدف منه ضبط الفضاء السيبراني ، للحد من الجرائم السيبرانية والتهديدات التي يتعرض لها البلد.

مع الاستئناس بالتجارب العربية التي أثبتت نجاحها في الموازنة ما بين الزجر القانوني وبين الحماية التقنية.

ومن التجارب التي ثبت نجاحها في الحد من التهديدات السيبرانية هي:

- ـ تجربة المملكة العربية السعودية. حيث حددت في المادتين (الثالثة والرابعة) من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بطريقة لا تقبل التأويل عقوبة الدخول غير المشروع لغرض التهديد او الأبتزاز. وهذا ما يحتاجه الواقع الإجتماعي في العراق اليوم. وذلك للحد من ظاهرة الابتزاز الإلكتروني. لما لها من تأثير على المنظومة القيمية.
- ـ تجربة سلطنة عمان. والاستفادة من (قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات) بحسب (المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/ ١٢). وتحديدا ما جاء في المواد التي تعالج الاعتداء على سلامة البيانات. والمادة التي تعالج تزوير السجلات الإلكترونية. وذلك لضمان الحماية للمعاملات الرقمية وحماية مؤسسات الدولة السيادية.
- ـ تجربة دولة الأمارات العربية المتحدة. فقد جاء في (قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية) والخاص بتجريم نشر الأخبار الزائفة. والتي تستهدف الأمن والسلم المجتمعي.

كذلك يرى الباحث بان (قانون مكافحة الجرائم السيبرانية العراقي) المنشود يجب أن يراعي.

١ ـ العمل بمبدأ الأمن الأستباقي. أي أن يلزم مؤسسات الدولة بتبني المعايير التقنية عالية الحماية على غرار ما معمول به في قوانين مكافحة الجرائم السيبرانية، في دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يساهم في خلق بيئة رقمية امنة. يتم فيها تعزيز الثقة الإلكترونية. لدى المواطن.

٢ ـ الموائمة فيما بين (قانون مكافحة الجرائم السيبرانية العراقي) وبين الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات. حيث يجب على المشرع العراقي العمل على أن يتسق القانون العراقي مع البنود الواردة

في (الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات ـ ٢٠١٠م). وذلك لضمان سهولة التعاون فيما يخص تسليم المجرمين في الجرائم السيبرانية العابرة للحدود. مما يساعد على حماية المجتمع العراقي من التأثيرات الخارجية.

ثانيا ـ أدراج دراسة الأمن السيبراني ضمن المناهج التعليمية في البلد. وذلك لضرورة تحويل الثقافة السيبرانية من مهارة تقنية خاصة الى قيمة تربوية. من خلال تدريس مادة السيبرانية في مراحل مختلفة من مراحل الدراسة. لأجل حماية الجيل الصاعد من أبناء البلد من التحولات السلبية التي قد تطرأ على هويتهم الوطنية. أو تنال من قيمهم الأجتماعية الأصيلة. نتيجة للانفتاح الرقمي على ثقافات جديدة.

ثالثا ـ العمل على تعزيز وتوطيد التعاون الدولي والاقليمي. وذلك نظرا لأن التهديدات السيبرانية هي تهديدات عابرة للحدود. لذا توصي الدراسة بالعمل على تفعيل بروتوكولات التعاون فيما بين الدول العربية. في أطار جامعة الدول العربية، لأجل تبادل الخبرات والمعلومات حول كل ما يخص التهديدات السيبرانية، والعمل أيضا على توحيد الجهود القانونية لغرض ملاحقة مرتكبي الجرائم السيبرانية.

كذلك لابد للدولة من العمل على أنشاء مراكز الدراسات والبحث العلمي. لما لها من أهمية لدراسة وفهم السيبرانية. وتطوير الأدوات الاستباقية لمواجهة التهديدات السيبرانية.

المصادر:

القرآن الكريم

اولا: الدساتير

الدستور العراقي

الدستور المصري

الدستور البحريني

الدستور العماني

الدستور الإماراتي

ثانيا : المعاجم

ابن منظور ، لسان العرب، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م.

ثالثا: الكتب العربية:

١ ــ إبراهيم حداد ، الحرية عند العرب ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٢م ،

٢ ـ إبراهيم سعيد الدين، دراسات ميدانية في التنمية والتغير الاجتماعي بمصر، معهد الانماء العربي،١٩٧٨م.

٣ ـ إبراهيم طلعت، البطالة والجريمة، دار الكتاب، الجزائر، ٢٠٠٩م،

٤ ـ ابراهيم عبد الله ناصر، علم الاجتماع التربوي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١١م،

٥ ـ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، معجم لسان العرب، دار صادر، لبنان، ٢٠٠٣م

٦ ـ ابو بكر الجوهري، تحولات القوة وحسم الصراعات "في جدوى القوة العسكرية"، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث

٧ ــ أبوبكر علي محمد امين، العدالة مفهومها ومنطلقاتها، دار الزمان، دمشق، ٢٠١٠م،

٨ ـ إحسان محمود، نجلاء فتحي عبدالوهاب عبدالعال، أثر استخدام طلاب الجامعة لمواقع التواصل الإجتماعي على اكتساب بعض القيم الاجتماعية، مصر، ٢٠١٥م.

٩ ـ احمد بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٩٢م

١٠ ـ أحمد بن محمد مسكويه، دراسة وتحقيق عماد الهلالي، تهذيب الأخلاق، بيروت، ٢٠١١م،

١١ ـ أحمد بن نعمان، الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات، شركة دار الأمة، الجزائر ، ١٩٩٦م

١٢ ـ أحمد رمزي، تطور التقنيات من الوجود البشري إلى عصر التكنولوجيا، دار القلم، المملكة المغربية، ٢٠١٥م.

١٣ ـ احمد صلاح رفقي، فن الممكن، دار دون للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠١٧م.

١٤ ـ أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، الهجمات السيبرانية دراسة قانونية تحليلية بشأن تحديات تنظيمها المعاصر مكتبة زين الحقوقية والأدبية، العراق، بغداد، ط١، ٢٠١٨م.

١٥ ـ أحمد عزت راجح، اصول علم النفس، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م،

١٦ ـ أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م

١٧ ـ احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٨م،

١٨ ـ ادريس بوكرا ، المبادئ العامة للقانون الدستوري والنظم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية في الجزائر، ٢٠١٦م،

١٩ ـ ادريس عطية، مكانة الأمن السيبراني في منظومة الأمن الوطني الجزائري، المصداقية، ١، الجزائر، ٢٠١٩م،

٢٠ ـ ارسطو طاليس، السياسات، نقله من الأصل اليوناني إلى العربية وعلق عليه الأب أغطينس بربارة

٢١ ـ أرمان كوفيليه ، مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة: السيد بدوي وعباس الشربيني، القاهرة: دار المعارف،١٩٨٠م،

٢٢ ـ أريك موريس، الارهاب، التهديد والرد عليه، ترجمة: أحمد حمدي محمود، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١م

٢٣ ـ أسامة عبد الكاظم المنصوري، دور الأعلام في صناعة وتوجيه الرأي العام، دار ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط١، ٢٠٢٣م،

٢٤ ـ أسماء عبد العزيز الحسين ،أسباب الإرهاب والعنف والتطرف ، دراسة تحليلية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط١ ،الرياض ،

٢٥ ـ اسمهان بعيري، الهجمات السيبرانية وأثرها على تهديد الأمن والسلم الدوليين، مذكرة ماستر، قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية

٢٦ ـ أشرف إبراهيم سليمان، مبادئ القانون الدستوري دراسة موجزة عن القانون الدستوري والنظم السياسية، المركز القومي للإصدارات القانونية

٢٧ ـ أشرف السعيد احمد، تكنولوجيا المعلومات في المجال الامني، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، ط١ ،٢٠١٣م،

٢٨ ـ أشرف سيد أبو سعود، مشكلة الانتماء والولاء مظاهرها وأسبابها – علاجها، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، مصر، ٢٠٠٤م

٢٩ ـ أماني غازي جرار، المواطنة العالمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١١م،

٣٠ ـ أمل الداغستاني، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية "، مركز الدراسات الأستراتيجية، الجامعة الأردنية- عمان، الأردن،١٩٩٤م،

٣١ ـ أميرة حلمي مطر، جمهورية أفلاطون، القاهرة، مكتبة الأسرة، ط١، ١٩٩٤م،

٣٢ ـ أولاد ازوي عبد الرحمان وعباس طلال، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الخامس حول الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة.

٣٣ ــ أولجا جوديس بيلي وآخرون ، فهم الإعلام البديل، ت : علا أحمد إصلاح، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م،

٣٤ ـ أوليرش بك، مجتمع المخاطر العالمي بحث عن الأمان المفقود. ترجمة: علاء عادل. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣م،

٣٥ ـ أيكة هولتكراس، قاموس مصطلحات الأنثروبولوجيا والفلكلور، ترجمة محمد الجوهري، و حسن الشامي، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٧٣م

٣٦ ـ ايمان احمد يوسف، تقنيات التكنولوجيا الحديثة، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان ، ط١، ٢٠٢١م،

٣٧ ـ ايهاب خليفة ، مجتمع ما بعد المعلومات. تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الآمن القومي، القاهرة، منشورات مركز المستقبل للأبحاث وللدراسات المتقدمة

٣٨ ـ ايهاب خليفة، القوة الالكترونية كيف يمكن ان تدير الدول شؤنها في عصر الانترنيت، مطبعة العربي، القاهرة، ٢٠١٧م.

٣٩ ـ بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة رؤية نقدية، العربي للنشر والتوزيع ،

٤٠ ـ بلقاسم سيد أحمد بن حليمة، ماهية النظام السياسي، الجزائر، ٢٠٢٣م،

٤١ ـ بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٨م،

٤٢ ـ تامر المغاوري الملاح، المواطنة الرقمية، السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٧م

٤٣ ـ ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة دار مجدلاوي،

٤٤ ـ جاد الرب حسام الدين، الجغرافيا السياسية، الدار المصرية اللبنانية، ط ١، القاهرة ،٢٠٠٨م

٤٥ ــ جاسم حسين الصكر، شيخ العشيرة دوره السياسي في العراق، دار الفكر للطباعة في الحلة ، ٢٠٠٩م

٤٦ ـ جان بول رزفبر، ترجمة عادل العواط : فلسفة القيم، ط. ١، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان،، ٢٠٠١م،

٤٧ ـ جان كلود برترند، أدبيات الإعلام (ديونتولوجيا الإعلام)،ترجمة رباب العايب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،٢٠٠٨م

٤٨ ـ جمال محمد حامد، التضخم وآثاره الاجتماعية "دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية"، حوليات آداب عين شمس،٢٠١٤م

٤٩ ـ جميل صلبيا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت ، لبنان، ١٩٨٢م،

٥٠ ـ جوزايا رويس، فلسفة الولاء ، ترجمة احمد الانصاري، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٢م

٥١ ـ جوزيف س ناي، القوة الناعمة وسيلة السياسة الدولية، ترجمة : محمد توفيق البجيري، ط١ ،مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠٠٧م.

٥٢ ـ جيتيفرم ليمان، تفكيك دور كهايم نقد ما بعد بنيوي، ترجمة : محمود أحمد عبد الله، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣م.

٥٣ ـ حسام الدين علي مجيد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٠م،

٥٤ ـ حسام فايز، الإرهاب الإلكتروني والثورة الرقمية، ط١، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م،

٥٥ ـ حسان بن نوي، تأثير الأقليات على الاستقرار والنظم السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الجزائر ، ط ١، ٢٠١٥م

٥٦ ـ حسن السوداني ـ محمد المنصور، شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على جمهور المتلقين، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ط١ ،٢٠١٦م

٥٧ ـ حسن بن موسى الصفار، الطائفية بين السياسة والدين، المركز الثقافي العربي، بيروت،ط١ ،٢٠٠٩م،

٥٨ ـ حسن عبد الله العايد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة، عمان، ٢٠٠٨م

٥٩ ـ حسن علاوي خليفة، تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن لحادي والعشرين، بغداد، بيت الحكمة،٢٠١١م

٦٠ ـ حسن كريم ،مفهوم الحكم الصالح، في كتاب إسماعيل الشطي (واخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م

٦١ ـ حسن مختار، قضايا واتجاهات معاصرة في المناهج وطرق التدريس، ط ١، مكة المكرمة، مطبعة بيادر، ٢٠٠٠م

٦٢ ـ حسنين توفيق ابراهيم، وعبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق، القيود والفرص، ط١، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥م،

٦٣ ـ حسين المحمدي بوادي، الارهاب الدولي بين التجريم والمكافحة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٦م،

٦٤ ـ حسين عبد الحميد أحمد، تطور النظم الأجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦م،

٦٥ ـ حسين قوادرة ، منى كحلوش، التداعيات الاقتصادية لحرب المعلومات السيبرانية، مجلة الناقد للدراسات السياسية

٦٦ ـ حمدي عبد الله عبد العظيم، برامج تعديل السلوك وطرق تصميمها، مجموعة برامج عملية ونماذج تطبيقية، الجيزة، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ط ١ ، ٢٠١٣م،

٦٧ ـ حنان عبد الحميد العنابي، تنمية المفاهيم الاجتماعية والاخلاقية والدينية في الطفولة المبكرة، دار الفكر ناشرون. وموزعون، عمان، اربد، ٢٠١٠م.

٦٨ ـ خالد عواد صابر، محمد حمدي، دليل الاخصائي الاجتماعي للتعامل مع المعاقين ذهنيا، دار العلوم للنشر، القاهرة.

٦٩ ـ خالد وليد محمود، الهجمات عبر الإنترنت، ساحة الصراع الإلكتروني الجديدة، سلسلة دراسات ودراسة السياسات – المركز العربي للأبحاث، قطر، ٢٠١٣م.

٧٠ ـ خلف بوبكر، القانون الدستوري والأنظمة السياسية المعاصرة، الجزائر، مطبعة منصور الواي، ط ١ ،٢٠٢٢م

٧١ ـ خليل حسين ، العلاقات الدولية النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا، ط١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١١ م،

٧٢ ـ خليل صابات، وسائل الإعلام نشأتها و تطورها، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة ، ١٩٧٢م،

٧٣ ـ خولة فريز النوباني، حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، السعودية، ٢٠١٦م

٧٤ ـ دانيال ت. كويل، من الفضاء السيبراني إلى القوة السيبرانية: تحديد المشكلة، تحرير: كرامر وستار ووينتز، القوة السيبرانية والأمن القومي،

٧٥ ـ دعاء عبد العال، خالد عبد الحق، الجرائم الإلكترونية والتحقيقات الجنائية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢٥م

٧٦ ـ دنيا شوقي، الأثار السلبية للتضخم ومواجهاتها الأقتصادية والفقهية، مجلة الأقتصاد الإسلامي، مج ٤٣ ،ع ٥٠٧ ، بنك دبي الإسلامي، الأمارات. ٢٠٢٣م

٧٧ ـ ذياب موسى البداينة، الإرهاب المعلوماتي (التعريف المفهوم المجالات النتائج) حلقة علمية حول الأنترنت والإرهاب، جامعة نايف ، الرياض: السعودية، ٢٠٠٨م،

٧٨ ـ رأفت الشيخ غنيمي، تفسير مسار التاريخ، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠م

٧٩ ـ رأفت فودة، مصادر المشروعية الادارية ومنحنياتها دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ١٩٩٤م،

٨٠ ـ رافع النصير وعماد عبد الرحيم الزغلول، علم النفس المعرفي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،ط١، ٢٠٠٣م،

٨١ ـ رامي وحيد منصور، الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي،٢٠١٦م

٨٢ ـ رائد جواد كاظم الجناحي، دور المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق، جامعة الكوفة، كلية الأدارة والاقتصاد ، ٢٠١٩م

٨٣ ـ رشيد الخيون، تاريخ الإسلاميين وتجربة حكمهم في العراق، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب، المركز العربي للأبحاث.

٨٤ ـ رضوى عمار، " جدل العلاقة بين الفاعلين المسلحين من غير الدول واستقرار الدولة "، السياسة الدولية، ٢٠١٣م.

٨٥ ـ رمزي منير بعلبكي، وآخرون، اللغة والهوية في الوطن العرب إشكالية تاريخية وثقافية وسياسية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،

٨٦ ـ رمضان الضباع، الأحكام التقويمية في الجمال والاخلاق، ط١و الناشر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٩٨م،

٨٧ ـ روبرتس، جيفري و اليستر ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي. سمير عبد الرحيم الجلبي(مترجم) . بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩م.

٨٨ ـ ريموند واكس، الخصوصية مقدمة قصيرة جدا، ترجمة ياسر حسن، دار هنداوي للنشر، مصر، ٢٠١٧م،

٨٩ ـ الزبير حمزة الزبير، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، دار اريثيريا للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، ط١، ٢٠٢٣م

٩٠ ـ زكريا ابراهيم ، مشكلة الفلسفة ، دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٢م

٩١ ـ زكريا عبد العزيز محمد، التلفزيون والقيم الاجتماعية للشباب والمراهقين، مركز الاسكندرية، مصر ، ٢٠٠٢م،

٩٢ ـ زيد منير عبوي، ادارة المؤسسات العامة ـ وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،٢٠٠٩م

٩٣ ـ سامح فوزي، المواطنة ، سلسلة تعليم حقوق الانسان (١٠)، القاهرة، مصر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ط١، ٢٠٠٧م.

٩٤ ـ سامي جمال الدين، القانون الدستوري والشرعية الدستورية وفقا لدستور ٢٠١٤م، ط٣، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع

٩٥ ـ سعد ابراهيم الخلف، فلسفة الرواد في فهم القيم ومنهاجيتها في تمكينها، دار الرواد للنشر، الرياض، السعودية، ٢٠١٨م،

٩٦ ـ سعود جايد مشكو العمري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ط٢ ،٢٠١٤م،

٩٧ ـ سعود جايد مشكور العمري و رشم محمد حسن، التضخم الاقتصادي والمعالجات المحاسبية، ط١، دار الطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٢م

٩٨ ـ سعيد إسماعيل علي، "المواطنة في الإسلام"، دار السلام للنشر، القاهرة، ط١ ، عام ٢٠١١ م

٩٩ ـ سعيد عبد اللطيف حسن، إثبات جرائم الكمبيوتر والجرائم المرتكبة عبر الإنترنت، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١٧م،

١٠٠ ـ سلمان عبدالستار شاكر ، جرائم الامن السيبراني واثر الجهود الدوليه في مكافحتها، ط ١، هاتريك للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣م،

١٠١ ـ سميح الكراسنه ووليد مساعدة وعلي جبران وألاء الزعبي، الأنتماء والولاء الوطني في الكتاب والسنة النبوية، عمان، الاردن،٢٠١٠م،

١٠٢ ـ سمير عادل العطار، علم الاجتماع العائلي، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، ط١، ٢٠١٧م،

١٠٣ ـ سهام إبراهيم عبد السيد، الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري، جامعة بنغازي، كلية الأقتصاد والتجارة، ٢٠١٩م،

١٠٤ ـ السيد خليل هيكل، الأنظمة السياسية التقليدية والنظام الإسلامي دراسة لأنظمة الحكم المختلفة مقارنة بالشريعة الإسلامية

١٠٥ ـ السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسات في الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢م،

١٠٦ ـ السيد فؤاد البهي، وسعد، عبد الرحمن، علم النفس الاجتماعي : رؤية معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي ، ١٩٩م،

١٠٧ ـ سيف محمد ولد ديب : الدولة واشكالية المواطنة، دار المعرفة، عمان ،الأردن، ٢٠١٠م،

١٠٨ ـ شادي عبد الوهاب منصور، حروب الجيل الخامس أساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية، العربي للنشر والتوزيع، ط ا، القاهرة،٢٠١٩م

١٠٩ ـ شاكر مصطفى سليم، الجبايش ، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦م،ج١، ص ١٩٩.

١١٠ ـ شاهين شاكر، العقل في المجتمع العراقي بين الأسطورة والتاريخ، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠١٠م

١١١ ـ شعبان على حسين، علم النفس ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ٢٠٠٢م

١١٢ ـ شفيق المصري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م

١١٣ ـ صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، جامعة بغداد ، العلوم السياسية ،بغداد،١٩٩٠م،

١١٤ ـ صالح النصراوي، مستقبل الشيعة في عراق ما بعد صدام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٥٣، ٢٠٠٣م

١١٥ ـ صالح بن علي بن عبد الرحمن، الأمن الرقمي وحماية المستخدم من مخاطر الإنترنت: رؤية ٢٠٣٠م، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، السعودية، ٢٠١٧م،

١١٦ ـ صالح حسين، "العنف الاجتماعي والسياسي والإعلامي"، ط١، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ٢٠١٢م،

١١٧ ــ صبري إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١م،

١١٨ ـ صبرينة مزياني، علاقة اللغة بالمجتمع و إشكالية التواصل اللغوي في المجتمع، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية

١١٩ ـ صفاء الكبيسي، محاولات جديدة لتشريع قانون جرائم المعلوماتية تثير جدلاً في العراق، العربي الجديد،٢٠٢٢م.

١٢٠ ـ صموئيل هنتنغتون، من نحن- التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ت : حسام الدين حضورة ، دار الرأي للنشر، دمشق، ٢٠٠٥م.

١٢١ ـ ضرغام جابر عطوش، جريمة التجسس المعلوماتي، دراسة مقارنة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة،٢٠١٧م،

١٢٢ ـ طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب و ابعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها، الطبعة الثانية ، مطبعة رشاد برس، بيروت ، لبنان، ٢٠١٥م

١٢٣ ـ طارق عبد الرؤوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية ،اتجاهات عالمية وعربية، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م،

١٢٤ ـ عادل العوا، العمدة في فلسفة القيم، دمشق، طلاس للنشر، ١٩٨٦م،

١٢٥ ـ عادل العوا، القيمة الاخلاقية، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٠م،

١٢٦ ـ عادل عبد الصادق، البيانات الشخصية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الرقمي، الأردن، ٢٠١٨م

١٢٧ ـ عاطف عباس عبد الحميد، جرائم تقنية المعلومات وحقوق الملكية الفكرية، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، مصر، ٢٠٢٢م

١٢٨ ـ عاطف محمد غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، ط١، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٢م،

١٢٩ ـ عباس بدران، الحروب الإلكترونية، الاشتباك في عالم متغّير، مركز دراسات الحكومة الإلكترونية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م،

١٣٠ ـ عبد الجبار الرفاعي، مبادئ الفلسفة الإسلامية، دار الهادي للطباعة والنشر، ٢٠٠١م،

١٣١ ـ عبد الحميد ابراهيم محمد العريان، العلاقة بين الإرهاب المعلوماتي والجرائم المنظمة، المغرب، ٢٠٠٦م

١٣٢ ـ عبد الحميد بلال، مشاكل المجتمع العربي والتوعية القومية، مطبعة الزهراء ،بغداد ،١٩٦٣م

١٣٣ ـ عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢م،

١٣٤ ـ عبد الخرابشة، الشفافية في الخدمة المدنية، تجربة ديوان المحاسبة، الأسبوع العلمي الاردني الخامس، المجلد الثاني، عمان الجمعية العلمية الملكية، ١٩٩٧م

١٣٥ ـ عبد الرحمن بدوي ،الأخلاق النظرية، وكالة المطبوعات، الكويت ،الطبعة الثانية، ١٩٧٦م

١٣٦ ـ عبد الرحمن بن إبراهيم العمران، الحوكمة في القطاع غير الربحي، ط١، الرياض، ٢٠٢٤م

١٣٧ ـ عبد الرحمن خليفة، العولمة وعصر متغير، الاسكندرية، ١٩٩٨م،

١٣٨ ـ عبد الفتاح بيومي حجازي، الجرائم المستحدثة في نطاق تكنلوجيا الاتصالات الحديثة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة،٢٠١١م،

١٣٩ ـ عبد الكريم الشاذلي، المنهج المدرسي ماله وما عليه، كلية التربية ، جامعة اسيوط ، مصر، ٢٠١٧م،

١٤٠ ـ عبد اللاه أحمد هلالي، جرائم الحاسب والإنترنت بين التجريم الجنائي وآليات المواجهة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١٥م

١٤١ ـ عبد اللطيف الهميم، احترام الحياة الخاصة "الخصوصية في الشريعة الإسلامية والقانون، المقارن، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠٠٤م

١٤٢ ـ عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم : دراسة نفسية ، الكويت: عالم المعرفة، ١٩٩٢م،

١٤٣ ـ عبد اللطيف محمد خليفة، مظاهر التغير في نسق القيم وأسبابه لدى الشباب الجامعي في المجتمعات العربية العامة والمجتمع المصري خاصة، مجلة دراسات عربية.

١٤٤ ـ عبد الله العبد النبالي، علم الاجتماع، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ط١ ،٢٠٢٠م

١٤٥ ــ عبد الله بن سعيد بن محمد ال عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،٢٠١١م

١٤٦ ـ عبد المجيد محمد الحفناوي، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، دار المطبوعات الجامعية، بيروت، ١٩٩١م

١٤٧ ـ عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ١٩٨٧م

١٤٨ ــ عبدالفتاح بيومي حجازي ، الجريمة في عصر العولمة ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠م

١٤٩ ـ عبير بسيوني رمضان، أزمة الهوية والثورة على الدولة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠١٢م

١٥٠ ـ عثمان صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة، دراسة استكشافية، ٢٠٠٦م

١٥١ ـ عدنان الحلفي، تأسيس المجتمع المدني، دراسة في التقاليد السياسية العراقية، دمشق، دار البراق، الطبعة الاولى، ١٩٩٧م،

١٥٢ ـ عرفات عبد الخبير الرميمة، النظم الاجتماعية في الإسلام ، ٢٠٢٣م

١٥٣ ـ عزت عسلية، القيم وعلاقتها بالانتماء لدي طلبة الجامعة، جامعة غزة، غزة ، ٢٠٠٠م،

١٥٤ ـ علاء الدين محمد عفيفي المليجي: الاعلام وشبكات التواصل الإجتماعي العالمية، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٥م،

١٥٥ ــ علي احمد الجمل، القيم ومفاهيم التاريخ الاسلامي، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٦م،

١٥٦ ــ علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ١٩٦٥م،

١٥٧ ـ علي جواد وتوت ،الدور السياسي للعشائر العراقية، بيروت، مركز دراسات المشرق العربي، ٢٠٠٩م،

١٥٨ ـ علي حسن، التطرف السياسي في العالم المعاصر، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م،

١٥٩ ــ علي دريد محمود، الشركة متعددة الجنسية آلية التكوين وأساليب النشاط، منشو رات الحلبي، بيروت، ط ١ ،٢٠٠٩م.

١٦٠ ـ علي عباس مراد، الهندسة الاجتماعية: صناعة الأنسان والمواطن، ابن النديم للنشر والتوزيع ـ دار الروافد الثقافية – ناشرون، الجزائر، ط١، ٢٠١٧م

١٦١ ــ علي عبد الرحمن ،" الحوكمة الرقمية ودورها في تطوير الأداء المؤسسي" ، دار الفكر العربي ، ٢٠٢١م،

١٦٢ ـ علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنو اجتماعية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م،

١٦٣ ـ علي يوسف الشكري، اسعد السيد الليثي، النظرية العامة في القانون الدستوري، ط١، ٢٠٠٣م

١٦٤ ـ علي يوسف الشكري، مبادئ القانون الدستوري، مؤسسة دار الصادق الثقافية، العراق ، بابل، ٢٠١١م،

١٦٥ ــ عماد عبد الغني، سوسيولوجية الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء ،المجلد ١، بيروت مركز الوحدة العربية، ٢٠١٧م،

١٦٦ ـ عماد فوزي شعيبي، المعنى الفلسفي للهوية المفارقات والتناقضات، مؤتمر الهوية الوطنية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، ٢٠٠٨م

١٦٧ ـ عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١١م،

١٦٨ ـ عمر حامد شكر، المجال الخامس الفضاء الإلكتروني،٢٠٢٠م، المعهد المصري للدراسات،٢٠١٩م.

١٦٩ ــ عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٩م

١٧٠ ـ عناد ابراهيم احمد، محمد المهدي الشافعي، علم الاجتماع التربوي، الأنساق الاجتماعية التربوية، ليبيا،، ٢٠٠١م،

١٧١ ـ عيسى الشماس، المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية، اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٨م،

١٧٢ ـ عيسى بيرم، الحريات العامة وحقوق الإنسان بين النص والواقع، دار المنهل اللبناني، بيروت،١٩٩٨م،

١٧٣ ـ غوستاف لوبون، الآراء والمعتقدات، ترجمة عادل زعتير، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١٤م،

١٧٤ ـ فارس البياتي، التكنولوجيا والهوية البشرية دراسة فلسفية للعلة والمعلول في تشكيل الذات، ط١، ٢٠٢٤م

١٧٥ ـ فالح عبد الجبار، الدولة في الوطن العربي ازمتا الاندماج والشرعية، ازمة اندماج الهوية، في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

١٧٦ ـ فتحية حداد، ابن خلدون وآراؤه اللغوية والتعليمية، مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر، ط١ ، ٢٠١١م،

١٧٧ ـ فراس عباس هاشم ، الدبلوماسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ مقاربات الأداء وتحديات الجيوبوليتيك المتغيرة، مركز دراسات الشرق الاوسط

١٧٨ ـ فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة – النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الامام، ط١، العبيكان، الرياض،٢٠٠٧م.

١٧٩ ـ فضل الله محمد اسماعيل، العولمة السياسية انعكاساتها وكيفية التعامل معها، بستان المعرفة، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٠م

١٨٠ ـ فضيل دليو، التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، المفهوم – الاستعمالات- الآفاق، دار الثقافة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ٢٠١٠م،

١٨١ ـ فلاح محروت العنزي، علم النفس الاجتماعي، الرياض، مطابع التقنية للاوفسيت،٢٠٠١م،

١٨٢ ـ فؤاد إفرام البستاني، منجد الطلاب، دار المشرق ، بيروت ، لبنان، ١٩٧٣م

١٨٣ ـ فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات، دار النهضة العربية، بيروت،١٩٨٠م

١٨٤ ـ فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة حنان فوزي حمدان، دار ومكتبة الهلال، ط ١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩م

١٨٥ ـ قصوه صلاح ، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، بيروت التنوير للطباعة والنشر ، ٢٠١٠م ،

١٨٦ ـ كاترين هالبيرن، مفهوم الهوية تاريخه واشكالاته ، ترجمة اليأس بلكا ، مجلة اتجاهات العدد الأول ، ٢٠٠٨م،

١٨٧ ـ كريستوفر كوكر، الحرب في عصر المخاطر، ط ١، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١م

١٨٨ ـ كريم عبد الله ، الشباب والرقمنة في العالم العربي، ط ١ ، عمان: مكتبة الأمة ، ٢٠٢٠م

١٨٩ ـ كريم كشكاش ، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٧م،

١٩٠ ـ كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧م

١٩١ ـ الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، مجلد: ٠٥ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٣ ، ١٩٩٦م

١٩٢ ـ كيسلاسي، إيريك، الديمقراطية والمساواة، ترجمة جهيدة لاوند، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦م،

١٩٣ ـ ليلى أحمد الجرار، الفيس بوك و الشباب العربي، عمان: مكتبة الفلاح، ٢٠١٢م،

١٩٤ ـ مازن مرسول محمد، سوسيولوجية الأزمة، المجتمع العراقي أنموذج دراسة نظرية، العارف للمطبوعات، ٢٠٠٨م

١٩٥ ـ ماكس فيبر، ترجمة أبو بكر با قادر الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، جدة ، مكتبة مصباح، ١٩٨٥م،

١٩٦ ـ ماكيفر ، ر . م ، شارلز بيج، المجتمع، ج ١ ، ترجمة د. علي احمد عيسى، مكتبة النهضة، المصرية ، القاهرة، ١٩٦١م

١٩٧ ـ مان ميشال، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري، سعد مصلوح، مكتبة الفالح، الكويت، ١٩٨٤م

١٩٨ ـ مايك فيذرستون، ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحداثة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠م،

١٩٩ ـ مثيب بن محمد بن عبدالله البقمي، اسهام الاسرة في تنمية القيم الاجتماعية لدى الشباب" تصور مقترح"، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩م

٢٠٠ ـ محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري- ج ١- النظم السياسية، منشاة المعارف – الإسكندرية

٢٠١ ـ محمد إبراهيم مبروك (مؤلف جماعي)، الإسلام والعولمة ،الدار القومية للنشر، مصر، ١٩٩٩م،

٢٠٢ ـ محمد بدران، الحكم المحل في المملكة المتحدة ، القاهرة ، دار النهضة العربية، ١٩٩١م

٢٠٣ ـ محمد بو مدين، آليات بناء الثقة الرقمية في المغرب، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص بالقانون الرقمي، يوليو، ٢٠٢٠م،

٢٠٤ ـ محمد بيومي، علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٨١م

٢٠٥ ـ محمد زكريا، القنوات الفضائية والقيم الاجتماعية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٢م،

٢٠٦ ـ محمد سامي، الادارة الالكترونية وتحسين الخدمات العامة، المركز القومي للنشر ، الخرطوم، السودان،٢٠٢٠م

٢٠٧ ـ محمد شطاح ،القنوات الفضائية وتأثيرها على القيم الاجتماعية والثقافية والسلوكية لدي الشباب الجزائري، دراسة ميدانية، دار الهدى، ٢٠٠٢م

٢٠٨ ـ محمد طاقة وآخرون: أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، ط٢ ،إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٩م

٢٠٩ ـ محمد عابد الجابري، الهوية .. العولمة .. المصالح القومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠١١م

٢١٠ ـ محمد عاطف سبت، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م ،

٢١١ ـ محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،١٩٩٥م،

٢١٢ ـ محمد عاطف، مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: النهضة العربية،٢٠٠٦م،

٢١٣ ـ محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر، ط٢، ٢٠٢١م

٢١٤ ـ محمد عبد الله دراز، الدين، بحوث ممهدة لدراسة الأديان ، الكويت، دار القلم ، ١٩٧٠م

٢١٥ ـ محمد عدنان محمود، الدبلوماسية في العصر الرقمي والتطور النوعي في الدبلوماسية الرقمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق، ٢٠٢٠م

٢١٦ ـ محمد علي التسخيري، حقوق الإنسان بين الإعلانين الإسلامي والعالمي، نشر رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران، ١٩٩٧م

٢١٧ ـ محمد علي محمد، الشباب العربي و التفكير الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،١٩٨٧م

٢١٨ ـ محمد عمر الطنوبي، التغير الإجتماعي، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزي وشركاءه، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦م،

٢١٩ ـ محمد قاسم عبدالله، الهوية الوطنية والانتماء وسلوك المواطنة الاساس النفسي التربوي في تشكلها، مركز الدراسات دمشق، ٢٠١٨م.

٢٢٠ ـ محمد كاظم المشهداني، القانون الدستوري ـ الدولة ـ الحكومة ـ الدستور، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠١١م.

٢٢١ ـ محمد كمال، الارهاب السيبراني عندما يستخدم الارهابي الكيبورد بدلا من القنبلة، القاهرة، دار كليم للنشر، ٢٠٢٢م.

٢٢٢ ـ محمد مالكي، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ٢٠٠١م.

٢٢٣ ـ محمد مروان نظام الأثبات في المواد الجنائية في القانون الوضعي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٩م،

٢٢٤ ـ محمود أحمد القرعان ، الجرائم الإلكترونية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٧م

٢٢٥ ـ محمود الجواهري وأخرون ، دراسات في التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م

٢٢٦ ـ محمود بري، السيبرنيطيقا (السيبرانية): علم القدرة على التواصل والتحكم والسيطرة، منشورات المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، لبنان، ط١، ٢٠١٩م،

٢٢٧ ـ محمود حسن شمال، مرجعيات الجماعات في المجتمع العراقي وأثرها في تقرير توجهات الافراد، ط١، الانتشار العربي،بيروت،٢٠١٠م

٢٢٨ ـ محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف، الأقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن، ط١ ،٢٠٠٩م

٢٢٩ ـ محمود داود الربيعي : المناهج التربوية المعاصرة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦

٢٣٠ ـ محمود محارب، إسرائيل والحرب الالكترونية، قراءة في كتاب حرب في الفضاء الالكتروني: اتجاهات وتأثيرات على محمود محمد علي، إشكالية حروب الجيل الخامس، مصر، ٢٠٢١م

٢٣١ ـ مخلوف بومدين، المنظومة القيمية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، جامعة سطيف ٢، الجزائر ، ٢٠١٦م.،

٢٣٢ ـ مراد السبعي، ، استخدام التواصل الاجتماعي وأثره على القيم، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ٢٠١٤

٢٣٣ ـ مراد زغيمي ، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، الجزائر، دار قرطبة، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٣٤ ـ مسفر بن علي القحطاني، صدام القيم قراءة ما بعد التحولات الحضارية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٥م.

٢٣٥ ـ مصطفى النشار، مدخل جديد إلى فلسفة الدين، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م،

٢٣٦ ـ منال البلقاس ، تامين التهديدات السيبرانية تحت المجهر الرقمي. العبيكان للنشر، ٢٠٢٤م،

٢٣٧ ـ منشورة، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم العلوم التربوية والنفسية، ٢٠١٩م

٢٣٨ ـ منعم صاحي العامر، من يدين لمن؟ مكانة الاستخبارات في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، بغداد، مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، ٢٠١٢م،

٢٣٩ ـ منى الأشقر جبور، " السيبرانية هاجس العصر" جامعة الدول العربية ،مجلس وزارة العدل العرب، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، ٢٠١٦م.

٢٤٠ ـ منى خضر الحبش، المشكلات التربوية والسلوكية، قسم الدراسات التربوية، الجامعة العربية المفتوحة، ٢٠٠٨،

٢٤١ ـ منير البعلبكي، قاموس المورد: قاموس انكليزي عربي، دار العلم الملايين للترجمة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م،

٢٤٢ ـ المهدي المنجرة، قيمة القيم، الدار البيضاء ـ بيروت : المركز الثقافي العربي، ط ٤، ٢٠٠٨م

٢٤٣ ـ ميشال دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة وانشر ، بيروت

٢٤٤ ـ نادية رضوان، الشباب المصري المعاصر و أزمة القيم، دراسة عن بوادر ومحاور أزمة الشباب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٧م

٢٤٥ ـ ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م

٢٤٦ ـ نبيل السمالوطي، بناء المجتمع الاسلامي ونظمه، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، ط٢، ١٩٨٨م

٢٤٧ ـ ندى موسى عباس الموسوي، موسوعة مزارات ديالى ، مكتبة المكتبة ، بغداد، ٢٠١٧م،

٢٤٨ ـ نوال مصطفي رمضان، التنشئة الاجتماعية والقيم السياسية لدى الطفل المصري، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٩٢م،

٢٤٩ ـ نور أمير الموصلي، الهجمات السيبرانية في ضوء القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية السورية ، ٢٠٢١م

٣٥٠ ـ هاشم العوادي، حماية الأمن السيبراني العراقي الاستراتيجية المفقودة، المركز العراقي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية.٢٠٢٠م.

٢٥١ ـ هبة محمد العيني، المنظمات الدولية والاقليمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٦م،

٢٥٢ ـ هشام محمد خليل: الجوانب الإجرامية للجوانب المعلوماتية، مجلس الأمن والقانون، عدد ٢، شرطة دبي، ٢٠١٢م.

٢٥٣ ـ هيثم الزغبي، اسس ومبادئ الأقتصاد الكلي، الطبعة الأولى ، عمان، دار الفكر ، ٢٠٠٠م

٢٥٤ ـ وليد سالم، مأسسة السلطة وبناء الدولة ـ الأمة دراسة حالة العراق، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط١، ٢٠١٣م

٢٥٥ ـ ياسين السيد، العالمية والعولمة، القاهرة، دار نهضة مصر، ٢٠٠٠م.

٢٥٦ ـ اليكس ميكشيلي، الهوية، ترجمة: علي وطفة، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، ط١، ١٩٩٣م،

٢٥٧ ـ يوسف عبد الله، الحركات المسلحة والقانون الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ٢٠٢٠م

٢٥٨ ـ يوسف كاظم، الهوية الثقافية في عصر العولمة، القاهرة، دار المعارف، ط١، ٢٠٢١م،

رابعا: الرسائل والاطاريح:

١ ـ احلام أوغيدني ، القيم الاجتماعية المحلية وتأثيرها على الالتزام التنظيمي " دراسة ميدانية بالمؤسسة الاستشفائية العمومية بمدينة عزابة ولاية سكيكدة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر –بسكرة. ، ٢٠١٦م،

٢ ـ أحمد بن ناصر، الحق في الغذاء في إطار القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتورا ه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢

٣ ـ تركي عبد الرحمن، بناء نموذج أمني ـ لمكافحة الجرائم المعلوماتية وقياس فاعليته، أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٩م.

٤ ـ تمارا الرمحي، توظيف الإعلام الرقمي في إنتاج الأخبار في التلفزيون الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، ٢٠١٨م،

٥ ـ حسن عبد الحميد أحمد رشوان ، التربية والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع التربية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،٢٠٠٥م.

٦ ـ حسين حسين شحاتة، القيم التربوية والضوابط الشرعية للسلوك الاستهلاكي الإسلامي، بحث مقدم إلى ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، جامعة الازهر، كلية التجارة، مصر، يوليو ٢٠٠٢م

٧ ـ زهراء عماد محمد، المسؤولية الدولية الناشئة عن الهجمات السيبرانية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون/ جامعة الكوفة، ٢٠١٦م،

٨ ـ السيد محمد المتولي، مبدأ المساواة أمام المرافق العامة بالتطبيق على توزيع الخدمات الصحية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧م،

٩ ـ عبد العزيز عبد المنعم، تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الولاء للوطن لدى الأطفال في سن السابعة من العمر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩م،

١٠ ـ علي بن سعد مطر الحربي ، أهمية دور معلمي العلوم الطبيعية في تنمية القيم العلمية لدى طلاب الصف الثالث الثانوي بالمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، كلية، التربية، جامعة أم القرى، الرياض،٢٠١٠م،

١١ ـ ماجدة أحمد محمود، المنظمات غير الحكومية الدولية : دراسة نظرية، رسالة دكتوراه، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠ – ٢٠١١

١٢ ـ محمد إبراهيم حسن علي، مبدأ المساواة في تقلد الوظائف العامة ـ دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٨٤ـ م ١٩٨٥م،

١٣ ـ محمود أحمد جلال، أثر التهديدات غير التقليدية للأمن على العلاقات الدولية المعاصرة: الأمن السيبراني في الشرق الأوسط.

١٤ ـ مولود بوعقادة، الجرائم الاقتصادية والمالية وسبل محاربتها دوليا ووطنيا، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، الجزائر

١٥ ـ ميلاد عبد القادر فنته، ظاهرة الاغتراب الثقافي وعلاقتها بالعولمة الثقافية من وجهه نظر طلبة جامعة المرقب، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المرقب

١٦ ـ نورا بنداري عبد الحميد فايد، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تجنيد أعضاء التنظيمات الإرهابية : دراسة حالة داعش ٢٠١٣ ـ ٢٠١٦

١٧ ـ ياسر حسن الصلوي، المشاركة السياسية في المجتمع اليمني: دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة من ١٩٩٠ ـ٢٠٠٣،رسالة ماجستير

١٨ ـ يوسف عبد الفتاح دويدار، العوامل المحددة لدافعية الإنجاز في ضوء بعض التغيرات لدى الموظفين -والموظفات في المجتمع المصري، بحوث المؤتمر السابع لعلم النفس، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر،١٩٩٠م،

خامسا : المجلات:

١ ـ ابتسام علي حسين، فرص وقيود الأطراف المتنازعة على المجال العام السيبراني، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٨، القاهرة، مركز الأهرام

٢ ـ احمد شكري حمود الصبيحي، الإشكالية السياسية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية،

٣ ـ احمد عبيس الفتلاوي، الهجمات السيبرانية: مفهومها والمسؤولية الدولية الناتجة عنها في ضوء التنظيم الدولي المعاصر. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٨ ، العدد٤ ، جامعة بابل، ٢٠١٦م

٤ ـ أحمد عزت السيد، القيم بين التغير والتغيير : المفاهيم، الخصائص والآليات : مجلة جامعة دمشق، المجلد٢٧، العدد١، ٢٠١١م

٥ ـ أحمد مفلح: لهوية القومية في المنهجية اللبنانية الجديدة: مقومات وخصائص مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية أنموذج ، المستقبل العربي

٦ ـ إسماعيل زروقة، الفضاء السيبراني والتحول في مفاهيم القوة والصراع، مجلة العلوم القانونية والسياسية، منشورات جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، المجلد ١٠، العدد ١، الجزائر، ٢٠١٩م،

٧ ـ اسيا عمراني، التكامل المعرفي بين اللغة والمجتمع- دراسة معرفية وصفية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية المجلد ٢٩، العدد١.

٨ ـ أمل أنور عبد العزيز، برنامج مقترح قائم على تدريس منظومة القيم والوعي بالذات في تنمية الهوية الثقافية والأمن التربوي لدى طلاب كلية التربية، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد ٣٨ ، العدد الأول ، يناير، ٢٠٢٣م

٩ ـ أميرة عبد العظيم محمد عبد الجواد، "المخاطر السيبرانية وسبل مواجهتها في القانون الدولي العام"، مجلة الشريعة والقانون، ج، ٣ ،ع. ٣٥ ،٢٠٢٠م،

١٠ ـ بهاء عدنان السعبري، العناصر التقنية للتهديد الإلكتروني. مجلة مركز دراسات الكوفة. العدد ٥٧، ٢٠٢٠م

١١ ـ تامر الملاح، المواطنة الرقمية تحديات وآمال، مجلة كلية التربية جامعة الإسكندرية.، ٢٠١٦م،

١٢ ـ تغريد صفاء، لبنى خميس مهدي: أثر السيبرانية في تطور القوة، مجلة حمورابي للدراسات بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد ٣٣، السنة ٨، ٢٠٢٠م

١٣ ـ جيلالي، كرايس وجمال الدين، دور مواقع التواصل الاجتماعي في حراك ٢٢ فبراير ــ الفيسبوك من التنظير والتأطير إلى المرافقة والاستشراف ، مجلة الدراسات الإعلامية ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ألمانيا ، ع ٨ ، ٢٠١٩م

١٤ ـ جيهان كامل احمد عبد الرحيم، مؤشرات تخطيطية لتعزيز ابعاد الامن الفكري لدى الشباب الجامعي، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، العدد ٢، جزء ٢، ٢٠١٨م،

١٥ ـ حسني إبراهيم عبد العظيم، الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي: قراءة في سوسيولوجية بيير بورديو، المجلة العربية لعلم الاجتماع، إضافات

١٦ ـ الحسني، انحراف السلوك وأثره على أمن المجتمع في اليمن (دراسة تحليلية)، مجلة جامعة الناصر، ع (٥)، مج (٢) ،يناير- يونيو، ٢٠١٥م،

١٧ ـ حسنين توفيق ابراهيم، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسية، عالم الفكر، العدد ٢، مجلد ٢٨، ١٩٩٩م،

١٨ ـ حسين بن سليمان بن راشد الطيار، الأمن السيبراني في منظور مقاصد الشارع، دراسة تأصيلية، المملكة العربية السعودية، جامعة الطائف، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، المجلد ٦، العدد ٢١، ٢٠٢٠م،

١٩ ـ حسين ربيعي ، الحروب السيبرانية "المخاطر واستراتيجيات تحقيق الأمن السيبراني الدولي والداخلي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني

٢٠ ـ حسين فريجة، المواطنة تطورها ومقوماتها ، مجلة المنتدى القانوني، العدد٧، ابريل، ٢٠١٠م

٢١ ـ حمزة جواد خضير وأحمد جاسم مطرود ، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأنعكاسها على العائلة الريفية العراقية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية

٢٢ ـ حنان دريسي، الحروب السيبرانية : تحول في أساليب القتال وثبات في المبادئ والأهداف، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس العدد الأول ، ٢٠٢٢م.

٢٣ ـ دنيا جواد، الدور الاقليمي العراقي، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، المجلة السياسية والدولية، العدد ١٥، ٢٠١٠م،

٢٤ ـ رفعي ربيع، الإرهاب الدولي وعلاقته بالجريمة المنظمة: الإرهاب الإلكتروني نموذجا، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد ٠٧، العدد ٠١ ، ٢٠٢١م،

٢٥ ـ رمضان قطبي، شبكات التواصل الاجتماعي والفضاء العمومي في المغرب، مجلة الدراسات الاعلامية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، العدد ٤، شهر اب، ٢٠١٨م

٢٦ ـ روان يوسف السليحات ، درجة الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية، عمان، الاردن، دراسات العلوم التربوية، المجلد ٤٥، العدد٣، ٢٠١٨م،

٢٧ ـ زكي وليد رشاد، المجتمع الافتراضي .. نحو مقاربة للمفهوم، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، المجلد ٩، العدد ٣٤، ٢٠٠٩م،

٢٨ ـ زينب شنوف، الحرب السيبرانية في العصر الرقمي: حروب ما بعد كلاوزفيتش، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد ٩، العدد ٢، جويلية (يوليو)، الجزائر، ٢٠٢٠م،

٢٩ ـ سليمة ذياب و بلال بوترعة، الجريمة الإلكترونية: الأسس و المفاهيم، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، العدد ٠١، ٢٠٢٠م

٣٠ ـ سمير بارة، الأمن السيبراني (Security cyber) في الجزائر: السياسات والمؤسسات، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني

٣١ ـ الشرقاوي، وعي الطلاب ببعض قيم المواطنة دراسة ميدانية، دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي جامعة عين شمس، العدد التاسع، أكتوبر،٢٠٠٥م،

٣٢ ـ شيرة محمد العشري، ظاهرة التضخم وأثرها على نوعية حياة المجتمع المصري "دراسة ميدانية لبعض شرائح الطبقة المتوسطة بمدينة طنطا"، مجلة العلوم الأقتصادية

٣٣ ـ صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لم بعد عام ٢٠٠٢، مجلة دراسات دولية ، العدد (٥١)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، ٢٠١٢م

٢٤ ـ صلاح مهدي هادي الشمري، زيد محمد علي اسماعيل، الأمن السيبراني كمرتكز جديد في الاستراتيجية العراقية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، العدد ٦٢ ، ٢٠٢٠م.

٢٥ ـ عادل عبد الصادق، حروب المستقبل .. الهجوم الإلكتروني على برنامج إيران النووي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام العدد ١٧٦، ابريل، ٢٠١١م.

٢٦ ـ عبد الرحمن كرور، دور الشفافية والمساءلة في مكافحة جرائم الفساد .مجلة البحوث والدراسات القانونية السياسية، ٢٠٢٢م،

٢٧ ـ عبد الله عبد الخالق، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفك، مجلد ٢٨ ،العدد ٢ ،الكويت ، ١٩٩٩م،

٢٨ ـ علي جواد وتوت، لغة التعليم وخلق الهوية الوطنية في العراق. مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ١٦، العدد٢، حزيران ٢٠١٣م.

٢٩ ـ علي حسين حطيم ، اللغة والجماعات الأجتماعية في سلم التطور الحضاري رؤية أنثروبولوجيا، مجلة آداب المستنصرية، ٢٠١٥م،

٣٠ ـ علي عباس مراد، الأمن والسياسة الخارجية دراسة في التأثيرات المتبادلة ، مجلة قضايا سياسية ، المجلد(٤) العدد(٩٩) كلية العلوم السياسية

٣١ ـ علي عبد الرحيم العبودي، هاجس الحروب السيبرانية وتداعياتها على الامن والسلم الدوليين، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، مجلد٥٧ ،٢٠١٩م،

٣٢ ـ علي محمد علوان وخضر عباس عطوان، اداء البرلماني السياسي: افكار اساسية لعمل برلماني رشيد، مجلة الحكمة، العدد١٥، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١١م

٣٣ ـ عماد الدين سلطان وآخرون: صراع القيم بين الآباء والأبناء، المجلة الاجتماعية القومية، كانون الثاني، ١٩٧٢م،

٣٤ ـ غريب حكيم، " الإرهاب السيبراني والأمن الـدولـي: التهديدات العالمية الجديدة واساليب المواجهة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ٥ ،العدد ٠٢ ،٢٠١٨م،

٢٥ ـ فاطمة يوسف المنتشري ورنده الحريري، .درجة و عي معلمات المرحلة المتوسطة بالأمن السيبراني في المدارس العامة بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمات. المجلة العربية للتربية النوعية.

٢٦ ـ فرحات علاء الدين، عمروس عمارة، «الفضاء السيبراني وتآكل مفهوم السيادة الوطنية »، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ٠٨، العدد ٠٢، ٢٠٢١م

٢٧ ـ فريال مشرف عيدان، الفساد المالي وهدر الاموال في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية المجلد ٥٦، ٢٠١٧م،

٢٨ ـ قاسم محمود محمد خزعلي ، الانفتاح الثقافي لدى عينة من طلبة الجامعة الأردنية الحكومية وعلاقتهم بالالتزام الديني، دراسات العلوم التربوية : الأردن .مجلد ٤٤، العدد ٢، ٢٠١٧م.

٢٩ ـ قاسم محمود محمد خزعلي، لانفتاح الثقافي لدى عينة من طلبة الجامعة الأردنية الحكومية وعلاقتهم بالالتزام الديني، دراسات العلوم التربوية، الأردن ،مجلد٤٤ ، ٢العد ،٢٠١٧م،

٣٠ ـ لامية طالة، الإرهاب السيبراني والأمن القومي : قراءة في تحوُّلات الاستراتيجية الدفاعية، حوليات جامعة الجزائر ١، المجلد ٣٥، العدد٤،٢٠٢١م،

٣١ ـ لطفي لمين بلفرد، الفضاء السيبراني: هندسة وفواعل، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ٣ (العدد الأول)، ٢٠١٦م

٣٢ ـ ليث الزبيدي وزيد عدنان محسن، افكار في التعايش السلمي: الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الإداء وعملية التقييم، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

٣٣ ـ محمد أكرم محسن، مروان سالم علي، السيبرانية . الماهية. الخصائص . الفواعل . الابعاد الأستراتيجية، مجلة حمورابي، العدد٤٣، السنة الحادية عشر، خريف ٢٠٢٢م

٣٤ ـ محمد خليل الرفاعي، دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق، المجلد، ٢٧ العدد الأول، ٢٠١١م،

٣٥ ـ محمد علي ابراهيم العامي، نغم حسن نعمة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مجلة فصليه تصدر عن كلية الأدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، المجلد ٤٠ ،العدد ١٥.

٣٦ ـ محمد غربي،« تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي » ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس

٣٧ ـ محمد قاسم هادي، مكانة القوة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٤ ، ٢٠١٨ م،

٣٨ ـ محمد مختار، "هل يمكن أن تتجنب الدول مخاطر الهجمات الإلكترونية ؟، مفاهيم لمستقبل"، ملحق شهري يصدر مع دورية اتجاهات الاحداث، العدد٦،

٣٩ ـ محي محمد مسعد، دور الشفافية في مواجهة عولمة الفساد، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد رقم ١٢، العدد رقم ٢٤ ،المنوفية

٤٠ ـ مرسي مشري، "شبكات التواصل الرقمية نظرة في الوظائف"، المستقبل العربي، العدد ٣٩٥، ك٢، ٢٠١٢م،

٤١ ـ مصطفى خواص، الحرمان النسبي كمدخل تفسيري للعنف والتمرد داخل المجتمعات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع ١، الجزائر، ٢٠٢٢م.

٤٢ ـ مصطفى دسوقي كوسية، العولمة وأثرها عمى التنشئة الاجتماعية في العالم الأسلامي، في: مجلة الوعى الإسلامي ، شركة المنى للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت،

٤٣ ـ مليكة بن زيان، الانماط التربوية الأسرية و دورها في تربية النشء على المواطنة"، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية،٢٠١٥م، العدد ١٠،

٤٤ ـ نعيم حسين كزاز البديري، مشكلة البطالة وآثرها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجا) ، مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية ،

٤٥ ـ نورة شلوش ، القرصنة لإلكترونية في الفضاء السيبراني التهديد المتصاعد من الدول، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد (٨) ، العدد ٩، ٢٠١٨م.

٤٦ ـ هادي طوالبة، المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية- دراسة تحليله، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد١٣، مايو، ٢٠١٧م.

٤٧ ـ وفاء الصائغ، وعي أفراد الأسرة بمفهوم الأمن السيبراني وعلاقته باحتياجاتهم الأمنية من الجرائم الإلكترونية، مجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية،٢٠١٨م.

٤٨ ـ وليد ابراهيم المهوس، اثر منتديات الشبكة العالمية في رفع مستوى القراءة الحرة لدى طاب وطالبات المرحلة الثانوية، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد٩٦، ٢٠٠٩م،

٤٩ ـ يوسف بوغرارة، الأمن السيبراني: الاستراتيجية الجزائرية للأمن والدفاع في الفضاء السيبري ، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل-المركز الديمقراطي العربي، المجلد الأول، العدد الثالث، جامعة مستغانم، الجزائر، أيلول ٢٠١٨م.

سادسا: المصادر الأجنبية:

Aaron Clarke , Tom Klein , 2021 Year in Review: The Biden Administration’s Efforts on Cyber security , ibid

Adam Peake, Internet governance and the World Summit on the Information Society WSIS) Prepared for the Association for Progressive Communications (APC), June 2004

Arquilla, J and D.Ronfeld," In Athena's Camp: Preparing for Conflict in the

Benkler, Y. (2006). The Wealth of Networks: How Social Production Transforms Markets and .Freedom. Yale University Press

Brenner S.W. & Grescenzi A.C., State-Sponsored crime: The futility of the Economic Espionage Act, Houston Journal International Law

challenges, Article in computer and security, Elsevier ,volume – 49 -, march, united kingdom, 2015

(Cryptology), NDU (University Defense National

War College Series ،Cyber Troops And Net War : The Profession Of Arms In The Information Age , New York ,2015

Dan Craigen and Nadia Diakun-Thibault and Randy Purse, Defining Cybersecurity, Technology ،(Innovation Management Review (Ottawa: Technology Innovation Management, October 2014

David P. Fidler, President Trump's Legacy on Cyberspace Policy, Council on Foreign Relations, 2020

Delbert, R. J (2013). Black code: Surveillance, privacy, and the dark side of the internet. Mcclelland & Stewart. P.112

.Encyclopedia Britannica Inc The New Encyclopedia , I Britannica , vol 3.2002 ., p. 332

Felici, Massimo & Wainwright, Nick & Cavallini, Simona & Bisogni, Fabio, What's New in the Economics of Cybersecurity?, IEEE Security & Privacy

.Francis meril: Sociology and culture: Englewood cliff,new Jersy 1963, pp.335

Hameed, Muntasser Majeed.2022. "State-buliding and Ethnic Pluralism in

Healey, J. (2013). The Spectrum of National Responsibility for Cyberattacks. Brown Journal of ،(World Affairs, 19(1

Information Age, Rand Publishing, Santa Monia, CA, USA, 1997

(Iraq after 2003." Politeia Journal, No.1(104

Kurt Campbell , and Michal O.Hanlon , Hard Power : The New politics of

Lehu jean marc (2018). cyberattaque : la gestion du risque est elle encore possible. la revue des siences de gestion .numero 291/292

Mcclosky, H (1998) Political participation, International Encyclopedia of the Social Sciences, N.Y: Collier Macmillan

Michael Robinson, Kevin jones, helge janicke, cyber war fare: issues and

Miller Kent & Bromiley Philip, Strategic risk and corporate performance: an Analysis of alternative risk measures, Management Journal, Vol 33 No

National Security < The Washington Institate , 2006

New York

London : Free Norbert Wiener, The Human Use of Human Beings: Cybernetics and Society. Association Books, 1989

Oliver, Richard. (2004). What is Transparency?. McGra~ Hill company

Scott J. Shackelford, State responsibility for cyber attacks: Competing standards for a growing problem, University of Cambridge

Technology for Center a, power Cyber of Theory Evolving an Towards., S TARR. H Stuart

The annals of the American Academy of political and social science, 2008, p 124

Veugelers, W. (2003). Moral Education from A Humanistic Perspective.In The Annual Conference of AERA. Chicago, April 2003 (pp. 3-18). AERA

Wilson.E.J, Hard power&Soft power7Smart power

World Book international, The World Encyclopedia (London: World Book, Inc., (n. d.) , vol. 4, 2000

:Abstract

Cybernetics is no longer merely a technological boom or an abstract communication tool; rather, it has transformed into a parallel, influential interactive environment that reshapes relationships within society. In the Iraqi context, the social value system—burdened by the legacy of post-2003 political and social shifts—faced a massive cyber torrent in the absence of adequate legislative or cultural buffers. This has .forced Iraqi society into a direct confrontation with the values of digital globalization

Regarding the qualitative evolution in the strategies of terrorist and extremist groups, the threat is no longer confined to conventional military confrontations; instead, it has shifted to "Fifth-Generation Warfare" via cyberspace. Cyberterrorism has emerged as a dangerous tool undermining civil peace and political stability in Iraq by spreading rumors, inciting sectarianism, recruiting cells, and establishing specialized platforms designed to manipulate public opinion. Consequently, Iraqi national security is no longer separable from cybersecurity, given that any loophole in the state's digital defenses—or in civic awareness—poses a direct threat to political and societal .stability

The Impact of the Digital Space on the Iraqi Value System

The impact of the digital sphere on the Iraqi value system unfolds across two distinct :pathways

Negative Repercussions: These manifest as a gradual erosion of certain traditional social values, making way for behavioral patterns foreign to the Iraqi environment. Examples include growing individualism, the decline of direct familial relationships, the proliferation of cybercrime, and phenomena such as digital blackmail and the distortion of collective consciousness, all of which threaten the value-based cohesion .of society

Positive Impacts: Conversely, cybernetics has provided unprecedented avenues for cognitive awareness and cultural empowerment, while facilitating openness to global experiences. Furthermore, it has contributed to fostering digital citizenship values among Iraqi individuals and provided platforms for freedom of expression. This serves as a positive, auxiliary resource for developing the political and social .consciousness of the Iraqi citizen, provided it is properly guided

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and

Scientific Research

Al-Alamein Institute for Graduate Studies

Department of Political Science

Cyberspace and the Transformations of Social Value Systems:

A Case Study of Iraqi Society after 2003

A doctoral dissertation submitted by the student

Osama Abdul Kadhim Marri

To the Board of the Al-Alamein Institute for Graduate Studies, as part of the requirements for obtaining a PhD in the Department of Political Science

Political Systems

Supervised by Prof. Dr. Amer Hassan Fayyad

1447 AH 2026 ad